

الملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي

النقدالنحوي و الصّرفي عند قدامي النقاد

إعداد د. سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين

(2)

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخنين ، سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن

النقد النحوي و الصَّرفي عند قدامي النقاد / سعود بن عبد العزيز

ابن عبد الرحمن الخنين – الوياض ، ٢٨ ١ ١هـ.

٤٢٨ ص؛ ٢٧×٤٢ سم .

ردمك: ٣-٧٣٩-٤٠- ٩٩٦٠

١-اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية ــ الصوف أ . العنوان

ديوي ۱٤٢٨/٣٨٠٠ ديوي

رقم الإيداع: ٣٨٠٠/ ١٤٢٨

ردمك: ٣- ٧٣٩ - ١٠ ٩٩٦٠

الله الحجابي

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة الطبعة الأولى

تقديم عميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد نصت المادة الأولى في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على أن الجامعات السعودية مؤسسات علمية، وثقافية، تعمل على هدي الشريعة الإسلامية وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والترجمة، والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها المنوطة بها تعنى بنشر البحوث العلمية، والرسائل الجامعية، وترجمة ما ترى فيه النفع إلى العديد من اللغات العالمية، وتستكتب في السلاسل الثقافية التي تصدرها العديد من المتخصصين؛ لتقدم المتميز من الأعمال العلمية.

وها هي تضع بين يدي القراء هذا البحث العلمي الذي وافق المجلس العلمي في الجامعة على نشره بقراره ذي الرقم (٨٦- ١٤٢٧ هـ ١٤٢٨ هـ في جلسته (السادسة) المعقودة في ١٤ / ١١ / ١٤٢٧ هـ، والموسوم بـ

النقد النحوي و الصرفي عند قدامى النقاد الذي أعده الدكتور / سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الخنين

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية في الرياض نسأل الله عزوجل أن ينفع به، إنه سميع مجيب.

أ. د فهد بن عبد العزيز العسكر عميد البحث العلمي

تقديم

يَزخَر تراثُنا العربي بروائعَ من الشعر ومن النشر، قامت حولها مداولاتٌ نقديةٌ كثيرة، تمحِّص المعانيَ، وتميِّز الألفاظَ، وهي جهودٌ عظيمة الأثر عاليةُ القيمة، يحقُّ للباحث العربي أن يفاحرَ بها الآدابَ الأحرى.

ولن أُعنَى منها بالتنبيهات اللَّغوية الصِّرْفة مع قيمتها العالية، وهي أكثر ورودًا من النحوية والصرفية؛ لأنّ ميدانها ليس ميداني، ولأنّ لها فرسانًا غيري^(۱)، ولا بفوائد نحوية كثيرة قيّمة ليس فيها نقد أو عيب أو تلحين أو تصويب أو طعن في وحه وتفضيل غيره عليه؛ فتلك ميدائها واسع لا يَبلغُه بحث موجز كهذا، ولا بنقد ورَد في كتب النقد منقولاً عن اللغويين والنحويين، كالذي يتردّد كثيرًا في الموشّح وغيره؛ وكالذي يُنقل

⁽۱) حسبُ الباحث أن يراجع: (النقد عند اللغويين في القرن الثاني)، رسالة (ماجستير) لسنية أحمد محمد، جامعة القاهرة ١٩٧٣م وطبعت في كتاب، عنوانه: (النقد اللغوي في القرن الثانث الهجري)، دار الرسالة، بغداد، وكذا: (النقد اللغوي للشعر في القرن الثالث الهجري)، رسالة (ماجستير)، لفهد بن عمر بن سنبل، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م، وكذا: (النقد اللغوي للشعر في القرن الرابع الهجري)، رسالة (دكتوراه)، للباحث نفسه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م، وكذا: (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع، لنعمة رحيم العزاوي، طبع: وزارة الثقافة ببغداد، دار الحرية، ١٩٧٨م. وكذا: (نظرية اللغة في النقد الأدبي) رسالة (دكتوراه) لعبد الحكيم راضي، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م، نشرها مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٧٩م. وكذا: (جهود اللغويين البلاغية والنقدية في نشرها مكتبة الخانجي، رسالة (ماجستير) جامعة الاسكندرية. وأكثر ما في هذه القرن السادس الهجري، رسالة (ماجستير) جامعة الاسكندرية. وأكثر ما في هذه الكتب نقلٌ عن اللغويين، وليس عن النقاد الذين اختصّ بهم هذا البحث، واختصّوا به.

كثيرًا عن الأصمعي؛ فهو معدودٌ من اللغويين، لا من التقاد، على أهميّة ما يُنقل عنه وعنهم، وهو من الكثرة بحيث يُمثّل ظاهرةً، ويُقيم بحثًا واسعًا. وإنّما الذي يَعني نحويًّا مثلي من هذه الشُّؤون، ويَستهويه ممّا يَرى مِن جُهود تلك النقداتُ النحويةُ والصرفيةُ (۱) التي أطلقها نقادُنا القدامي يومًا مَّا(۲)، فخطّؤوا بها نصوصًا وصوبوا أخرى، ورفَعُ وا أدباء وحَف ضُوا آخرين، ونصَبُوا أنفسهم حكّامًا عادلين، وكانت أدواتُهم فيها قياسًا نحويًّا أو نقلاً عن أحد العلماء أو سماعًا من بعضِ العرب، وقد تتبعتُها في كتبهم المصنّفة من كتب النقد (۱)، وبلغتُ بها في هذا البحث ستين وأربعَمائة بيت المصنّفة من كتب النقد (۱)، وبلغتُ بها في هذا البحث ستين وأربعَمائة بيت

⁽۱) ولم أحد بحثًا يُعنى بها ويخصُّها بالبحث غير اثنين، كلاهما اقتصر على أخطاء شاعر بعينه، وهو المتنبي، مالئ الدنيا وشاغل الناس، وكلاهما ليس مختصًّا بدراسة ما عند النقداد القدامي، بل بما عندهم وعند غيرهم، والبحثان رسالتا (ماجستير)، أولاهما وكبراهما: الرسالة التي كان قد أعدها أ.د. على فاخر عام ١٣٩٩ه، بجامعة الأزهر، وعنوالها: (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي) أحصى فيها عددًا كبيرا من الأبيات، استخرج بنفسه أكثرها من الديوان، والتمسّها في الشروح، ونقل عن النحويين و اللغويين والنقاد القدامي والمحدثين. (ص١٦٥-١٥). وأفاض في دراستها. وثانيتُهما: (مآخذ النقاد التصريفية والنحوية على شعر المتنبي)، أعدها الأستاذ: ناصر بن عبدالعزيز الهذيلي، استكمالا لمتطلبات (الماجستير) بجامعة الملك سعود، ٤٢٤ ه.

⁽٢) ليس منها ما أورده النقاد من عيب الإقواء، وهو اختلاف حركة الرويّ؛ فذلك مبحـــث من مباحث القافية، لا من مباحث النحو والصرف.

من الشعر، ستراها مرقومة بخط تحتها يُميِّزها عن غيرها من الشواهد التي تُساق حولها، ويَلفِتُ لها الأنظار. وستجد سوى ذلك أشياء لا تتعلّق بالشعر، فيها نقد وتقويم عام في طرق الكلام، وتوجية خاص بألفاظ مفردة. وهي عندي ملحوظات ثمينة وآراء خطيرة ذات شأن، ومَردُّ ذلك سببان: أولهما: ألها تتصل بأبيات في الناس شاردات، وعبارات في تراثنا العربي ذائعات، يتغنى بها الناس منذ حين ويرددونها، ويتعلقون بها؛ فالأبيات فلأشهر شعرائنا، والنقد والتقويم لأبرع نقادنا، وبعض الأبيات معدود مسن شواهد اللغة؛ فهي محط أنظار كثير من شداة الأدب وأهل العلوم المختلفة، وليست خاصة بقومنا النحويين فحسب، ولا بأصحابنا أهل الأدب، بل هي عامة لكل محب للشعر ولكل هاو للأدب، وهم - بفضل الله- كُثر.

وثانيهما: أن تلك الآراء النحوية والصرفية التي تَضمّنها النقدُ صادرةً عن علماء متميّزين، حلَطوا علمًا غزيرًا في اللغة وتذوُّقًا لللادب رفيعًا، لألهم أهله وحمّلة رايته وأعرَف الناس به، فالقولُ عند الاحتلاف قولهم، والأمرُ أمرُهم، وكلمة الفصل فيه لهم، ولا سيّما ألهم عاشوا أزهى عصور حضارتنا الثقافية، ما بين النشأة الأولى للعلوم وحتى القرن السابع.

كما أن نقّادَ تلك العصورِ المتقدمة الفاضلة يمكن القولُ عنهم: إلهـــم عالمون بالنحو أيضًا وإنّهم عارفون بالصَّرف، ومشاركون فيهما؛ فيستحق نقلُهم أن يُصدَّق، ولعلّ القومَ سَمعوا ما لم يَسمع النحويون، أو وَجدوا غيرَ الذي يجدون.

وما أتمنَّاه دومًا وأرجوه من هذا البحث أن يُزيَّن ما عند أهل النحو من علم غزير ونظام دقيق وجهود عظيمة دوّنَتْ لغات العرب، وأحكمَــتْ مقاييسَها- أن يُزيّن ذلك الجميلُ بقوانينَ ذوقيةِ وأحكامِ استحــسانيةٍ جديدة نأخذها عن أرباب النقد، فنضيفُها إلى أحكامنا ونـشفعُها بهـا، وبذاك نأتي بالجديد -وقد جَمَعتُ بعضَه في هذا البحث ومثَّلــتُ لـــه-ونطلبُ المزيد، ونستفيدُ من الآخرين، ونتجاوز حواجزَ نفسيةً يـضعُها إبليسُ بين العلوم، فيفرِّقُ ما بين أهلها، ويَحرِم كلُّ فريقِ خيرَ ما عند غيره بسوء ما وَسوس به في صدورهم، وأغرى بينهم نارًا من المنافسة أو التنابُذ، تجعل كلُّ حزب بما لديهم فرحين، مع ألهم لو تأمُّلوا لوجـــدوا أنَّ علمَهم واحد، وهو رحمٌ بينهم، وأنّ خدمة الدين واللغــة هــي الـــتي تجمعُهم، وأنَّهم ليسوا بحاجة إلى إعادة أيام الخصومات التي كانت غيرً خافية بين أهل الأدب وأهل اللغة، وسترى في هذا البحث فصلاً من ذلك لا يَسُرُّ الناظرين.

قيمة النقد اللفظي عند النقاد



يَغلِب على النقاد ألهم أهلُ معان، والسوادُ الأعظم مسن أحكامهم يختص بها ويدور في فلكها، ولكنّكُ واجدٌ لهم عنايةً بالألفاظ كبيرةً، فهم لا يَنفكّون في أوائل دروسهم يُؤكّدون اشتراطَ العلم بالنحو والإعسراب للناقد وللأديب، ويُشدّدون النكيرَ على مَن يتكلّم في المعاني أو يُنسشئ الأدبَ أو يخوضُ في النقد وهو لا يُتقن علمَ النحو، (۱) حتى لقد جعل ابنُ الأثير علمَ النحو في علم البيان من المنظوم بمترلة (أبجد) في تعليم الخط، قال: وهو أوّلُ ما ينبغي إتقانُ معرفته لكل أحد يَنطق باللسان العربي؛ ليأمنَ مَعرّة اللّحن (۱).

وطالَما أوصَى النقادُ الكاتبَ والأديبَ بمعرفة اللغة وبإتقان النحو، وألزموه إدمانَ الإعراب ليلاً وهارًا؛ حتى يصيرَ ذا ملكة حيّدة. (٢) قال ابن طباطبا: وللشعر أدوات يجب إعدادُها قبل مرامه وتَكلُّف نظمه، فمَن نقصت عليه أداةً من أدواته لم يَكمُل له ما يتكلَّفه منه، وبان الخللُ فيما ينظمُه، ولحقته العيوبُ من كلّ جهة، فمنها، وهو أولها: التوسّعُ في علم اللغة والبراعة في فهم الإعراب... (٤)

⁽٢) المثل السائر ٥٨/١. وسترى بعدُ أَنَّ ابنَ الأثير نفسَه هو أكثرُهم تقليلا من قدر النحو!

⁽٣) نصرة الثائر ٦٣.

⁽٤) عيار الشعر ٦.

وعد قدامة بن جعفر من عيوب اللفظ أن يكون ملحونًا وجاريًا على غير سبيل الإعراب واللغة، وقال معترفًا بالفضل لأهله وواضعًا الحق في نصابه: وقد تقدَّم من استقصى هذا الفنَّ، وهم واضعو صناعة النحو. (۱) واشتراط صحة اللفظة في النحو واستقامتها في الصرف فاش عندهم، لا يَجهد الباحث في إثباته، ولا يكاد يخلو منه كتاب، ويمكن القول: إلهم في ممارسته على الشعر أكثر تشددا من النحويين، حيث لا يستسيغون أمورًا يشفع لها عند بعض النحويين سماعٌ نادرٌ أو قياسٌ بعيد، وسترى من ذلك أشياء، فأغلب ما في هذا البحث مَعيبٌ في كتب النقد، وتحد له عند بعض النحويين وجهًا، أو تسمع لهم فيه عذرًا. ولعلّ هذا أعجَبُ نتائج هذا البحث وأبرزُها، وها قد بادرتُ هما؛ ليُعني هما القارئ ويتأمّلها.

والنّقادُ يَعجَبون ولا يَعذُرون حين يكون اللحنُ ظـاهرًا والخطــأُ في مسألة لا تخفَى، فابنُ الأثير يُشنّع على أبي نواسٍ قولَه:

يا خيرَ مَن كان ومَن يكونُ إلاّ الَّنبيُّ الطاهــــرُ الميمـــونُ

قال: فرَفَع في الاستثناء من الموجب، وهذا من ظواهر النحو، ولـــيس من خافيه في شيء (١). ولا تَعجب إنْ أنت رأيت نحويًّا يقبل ضـــمَّة أبي نواس ويتأوَّلُها، في حين أن الناقد يُنكرها، ولا يَعذر صاحبَها.

⁽۱) نقد الشعر ۱۹۷. وانظر: ۱۹۰. ويشبهه ما في نضرة الإغريض ۱٦. وانظر لاشتراطهم صحة الكلام من حيث النحو في: عيار الشعر ٢١، قانون البلاغة في نقد النثر والشعر ٣٣، وغالب كتبهم في الحديث عن اشتراط الفصاحة.

⁽٢) المثل السائر ٦٨/١. وسيأتي حديثها مفصّلا مع النَّقَدات النحوية. وكذلك كلَّ الأبيات التي تحتها خطّ، ممّا ورد في هذا التمهيد.

واستكثَروا على مثل أبي نواس أن يَغلَط فيما لا يَغلَط فيه مثلُه، إذ قال في وصْف الخمر – باعدَ اللهُ ما بيننا وبينها:

كأن صُغرى وكبرى من فواقعها حَصباء دُرٌ على أرضٍ من الذهبِ قال ابنُ الأثير: وهذا لا يَخفى على مثل أبي نواس؛ فإنّه من ظواهر علم العربية، وليس من غوامضه في شيء؛ لأنه أمرٌ نقليٌ يُحمل ناقلُه فيه على النقل من غير تصرّف. وقوله: (صغرى) و (كبرى) غير حائز؛ فإن وغلى) (أفعل) لا يجوز حذفُ الألف واللام منها، وإنما يجوز حذفُها من (فعلى) التي لا (أفعل) لها، نحو: (حبلى)، إلاّ أن يكون (فعلى) (أفعل) وقع أبو نواسٍ في مثل هذا الموضع مع قُربه وسُهولته! (١)

وشانُوا على المتنبي قولَه:

جَلَلاً كما بي فلْيكُ التَّبريحُ أَغِــــذَاءُ ذَا الرَّشَأُ الأَغَنِّ الشِّيحُ وَأَرجَعُوا سَبِّ خَطْئَهُ فَيهُ إِلَى أَنهُ لَمْ يَكُنَ عَلَمُهُ بِالْعُرِبِيةِ طَائلاً.(٢)

ومن طرائف قسوهم على الشعراء حين يَلحنون في النحو أو يَضعُفون في اللغة ما علقه أحدُهم على بيت للمتنبي، قال: وممّا يدلُّك على ضعفه في اللغة ما حدّثنا به شيخُنا أبو الحسن المهلبي -رحمه الله- قال: حضرتُه في العربية ما حدّثنا به شيخُنا أبو الحسن المهلبي المذكر والمؤنث، فقلت: قد في مجلس لبعض الرؤساء، وحرَت مسألةً في المذكر والمؤنث، فقلت: قاله سيبويه، يُؤنَّث المذكرُ إذا تشبّث بمؤنّث. فقال: مَن قال هذا؟ قلت: قاله سيبويه، واستشهد بقول القائل:

⁽١) المثل السائر ٦٦/١.

⁽٢) المنصف في نقد الشعر ٢٨٨.

مَشينَ كما اهتزّتْ رياحٌ تَسفّهتْ أعاليَها مَرُّ الرياح النواسِمِ ومثلُ ذلك:

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَه كما شرِقتْ صدرُ القناة من الدَّمِ فقال - يعني المتنبي-: لا أعرف هذا، ولعله مذهب للبصريين، ولا أعملُ على قولهم. قال: فقلت له: هذا في كتاب ابن السكّيت في المذكر والمؤنث، فقال: ليس ذلك فيه، فأخرجتُه من خزانة الرئيس الذي كنّاعنده، فلمّا قرأه قال: ليس هذا بخطِّ جيّد! أنا أكتب خيرًا منه! فقلتُ: ما جَلَسْنا للتخاير بالخطوط! فانقطعَ في يدي. (١)

ذلك شأنهم مع الشعراء، يَعيبوهم ويمايزون بينهم ويفاضلون بمعرفة الإعراب وإتقان العربية، ولهم مع النقاد أيضا مثله، فهم يَنقمون على الذي لا يُحسن النحو ثم يتصدّى للنقد، فقد قال الآمدي منافحًا عن المتنبي: إنّ المعترضين على أبي الطيّب أحدُ رجلين: أحدُهما معنوي مدقّق لا علمَ له بالإعراب ولا اتساع له في اللغة، فهو يُنكر الشيءَ الظاهر ويَنقم الأمر البيّن، كفعل بعضهم (٢) في قوله: (لأنت أسودُ في عينيْ من الظّلم) فإنه أنكر (أسود من الظلم) و لم يَعلم أنه قد يحتمل هذا الكلامُ وجوهًا يصح عليها، وأنّ الرجل لم يُرد (أفعل) التي للمبالغة (٣).

^{* * *}

⁽١) المنصف في نقد الشعر ١٥٣.

⁽٢) سيأتي لذلك ذكرٌ خاصٌّ ومزيدُ تفصيل.

⁽٣) يريد: التفضيل. انظر ذلك في: الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٥٢.

الجديد في نقدهم النحوي والصرفي



حفَلت ملحوظاتهم النقدية بفوائد عديدة، يَصعُب حصرُها، ولعلّ القارئ يلتمسها، فيحدُها بَيِّنة له حينما يقرأ بعض الفقرات التي ترد في هذا البحث، وأقدِّم ممّا استطرفته من مباحثهم النحوية والصرفية أربعة أمور تستحقّ التمييز والتعجيل ها:

أ أحكام ذوقية خاصة بالنقاد:

تميّزوا بأحكام لهم خاصة، لا تكاد تجدُها في كتب النحو؛ فإنّ النحويين يَعرفون خطأً وصوابًا، وكثيرًا وقليلاً، ومسموعًا ومقيسًا، ويزيدُ عليهم نقَدةُ الأدب معاييرَ جديدةً، يُحكِّمون فيها الذوق، ويُراعون التناسُب.

وقد شرَح ابنُ الأثير ذلك بصراحة ووضوح، يبيّن فرقًا في المنهج كبيرًا جدًّا بين الفريقين، يقول: "ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحُسْن لا مع الجواز، وهذا كلَّه يَرجع إلى حاكِم الدَّوق السليم، فإنّ صاحب هذه الصناعة يُصرف الألفاظ بضروب التصريف، فما عذب في فَمه منها استعمله، وما لفَظه فمُه تركه وقال: وأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نَقلُ كلمة لغوية، وما جَرى هذا المجرى، وأمّا أسرار الفصاحة فلها قومٌ مخصوصون ها"(١).

⁽١) المثل السائر ٢٦/١.

وما زال يُردّد أنه عن بعض أحكامهم إنّما يَرجعون إلى الاستحسان، لا إلى جائزِ الوضعِ اللغوي، (١) وألهم في تأليف الكلام بصدد استعمال الحسن والأحسن، لا بصدد استعمال الجائزِ وغيرِ الجائز. (٢)

وهذه الأخيرة من جُنوحهم عن الحقّ، حين قدَّموا الاستحسانَ على أحكام النحو وقواعده، مع أي أشهدُ لهم أي لم أرَ هذا الجنوحَ والتحاوُزَ كثيرًا، كما توحي به كلمةُ ابن الأثير هذه.

والحق أيضًا يَشهد أن لهم أمورًا استحسانيةً جديدة تَستحق التأمّـلَ والنظرَ فيها، فيُؤخذُ منها ما لا يُعارِض قواعـدَ النحـو، ولا يُخـالف المسموعَ عن العرب، فتُضافُ إلى رصيدنا الرائع من الأحكـام، ليـزدادَ النورُ نورًا، والحسْنُ حسْنًا.

فمن الأمور التي يقرِّر النحويون صوابَها، ويُقرُّ بما النقاد، إلاَّ أنهم لا يَستحبُّونها؛ لأنَّ طبائعهم تَنفِر منها وأذواقَهم لا تأنسُ بما - ما جاء في قول البحتري:

ثلاثةُ جلَّةٍ إِنْ شُـوْوِرُوا نَصَحُوا أُواستُعينُوا كَفَوا أُو سُلِّطُوا عَدَلُـوا

قالوا: (شُوْوِروا) بواوين، ولا يجوز إدغامُ الأولى في الأخرى على مذهب النحويين، لأنّ الواو منقلبةٌ عن ألف (فاعَل)؛ فلا يجوز إدغامُها. والنطقُ بـ (شُوْوِرَ) وبابِه ينفِر منه الطبعُ، والغريزةُ تفِرُّ إلى همز الواو الثانية. (٣)

⁽١) المثل السائر ١/٤٢٨.

⁽٢) المثل السائر ١/٤٣١.

⁽٣) عبث الوليد ٢٠٤.

ومثل ذاك كلمة: (سُوَيداواها) الواردة في قول أبي الطيّب:

إِنَّ الْكُرِيمَ بِلا كِرامٍ منهُم مثلُ القُلُوبِ بِلا سُويداواتِها

فإنها لا تعدو أن تكون تصغيرًا لـ (سَوداء) جَرى على القياس، وجمعًا لها على القياس أيضًا، لكنْ قال ابنُ سنان: ف (سويداواتها) كلمة وجمعًا لها على القياس أيضًا، لكنْ قال ابنُ سنان: ف (سويداواتها) كلمة طويلة جدًّا؛ فلذلك لا أختارها. (۱) ولعلهم استوحَـشوا مـن اجتماع عملين: التصغير والجمع بالحروف في كلمة ليست بالقصيرة، وقال ابـنُ الأثير معلقًا: قال: إن لفظة: (سُويداواتها) طويلة، فلهذا قَبُحَتْ، ولـيس الأمرُ كما ذكره، فإن قُبْحَ هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها، وإنما هـ و الأمرُ كما ذكره، فإن قُبْحَ هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها، وإنما حُمعَـتْ لألها في نفسها قبيحة، وقد كانت وهي مفردة حسنة، فلمّا جُمعَتْ الكريم قبُحتْ، لا بسبب الطول، والدليل على ذلك أنه قد ورد في القرآن الكريم ألفاظ طوالٌ، وهي مع ذلك حسنةً... (۱)

وكذلك حكّم ابنُ سنان على (حُوباواها) من قول أبي تمام:

العِيسُ تَعلَمُ أَنَّ حَوِباواتِها رِبْحٌ إِذَا بَلَغَتكَ إِن لَــم تُنحَوِ وَلَمْ يُعجبه أَيضًا قولُ أَبِي تَمَام:

أَنِلْهُ باستماعِكَهُ مَحَــلاً يَفُوتُ عُلُوُّهُ الطَّرْفَ الطَّموحــا

قال: فليس بِقُبِح قولِه: (باستماعكه) خفاءً؛ لكثرة الحروف^(٣). ولو رآها نحويٌّ ما وحد فيها إلاّ مصدرًا أضيف إلى فاعلمه ثمّ إلى مفعوله، ولربما ولفرح بها مثالاً ممتازًا على قاعدته في جواز وصل الضمير وفصله، ولربما

⁽١) سر الفصاحة ٧٨.

⁽٢) المثل السائر ٢٩٩/١-٣٠٠.

⁽٣) سر الفصاحة ٧٨.

قال النحوي: إنّ فصل الضمير الهاءِ أرجحُ من وصلها، لكن وصلها عندهم صحيحٌ لا ضعفَ فيه ولا قُبحَ، ولا يَجدون فيه ما يَجد النّقاد.

وقريبٌ من هذه كلمةُ (المتدّيّريها) في قول المتنبى:

أسائلُها عن الْمَتَدَيِّرِيهِا فَمَا تَدرِي وَلَا تُذَرِي دُمُوعًا (المُتَديِّرُوهَا): المتخذوها دارًا. ومثلُها كلمةُ (الزائريهم) في قول أبي

تمّام:

فلو عاينتَهُمْ والزائرِيهِمْ لَمَا مِزْتَ البَعيدَ من الحَميمِ

فما هما في النحو إلا اسمُ فاعلٍ اتصلت به (أل) الموصولة، واتصل به في آخره ضميرُ المفعول به أو المضاف إليه، على خلاف بينهم، وما بها عند النحويين بأسٌ، ولا في لفظها حَرجٌ، ولكنّ النقاد يقولون: لفظة (المتديِّريها) لو وقعَتْ في بحْرٍ صافٍ لكَدَّرتْه، ولو أُلقيَ تقلُها على جَبَلِ سامٍ لَهَدَّه، وليس للمقت فيها لهايةٌ، ولا للبَرْد معها غايةٌ. وقال الصاحب: ومن أطمِّ ما يتعاطاه التفاصحُ بالألفاظ النافرة، والكلمات الشاذة، حيى كأنه وليدُ خباء، وغذيُ لَبنٍ، لم يَطأ الحضر، ولم يَعرف المدرّ. (١) وقال ابن الأثير عن (الزائريهم): استعمال هذا قبيحٌ حدًّا. وأوردَه مع أمثلة المنافرة وإيراد غير اللائق (١).

⁽١) هذا لفظ الصاحب بن عبّاد في: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٣، ونُقــل عنــه في يتيمة الدهر ١٥٩/١.

⁽٢) المثل السائر ١/١٥٤.

ومن ذلك أيضًا أن تجدهم يطربون للفظة مفردةً، ويرونها رائقة حينئذ حسنةً، ويستثقلونها ويكرهونها مثنّاةً، فقد أعجبتهم كلمة: (أحْدَعا) في قول الصمة القشيري:

تَلَفَّتُ نَحوَ الحَيِّ حتى وجَدتُني وَجِعْتُ من الإِصْغاء لِيتًا وأَخْدَعا ولم تُعجبْهم، وانتقدوها عند أبي تمام:

يا دَهْرُ قَوِّمْ مِن أَخْدَعَيكَ فَقَد أَصْجَرْتَ هذا الأَنامَ مِن خِرَقِكْ

قال ابن الأثير: ألا ترى أنه وُجد لهذه اللفظة في بيت أبي تمام من الثّقل على السمع والكراهة في النفس أضعاف ما وُجد لها من بيت الصمّة ابن عبد الله من الرُّوح والحنفّة والإيناس والبهجة، وليس سبب ذلك إلا ألها حاءت موحدةً في أحدهما مثناةً في الآخر، وكانت حسسنةً في حالة الإفراد، مستكرهةً في حالة التثنية، وإلا فاللفظة واحدة، وإنما اختلاف صيغتها فَعَل بها ما ترى. (1)

فالصّوابُ والحُسنُ عندهم غيرُ متلازمين دائمًا، فــلا تَعجَـبْ إن سمعتَ ناقدًا يَجهر بصواب لفظة ويَجهر بنقدها أيضًا، أو رأيتَــه ينتقــد الصّحيحَ ويَستحسنُ الملحونَ، كما فعل المرزباني في قول العتابي:

ماذا عسى مادح يُثني عليك وقد ناداك في الوحي تقديس وتطهيرُ

فُتَّ الممادحَ إلا أن السُنا مُستنطقات بما تُخفي الضّماييرُ قال الناقد: قال: (الممادح)، و(المدائح) أحسنُ منها وأخفُّ على

السمع وأشبه بألفاظ الحُذَّاق والمطبوعين، وقال: (مُستنطقات)، و(نواطق)

⁽١) المثل السائر ٢١/١.

أحسنُ وأطبعُ، ثمّ قال: (الضمايير) فختم البيتَ بأثقل لفظة، لو وقعَتْ في البحر لكدّرتْه، وهي صحيحة، ولكنها غير مألوفة ولا مستعذّبة، وما شيءٌ أملَكُ بالشعر بعد صحّة المعنى من حُسن اللفظ، وهذا عَملُ التكلّف وسوء الطبع^(۱).

فاللفظتان الأوليان صحيحتان، تشهد للأولى – وهي: (المسادح) – كتبُ اللغة (٢)، ويَشهد للثانية – وهي: (مستنطقات) – اطّرادُ القياس في زيادة قياسية، وورودُها في كلام النبي في في حديثه عن الأصابع: (إنّه سنّ مستنطقات)، ومع ذلك لم تُعجبا الناقد محتكمًا إلى ذوقه فحسب. وأمّا الثالثة – وهي: (الضمايير) فقد شهد لها هو بالصحة، ولم ينقُدُها نقدًا نحويًا أو تصريفيًّا مُبيَّنًا، ولولا شهادتُه لها بالصحة لأوردتُ البيت مع الأبيات المنتقدة في المسائل التفصيلية، ففيه إشباعُ الياء لتؤدي إلى ياءٍ أخرى، وهو معدودٌ في الضرائر، كما سترى.

ويُشبه هذا انتقادُهم قولَ المتنبي:

أيَفطِمُه التَّوارِبُ قَبْل فِطامهِ ويأكلُه قَبْل البلوغ إلى الأكلِ

حيث قال أحدهم: "فلفظة (التوارب)(") على سلامة مصدرها جافية جدًّا". (3) ويزيده ناقد آخر على هذه الكلمة عينِها: "وليس ذلك سائغًا لمثله، وهو وليدُ قرية ومعلم صبية" (°).

⁽١) الموشح ٢٩٤.

⁽٢) انظر: اللسان: (مدح). قال: والممادح ضد المقابح.

⁽٣) وهي لغةً في (التراب).

⁽٤) الرسالة الموضحة ٣١.

⁽٥) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٤٩، يتيمة الدهر ١٥٩/١.

ومثلُه رأيُ ابنِ الأثير في كلمة (فارح) من قول الشاعر:

فما أنا من حُزْن وإن جَلَّ جازِعٌ ولا بِسُرورٍ بعد مَوتِك فارحٌ

قال: وهذا غير حسَن، وإن جاز استعمالُه. (١) وله فيه بحثٌ طريف.

والحقُّ أنّ لهم أمورًا أستحسانية وُفقوا فيها وتَلطّفوا، اقترحوها على الأديب، وشرحُوا له حُسْنَها، وهُدُوا فيها إلى الحقّ وإلى طريقٍ مستقيمٍ، وهَدَوا بها إلى جَمال يَزين النصَّ ويَرفع قدرَه، ولم يقعوا في تخطئته، من ذلك ألهم يذهبون إلى المُقارَبة بين الكلام بما يُشبه بعضُه بعضًا، (٢) ويُحبّون أن يكون اللفظان الواردان في سياق واحد متّفقين، لا متخالفين، وهم مصيبون فيما رأوا؛ فإنّ التوافق خيرٌ من التّحالُف، ففي قول البحتري:

لقد أرشدَتْنا النائباتُ ولم يكن ليَرشُدَ لولا ما أرتناه مَن يَغْوَى

قال ناقده: (يَغُورَى) رديئة حدّا؛ لأنّ المعروف: (غَوَيست: أغوي)، ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك. وإذا ضُمَّت الياء من (يُغُورَى) خلَص البيتُ من استعمال لغة رديئة؛ لأنه يُحمَل على (أُغوي، يُغورَى)، قال: والأحسن إذا فعَل ذلك أن تُضمَّ الياءُ من (يرشد) ليكون الفعلان على طريقة واحدة لما لم يُسمَّ فاعلُه. (٢)

ومن طريف ذلك ودقيقه ملحوظات قيّمة لابن الأثير على عدّة أبيات انتقدَها جميعًا بعدم التواخي في المباني، قال: وأما المواخاة بين المباني فإنــه يتعلّق بمباني الألفاظ، فمن ذلك قولُ أبي تمام في وصف الرّماح:

⁽١) المثل السائر ٤٣١/١.

⁽٢) نقد الشعر ٥١.

⁽٣) عبث الوليد ٢٧.

مُثَقَّفَاتٌ سَلَبْنَ العُرْبَ سُمْرَهَا والرُّومَ زُرْقَتَها والعاشقَ القَضَفا

قال: وهذا البيت من أبيات أبي تمام الأفراد، غير أن فيه نظرًا، وهـو قوله: (العُرْب) و(الروم) ثم قال: (العاشق)، ولو صحّ أن يقول: (العُشّاق) لكان أحسنَ؛ إذ كانت الأوصاف تَجري على سننن واحد، وكذلك قوله: (سُمرها) و(زُرقتها) ثم قال: (القضَفا)، وكان ينبغي أن يقول: (قضَفها) أو (دقتها)^(۱).

وعلى هذا ورد قولُ مسلم بن الوليد:

نَفَضَتُ بِكَ الْأَحْلَاسُ نَفْضَ إِقَامَةِ وَاسْتُرْجَعَتْ نُزَّاعَهَا الْأَمْصِــارُ فاذهب كما ذُهَبَت غُوادي مُزْنة يُشْنى عليها السَّهلُ والأوعارُ

والأحسن أن يقال: (السهل والوعر)، أو (السهول والأوعار)، ليكون البناء اللفظى واحدًا، أي: أن يكون اللفظان واردين على صيغة الجمع أو الإفراد، ولا يكون أحدهما مجموعًا والآخر مفردًا.

وكذلك ورَد قولُ أبي نواس في الخمر:

صفراء مجدَّدها مرازبُها جَلَّتْ عن النَّظَراء والمشل

فجمَع وأفردَ في معنى واحد، وهو أنه قال: (النظراء) مجموعًا، ثم قال: (المثل) مفردًا، وكان الأحسن أن يقول: (النظير والمثل)، أو (النظراء والأمثال).

وعلى ذلك ورد قوله أيضًا، والإنكارُ يتوجه فيه أكثرَ من الأول، وهو:

ألا يا بن الذين فَنُوا فماتُوا أما والله ما ماتُـوا لتبـقَى وما لَك فاعلمَنْ فيها مقامٌ إذا استكملْتَ آجــالاً ورزْقا

⁽١) يريد استعمال الإضافة في الجميع.

وموضع الإنكار ههنا أنه قال: (آجالاً ورزقًا) وكان ينبغي أن يقول: (أرزاقًا)، أو أن يقول: (أجَلاً ورزقًا)، وقد زاده إنكارًا أنه جمع (الأجل) فقال: (آجالاً)، والإنسان ليس له إلاّ أجلٌ واحد، ولو قال: (أجلاً وأرزاقًا) لما عيب، لأن الأجل واحد والأرزاق كثيرة، لاختلاف ضروبها وأجناسها. (أ) وذكر بحثًا طويلاً.

وقال المتنبى:

وقال الناقد: الأحسنُ في صَنعة الشعر لو أمكنه أن يقول: (زنجيًّا تبسّم أو قذالاً شائبا) أو: (زنجا تبسم أو أقذِلة شائبة) فيأتي بالجمع مع الجمع والمفردِ مع المفرد (⁷⁾.

وقال الأعشى:

تَقُولُ بِنتِي وَقَد قَرَّبتُ مُرتَحَلاً يارَبِّ جَنِّب أَبِي الأَثْلافَ وَالوَجَعا

وعلَّق المرزباني: والذي يوجبه نسجُ الشعر أن يقول: (رَبِّ جَنِّبُبُ أبي الأتلافَ والأوجاعَ) أو (التلفَ والوجعَ)^(٣).

والنحويون يرددون دون حَرجٍ أنّ الجارَّ والمحرور يُتصرَّف فيهما ما لا يُتصرَّف في غيرهما، فيُؤتَى بهما قبل العامل أو بعدَه، قريبًا منه أو بعيدًا،

⁽١) المثل السائر ١/ ٢٧٩ - ٢٨١.

⁽٢) المنصف في نقد الشعر ٤٣٥.

 ⁽٣) الموشح ٦٩. يريد: المفرد مع المفرد، أو الجمع مع الجمع، وبعضهم يرويه: (الإتلاف)، فيكون موافقًا لــ(الوجع).

غيرَ أنّ النقاد لهم فيه رأيٌ وحيةٌ ونظرٌ دقيق، فلا يرضَون بكلّ تــصرُّف فيه، ففي قول عروة بن أذينة:

واسْقِ العدوَّ بكأسِه واعلمُ له بالغيب إن قد كان قبلُ سَقاكَها واجْزِ الكرامةَ مَن تَرى أن لو له يوماً بذلت كرامــةً لجَزاكَهــا

قال الحاتمي: فهذا من التركيب الوحشيّ المضطرب والنسج المختلف. وقولُه في البيت الأول: (واعلم له بالغيب) كلامٌ غثٌ، و(له) رديئةُ الموقع بشعةُ المستَمَع، والبيت الثاني كان مُخرَجُه أن يقول: (واجز الكرامة من ترى أن لو بذلت له يوماً كرامة لجزاكها)(١).

أمّا (له) في البيت الأول فظاهر وقحامها واضطرابها، وأمّا التي في البيت الثاني فنقدها نقد ذوقي، لا نحوي، وهو عندي وحيسة، يَحسدر الأحذُ به، فقد أورث البيت اضطرابًا لا يَحفى. وإذا بَلَغْتَ موقفَهم من التقديم والتأخير في هذا البحث فستجد شيئًا كثيرًا حدًّا يُشبه ذلك، وهو في غالبه حقٌ.

ومن أحكام النقاد في باب حروف الجر، وهي أيضًا - فيما أرى - قيّمةٌ، ولا تكاد تجدُها في كتب النحو أن يجتنب القائلُ إعادةَ حروف الصلات والرباطات في موضع واحد؛ ولأجل ذلك عابُوا قولَ المتنبي:

ويُسعدين في غمرة بعد غمرة سَبوحٌ له منها عليها شُواهدُ قال أبو هلال عن هذا البيت: و لا أعرف أحدًا كان يتتبّع العيوبَ فيأتيها غيرَ مكترث إلا المتنبى، فإنه ضمَّنَ شعرَه جميعَ عيوب الكلام، ما

⁽١) الرسالة الحاتمية ٢٤. وانظر: عيار الشعر ٦٨.

أعدمه شيئًا منها، حتى تخطّى إلى هذا النوع.... فأتى من الاستكراه بما لا يُطارُ غرابُه. (١) وقال ابن الأثير عنه: إنه من الثقيل الثقيل الثقيل. (٢) وقال: عنه ابن سنان: ذلك العيب الذي لا يتوجّه عذرٌ فيه، وشرَح سببَه، وقال: والحروف التي تربط بعض الكلام ببعض وتدلُّ على معنى في غيرها -كما يقول النحويون- يقبح تكرارُها في الكلام، وإن اختلفَت ألفاظها، وذلك لألها جنس واحد ومشتركة في المعنى، وإن تميّزت فائدة بعضها من بعض. ونقل عن أبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب أنه أنكر تكررُ حروف الرباطات، ووصفه بالقبح، وقال في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة: فأما (له منه) أو (منه عليه) أو (به له) أو ما جَرى هذا الجري ففيه قسبح، وسبيلُ ذلك إذا وقع أن يُحتال في فصل ما بين الحرفين بكلمة، مثل أن يأتي ما يحتاج إلى أن يقال فيه: (أقمت شهيدًا به عليه) فيقال: (أقمست عليه شهيدًا به)

كما عابُوا بالعيب نفسه قولَه أيضا:

فَخَلَّفُهُم بِردٌ البِيضِ عنهم وهامُهِم له معهم مُعارُ

قال ابن الأثير: قوله: (فهامهم له معهم) ممّا يثقُل النطقُ به، ويتعثّر فيه اللسانُ، لكنه أقرب حالاً من الأول. (٤)

⁽۱) الصناعتين ١٦٦. أراد بهذا المثَل: أنه جاء بشيء كثير، يُشبه الجيَفَ الكثيرةَ التي إذا ظفِر هما الغُراب في مكان لم يبرحه.

⁽٢) المثل السائر ٣٤٢/١. وانظر نحو هذا في: الكشف عن مساؤئ شعر المتنبي ٥٦، قـــانون البلاغة في نقد النثر والشعر ٣٤. والإيضاح في علوم البلاغة ٧٨.

⁽٣) سر الفصاحة ٩٥-٩٦.

⁽٤) المثل السائر ٢/١ ٣٤٢.

وأيضا عابوا قولَ أبي تمَّام:

كَانَّه لاجتماع الروح فيه له في كلّ جارحة من جسمه روحُ قال: فقوله: (في) بعد قوله: (فيه له) ممّّا لا يحسُن ورودُه (۱).

كما عابوا أيضًا ثمّا يُشبه هذا تَتابُعَ الإضافات، الـذي لا يجـد فيـه النحويُّ في الغالب بأسًا، وقد عدّ ابنُ الأثير من المعاظلة الإتيانَ بما يَتضمّن مضافات كثيرةً، كقولهم: (سَرْجُ فرَس غلامِ زيد)، وإن زيد على ذلـك قيل: (لِبْدُ سَرْجِ فَرَسِ غُلامِ زيد) وهكذا كان أشدَّ قبحًا وأثقـل علـى اللسان، وعليه ورد قولُ ابن بابَكَ الشاعر في مفتتح قصيدة له:

حَمامةً جَرْعا حَومةِ الجَندَلِ اسجَعِي وَأَنتِ بَمَراً ي مِن سُعادَ ومَسْمَعِ (٢)

وقال الشيخ عبد القاهر: قال الصاحب: إياك والإضافات المتداخلة؛ فإنها لا تحسُن. وذكر أنها تُستعمل في الهجاء^(٣).

ومثلُه كراهتُهم تَتابُعَ الأفعال في الجملة، كما في قول المتنبي:

أَقِل أَنِل أَقطِعِ احمِل عَلُّ سَلِّ أَعِدْ وَدْ هَشَّ بَشَّ تَفَضَّل أَدنِ سُرَّ صِلِ

قال فيه ابنُ الأثير وقد عَدّه من أنواع المعاظلة اللفظية: فهذه الألفاظ جاءت على صيغة واحدة، وهي صيغة الأمر، كأنه قال: افعلْ، افعلْ، افعلْ هكذا إلى آخر البيت، وهذا تكرير للصيغة، وإن لم يكن تكريرًا للحروف، إلا أنه أخوه، ولا أقول: ابنُ عمّه، وهذه الألفاظ متراكبة متداخلة، ولو عطفها بالواو كانت أقربَ حالاً(٤).

⁽١) المثل السائر ٣٤١/١.

⁽٢) المثل السائر ١/٣٤٤.

 ⁽٣) نقلا عن الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٧٨.

⁽٤) المثل السائر ٤٤١/١، ولم يوافقه بعضُهم على هذا، وربما استحسنوه، وراجع الفصولَ التي ذكرها ابنُ الأثير في المعاظلة وأنواعها، ففيها مشابهُ من هذا.

وممّا ذكروه في هذا الباب وأراه وجيهًا يَنبغي تأمُّله ما قرّره ابنُ الأثير في قوله: ومن المنافرة في الكلام أن يُفرَّق بين الموصوف والصفة بــضمير مَن تَقدَّم ذكرُه، كقول البحتري:

حَلَفْتُ لَهِ اللَّهِ يَــومَ التَّفُرُّقِ وَبِالوَجْدِ مِن قَلْبِي بِهِــا المَتَعَلَّقِ

تقديره: (من قلبي المتعلّق بها)، فلما فصل بين الموصوف الدي هو (قلبي) والصفة التي هي (المتعلّق) بالضمير الذي هو (بها) - قبّح ذلك، ولو كان قال: (من قلب بها متعلق) لزال ذلك القبح، وذهبت تلك الهُجنة. (۱) ومن مراعاتهم للتذوق الأدبي ألهم ضيّقوا بابًا وستعه النحويون في الضرورات، كما سيأتي، وأكد بعضهم على احتناب ارتكاب الضرورات، وزاد: وإن جاءت فيها رحصة من أهل العربية، وعلّته: ألها الضرورات، لكلام وتذهب بمائه (۲).

وعَيَّنُوا الحَسَنَ منها وغيرَه على نَحْوٍ أوضحَ من صنيع النحويين -كما سترى- وأكثروا في تقبيح بعضِها الذي يَجدُر بنا حقًّا أن ننفيَه مـــثلَهم، وأن ننهَى في دروسنا عنه.

ومن احتهاداتهم الذوقية ما أحد نصيبَهم فيه من القوّة أقلَّ، وهو استقباحُهم إعادة الكلمة مرتين في جملة واحدة، وبه عابوا قولَ المتنبي: كأنّ رَقيبًا منكِ سَدَّ مسامعي على العَذْل حتى ليس يَدْخُلُها العَذْلُ

⁽١) المثل السائر ١/٥٥٠.

⁽٢) الصناعتين ١٥٦. وسيأتي ذلك مفصلا.

قال ابنُ وكيع: إعادة (العذل) هاهنا قبيحٌ في الكلام، حائزٌ في الشعر، أنشدنا في مثله أبو بكر بن سيّار النحوي، قال: أنشدنا أبو جعفر النحاس: لَعَمْرُكُ مِا مَعْنَ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلا مُنسئٌ مَعْنٌ ولا مُتَي سِرً فَعَاد (معنًا) مرتين، والأجودُ تركُه(١).

وعاب الحاتميُّ فيما نقل عنه ابنُ رشيق بيتَ الأعشى:

فَرَمَيتُ غَفَلَةَ قَلبِهِ عَن شاتِهِ فَأَصَبتُ حَبَّةَ قَلبِها وَطِحالَها وَطِحالَها لَانَ تَكرير (القلب) عنده حشو لا فائدة فيه (٢).

ونَقَدوا به قولَ البحتري:

صُنْتُ نَفْسِي عمّا يُدلّسُ نَفْسِي <u>وتَرَفَّعتُ عن جَدا كُلِّ جِبْسِ</u> إذ أعاد (النفْس) مرتين (٣).

ومثله في العيب عندهم قولُ أبي سعد المخزومي:

أشيب ولم أقْضِ الشبابَ حُقوقَه ولم يَمضِ من عهد الشبابِ قديمُ قال الصولي: ما أحسنَ في ذلك؛ لأنّه ذَكرَ (الشباب) مرّتين، وكان يجب أنْ يغيّر الأولَ أو الثاني، وتغييرُ الثاني أشبهُ؛ لأنّ قوله: (ولم يمض من عهد الشباب) قولُ مَن لم يذكر (الشباب) في صدر بيته، ولم يستكلّم

⁽۱) المنصف في نقد الشعر ۲۱۷. وشاركهم في إنكار التكرار بعضُ النحويين المؤلّفين في الضرائر، ونقَل القرّاز عن بعض أهل النظر أنّه لا يجوز في شعرٍ ولا كلامٍ، وقال: إنّما يجوز إذا كان اسمًا للحنس، كقوله تعالى: إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها. (ضرائر الشعر للقزاز ٩٦-٩٦).

⁽٢) العمدة ٧٢/٢، ورَدّ عليه أنَّ هذا تعسّفٌ منه؛ لأنَّ (قلبه) غير (قلبها) فإنّما كرّر اللفظ دون المعنى.، فكأنه يوافقه على أصل المسألة، ويخالف في إجرائها على بيت الأعشى.

⁽٣) الموشح ٣٤٧

الحُذَّاقُ في هذا إلا بردّ ضميرٍ عليه، فيقال: (ولم يمض منه) أو (ك) أو (عليه)، ولو قال: (من عهد عليه قديم) كان أشبه (١).

الموشح ٣٤٧. ومن طريف ما يُروى في ذمّ التكرار خبرٌ عن اللغوي الأصمعي، قيـــل:
 إنه لمّا سمع قول الشاعر:

فَمَا لِلْنَوى؟ جُدِّ النَّوَى، قُطِعَ النَّوَى رَأَيْتُ النَّوَى قَطَّاعَةً لِلْقَرَائِنِ قَالَ: لو سلّط الله على هذا البيت شاةً لأكلت نواه، وأراحت الناس منه! وروي عنه في بيت غير هذا. (انظر: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي٢٥، نضرة الإغريض ٥٠، المحاسن والمساوئ للبيهقي، وفيه فصلٌ عن نحو هذا).

⁽٢) سورة الإسراء، الآية: ٣٤.

⁽٣) سورة النحل، الآية: ١١٦.

 ⁽٤) سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

رِجَالٌ ﴾ (١)، وهناك أبيات كثيرةٌ سِرُّ حُسنِها في تكرار كلمةٍ منها، وهـــي أكثر من أن تُحصَى، وكتبُ الأدب تحفَل بنماذج كثيرة منها.

وأرى الأبيات المنتقدة السالفة بريئة من النقد، ولم يَعبها التكرارُ، وقد يَقع العيبُ في غيرها من الأبيات؛ فالحَكَمُ -كما قالوا- الذوقُ والطبع.

وقد تلتمس فيما مضى وجهًا، لكنك ستَلقى عناءً في فهم سبب واضح لنقدهم المتنبي وإنكارهم عليه كثيرًا من جموعه: جمع (أرض) على (أروض)، وجمع (لغة) على (لُغى)، وجمع (دنيا) على (دُنى)، وجمع (أخ) على (آخاء) أ، وقال الصاحب عن هذه الأخيرة: لو وقع (الآخاء) في زائية الشمّاخ لاستُثقل، فكيف مع أبيات منها:

قد سمعنا ما قلت في الأحلام وأنلناك بدرةً في التمام قال: والكلام إذا لم يتناسَبْ زيّفتْه جَهابِذتُه وبَهرجَتْه نقّادُه (٣)، وظاهر أهم قد بالغوا في تحكيم أذواقهم وتناسي أحكام كلام العرب.

ويقرُب منه ما حَكموا به أنّه يُكرَه للــشاعر اســتعمالُ (ذا، وذي، والذي، وهو، وهذا، وهذي)، قال ابن رشــيق: وكــان أبــو الطيــب مولعًــا بها (٤)، وقال القاضي الجرجاني عن استعمال المتنبي اسمَ الإشارة

⁽١) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

⁽٢) وسيأتي بحث ذلك كلّه في النقدات الصرفية.

⁽٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٤.

⁽٤) العمدة ٧١/٢. ونحوه في كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢٠٥. وجمع منها الثعاليُّ شيئًا كثيرًا في يتيمة الدهر ١٦٣/١-١٦٤.

(ذا): وهو أكثر الشعراء استعمالاً لـ(ذا) التي هي للإشارة، وهي ضعيفة في صنعة الشعر، دالة على التكلّف، وربما وافقَت موضعًا يليق بحا، فاكتست قبولاً؛ فأما في مثل قوله (وذكر أبياتا) فهو - كما تراه - سخافة وضعفًا، ولو تصفّحت شعرة لوجدت فيه أضعاف ما ذكره من هذه الإشارة؛ وأنت لا تجد منها في عدة دواوين جاهلية حرفًا، والمحدثون أكثر استعانة بها، لكن في الفرط والنّدرة، أو على سبيل الغلط والفلتة (أ). وممّا عابوه على المتنبي ورود اسم الإشارة (ذا) مرتين في قوله يَصف ممدوحَه بكثرة الإنفاق:

حَتّى يَقُولَ الناسُ ما ذا عاقِلاً وَيَقُولَ بَيتُ المَالِ ما ذا مُسلِما قال العميدي: بُكْمُ الحُرس أحسنُ من هذا الكلام العامّيِّ الغَـثُ والنظام الفاسد الرَّثُ (٢).

وكرِهوا للشاعر أيضًا أن يَستعمل في شعره كلمة: (حَقًا) ! إلاّ أن تقع له موقعَها، كما في قول الأخطّل:

فأقسَمَ المَحْدُ حَقًّا لا يُحالِفُهُمْ حتى يُحالِفَ بَطنَ الرَّاحةِ الشَّعَرُ فإن قوله ههنا: (حقًّا) زاد المعنى حُسنًا وتوكيدًا ظاهرًا (٣).

⁽۱) الوساطة ۹۲-۹۲، ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ۱۹۳۱-۱۹۶. وقال ابن جنّــي: قلـــتُ لأبي الطيّب: إنّك تكرّر في شعرك: (ذا) و (ذي) كثيرًا، ففكّر ساعةً، ثم قال: إنّ هذا الشعر لم يُعمَل في وقت واحد، فقلت له: إلاّ أنّ المادة واحدة، فأمسك. (سر الفصاحة ۹۷).

⁽٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٦٣.

⁽٣) العمدة ١/١٧.

وسأحدّثك من بعدُ عن إنكارهم استعمالاً صحيحًا، وهـو تقـديم المفعول به على عامله الذي وصفوه جَورًا - في تقديري- بأنه مـستكرهُ اللفظ متفاوتُ النسج قبيحُ العبارة، وأنّه يجب الاحترازُ من مثله (١).

وقد يُقال: إنّ هذه الأمور لا تَعني النّحويَّ؛ فلسيس عليه تعلُّمُها أو تعليمُها، ولا يُحمَّل متاعَ غسيره، ولا تُكلَّه فُ نَفسسُ إلاَّ وُسْعَها، بل يكفيه شَرحُ الخطأُ وبيانُ السصواب، ويَسدَعُ مسا سسواه للنّقاد، يُبيّنون الحَسنَ والأحسنَ.

ولا أجد حرجًا ولا نصبًا في الجمع بين الحُسنَيين، فيُضاف ما نرتضيه من هذه القواعد النقديّة الذوقيّة الحِسانِ إلى دروسِ النّحو، نختِمها بها، أو نخلطها معها.

ولم أَرَ في عُيوب النّاسِ عيبًا كنقص القادرين على التَّمام

* * *

⁽١) عيار الشعر ٦٧. وسيأتي بأبياته وبحثه في باب التقديم والتأخير.

ب_ نقول مهمّة لم تشتهر في كتب النحو:

وهي مثلُ الكنوز التي يجب أن يُحتفَى هما، لألها إضافة إلى إرثنا النحوي من أناس تَقدَّم عصرُهم وعلا شأنهم وعاصروا أكابرَ علماء النحو المتقدمين، فقد يكون ما نقلوه جديدًا لم نَسمع به، فنفوز به فوزا عظيما، أو أنه لم يشتهر فنظفر به لنوثق ما وجدناه عندنا ونزيده بيانًا وتأكيدًا.

فمن النقاد من كان معاصرًا لسيبويه ومُحتَبيًا مثلَه بين يدي يونس أو الخليل، كمحمد بن سلام الجمحي (١٥٠- ٢٣٢ه)، وهو صاحبُ أقدم وثيقة نقدية وصلَتُ إلينا(١)، وقد أورد في كتابه فوائد نحويةً مهمّة عن معاصريه: عن يونس وعن سيبويه وعن عيسى بن عمر وغيرهم، أكثرُها يرويها بالمشافهة عنهم مباشرةً، وهو الذي عاش في عصر لم يصل إلينا منه إلا كتابٌ نحويٌّ واحد، وهو كتاب قرينه سيبويه.

وحسبُك أن تستمع إلى هذه الفوائد المزدحمة في موضع واحد، في صفحتين متصلتين من أول كتابه، فيها نقولٌ عالية فَمًا لِفَم عن سيبويه فمن فوقه، يقول: "وكان عيسى بن عمر إذا اختلف العربُ نزع إلى النصب. وكان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن: ﴿ يُلْيَلْنَا نُرَدُّ وَلَا النصب. وكان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن: ﴿ يُلْيَلْنَا نُرَدُّ وَلَا النصب. وكان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن: ﴿ يُلْيَلْنَا نُرَدُّ وَلَا النصب. وكان عمرو بن المُكذِب بِعَايَنتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ ﴾ (١)، وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس، يرفعون: (نرد)، و(نكذب)، و(نكون). قلت لسيبويه: كيف الوجه عندك؟ قال الرفع. قلت: فالذين قرؤوا بالنصب؟ قال: سمعوا

⁽١) تاريخ النقد الأدبي، لطه إبراهيم ٨٨.

⁽٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

قراءة ابن أبي إسحاق فاتّبعوه. وكان عيسى بن عمر يقرأ: (الزانية والزانية) (والسارق والسارقة) وكان ينشد: (يا عديا لقلبك المهتاج)، وكان يقرأ: (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم) فقال له أبو عمرو بن العلاء: هؤلاء بنيّ، هم ماذا؟ فقال: (عشرين رجلا) فأنكرها أبو عمرو. وكان أبو عمرو وعيسى يقرآن: (يَنجِبَالُ أَوِّبِي مَعَدُ وَالطَّيْرَ) ويختلفان في التأويل. كان عيسى يقول: على النداء، كقولك: "يا زيد والحارث" لمّا لم التأويل. كان عيسى يقول: وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعًا، ولكنها على إضمار: (وسخرنا الطير)، كقوله على إثر هذا: ﴿ وَلِسُلَيْمَنَ ٱلرِّيحَ ﴾ (١)، أي: سخرنا الريحَ. وقال يونس: قال ابن أبي إسحق في بيت الفرزدق:

وعَضُّ زمان يا بنَ مروان لم يدَعْ من المال إلا مسحتًا أو مجرَّفُ ويروى أيضاً: مجلف، (المجرّف): الذي تجرفت السنة وقسشرته، و(المجلّف): الذي صيرته حلفًا، للرفع وجه. قال أبو عمرو: ولا أعرف لها وجهًا. وكان يونس لا يعرف لها وجهًا. قلت ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب، ولم يأبه؟ فقال: لا، كان ينشدها على الرفع. وأنسشدنيها رؤبة على الرفع.... وأخبرني الحارث البناني، أخو أبي الجحاف، أنه سمع الفرزدق ينشد:

فيا عجبًا حتى كليبٍ تسبني كأن أباها لهشل أو مجاشعُ

⁽١) سورة سبأ، الآية: ١٠.

⁽٢) سورة سبأ، الآية: ١٢.

كأنه جعله غاية فخفَضَ (١).

وابنُ قتيبة (٢١٣-٢٧٦ه) المعاصرُ لتلاميذ الأصمعي يَنقـــل روايـــة أخرى لبيت مشكل من شواهد سيبويه:

يبيت على معاريَ فاخــرات هِنّ مُلوَّبٌ كدم العيــاطِ والرواية عنده التي يقول: إنه قرأهًا على أصــحاب الأصــمعي – لا إشكالَ فيها، وهي:

(يبيت على معــــارِ فاخـــرات...)(٢).

وذكر فائدةً أخرى مهمّة تتعلّق برواية بيت مشّهورٍ مــشكلٍ أيــضًا، أحوجَ سيبويه إلى تأويل بعيد له، وهو قوله:

معاوي إنّنا بشرٌ فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا والإشكال فيه نصب (الحديد) المعطوف في الظاهر على (الجبال) المجرور، قال ابن قتيبة عن سيبويه: وقد غلط على الشاعر، لأن هذا الشعر كلّه مخفوضٌ، قال الشاعر:

فهبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضَيَاعاً يَرِيدِ أَمِيُرِهَا وأَبُو يَزِيدِ أَمِيُرِهَا وأَبُو يَزِيدِ أَكُلُتُمْ أَرْضَنَا وجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ (٣) ونبّه أيضًا على ذلك غيرُ واحد من النقاد (٤).

⁽١) طبقات فحول الشعراء ٢٠/١-٢٢.

⁽٢) الشعر والشعراء ٢/١.

⁽٣) الشعر والشعراء ٢/١٤.

⁽٤) كما عند أبي أحمد العسكري في (شرح ما يقع به التصحيف ٢٠٧) وحمزة الأصفهاني في (التنبيه على حدوث التصحيف ٢٢٦-٢٢٦). والأنباري يُصحّع روايـــة النـــصب، ويُخطّئ رواية الجرّ، ويحتجّ أيضًا ببيت آخر من القصيدة. (الإنصاف ٣٣٢/١-٣٣٣).

والأمر يتكرّر عند واحد من أئمة الأدب، وهو ابن عبد ربّه الـذي عَقَد فصلاً لما غُلِط فيه على الشعراء، قال: وأكثرُ ما أُدرِك على الشعراء له مجازٌ وتوجيهٌ حسنٌ، ولكنّ أصحاب اللغة لا يُنصفوهم، وربما غُلطوا عليهم، وتأوّلوا غيرَ معانيهم التي ذهبوا إليها، فمن ذلك قولُ سيبويه، واستشهد ببيت في كتابه في إعراب الشيء على المعنى لا على اللفظ وأخطأ فيه (1):

(مُعاوِيَ إِننا بَشَــَرٌ فأُسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبِــالِ وَلا الحَدِيــدَا) كذا رواه سيبويه على النَّصب، وزعم أنّ إعرابه على معنى الخبر الذي في (ليس). وإنما قاله الشاعر على الحَفض، والشعر كلَّه مخفوض، فما كان يضطرُّه أن ينصب هذا البيت ويحتالَ على إعرابه هذه الحِيلة الضعيفة، وإنما الشعر: (وأورد القطعة كاملة؛ ليتضح فيها الحرّ)(٢).

وقال أيضاً: ونظير هذا البيت، ما ذكره سيبويه في كتابه أيضًا واحتجّ به في باب النون الخفيفة (جعله من القليل في الشعر):

نَبَتُم نَباتَ الخَيْزرانيِّ فِي الثَّرى حَديثًا متى ما يأتك الخير يَنفعَا وهذا البيت للنَّحاشيِّ. وقد ذكره عمرو بن بحر الجـــَاحظ في فخــر قحطان على عدنان. في شعر كُلُّه مخفوض، وهو:

أيا راكبًا إمّا عرضت فبلِّغَنْ بني عامرٍ عنّي يزيدَ بن صَعْصَعِ

⁽١) هذا نصُّ ابن عبد ربِّه.

⁽٢) العقد الفريد ٥/٠٥٠.

نَبَتُم نَباتَ الحَيْرِرانيّ في الثَّرى حَديثًا متى ما يأتِك الخير يَنفع (١) وقد حَفَل الموشحُ أيضًا بنُقول كثيرة عن المبرّد فيها نقل نخوي وتصريفي ولغوي للشعراء، لا توجد إلاّ عن طريقه، جمعَها عنه السشيخُ محمد عضيمة في مقدمة المقتضب، وبنقول أخرى عن لغويين كبارٍ، مثل أبي عمرو والأصمعي وأبي حاتم وغيرهم، وفيها ملحوظات نقدية، ولم أدرسها فيما درستُ؛ لألها لم تكن صادرةً عن النقاد.

ونقل الآمدي قولَ المبرد: إنّ القلب في الكلام حائزٌ للاختصار، إذا لم يدخل الكلام لَبسٌ (٢)، ثمّ علّق عليه تعليقًا مهمّا، قال: وما علمت أحداً قال: (للاختصار) غيرَه، فلو قال: لإصلاح الوزن أو للضرورة كما قال غيرُه كان ذلك أشبه (٣).

ولعلّك تجد فيما سأنقُل من حديث النقاد في المسائل شيئًا من ذلك نافعًا.

* * *

⁽۱) العقد الفريد لابن عبد ربهه/۲٥٠.وليس مصنفًا من كتب النقد، ولكني أوردته للفائدة، ولأنه لا يبعد عن النقاد.

⁽٢) قوله هذا في كتابه: الكامل ١/٥٧١.

⁽٣) الموازنة ١٧٩/١.

ج ـ تحقيقات دقيقة في المسائل:

وهي كثيرة، أهم ها أنهم لمكافهم من الشعر وعلاقتهم بالشعراء قد أفصحوا وبيّنوا في شأن الضرائر، ونبّهوا الشاعر على ما يحسسن منها؛ فيباحُ له تقليدُه والقياسُ عليه، وعلى ما لا يَحسن، فلا يَصِعَّ منه أن يتبعه في شعره، وقد أراني البحثُ بوضُوحٍ أنهم أصحابُ الفضل الأكبرِ في ذلك، مع علمي ويقيني بسبقِ أشياخ النّحو إلى الحديث عن الضرائر، لكنه ليس في وضوح حديث النقّاد، فإمام النحو سيبويه ذكر منها عددًا كثيرًا في كتابه، غير أنّه حرحمه الله له لم يُميّزُ لقارئه ما بين حسنها وقبيحها، فأو ها سواء (۱)، فقد جمّع في صدر حديثه عنها بين أحسنها وأقبحها، فأو ها عنده ذكرًا صرف ما لا ينصرف، وهو أحسنها عند كثير وأقبحها، فأو ها عنده ذكرًا صرف ما لا ينصرف، وهو أحسنها عند كثير وما أبعدَ ما بينهما في الحُسْن والقُرب من القياس.

وبعدَه المبرد، ولا تكاد تجد له في المقتضب غيرَ الذي عند سيبويه (٣)، وجاء من بعدهما الزجاجيُّ في الجمل الذي سَرَد منها شيئًا كثيرًا، خالطًا القريبَ بالبعيد، ولم يُفصِّل، أو يَستشهد أو يُمثِّل (١)، ثم السيرافيُّ وهـو

⁽۱) مع أنه أشار في أحد المواضع إلى أنّ فكَّ الإدغام كثيرٌ في الشعر، (الكتـــاب ٥٣٥/٣). لكنّ ذلك لا يُفهَم منه أنه يرى القياسَ عليه للمولّدين.

⁽٢) الكتاب ٢٦/١.

⁽٣) مع أنه يُعزى له أنّه قال عن إسكان الياء المفتوحة: إنه من أحسن الضرائر، كما في المحتسب ٢٦/١ وكما نقله عنه العلويُّ من النقاد، كما سيأتي في موضعه، ولم أحد له هذا التصريح بالتحسين.

⁽٤) الجمل في النحو ٣٩٣.

أوسعُ المتقدمين حوضًا فيها، وقد أشار إلى أنّ سيبويه لم يُفصِّل فيها (١)، وقسَّمها هو تقسيمًا شكليًّا من حيث الزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير ونحو ذلك، ثمّ لا تجد فيه إلاّ إشارات يسيرةً جددًّا عن تقبيح بعضها. وأستثني من المتقدّمين ابن السرّاج وابن جني فلهما إشارات إلى شيء من ذلك (٢)، لكنّها ليست كمثل ما ستراه عند النّقاد، أوّلاً عند سرد الضرائر، وثانيًا عند الحديث عن مذهبهم فيها.

ومن التحقیقات الدقیقة التی تظفر بها فی کتبهم أنّ المعری حکی الحلاف فی مدّ المقصور، وأن البصریین لا یُحیزونه، وأنّ غیرهم یجیزه، ثم نقل قولاً جدیداً لم یُسمّ صاحبَه، قال: "وقال بعض الناس: إذا کان المقصور مقیسًا لم یَحُزْ مَدّه، یعنی: أنّ قولنا: (الفُعْلَی) إذا کانت أنشی (الأفعَل) مثل: (الكبری) و (الصغری) لم یجُز مدّها، فإذا كان المقصور غیرَ مقیس جاز مدّه، مثل: (الهدی) و (النّوی) إذا أرید به البُعد"(۳).

 ⁽١) نبّه على ذلك السيرافي في كتابه الموضوع في ضرائر الشعر ٣٣، وهو في الأصل مأخوذً
 من شرحه لكتاب سيبويه.

⁽٢) في كتابيهما: الأصول والخصائص، وسأحيل إلى بعض ذلك في مواضعه عند سرد الضرورات.

⁽٣) عبث الوليد ٣٨. ولعله يعني الفراء؛ فإنّ له رأيًا يُشبه هذا، وهو أنه لا يجوز أن يُمَدُّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدودٌ، نحو: (فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان)، نحو: (سَكْرى)؛ لأنّ مذكره (سَكْران)، و(فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان) لا تجيء إلاّ مقصورةً. (المقصور والمدود لله مدكره (سَكُران)، و(فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان) لا تجيء الاّ مقصورةً. (المقصور والمدود لله مدكره (سَكُران)، و(فَعْلَى) تأنيث (فَعْلان) لا تجيء الاّ مقصورةً. (المقصور والمدود المشموني ١١٠/٤، التصريح ٥/٠٤، الأشموني ١١٠/٤.

وعامّة النحويّين يَحكُمون أن للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف إذا اضطُرّ إلى ذلك، وكلُّ ذلك حسنٌ عندهم، لا يُفرّقون بين شيء منه، ولكنْ ذكر المعري- ولم أجده لغيره- أنّ الذي يَكثر من صرف المنوع هو ما كان بعد ألف جمعه حرفان، مثل: (مسساجد)، أو ثلاثة مثل: (قناديل)، فأمّا مثل: (حمراء) و (صفراء) فذلك فيه قليل(۱).

وذكر أنه قد شُهر القولُ في أنّ الثلاثي إذا كان أوسطه حرفًا مــن حروف الحلق الستة أجاز الكوفيون فيه التحريك والإسكان(٢).

وحَكم أيضا بحُكمٍ جديدٍ على كتب النحو، وهو أنه يَنتقد مَــن يجيء من الشعراء باللغتين في البيت الواحد، ويــرى أنــه شــيء دون الضرورة (⁽⁷⁾)، أي: أقلُّ منها عيبًا، وسوف ترى أنّ الضرورة مَعيبة عندهم إجمالاً.

وبحَث المعريُّ مسألةً يَقلَّ بحثُها في مصادر النحو، وهي إضافة العدد المعطوف إلى مُستحق المعدود، فقد حرى بحثُ العدد المركّب، أمّا المعطوف فقليلٌ من يذكُره، وله فيه تحقيقٌ، وذلك عند قول البحتري:

أنِسَتْ ذا وذاك إحدى وعشرو كَ بغُصْنِ من الشّباب رَطيب

قال المعري: قوله: (إحدى وعشروك) جائزٌ، إلا أنه ليس بوحه الكلام، وإنّما الواجب أن يقال: (إحداك وعشروك) إلا أنه حذف

⁽١) عبث الوليد ١٦٨.

⁽٢) عبث الوليد ٦٠.

⁽٣) عبث الوليد ١٥٣

المضاف إليه من الكلمة الأولى لجيئه في الثانية، وقبيحٌ في الكلام أن يُقال: (جاءي غلامُ وجاريتُك)؛ لأنك إن نوّنت (غلاما) لم يبق فيه دليلٌ على الإضافة، ولا يُعلم أنه غلامُ المخاطَب إذا عدم الكاف، وإن حذَفت تنوين (الغلام) دخل ذلك في الضرورات، وصار مناسبًا قولَ القائل:

.... بين ذراعي وجبهة الأسد. (١)

وجاء أيضًا بشيء جديد لم أحده فيما بين يديّ من مراجع، وهـو أنّه قد ادّعى بعضُهم أنَّ كاف (ذلك) تُعرب في الضرورات، ويُنشِد:
وإنّما الهالك ثمّ التالك مُدَفَّع ضاقت به المسالك كيف يكون النَّوك إلاّ ذالكُ(٢).

والعلماء يَختلفون في حُكم إعادة (إمّا) في العطف، ومنهم من لا يُلزِم بإعادها، والمتبادرُ إلى الدِّهن أنَّ ذلك إنّما يَحسُن إذا كان المعطوفان متقاربين؛ لتُغني الأولى عن الآخرة القريبة منها، لكنّ المعرّي جاء بفائدة مهمّة، وهي أنّ تَرْكَ إعادة (إمّا) فيما طال من الكلام أحسنُ منه فيما قصرُ. (٢) وله وحه؛ من حيث إنّ طول الكلام أنسى السامع (إمّا) الأولى، فلا يَنتظرها، ولا يَبحث عنها.

وللنحويين خلافٌ في قول يزيد بن مفرغ: عَدَسُ ما لعبّاد عليك إمارةٌ بحوت وهذا تحملين طليقُ

⁽١) عبث الوليد ٤٩-٥٠.

⁽٢) عبث الوليد ١١.

⁽٣) عبث الوليد ١٩٢-١٩٣.

ولابن رشيق فيه تأويلٌ سهلٌ، لم أجده لأحدٍ قبله، وهو أن يكون من باب حذف الموصول وترك الصلة في الضرورة، فتقديره عنده: (وهذا الذي تحملينه طليقُ)(١)، وهو عندي خيرٌ من تأويلات النحويين البصريين، وبخاصة أنه ورد في القرآن على بعض التأويل في قوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ عَلَى التأويل: من الذين هادوا مَن يُحرّفون الكلم (٦). وعزا ابنُ عصفورٍ إلى الكوفيين جواز التأويل به في سعة الكلام، وإلى البصريين أنّه من الضرائر التي لا يُقاس عليها (١٠).

ولابن الأثير بحث لطيف خلط فيه النحو بالبلاغة، وجاء فيه بدقائق من التحقيق، يقول: "اعلم أن كل اسم نكرة جاء خبره بعد (إلا) يجوز إثبات الواو في خبره وحذفها، كقولك: (ما رأيت رجلا إلا وعليه ثياب)، وإن شئت قلت: (إلا عليه ثياب)، بغير واو، فإن كان الذي يقع على النكرة ناقصًا فلا يكون إلا بحذف الواو، نحو قولك: (ما أظن درهمًا إلا هو كافيك)، ولا يجوز: (إلا وهو كافيك)، بالواو، لأن الظنّ يحتاج إلى شيئين، فلا يُعترض فيه بالواو، لأنه يصير كالمكتفي من الأفعال باسم واحد، وكذلك جواب (ظننت)

⁽١) العمدة ٢٧٣/٢. وانظره من بعده من كتب النحو في الإنصاف ٧٢١/٢. وغيره.

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٤٦.

 ⁽٣) ونقله المبرد عن غيره في تأويل بعض المواضع، ليس فيها البيت السابق، و لم يرتضه فيها.
 (المقتضب ١٣٥/٢).

⁽٤) ضرائر الشعر ١٨٣.

و(كان) و(إنّ) وأشباهها، فخطأ أن تقول: (إن رجلا إلا وهو قائم ())، ونحو ذلك، ويجوز هذا في (ليس) خاصة، تقول: (ليس أحد إلا وهو قائم)، لأن الكلام يُتوهم تمامُه بـ (ليس) وبحرف ونكرة، ألا ترى أنك تقول: (لـيس أحد)، و(ما من أحد)، فجاز فيها إثباتُ الواو، ولم يجوَّز في الظن، لأنــك لا تقول: (ما أظنّ أحدا)، فأمّا (أصبح) و(أمسى) و(رأى) فإنّ الواو فيهن أسهل، لأنهن تَوامُّ في حال (٢). و(كان) و(أظنّ) ونحوهما بُنين على الــنقص، إلا إذا كانت تامة "(٣).

وله تأمّل دقيق في مثال طالما تكرّر في كتب النحو، وله فيه ملحظ يستحق التأمّل، قال: "وأما ما يمثل به النحاة من قول القائل: (والله لأقومنّ)، فإنه مثال نحوي يُضرب للحواز، وإلا فإذا قال القائل: (والله لأقومنّ)، وأكده، كان ذلك لغوًا؛ لأنه ليس في قيامه من الأمر العزيز ولا من الأمر

⁽۱) في المصدر: (إنَّ رجلاً وهو قائم) وكذا في تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (١) في المصدر: (إنَّ رجلاً وهو قائم) وكذا في تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميث. الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤ه، ولعلَّ الصواب ما أثبتُ. وقد أيد ذلك أيضًا نظرُ أحد المحكمين الكرام لهذا البحث جزاه الله خيرا.

⁽٢) لعل المراد: أن هذه الثلاث قد تكون تامة في إحدى حالاتها. وفي المصدر: (تـوأمٌ في حال)، وتركها الشيخ محيى الدين عبد الحميد دون ضبط، وقال في الحاشية: يريد: أخوات الحال؛ إذ يقرب معناهن من معنى الحال، وهو: (في حال كذا). والمحكم الذي أشرت إلى فضله في الحاشية السابقة هو الذي نبهني أيضًا على أن الصواب في الكلمة: (توامّ) فجزاه الله حيراً كثيرا.

⁽٣) المثل السائر ٢/٣٦٥.

العسير ما يحتاج معه إلى التأكيد، بل لو قال: (والله لأقومن لك)، مهددا له، لكان ذلك واقعا في موقعه، فافهم هذا وقس عليه".(١)

والخلافُ مشتهر في ثبوت تصغير التعظيم، ومن النحويين مَن يُؤوّل شواهد المحتجين لثبوته بأنه من باب التحقير لا التعظيم، وهو أيضًا ما يقوله الآمدي، بتقرير بلاغي لطيف، يقول: وإنما وجه القول في هذا أن من التصغير ما يكون حاريًا على طريق الاستهانة والتحقير، ومنه ما يراد به الصغر واللطافة؛ فأنت إذ قلت: (جاءَين رُجيلٌ) لم تُبالِ بصغر حسمه، وتفاوُت خلقه، وقصر قامته، إذا أردت تحقير شأنه والإهوان به، ومتى أردت الإحبار عن ضؤولته ودمامة خلقه لم تعرِّج على حاله، ولم تفكّر في محله، وقد تقول ذلك للملك على هذا الوجه، وتقول للرجل العادي على الوجه الأول، وقد تفعل ذلك وأنت تريد ذمّه؛ وإن كان قويَّ الخلق، عظيمَ الشأن. وذكُر أبيد (الدويْهية) على لفظ التصغير من باب اللطافة دون النّكاية....(٢).

ويُشبه ذلك ممّا برزَ فيه النقاد - وهو فنُّهم - تأمّلٌ دقيق وتحقيق فريك فيما يصح في الوصف بالمصدر، وأنه لا يسوغ في كل موضوع أن تكون المصادر أوصافًا، وإنما تكون أوصافًا على وجه من الوجوه وطريقة من

⁽١) المثل السائر ١/٥٧٠.

⁽٢) الوساطة ٤٧١- ٤٧٢. يُشير إلى البيت المشهور في المسألة: (وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهيةٌ)

اللفظ، وشرَح ذلك الآمديُّ في نقْده أحدَ الأبيات شرحًا طويلاً - وسيأتي- يحسُن بالنحويين الالتفاتُ إليه والاستفادةُ منه (١).

وللعلوي في كتابه (نضرة الإغريض) فوائدُ كثيرة قد لا تتكرّر كثيرا في كتب النحو، وهي بحاجة إلى التأمّل والتمحيص، كتقريره أن الشاعر إذا اضطرر إلى مدِّ المقصورِ غيَّر أولَه ووجّهَهُ إلى ما يجـوز اسـتعماله، كقول الشاعر:

والمرءُ يُبليه بَلاءَ السِّربالْ كُرُّ الليالي وانتقالُ الأحوالْ قال: فلمّا فتح الباءَ من (البلي) ساغ له المدُّ. وقال: ومثلُ هذا كثير (٢).

* * *

⁽١) راجع الموازنة ١٤١/١-١٤٢.

⁽۲) نضرة الإغريض ۲٦٠. والنحويون المتأخرون يذكرون البيت ونحوّه على أنه ممّا يجوز مدُّه، ولم يُشيروا إلى تغيير أوله. (توضيح المقاصد ١١٠/٥، شرح الأشمــوني ١١٠/٤، وشــرح المكودي ١٩٥٥). وذكر ابن منظور أنه بالفتح يُمَدّ، وبالكسر يُقصَر. (اللسان: بلا).

د_ شواهد وروايات جديدة:

ومن جديدهم وفضلِهم علينا وعلى الناس ألهم زادونا شواهد لسنا نجدها في كتب النحو أو ألها لم تشتهر فيها، وهذه يحسُن الوقوف عندها والإفادةُ منها واغتنامُها.

من ذلك شاهد بعضهم على ورود تصغير التعظيم:

يا سَلْمُ أَسقاكِ البُرَيقُ الوامِضُ والدِّيمُ الغاديةُ الفضافضُ (١)

ومنه شاهدُهم على وضع (تكون) في موضع (كان)، وهــو قــول :

قالت جُعادة ما لجسمِكَ شاحبًا ولقد يكون على الشبابِ نَضيرا أي: (ولقد كان).

والشاهدُ على استعمال (بعد) اسمًا مرفوعًا خارجًا عن الظرفية، وهو قول الفرزدق:

وغدٌ وبعدُ غد كلا يوميهما يبدي لك الخيرَ الذي لم تعلمِ قال ابن رشيق: هكذا أنشده برفع (بعد) جعلَه اسمًا (٢).

وقولُ زهير:

لَهَا أَدَاةٌ وأَعُوانٌ غَــدَوْنَ لَهَا قِتْبٌ وغَرْبٌ إِذَا مَا أُفْرِغَ انْسَحَقَا فَ (غَدَوْنَ) مؤنثٌ، وإن كان ل (الأعوانِ)، لأنه أنّتُ علــى معــنى (الجماعة) كما تقول: (هذه رجال). ونحوُه ما أنشده المفضّل، وهو للفرزدق: فلو كنتُ بالمغلوب سيف بن ظالم فَتكْتُ لعادتْ قبرَ عوف قرائبُه

⁽¹⁾ Iلوساطة 1 × 2.

⁽٢) قراضة الذهب في نقد أشعار العرب ٥٩.

ولكن وجدتُ السّهمَ أهونَ فُوقَةً عليكَ فقد أودى دمٌ أنتَ طالبُه جعل (الفوق) مؤنثاً؛ لأنه أراد ذروته، وهي أعلاه (١).

ومن شواهدهم على ما يُعطف على الشيء وليس مثلَه قولُ النابغة: ورَمَتْ إليّ بمقلة مكحولة نظر المريض إلى وجوه العود وبفاحم رجلٍ أثيث نبئه كالكَرْم مالَ على الدِّعام المسْندِ^(۲) فالفاحم -وهو الشعر - ليس كمثل المقلة يُرمى به ويُنظَر.

ولو نظرت فيما جُمِع في هذا البحث من الأبيات التي عابوها بــسبب القلب أو بسبب الجرّ بالمحاورة لرأيت فيها جديدًا وثروة من الشواهد غاليةً غيرَ مألوفة ولا مكرورة في كتب النحو، وبعضها لشعراء من عصور الاحتجاج.

ولم أشأ الاستقصاء والتدقيق، بل أردت الإشارة إلى باب يــستحق مراودة الفتح ومعاودة الدخول، لعلنا نظفر عندهم بشواهد جديـــدة، ولا سيّما أنهم أهل شعر ورواة أخبار.

ويتصل بهذا أمر أقدر أنه يعني النحويين من مباحث النقاد، ذلك أن لهم روايات خاصة يُخالف بعضُها ما اشتُهر عند النحويين، وقد تنغّص على صحّة الاحتجاج ببعضها، وحسبُك أن تلتمس شيئا من ذلك عند واحد من أقدم النقاد وأوثقهم وأشهرهم، وهو ابن قتيبة، فقد سبق قريبا له تعليق وفائدة عن بيتي سيبويه المشكلين، كما أنه قال عن قول امرئ القيس:

⁽١) نضرة الإغريض ٢٨٦.

⁽٢) حلية المحاضرة ٢١/٢.

فاليوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحِقب إِثْمَا مِنَ اللهِ ولاَ واغِلِ :"ولولا أن النحويين يذكرون هذا البيت ويحتجّون به في تـسكين المتحرك لاجتماع الحركات،وأن كثيرًا من الرواة يروونه هكذا، لظننته: (فاليَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقب)(١).

ونقل ابنُ رشيق عن قومٍ أن الرواية الصحيحة في بيت امرئ القيس الذي عابه النقادُ:

فاليوم أشرب غيرَ مستحقِب فاليوم أشرب غيرَ مستحقِب ألها: (اليوم أسقَى...) قال: وبَذلَك كان المبرد يقول (٢).

وذكر ابنُ قتيبة أيضًا أربعَ روايات مختلفات عن روايات النحويين، وهي:

مَن كان لا يزعم أبي شاعرُ فيدنُ مني تنهه المزاجرُ وروايته عنده: (فليدن مني)، قال: وبه يصحّ أيضًا وزنُ الشعر. وكذا قوله:

فقلتُ ادعي وأدعُ فإنَّ أندى لصوت أن يناديَ داعيانِ قال: وإنما هو: (فقلت ادعي وأدعو إنَّ أندى) (٣) وهذه أشهر عند النحويين.

و كذا قوله:

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ومختبطٌ ممّا تُطيح الطوائحُ

الشعر والشعراء ١/٥٥.

⁽Y) Ilsaco 7/07Y.

⁽٣) الشعر والشعراء ١/٨٤.

ونقُل عن الأصمعي أنه يُنكر هذا، ويقول: ما اضطرَّه إليه؟ قال: وإنما الرواية: (ليَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة). (١) ولو اعتُمدت هذه الروايةُ لأُعفينا من كلامٍ ثقيلِ للنحويين في تأويل البيت بروايته الأولى.

ورواية ابن قتيبة هي الثابتة عند العسكري، وعدَّ الرواية الأولى غلطًا، فإنه قال في كتاب (التصحيف) فيما غلط فيه النحويون: وممّا قلبوه وخالفهم الرواة قولُ الشاعر: (ليُبْكَ يزيدُ ضارعٌ...). وقد رواه خالد والأصمعي وغيرُهما بالبناء للفاعل من (البكاء) ونصب (يزيد). ومثله في كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السحستاني، وقال عن الرواية الأولى: هذا من عمَل النحويين (۱).

وكذلك شاهدُ الفراء:

فَلَثَنْ قَوْمٌ أَصَابُوا عِزَّةً وأَصَبِنَا مِن زَمَانِ رَنَقَا للَقَدْ كَانُوا لَدَى أَزْمَاتِهِ لَصَنِيعِينَ لِبَاسٍ وتُقَى

هو: (فلقد كانوا)، قال: وهذا باطل^(٣).

وذكر ابنُ رشيق أنَّ الرواية الصحيحة في بيت الفرزدق المشكل:

رُحْتَ و في رجليك ما فيهما وقد بَدا هَنْكَ من المُتزرِ أَهُا: (وقد بدا ذاك من المُتزر) أنها:

⁽١) الشعروالشعراء ٧/١٦.

⁽٢) راجع: الخزانة ٣٠٤-٣٠٠. وأشار إلى هذه الرواية ابنُ هشام في تخليص الـــشواهد ٤٧٨واعتمد عليها في أحد ترجيحاته.

 ⁽٣) الشعر والشعراء ١/٧٤.

⁽³⁾ Ilanco 7/077.

وأورد أيضا أنّ قول امرئ القيس:

عُوجا على الطَّلل المحيل لعلَّنا

أنه يُروى: (لأننا)، بمعنى: (لعلنا)، قال: وهي لغة فيما زعم بعض المؤلفين، قال: والذي كنت أعرف: (لعّننا) بالعين والنون (١٠).

ومن الشواهد التي ذكروها لوصل ألف القطع الذي استقبحوه قــولُ حاتم طيئ:

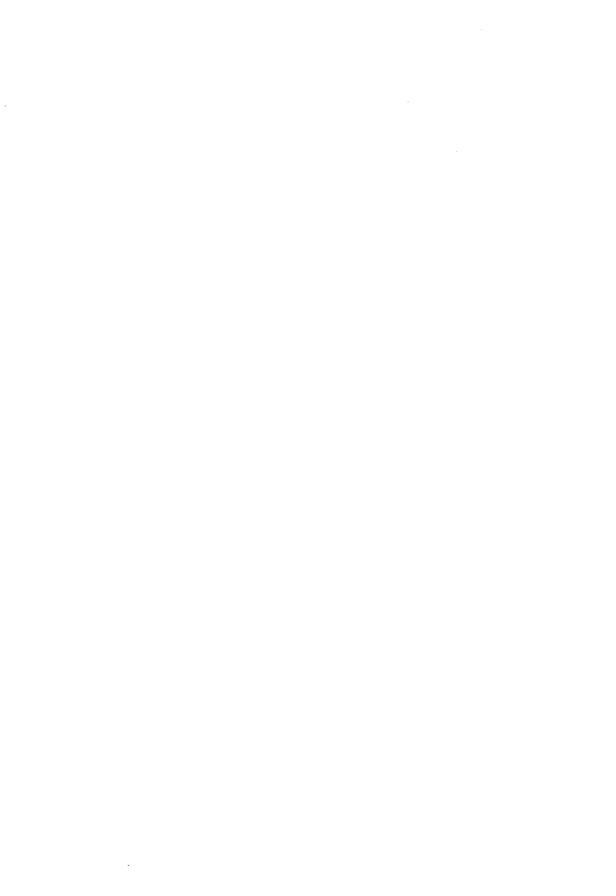
أبوه أبي والأمّهاتُ امّهاتُنا فأنعِمْ فداك اليومَ أهلي ومعشري قال ابن رشيق: قال بعضهم: إنما الرواية: (والأمّ من أمّهاتنا)(٢).

* * *

⁽١) العمدة ١/٨٧.

⁽Y) Ilaacة 7/977.

الأبيات المنتقدة نحويًا وصرفيًا



أسرد الأبيات التي ورد فيها نقدٌ، مراعيًا وحوهَ إيــراد النقــاد لهــا، ومعتمدًا رواياتِهم، ومجاهدًا نفسي عن التطويل، ومكتفيًا برأي الناقــد، ومعقبًا عليه بما يُقويه أو يُضعفه ويُصور المسألة بإيجاز:

أولا: النقَدات النحوية.

البناء:

• قول امرئ القيس:

أيا راكبًا بَلِّعَ إخْـوائنا مَنْ كان مِن كِنْدَةَ أُو وَائْلِ مِنَ كَانَ مِن كِنْدَةَ أُو وَائْلِ مِنَ الْحَلَ قال أبو الحسن الجرحاني: نَصَبَ (بَلِّغَ)، وهذا من أخطائه (۱). يريد: غيَّرَ حركةَ بناء الأمر، وهي السكون إلى الفتحة.

وإن صحّت رواية الناقد هذه فعند النحويين تأويلُها، ولديهم نظيرُها، ولكنها معدودة في النوادر ومخالفة الظواهر، أو ألها من أبيات الضرائر، وهم يحتملون مثل ذلك لقدامى الشعراء، وهذا البيت لواحد منهم ولشاعرهم الأول، وأقربُ ما وجدوه مُنقذًا من اللحن ومُدْنيًا للصواب أنْ قالوا: إنّ فعل الأمر هذا مبنيٌ على الفتح لا على السكون؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حُدفت، وأصلُ الكلام: (بَلِّغَنْ المناكنة إخواننا)، وهذا أيضًا لا يخلو من منافاة للقياس؛ لأنّ نون التوكيد الساكنة إنّما تُحذف وجوبًا إذا لقيت ساكنًا، وهذه لقيَتْ متحرّكًا، وقيل في

⁽١) الوساطة ٤.

نحوه: إنه تَوهَّم اتصالَه بالساكن (١)، وتجاوزوا في هذا مستدلَّين بسماعٍ عن العرب، كمثل البيت المنسوب لطرفة:

إضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس ومع ذلك لم يقوّوه، فهو شاذٌ في الاستعمال، ضعيفٌ في القياس؛ لأنّ الغرض التوكيد، ويليق به الإطناب والإسهاب لا الإيجاز والاختصار، ففي حذف النون نقضٌ لهذا الغرض (٢)، وعدَّه أبو علي الفارسي من الضرورة غير المستحسنة؛ لأنّه كان عليه عند الوصل أن ينطق بالنون، كما في قوله تعالى: (لنسفعنُ بالناصية)، وعند الوقف أن يقلبَها ألفًا (٣). وقيل: ربما جاء في النشر، وحرّج بعضهم عليه قراءة مَن قرأ: (ألم نشرح لك صدرك) بالفتح (١٠).

وعد ابن عصفور بيت امرئ القيس موضع هذا البحث ضرورة من الضرائر (°).

ويرى البغدادي أنّ الحذف ههنا ليس من قبيل الضرورة ولا التوهم، ولكنه حذْفٌ للتخفيف، لمّا كان حذفُها لا يخلّ بالمعنى، وكانت الفتحــة التي في الحرف قبله دليلةً على النون المحذوفة (٦).

⁽۱) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٩، قاله في البيت الآتي، ونُقل عن ابن خروف أن الكلام على التقديم والتأخير، فأصله في البيت الآتي: (اضرب الهموم عناك). (الخزانة ١٠/١٠).

⁽٣) المسائل العسكرية ١٩٦-١٩٧. ونحوه في شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/٢ه،

⁽٤) المغنى ٢/٢٤٢.

⁽٥) ضرائر الشعر: ١١٢، وانظر: الخزانة ١١/١٥، وذكر أبياتا أحرى.

⁽٦) الخزانة ١١/٥٥٠.

ويرى الفراء أنّ الباء حُرِّكت لكثرة السواكن في البيت (١). وهذا أبعد من التأويل الأول، وإنّه لا يجدي نفعًا في بيت امرئ القيس الذي عابسه الناقد وخطّأه، لأنه ليس فيه سواكن كثيرة.

علامات الإعراب:

قــول أبي نواس:

شَمُولٌ تَخَطَّتُهَا الْمَنُونُ فقد أَتَتْ سِنَـُونٌ لهَا فِي دَنِّهَا وسِنُونُ تُراثُ أُنَاسٍ عِن أَناسٍ تُخُرِّمُــوا تَوَارَثُهَا بَعْدَ البِـنين بَنُــونُ تُراثُ أُنَاسٍ عِن أَناسٍ تُخُرِّمُــوا

ضَمّ النونَ في آخر الملحق بجمع المذكر السالم، ووجّهها الفتحُ، وعددٌ فلك ابنُ المزرَّع من اللحن الذي جاء في أشعاره، فنُسب فيه إلى الأفن. (٢) واعتذر عنه ابنُ قتيبة بأنّ هذا يجوز في المعتل، وقد أتى مثلُه، قدال: كأنه لما ذهب منه حرفٌ صار كأنه كلمة واحدة، وصارت (سينون) كأنه لما ذهب ، و(بنون) كذلك (٣).

أمّا المبرّد من النحويين فقد خطّأه في هذا ولحّنه في كتابه (الروضة)؛ لأنّه جَمَع في الكلمة إعرابين: إعرابًا بالحروف، وإعرابًا بالحركات، وهذا غير مسموع في كلام العرب⁽¹⁾.

⁽۱) شرح السيرافي للكتاب ١٦٣/٢ اشرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/٢، وردّه ابن عصفور، وقال: إنّه مذهب فاسد.

⁽٢) سرقات أبي نواس ١٣٥-١٣٦.

 ⁽T) Ilman ellipse (T)

⁽٤) نقله عنه البغدادي في الخزانة ٧٥/٧-٧٦.

وهذه لغة لبعض العرب، يجعلون الإعرابَ على النون إحــراءً لــه مُحرى المفرد، كأنه (عَربون)، أو من باب حمله على جمــع التكــسير، وبعضُهم يخص ذلك بما حُذفت لامُه(١)، وعلى كلا الأمــرين فبيــت أبي نواس داخلٌ في ذلك، لكني لا أرى أنّ لمولَّد مثلِ أبي نواس أن يفعل ذلك إلاّ مضطرًا، وهي ضرورة غير حسنة، كما سيأتي.

• قول الراجز:

قال أبو الحسن الجرجاني: رَفع (حقواها) وحقَّه النصب، كما قـــد نصب (أباها)، وحقَّه الرفع. وعدَّ ذلك من أغاليط الشعراء وأشــعارهم المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفية (٢).

وعجيبٌ من الناقد أن يرى في البيت رفعًا لمنصوب ونصبًا لمرفوع؛ فذلك لا يَخفى على أحد؛ فيغلط فيه، وكأنه يتجاهل هذه اللغة المعروفة عند العرب، وهي إلزام المثنى والأسماء الستة الألف، أو أنه يعرفها ويراها غلطًا.

⁽۱) يراجع ذلك في: إيضاح الشعر لأبي على على ١٨٢-١٨٤، العصديات ١٠٨-١٠٨، العسضديات ١٠٨-١٠٨، العسضديات ١٠٨-١٠٨، الشيرازيات ١٩٨/، شرح الكافية الشافية ١٩٤/١-١٩٩. وعدّها القزّازُ من الضرائر التي أحيزت للشاعر، وأنّ النونَ الزائدةَ تُحرى مُحرى الأصلية، وتجعلها بمترلة كلمة واحدة. (ضرائر الشعر ٣٤).

⁽Y) الوساطة V.

وهي لغة بني الحارث بن كعب وبطون من ربيعة وغيرهم (١)، قال ابن يعيش: وهي لغة فاشية (٢)، وكثيرًا ما ترد في كتب النحو مرضيّة مقبولة، خُرِّجت عليها قراءة وأحاديث (٢)، ومن شواهدها عندهم هذا البيت الذي أورده الناقد (٤)، وهي من الشهرة بحيث لا تخفى على أحد، ومن القوة والكثرة بحيث لا تُغلّط، وما كان يليق بالناقد أن يراها كذلك، ولا سيّما ألها وردت في بيت لشاعر قديم، وقد يكون للناقد الحق، كله أو بعضه، لو أنه أنكر استعمال هذه اللغة على شاعر متأخر، ولهاه عن اللغات الخاصة التي أصبحت بعد وضع القواعد في حكم المهجورة التي لا يُلجأ إليها إلا في تأويل النصوص القديمة.

• قول الراجز:

وهي تَرى سَيِّئــَها إِحْسانا	كانتْ عَجوزًا عُمِّرَتْ زَمانا
تعرف منها الأنفَ والعينانا	

قال أبو الحسن الجرجاني: فتَح النون من (العينانا). وعَدَّ ذلك مـن أغاليط الشعراء وأشعارهم المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفية (٥٠).

⁽۱) سر الصناعة ۷۰٤/۲، شرح المفصل لابن يعيش ۱۲۸/۳، شرح الكافية للرضي ق۲ ۱/۲۳۵–۱۳۵۶، المغني ۳۸/۱. وهي مذكورة في أكثر المصادر.

⁽٢) شرح المفصل ١٢٩/٣.

⁽٣) كما في شواهد التوضيح ٧٩-٩٨.

⁽٤) راجع: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٣، شرح التسهيل ٦٣/١، وهو من قبلُ في نوادر أبي زيد ٥٨، ١٦٤. قال المرادي: وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمّة، وهي أحسن ما حرّج عليه قراءة: (إنّ هذان لساحران). (توضيح المقاصد ٩٠/١).

^(°) الوساطة ٧.

وفي هذا البيت أمران: إلزامُ المثنى الألف -وقد مضى- وفتحُ نونه، وهو أبعد من الأول، فالمشهور وكلامُ العرب كسرُ نونه، ولم يحفظ البصريون فيها غيرَ ذلك، (١) وفتْحُها لغةٌ حكاها الكسائي والفراء لكن مع الياء فقط (١)، وتأوّل ذلك أبو علي بأنه من تشبيه المثنى بالجمع، وتأوّله ابن حيى بأنه من التشبيه بـ (أينَ) و (كيفَ) (١)، وجعَله ابن عصفور حائزًا، لكن الكسر أحسن (١)، وقال ابن هشام: إنه لغةٌ لبعض بني أسد في نقل الفراء ولبنى زياد بن فقعس في نقل الكسائي (٥).

وأجاز بعضهم الفتح مع الألف أيضًا، كما هو البيت المنتقد، وهو رأي السيرافي^(۱)، قال ابن هشام: لا نعلم أحدًا من الحذّاق يجيزه مع الألف، وقال بعضهم: لا تُفتح مع الألف إلا في حالة النصب في لغة من يُلزمه الألف (^{۷)}، وهذا موافقٌ أيضًا هذا البيت.

⁽۱) كما يقول ابن هشام (تخليص الشواهد ٧٨) ونحوه في تعليق الفرائد ١٩٦/١. وانظر: المقتضب ١٤٤/١.

⁽٢) عزا ذلك أبو علي للبغداديين عامة (إيضاح الشعر ١٤٢) ونحوه في سر الصناعة ٢٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٩/١، وتوضيح المقاصد ١٠١/١.

 ⁽٣) رأيهما في إيضاح الشعر لأبي على١٤٢، وسر الصناعة ٢٨٨٨٠.

⁽٤) المقرب ٢/٢٤، ٤٧.

⁽٥) تخليص الشواهد ٧٨، وكذلك قال ابن عقيل في المساعد ٣٩/١، ونحـوه في تعليـق الفرائد ١٩٤١-١٩٥٠.

⁽٦) شرح الكتاب ١/ ١٤٨أ ب. وراجع إيضاح الــشعر لأبي علــي ١٤١-١٤٢، ســر الصناعة ٤٨٩/٢ وغيرهما من المراجع السابقة.

⁽٧) تخليص الشواهد ٧٩.

على أنّ هذا البيت قد طُعن في ثبوته كثيرًا، فقيل: إنه مجهولُ القائــل؛ فلا حجةً فيه (۱)، وقيل: إنه مصنوع (۲)، ونقَل الدماميني عن ابن هشام أنه يُقوّي الاحتجاجَ به، قال: لأنّ أبا زيد هو الثقة فيما يَنقل، وقد كاد أبــو على يصلّي بنوادره! وهذا البيت ثابتٌ فيها فوجب اطّراحُ قول مُنكره (۳).

• قول البحتري:

باد بأنعُمِهِ العافينَ يُزلِفُهُمْ على الأشِقّاء فيها والقَرابينا

قال الناقد: (القرابين) جمع (قربان)، وإنّما أحراه محرى (المسلمين) ظنًّا منه أنّ ياءه كياء الجمع التي تكون واوًا في الرفع، وهذا بعيد جدًّا^(١).

فالشاعر واهم، والعذر يَضيق عن مثل هذا الوهَم، وإن كان قد وقع في مثله مَن وَهِم فحسب (الشياطين) جمعَ مذكّر سالًا، فقال في الرّفع وقرأ: (الشياطون)، وقيل فيه: إنه قريبٌ من الغلط، وإنّه لحنٌ فاحشٌ فاحشُ وقرأ: (الشياطون)،

الضمير:

• قول النابغة:

ألا مَن مُبلَّ عني خُزيمًا وزَبَّانَ الَّذِي لَم يَوْعَ صِهْرِي وَبَّانَ الَّذِي لَم يَوْعَ صِهْرِي وَمَا رَشَّحْتُمُ مِن شِعرَ بَدْرِ

⁽۱) شرح الجمل لابن عصفور ۱٥٠/۱.

⁽٢) المقرب ٤٧/٢، أوضح المسالك ٢٧/١، شرح ابن عقيل للألفية ٤٢/١، تعليق الفرائد (٢). 19٦/١.

⁽٣) تعليق الفرائد ١٩٦/١. وهو في نوادر أبي زيد ١٦٨.

⁽٤) عبث الوليد ٥٠٨.

⁽٥) راجع: المحتسب ١٣٣/٢، ضرائر الشعر للقزاز ١١٢، إعراب القراءات الشواذ ١١٩١، البحر المحيط ٣٢٦/١، اللسان (شطن).

يرى المعري أنّ النابغة استعمل طريقتين في علامة الجمع الميم السيق تلحق الضمير أو ألها جزءٌ من الضمير (١)، وهو يرى أنّ مجيء المشعراء باللغتين في البيت الواحد شيءٌ دون الضرورة، وعاب بذلك أيضًا بيتين سيأتيان في النقدات الصرفية (٢).

ويُعاد القول في نفي صحّة ما ادّعاه من منْع الجمع بين اللغين، وأي لم أحد أحدًا ذكره قبلَه، ثمّ إنّ ضَمَّ الميم أو إسكانَها استعمالٌ فاشٍ ليس خاصًّا بقبيلة من العرب دون أحرى. وورشٌ من القراء يضمّ الميم ويُسكّنها في آية واحدة: (سواءً عليهمُ أأندرهمُ أم لم تُنذرهمُ لا يؤمنون)، يَضمّ الميمين الأولَسيين، ويُسكّن الأحسيرةَ على مذهب له معروفِ في القراءة (٣).

اسم الإشارة:

• قول البحتري:

قَصَرَ الفراقُ عن السُّلُو عزيمتي

وأطالَ في تلكِ الرُّسومِ بُكائي

(۱) المشهور في تعبير النحويين أن الضمير هو التاء فقط مــثلا، الإشــارة إلى ذلــك في:
الكتــاب٤/١٠٢، المقتــضب١/ ٤٠٤، ســر الــصناعة ٢٠١/١٤، شــرح اللمــع
للعكبري٢/٤٢٤، شرح الألفية لابن الناظم ٥٨-٩٥، وفي كلام سيبويه والمبرد ما يفيد
أن الميم التي تلحق التاء والكاف علامة للإضمار (الكتاب٤/١٩١، المقتضب٤٠٣١). وعبر
ابن هشام أنّ (كُم) هو المفعول به (المغني٤/٩٥، ٥٩٥) وهو ذائع عنده وعند غيره.

⁽٢) عبث الوليد ١٥٣

⁽٣) السبعة لابن مجاهد ١٠٩.

قال الناقد: كُسرت الكاف، والكسرُ غلطٌ في هذا الموضع؛ لأنما إنّما تُكسر إذا كان الخطاب لمؤنّث، وقد دلّ ما بعد هذا البيت وما قبله على أنه يُخاطب مذكّرا، قال: وقد ادّعى بعضُهم أنّ كاف (ذلك) تُعرب في الضرورات، ويُنشد:

وإنَّمَا الهالك ثمَّ التالكُ مُدَفَّع ضاقَتْ به المَسَالِكُ كَانُمُ اللهُ اللهُ كَيف يكون النوكُ إلاّ ذالكُ

وهذا لا يُقبل ممّن حكاه(١).

ولم أحد دعوى إعراب الكاف في الضرورات فيما بين يدي من مصادر، ولعله قولٌ مهجورٌ جدًّا، وأمّا البيت الذي أورده حجّةً لها فإن النحويين يوردونه لشيء آخر، أنّ العرب يُلحقون كافَ الخطاب ميمًا للدلالة على الجمع، وبعضُهم يحذف الميمَ ويستغني عنها بضمة الكاف(١). وذكر المرادي أنه من باب تغيير الحركة لأجل القافية (٣).

الاسم الموصول:

• قول المتنبى:

إِنْ كَانَ لَا يَسْعَى جُودٍ مَاجِدٌ إِلاّ كَذَا فَالغَيْثُ أَبْخُلُ مَن سَعَى

نقل القاضي الجرجاني عن بعض مَن لَم يُسسمهم من النقاد أهم أنكروا هذا البيت على أبي الطيّب، وحجّتهم أنّ (مَن) لا تكون إلا لما يَعقل، و(أفعل) لا يجري إلا على السبعض من تلك

⁽١) عبث الوليد ١١.

⁽۲) شرح التسهيل لابن مالك ۲٤٦/۱، المساعد ۱۸۹/۱، شفاء العليــــل ۲۰۹۱، تعليـــق الفرائد ۳۳۰/۲.

⁽٣) نقله عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٢/٣٥٥.

الجملة، تقول: (زيد أفضل الناس) فلا بد أن يكون (زيد من من (الناس)، ولو قلت: (أفضل الجمير) لم يصح وكذلك لو قلت: (أفضل ما يقضم الشّعير ويرْعى الكلأ) لم يجُزْ. قال: ف(مَنْ سَعى) لا يقع إلا على عاقل، و(الغيث) ليس من هذه الجملة(١).

وهذا النقد يركن إلى مقدّمة نحوية صحيحة من قواعد الأسماء الموصولة التي لا يجري فيها نزاع، وسيحيب الجرجاني عنها بما لا يَمسس قاعدة النحو، ولكنه سيتأوّل - وما أجمل تأويله - ليُقرِّب غير العاقل مسن العاقل، فيُحري عليه أحكامه، قال: وهذا الاعتراض يدل على تقصير شديد في العلم بكلام العرب؛ لأن العرب إذا وصَفَت الشيء بصفة غيره استعارت له ألفاظه، وأجرته في العبارة مُحراه، وإن كان لو انفرد انفرد عنه بصفته، وتميّز دونه بعبارته؛ فمن ذلك قول الله تعالى: (والسمس والقمر رأيتُهم لي ساجدين) لمّا وصَفهما بالسحود جمعهما بالياء والنون، ولا يُحمع هما إلا جنس من يَعقل، (وذكر له نظائر أخرى) وقال: وقد أنشدني بعض من أثق به لبعض العرب:

متى نوَّهْتَ في الهيجاء باسمي أتاكَ السَّيفُ أوّلَ منْ يُحيبُ لل جعل السيفَ مُحيبًا له ألحقه بمَن تصحّ منه الإجابة من العقلاء (٢). وحسبُك هذا الجواب من الجرجانيّ جوابًا.

 ⁽¹⁾ الوساطة 203.

⁽٢) الوساطة ٥٣.

قول المتنبي:

قد خَلَّفَ العَبَّاسُ غُرَّتَك التي مَوأَى لنا وإلى القيامة مَسْمَعا

قال الصاحب بن عباد عنه: إنه من اضطراب المتنبي في ألفاظه مع فساد أغراضه (١).

لم يبيّن الناقدُ نقدَه، ولعله يريد أمرين: أولهما: حذف صدر الصلة وفيه العائد المرفوع مع قصر الصلة، وقياسُ حذفها إنّما يكون مع طول الصلة، والتقدير: (التي هي مرأى لنا)، والثاني: نصبه لقافية البيت (مسمعا)، دون وجه إعرابي إلاّ موافقة الأبيات السابقة.

وإنّما أظنّ ذلك ظنًّا، وما أنا من المستيقنين؛ لأنّ الناقد اكتفى بالقول: إنه اضطرابٌ في الألفاظ، غيرَ أنّي وجدت رواية البيت في المصادر مخالفةً هذه الرواية المشكلة، ففيها:

⁽١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٢.

وقد يقال: إنَّ الاضطراب باق على هذا التأويل، لخفاء إرادة النداء، ويُحاب بأنَّ هذا محتمَلُ ومقبول؛ فقد ورَد له نظيرٌ في القرآن، فقد أُوِّل قولُه تعالى: ﴿ أَنَّ أَدُّواً إِلَى عِبَادَ ٱللهِ ﴾ (١) على أنّ المراد: (يا عباد الله)(١).

• قول البحتري:

قِفا في مَغاني الدّارِ نَسأَلْ طُلُولَها عن النّفَر اللاّئينَ كانوا حُلُولَها قال الآمدي: وهذا الابتداء ليس بالجيّد؛ من أحل قوله: (اللائين)؛ لأها لفظةً ليست بالحلوة، وليست مشهورة (٣).

⁽١) سورة الدخان، الآية: ١٨.

⁽٢) وهو أحد تأويليها: معاني القرآن للفراء ٣٠٤، وللزجاج ٢٥/٤، إعــراب القــرآن للنحاس ١٢٨/٤.

⁽٣) الموازنة ١/٤٢٦.

⁽٤) البغداديات ٣١٥، العضديات ١٦٤، إيـضاح الـشعر ٢٦١-٢٦٤، الـشيرازيات ٢/٥)، التسهيل ٣٤، شرحه لابن مالك ١٩٤/١-١٩٥، شرح عمـدة الحـافظ ١٤٨/١، شرح الكافية الشافية ٢٠٨/١-٢٦٠، توضيح المقاصد ٢١٨/١، المـساعد ٢/٤٤١، شفاء العليل ٢٢٤/١، تعليق الفرائد ٢٩٤٢.

قال: إنها غير مشهورة، وفي النفس شيءٌ من حُكمه عليها بعدم الحلاوة؛ فإني أحدُها خفيفةً شاعريَّةً، غيرَ أنَّ ذوق الناقد أقوى، وعينَه في الشِّعر أحَدُّ.

• قول البحتري:

كيفَ الخُرُوجُ إلى الشَّآمِ وعنده زاديْ وراحِلَتِي اللَّتا فاتاينِ واللَّتِي اللَّتا فاتاينِ واللَّتِي اللَّتا فاتاينِ وهذا تعسّف وكللامٌ رديء؛

وظاهرٌ أنه لم يُنكر عليه حذف النون من (اللتان)، وسيأتي نحوُ هـذا في الضرائر، وإنّما أنكر التوجّه في المعنى إلى المؤنّث وترْكَ المذكّر.

وأدع جواب الناقد لناقد مثله، يَذكُر من اتساع العرب في كلامهم ما يُقارب هذا ويدل عليه، قال: وقد يُذكر اسمان ثمّ يُحبَر عن أحدهما، فربما كان الخبر عن الأول منهما، وربما كان عن الآخر، فمثال ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأُوا بِحَدَرَةً أَوْلَمُوا انفَضُوا إِلَيْهَا ﴾ (٢) فجاء بالخبر عن الأول، وممّا جاء في الشعر:

نحن بما عندنا وأنت بمـــا عندك راضٍ والرأي مختلفُ وقولُ الآخر:

ومَن يكُ سائلا عني وعنهم وجروة لا تُرَدّ ولا تُعارُ^(٣)
وممّا رُوعي فيه الثاني من المتقدّمَينِ قُولُه تعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبُ
خَطِيَّئَةً أَوْ إِثْمَا ثُمِينًا ﴾ (٤)، وقال

⁽١) عبث الوليد ٢٢٥.

⁽٢) سورة الجمعة، الآية: ١١.

⁽٣) حلية المحاضرة ٢١/٢.

⁽٤) سورة النساء، الآية: ١١٢.

الفراء: الأجود في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخِر من الاسمين، وما بعد ذا فهو جائز (١).

وتأمَّلُ شواهد العرب وأمثلة العلماء في باب التنازع يدل على أشياء من هذا كثيرة، فيها التسامح بمراعاة الأول أو الثاني، وهو باب واسع. والبيت يُروى أيضاً: (اللذا فاتاني) فراعى المذكر، وقد رأيت أنّ الأمرين جائزان.

المبتدأ والخبر والعوامل الداخلة عليهما:

• قول أبي نواس:

فلئن نَدمتُ على القصاص ففي خصا ولَد اللهَ لَب منك لَيْ لَقصاصُ قال ابن المزرّع: إِنَّ هذا البيت مَّا يُنكَر ويُستقذر (يريد سقوطَه الظاهرَ في معناه) وانتقد من لفظه إدخالَه اللام في قوله: (لَقصصاص) و لم تتقدمها (إنّ)(٢).

يُشير إلى القاعدة: أنّ اللام لا تدخل على الخبر إلاّ إذا كان بعد (إنّ). والقاعدةُ أوسع من ذلك.

على أنّ البيت خارجٌ عنها؛ لأنّ اللامَ فيه إنّما دخلت على المبتدأ لا على الخبر، فكلمة (قصاص) مبتدأ، فترتيب الجملة: (في هذا الأمر قصاص لي) قدَّم الخبر لئلاّ يبدأ بنكرة. ودخولُ اللام على المبتدأ لا إشكالَ فيه، بل هو بابُها الأصيل، لكنّ الذي يُشكل حقًّا على البيت أنّ اللامَ لم تكن في

⁽۱) معاني القرآن ٣/ ١٥٧. وانظر معاني القرآن للزحاج ١٧٢/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٠-٤٣٠،

⁽٢) سرقات أبي نواس ١٢٩.

صدر الجملة، وهي من الألفاظ التي لها حقُّ الصّدارة (١)؛ ولذلك قالوا: إنَّ من موانع تَقدّم الخبر على المبتدأ أن يكون المبتدأ فيه هذه اللامُ، في مثل: (لَزيدٌ قائمٌ)(١)، والشاعر قدّم الخبرَ على مبتدأ فيه لامُ الابتداء.

وقد يُلتمَس للشاعر أن يُدَّعى أنَّ هذه اللامَ ليست لامَ الابتداء التي مضَت أحكامُها، بل هي اللامُ الواقعة في جواب القسم، وهذه أمرُها واسع، فتقع في أيّ لفظ من ألفاظه، فيكون البيت مثلَ قول تعالى: ﴿ وَلَهِن مُتَمّ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى ٱللّهِ مُحَشَرُونَ ﴾ (١).

أو يقال: إنها زائدة، كما قيل في تأويل نصوصٍ خالفَــت قاعــدة الباب^(٤)، والأوّل أحبُّ إلىّ.

• قول البحتري:

والبواقي من اللَّيالي وإنْ خا لَهْنَ شيئًا فمُشبهاتُ المواضي

قال المعري: رُوي البيت: (فَمُشبهاتُ المواضي) (٥)، وهو ضعيف؛ لأنّ هذا موضعٌ ليس من مواضع الفاء؛ لأنّ قوله: (مشبهات المواضي)

⁽١) إلاَّ بعد (إنَّ) فإنما زُحلقت لئلا يتوالى مؤكَّدان.

⁽٢) المغنى ٢٣٠/١. أوضع المسالك ٢١٠/١.

⁽٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٨.

⁽٤) الأصول ٢٧٤/١، الخصائص ٢٥/١، سر الصناعة ٣٧٨/١، شرح الجمــل لابــن عصفور ٤٠٠/١، شرح الكافيــة الــشافية عصفور ٤٩٢/١،

⁽٥) وهذه رواية الديوان. ولولا ذاك ما أوردت البيتَ في الدراسة؛ لأبي لا أعنى بالإيرادات التي لم يقع فيها تصويب. ورُوي: (شبيهةٌ بالمواضى).

خبرُ (البواقي من الليالي)، ويَقبُح أن يقال: (زيدٌ فمنطلق)، وإنّما استحسَنه مَن رواه؛ لأنّ الكلام طالَ، وجاءت (إنْ) التي للجزاء، ومن عادهًا أن تجيء الفاء في جوابها، والأجودُ أن تُعدَم الفاء في هذا الموضع (١).

وتحقيق هذا أنّه ورد عن العرب بحيء الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسمًا موصولا أو نكرةً موصوفة إذا تضمّنا معنى الشرط(٢)، ولا يَظْهَر في مبتدإ البحتريِّ معنى الشرط، فليس المعنى: إن تَبْقَ الليالي فستُشبه المواضي، ولذلك بَعُد بحيئها من هذا الوجه. وأمّا ما استحسنه رواة الفاء فبعيد وليس الطولُ حجةً صحيحة، كما أنه ليس طولاً مفرطاً يُحوج إلى الربط والتذكير. وبحيء (إنْ) لا يؤثّر أيضًا؛ لأنما معترضة بين المبتدأ والخبر، ولم يترتب عليها تعلّق الخبر بها، فالمعنى: وإنْ حصل التحالف فالبواقي تسشبه المواضي، فالمتعلق بمعنى (إنْ) هو مجموع الجملة من المبتدإ والخبر، ولسيس الخبر وحده، إلا أن يقال: إنّ الفاء انتقلت من المبتدإ إلى الخبر، فهذا غير صحيح أيضا؛ لأنّ الفاء لم تثبُت أصلاً في المبتدإ إلاّ على التأويل، فكيف يُنقَل مُتَوهًم لم يثبُت؟.

⁽١) عبث الوليد٢٦٢.

⁽٢) أفاض ابن حني في حديثه عن ذلك وأحسنَ في سر السصناعة ٢٥٨/١-٢٥٩، ٢٦٧. وانظر شواهد التوضيح ١٨٤-١٨٥.

فلم يبق إلا ادّعاءُ زيادها، وهذا لا يُثبته سيبويه، (١) وأثبته ابنُ جيني وقال عنه: إنه جاء مجيئًا صالحًا (٢)، وأجازه الأخفشُ في الخبر مطلقًا، وحَكى: (أخوك فوُجد) (٣).

والحق أنه لم يكثر زيادة الفاء في نحو هذا و لم يَقوَ إلا إذا كان بعدها طلبٌ، وهو ما قيده به الفراءُ والأعلم وجماعة (١٠)، وليس ذلك متحقّقًا أيضًا في بيت البحتري.

• قول البحتري:

فتًى لم يَمِلْ بالنفْسِ منه عن العلى إلى غيرِها شَيءٌ سِواه مُمِيْلُها

قال الآمدي: إنّه ممّا عيب عليه من التعسّف والتعقيد في اللفظ، وكان بعض الناس يرى أنه لاحنّ، ويقول: إنه إنما أراد: (فتى لم يمل بنفسه عن العلى شيءٌ مميلُ نفس سواه)، أي: ممّا يميل النفس عن المعالي من اللهو واللعب والدعة وحب الراحة والضّنّ بالمال ونحو هذا من الأشياء الشاغلة عن السؤدد، فقدّم (سواه) وكنّى عن (النفس) بقوله: (مميلها) بعد أن حذفها. قال: وذلك غير جائز؛ لأنك إذا قلت: (لن يضرب هامة عمرو واحدٌ ضاربٌ هامة غيره) فقدّمت (هامة غيره) فقلت: (لن يضرب هامة

⁽۱) المغني ١٦٥/١. الجنى الداني ٧١، وجعل المالقي عدمَ إثباتها هو التحقيقَ فيها. (رصف المباني ٤٤٩).

⁽۲) سر الصناعة ۲۲۰/۱ وراجع لزيادتما: البصريات ۸۹۹/۲، ســر الــصناعة ۱٦٤/۱، ۲٦۷ مرالي ابن الشجري ۴۰/۳.

⁽٣) المغني ١/٥٥١، الجني الداني ٧١.

⁽٤) المغنى ١٦٥/١، الجني الداني ٧٢.

عمرو واحدٌ هامةً غيره ضاربها)، وجعلت الهاء في (ضاربها) كنايةً عــن (الهامة) لتقدمها جاز؛ إلا أن البصريين من النحويين يقولون: (هامة غيره ضاربها هو) كما أنه لو قال: (شيءٌ نفسُ سواه مميلُها هو) جاز، فإن فكَكْتَ الإضافةَ وأسقطتَ (هامة) وقدّمت (غير) فقلت: (لـن يــضرب هامة عمرو واحدٌ غيره ضاربها) لم يجز؛ لإسقاطك (الهامة) التي كنايتها الهاء في قولك: (ضاربها) ولا تجوز الكناية عن غير مذكور في مثل هـذا، فكذلك لا يجوز في البيت "شيء سواه مميلها" وهو يريد: (شييءٌ نفيسُ سواه مميلُها)؛ لأن الهاء في قوله: (مميلها) كناية عن (النفس)؛ فلا يجوز إسقاط (النفس). قال: وهذا لعمري إن كان البحتري أراده فهو غالط، غيرَ أنه -والله أعلم- إنما أراد: (فتي لا يميل بالنفس منه عـن العلـي إلى غيرها شيء) بخفض (شيء) على أن الممدوح هو الذي لم يمل بنفسه عن العلى إلى شيء غيرها، ثم قال: (سواه مميلها) على الابتداء والخسبر، أي: (لكن سواه من الناس مميلها)، فأضمر (لكن) وهذا سائغ؛ وأنشد سيبويه:

على الحكم المأتي يومًا إذا قَضَى قضيته أن لا يجور، ويقصد قال: أراد: (ولكنه يقصد)، فأضمر (لكن) فلذلك رفع (يقصد)، وعلى أنه مستعمل كثيرٌ فاشٍ في الكلام أن تقول: (زيد لا يقعد عن المكارم، وعمرو يقعد عنها)، و(أنا لا أجفوك، إنما بكرٌ الجافي لك)؛ فيكون الكلام مستغنيًا بنفسه؛ فلا يحتاج إلى إضمار. قال: فإن سَلم البيتُ من عيب اللحن لم يسلم من عيب التعسف، قال: ولست أعرف بيتًا تعسف في نظمه غيرَ هذا (1).

⁽١) الموازنة ١/٣٢٩.

وهذا التأويل سهل يُمكن قبولُه، لكنّ الناقد جاء بــه علــى جــر "شيء)، والإشكال في البيت روايتُه برفعها، وهي الـــي أوردهــا أوّلاً، فيكون البحتري قد بَنى البيت على أنه ابتدأ بقوله: (شيء نفسُ ســواه مميلها) فحرى الوصف (مميلها) على غير مَنْ هو له، فوقــع في الخــلاف المشهور بين البصريين والكوفيين في إبراز الضمير، وحكمَ عليه الآمــدي فيه بالغلط، ولو شاء لالتمس له وجهًا بعيدًا، فــأجراه علــى مــذهب الكوفيين الذين لا يلتزمون إبراز الضمير إلا عند الإلباس(١)، وهو اختيــار ابن مالك، (٢) وهو هنا لم يُلبِس؛ لأنّه معلومٌ في البيت أنَّ النفس هي الـــي تُميل، كما أن (النفس) مؤنث، و(الشيء) مذكر، فعُلم قطعًا أنّ الخبر المذكّر (مُميل) للمذكّر في المعنى.

لكنّ هذا التأويل بالغ التعقيد، وأبعدُ ما يكون عن مناسبة شعر المتأخّرين.

• قول أبي تمّام يصف نحمين في السماء:

ثانيه في كَبِد السّماء، ولم يكن لاثنين ثان إذ هما في الغارِ (٣)

جَعله الآمديُّ من لحونه، التي لا يجد العذر له فيها، ولا يجدد لــه مخرجًا منها إلا بالطّلب والحيلة والتمحُّل الشديد، وكان يجب أن يقول في البيت: (و لم يكن لاثنين ثانيًا)؛ لأنه خبر (يكن)، واسمُها مــضمرٌ فيهــا؛

⁽١) شرح ابن عقيل ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٩٤/١، تخليص الشواهد ١٨٦.

⁽۲) التسهيل٤٨، وشرحه ٧/١٠٣-٣٠٨.

⁽٣) الموازنة ٢٨/١، وأشار إلى عيبه فيه عبد القاهر الجرحاني في كتابيه: أســرار البلاغـــة ٣٣٣–٣٣٣، ودلائل الإعجاز ٨٤.

فليس إلى غير النصب سبيلٌ في البيت، وإلا بطل المعنى وفسد، وفسادُه أنك إذا أحلَيت (يكن) من الضمير، وجعَلت قولَه: (ثاني) اسمَها كان ذلك خطأً ظاهرًا قبيحًا؛ لأنك إذا قلت: (كان زيد وعمرو اثنين، ولم يكن لهما ثان) كنت مخطئًا؛ لأن كل اثنين أحدُهما ثان للآخر، وكذلك إذا قلت: (كانوا ثلاثةً ولم يكن لهم ثالثٌ)، كنت مخطئًا؛ لأن أحد الثلاثة هو ثالثُهم، وإنما تكون مصيبًا إذا قلت: (كانا اثنين ولم يكن لهما ثالثٌ)، و(ثلاثةً ولم يكن لهم رابعٌ) (أ).

وقال عبد القاهر الجرجاني عنه: إنّه من تعسُّف أبي تمّام وذهابه به في نحوٍ من التركيب لا يَهتَدِي النحوُ إلى إصلاحه، وإغرابٍ في الترتيب يَعمَى الإعرابُ في طريقه، ويَضلُّ في تعريفه (٢).

والأمركما قال الناقدان الكبيران، فالخطأ ظاهر، والاعتذار بعيد، واللحن واقع في واحدة من أمّات المسائل، وهي نصب حبر (كان) والشاعر يرفعه، فما أضيق العذر عنه! إلا أن تحمله على أنّه حين اضطر حذف حركة الياء من (ثانيا) على حدّ: (فاليوم أشرب)، ثمّ حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهو تمامًا مثل قول الفرزدق:

يُقلّب رأسًا لم تكن رأسَ سيّد وعينًا له حَولاءَ بـادٍ عُيوبُهـا أو قولِ الجنون:

ولو أنَّ واشِ باليمامــة دارُه وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا

⁽١) الموازنة ١/٨٨.

⁽٢) أسرار البلاغة ٣٣٣.

وسيتكرّر هذا في تأويل غير بيت، وسيأتي أيضًا في المضرائر غمير الحسنة، وأنه لا يُقاس عليه، ولا يجوزُ لعربي فضلاً عن مولّد.

• قول البحتري:

وحارسُ ملك ما يزال عتادَه مهنّدةٌ بيضٌ وخَطَيّـةٌ سُمْـرُ قال المعري: حعل (عتادَه) خبرًا، وهو معرفة، و(مهندةٌ) اسمًا، وهو نكرة، وهذا عكسٌ للواجب من تعريف المبتدإ وتنكير الخبر(١). ومثلُه تماما في النقد والجواب والبحث البيتُ الذي يليه:

• قول البحتري:

وليس العلى درَّاعةٌ ورداؤُها ولاجُبَّةٌ مَـوشيَّةٌ وقَميصُها قال المعري: رفعُ (درّاعة) و (رداؤها) قد يجـوز علـى أن تجعـل (العلى) هي الخبر، ولكنه يَقبح؛ لأنّ (دراعة) نكرة (٢٠).

يُشير إلى حُكم النحو في تعيين معمولي الأفعال الناسخة التي تدخل على المبتدإ والخبر، حيث قالوا: إذا اختلفا تعريفًا وتسنكيرًا ولا مسسوّغ فالمعرفة هو الاسم، والنكرة هو الخبر (٣)، ولا يُعكس إلاّ في الضرورة. (٤)

لكنّ ابن مالك تسامَحَ في هذا، ووجد وجهًا لبيتي البحتري وأمثالهما، فأجازه اختيارًا بشرط الفائدة وكون النكرة صفةً غير

⁽۱) عبث الوليد ۲۰۹.

⁽٢) عبث الوليد ٢٥١.

⁽٣) راجع: الكتاب ٤٧/١، المقتضب ٨٨/٤، الأصول ٨٤/١، الإيضاح لأبي على ١٣٦.

⁽٤) وتأويلها أن الفعل الناسخ عومل معاملة الفعل التام، بمترلة (ضرب)، وأنه قد يُعلم. (الكتاب ٤٨/١، المقتضب ٩١/٤، الأصول ٨٣/١، الجمل للزجاجي ٤٦، الإيضاح لأبي على ١٣٦).

محضة، (١) وجعَله الزمخشري من القلب الذي يُسشجّع عليه أمنُ الإلباس (٢)، ومن وروده قولُ حسان:

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ وقولُ القطامي:

قِفِي قَبلَ التّفَرُّق يا ضُباعا ولا يَكُ موقِفٌ منكِ الوَداعا وهو عَند سيبويه جائزٌ في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام، من باب تشبيه (كان) بـ (ضَرب) (٣).

ذلك في (كان) وبابها عامةً، وأرى أنّ في بيتي البحتري أمرين آخرين يقويان ما فعلَه، وهما: أنّ الاسم فيهما وهو (مهنّدة) و (دراعـة) النكرتان قد عُطف عليهما معطوف، وقد نصّ النحويون على أن النكرة إذا عُطفت أو عُطف عليها جاز الابتداء ها، (أ) وزاد ابنُ هشام اشتراط كون المعطوف أو المعطوف عليه ثمّا يسوغ الابتداء به (٥)، ويَقْرُب منه في بعض الصور ما عبّر عنه بعضُهم بإرادة التفصيل، (١) وذلك متحقّق في بيتي البحتري، وتزيد النكرة الأولى منهما وهي (مهندة) في البيت الأول أها البحتري، وقوله: (بيْضٌ)، وهو مُسوّعٌ آخر. كما أنّ الناسخ في البيت الثاني وصفت بقوله: (بيْضٌ)، وهو مُسوّعٌ آخر. كما أنّ الناسخ في البيت الثاني

⁽١) شرح التسهيل ٣٥٦/١.

⁽٢) المفصل ٢٦٤.

⁽٣) الكتاب ٤٨/١-٤٩. وانظر: المقتضب ١/٤-٩٣، ضرائر الشعر للقزاز ٩١-٩٤.

⁽٤) انظر: كشف المشكل للحيدرة ٣١٤/١، التسهيل ٤٦، وشرحه لابن مالك ٢٩١/١-٢٩٣، الارتشاف ٣٩/٢، الجامع الصغير ٤١، المغنى ٢٦٨/٢.

⁽٥) المغنى ٢/٨٦٤.

⁽٦) المقرب ٨٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١، الملخص ١٦٢.

هو (ليس)، وتقدُّمُها على المعمولين - وهي النافية - يجعل ذلك مــسوّعًا للابتداء بالنكرة دون حرج. كلّ ذلك شافعٌ للبيتين ومبرَّئهما من القبح.

• قول البحتري:

رِقً لي من مَدامع ليس تَرْقا وارْثَ لي من جَوانع ليس تَهدا قال المعري: إذا جُعل في (ليس) ضميرٌ فقد أخبر عن الجميع ههنا كإحباره عن الواحد؛ لأنّ الوجه أن يُقال: (ليست ترقا) و (ليست هدا)،

والوجه ما قال، لكنّ (ليس) تتميَّز عن أخوالهَا بجواز كون اسمها ضميرَ الشأن مخبَرًا عنها بجملة، كما في قول العرب: (ليس خلَقَ اللهُ مثلَه). (٢) و (ليس قالها زيدٌ) وجاء في الحديث: (أليس صليتَ معنا)(٣).

كما يُقال: (مكارمُك ليست تُفقد)، فالأجود إثبات التاء (١).

وإذا كان سيأتي في باب الضرائر جوازُ حذف اسمِ (ليت) في نحو: (فليت دفَعتَ الهمَّ عنيَ ساعةً) فإنّ (ليس) أولى منها بذلك؛ لأنها فعل، وتلك حرف.

• قول المتنبى:

وَأَنْكَ بِالأَمْسِ كُنتَ مُحَلِمًا شَيخَ مَعَدٌ وأَنتَ أَمَوَهُمَا قَالَ الْحَاتَمِي مُوجّها الخطابَ لأبي الطيّب: أخطأتَ في قولك (وذكر البيت)؛ فإنّك أجريت المضمر في قولك: (وأنْك) مُحراه مع الظاهر، وفيه

قبحٌ شديد، وإنّما يحسُن ذلك مع الظاهر (١).

⁽١) عبث الوليد ١٧٧.

⁽۲) راجع قول العرب هذا في: الكتاب ۲/۹۸–۷۰، ۱٤۷، ۹۸.

⁽٣) راجع لذلك: شرح التسهيل ١/ ٣٤٤، والمغني ٢٩٤١-٢٩٥.

⁽٤) الرسالة الموضحة ٥٨.

وقال ابن وكيع: يريد: (بأتك)، وفيه قسبح؛ لأنّ الإضمار يَردّ الأشياء إلى أصولها، والأصلُ الثقيلةُ، ولو قال: (وأنتَ بالأمسِ) استراح من تعسُّف الإعراب، ولكنّه يُؤثره (١٠).

وهذا الذي استقبحه الناقدان، ووجَده أحدُهما شديدًا جَعَله النحويون ممّا يجوز في الشعر^(٢)، مع الإقرار بقلّته وشذوذه، لكنّ المتنبي فيه غيرُ مَلوم، فإنّه لم يَقِس عليه، بل استعمل اللفظة عينَها المأثورة فيه المشهورة في استعمال الشعراء، وهذا حَقُّ ما يُوصف في كتب النحو بالشذوذ، وذلك في قول الشاعر:

فلو أنْكِ فِي يوم الرّخاء سَألتِنِي طَلاقَكِ لَم أَبْخَلْ وأَنتِ صديقُ وقول الآخر:

بأنْكَ رَبيع وغَيت مريع وأنْكَ هناك تكون التَّمالا بل قد أجازه بعضُهم في السعة والنثر، وحَكوا: (أظنّ أنْكَ قائمٌ)، و(أحسب أنْه ذاهبٌ)^(٣)، وهذا يُقوّي جانبَ المتنبي، غيرَ أنه لو فَعل ما اقترحَه عليه ابنُ وكيع: (وأنت) لكان خيرًا وأقومَ قيلا.

⁽١) المنصف ١٠٩.

⁽۲) معاني القرآن للفراء ۹۰/۲، شرح المفصل لابن يعيش ۸۱/۷، الأزهية ٥٤، المقسرب ١٢١٨، شرح التسهيل ٤٠/٢، شرح الرضي ق٢ ١٢٨٥/٢، الجني الداني ٢١٨. المغنى ٣١/١ وغيرها.

⁽٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٨، شرح الرضى ق٢ ٢٨٥/٢.

• قول البحتري:

ولكنّني والخالقِ البارئِ السذي يُزار له البيتُ العَتيقُ المحجَّبُ لِمُعَسِكَنْ بالوُدِّ ما ذَرَّ شارقٌ وما ناحَ قُمْريٌّ وما لاح كَوكَبُ

قال المعري: هذا كلامٌ مُلتبس؛ لأنه بدأ في أوله بـ (لكنّ) ثمّ جاء بالقسم في قوله: (لأمتسكَنْ) فإنْ جعَل الكلامَ محمولاً على اليمين فقـ د ترك (لكنّ) بغير خبر، إلاّ أن يُضمره، كأنّ التقدير: (ولكنني أقـول...) وإن جعل (لكنّ) بخبر ظاهرٍ فخبرُها قولُه: (لأمتسكَنْ)، واللامُ لا تـدخل على خبر (لكنّ) إلاّ في شيء حكاه الفراء، وأنشد: (ولكنني من حبها لعميدُ) ومحيئه بالنون يدلّ على أنه أراد القسمَ...(۱).

ويعنيني من نقده شَطرُه الثاني في أحد احتمالين له، وهو أن يكون أدخل اللام في خبر (لكنّ)؛ فهذا الذي أظهر الناقدُ عدم رضاه عنه، أمّا إضمارُ الخبر فلم يجعلْه عيبًا، وحذفُه واردٌ شائع جدًّا، وبخاصة مع القول، ويؤيّد ذلك في هذا البيت ظهورُ المعنى.

وإدخالُ اللام على خبر (لكنن) مندهبٌ كوفي (٢)، والبيتُ الذي أورده المعري هو حجتُهم، ورُدَّ بأنه نادر، منع أنه لا يُعسرف له قائلٌ ولا تتمةٌ ولا نظير (٣).

⁽١) عبث الوليد ١٠١.

⁽۲) راجعه في: معاني القرآن للفراء ٢٥٦١-٤٦٦، إعراب القــرآن للنحــاس ٢٥٦/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٠٩/١، المحرر الوجيز ٢٢٢/٣، الإنصاف ٢٠٩/١ وغيرها.

⁽٣) معاني الحروف للرماني ١٣٤، سر الصناعة ٣٨٠/١، الإنصاف ٢١٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢.

ولا يظهر حرجٌ كبير في دخول اللام في خبر (لكنّ)؛ لأني لا أحد فرقًا كبيرًا في المعنى بينها وبين (إنّ)، فكلاهما مؤكّدة مقوّية؛ فتُناسبهما اللامُ في الخبر إن أراد المتكلم مزيد توكيد، وبأيّ شيء يُعطاه صاحبُ (لكنّ)؟ ويؤيّد هذا أن متّبعي البصريين في تأويلهم بيت الكوفيين السالف قالوا: إنّ الأصل: (لكنْ إنّني) ثمّ طُرحت الهمزةُ تخفيفًا ونونُ (لكنْ للساكنين (١)، فأظهر تكلّفُهم هذا المقاربة البيّنة في المعنى بينهما.

على أن البحتري ليس بحاجة إلى دفاعي؛ ولا إلى ترجيح دخول اللام في خبر (لكنّ)؛ فظاهر قوله أنه -كما يذكر الناقد- حذف الخبر، وجَعَل (لأمتسكن) جوابًا للقسم بدليل إيراده بنون التوكيد، ولنعفيه أيضًا من عيب آخر، وهو إدخال نون التوكيد دون سبب، وهو ضرورة سيأتي حديثٌ عنها، ويُذكر فيها هذا البيتُ.

• قول ذي الرمة:

حَراجِيجُ مَا تَنفَكُ إِلاَّ مُناخَةً على الْخَسْف أَو نَرْمِي بِمَا بَلَدًا قَفْرا

قال العلوي: ينبغي للشاعر ألا يَستعمل لفظةً لإقامة وزن البيت وهي مُفسدة معناها له، وإذا حَكَم عليه البيتُ بذلك فالأولى إسقاطه، ألا ترى ذا الرمّة وقولَه (وذكر البيت) كيف أدخل (إلا) بعد (ما تنفك) لإقامة وزن البيت فأفسده؛ لأنّ (ما يزال) و (ما ينفك) في كلامهم جحدٌ، و(إلا) تحقيق، فكيف يجتمعان؟ ولهذا لو قلت: (ما زال زيدٌ إلاّ قائمًا) لم يَجُزُ (٢).

⁽۱) انظر: اللامات للزجاجي ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٨، ولابن الحاجب ١٧٥/٢، ورابع الحاجب ١٧٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢-٢٩٣.

⁽٢) نضرة الإغريض ٣٩٤.

ونقل المرزباني تخطئة ذي الرمة أيضًا في بيته هذا، وروى بأسانيده عن الأصمعي أنّ قوله: (ما) ححثًّ، و(إلّا) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان؟ ونقل نحو ذلك أيضًا بأسانيده عن أبي عمرو بن العلاء وأحمد بن يحيى تعلب، وروى أنّ إسحاق الموصلي كان ينشده: (حراجيج ما تنفك آلاً مناحةً)، و(الآل): الشخص، قال: نحتال لصوابه(۱).

ونَقل بعضُ النحويين تخطئة ذي الرمة، كما فعل أبو على الفارسي والزمخشري وابنُ يعيش وابن مالك وابن هشام(١).

والعلة التي ذكرها النقادُ صحيحةٌ، فإنّ كلّ الأفعال المسبوقة بالنفي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه؛ ولدحول النفي فيها على النفي جَرَتْ مَحرى (كان) في كونها للإيجاب، ومن ثُمَّ لم يجُز: (ما زال زيد إلا قائمًا)(٣).

⁽۱) الموشح ۱۸۳، والقول في تغييره إلى (آلاً) وهو أحد توجيهات البيت في الحلبيات (۲۷، الإنصاف ۱۰۸۱–۱۰۹، ضرائر الشعر لابن عصفور۷۲، المغين ۱۷۳۱، ورقع الخزانة ۲۲۷، وما بعدها. وروي وتخليص الشواهد لابن هشام ۲۷۰–۲۷۱، وراجع الخزانة ۲۲۷/۹ وما بعدها. وروي أنه هو الذي أصلحه بذلك لمّا انتقد.

⁽٢) الحلبيات ٢٧٢، المفصل ٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧ نقلها ابن يعيش عن الأصمعي والجرمي شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١. المغني ٧٣/١، تخليص الشواهد ٢٧٠، قال ابن هشام: قيل: غلط منه أو من الرواة..

⁽٣) معاني القرآن للفراء ٢٨١/٣، المسائل الحلبيات ٢٧٢-٢٧٣، المفصل ٢٦٧، شرحه لابن يعيش ١٠٦/٧، أسرار العربية ١٤١. الإنصاف ١٠٦/١، شرح الجمل لابن عصفور من كتب النحو. هو ظاهر ذائع في كثير من كتب النحو.

وبعضهم تأوّله بزيادة (إلا)، فالتقدير: (ما تنفك مناحـة) (()) أو أن خبر (تنفك) ليس (مناحة)، بل هو (على الخسف)، والتقدير: ما تنفـك على الخسف إلا أن تُناخ أو نَرمي بها بلدًا قَفرًا، (٢) أو أن تكون الروايـة: (مناحة) بالرفع؛ فلا إشكال فيه (٣)، أو أن يَجعل (ما تنفك) جملةً تامـة، لأنك تقول: (انفكّت يده) فتَوهّم فيها التمام، ثم اسـتَثنى، (٤) وقيـل: إنّ (إلا) واقعة في غير موقعها، والنية بها التأخير، والمراد: ما تنفك مناخة إلا على الخسف (٥).

⁽۱) المحتسب ۳۲۹/۱، شرح المفصل لابن يعيش ۱۰۷/۷، ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٠-٧٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/٢، ونقل ابن يعيش ذلك عن المازين. ونقله المرادي عن الأصمعي وابن جني، وقال: إنه غريب وضعيف. (الجني الداني ٥٠- ٥٢١.) ونقله ابن هشام عنهما وعن ابن مالك (المغني ٧٣/١). تخليص الشواهد ٢٧١.

⁽۲) الحلبيات ۲۷۸، شرح المفصل لابن يعيش ۱۰۷/۷، أسرار العربية ۱٤۲. الإنصاف ١٥٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١، شرح الكافية الشافية ٢٢٢١. شرح الكافيى للرضي ق٢، ٢٥٩/١، واستضعف هذا التأويل من وجهين أو من ثلاثة، واستضعفه أيضا ابن هشام في المغني ١/ ٧٣، وتخليص الشواهد ٢٧١.

⁽۳) الإنصاف ۱/۹۹۱.

⁽٤) معاني القرآن ٢٨١/٣، الحلبيات ٢٧٩ ينقله عن بعض البغدادين، الإنصاف ١٩٩١. أمالي ابن الشجري ٢٨٣/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٨/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/١، قال: وهو أصح التخريجات. شرح الكافية الشافية ٢٢٢١، شرح الكافية للرضى ق٢، ٢٤٤/٢، وقال ابن هشام: وهو أجود ما قيل. (تخليص الشواهد ٢٧١).

⁽٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧.

وما أطلت في ذكر أوجه التخريج إلا لأن البيت لشاعرٍ من عصصر الاحتجاج؛ فلا يُتجرَّأ على تلحينه أو تخطئته، والجيّد في الأمر أن النحويين والنقاد متفقون على عدم قبول هذا الاستعمال على ظاهره، فتبقى القاعدة سليمة صارمة على المتأخرين، والتأويل متسعًا للمتقدمين، والأجود منه ما روي أنّ ذا الرمة هو الذي بادر إلى إصلاح بيته حين عابه العائبون.

الفاعسل:

• قول المتنبى:

مَثَّلْتِ عِينَكِ فِي حَشايَ جِراحةً فَتَــشابِهَا كلــتاهما نَجْــلاءُ

قال الناقد: كان يجب أن يقول: (فتشاهتا). يريد: أنّ (الجراحة) مؤنث، وكذلك (العين) فحقُّ الفعل وجوبُ التأنيث؛ لأنّ الفاعل ضميرٌ يرجع إلى مؤنث، ويستوي في ذلك عند النحويين الحقيقي والجازي. قال: ولكنّ (العين) تأنيثها غير حقيقي، ولو استعمل القياس على قول لقال: (كلاهما أنحلُ) أو (فتشاهتا كلتاهما نحلاء)(١).

واعتذر له الجرجاني فقال: قوله (فتشابها) كان حقّه: (فتسشابهتا)، ولكنه حمّل (الجراحة) على (الجُرح)، و(العين) على (العضو). (٢) ومثله للعكبري (٣)، وهو تأويل جيدٌ وعذرٌ مقبول، وكثيرٌ من كلام العرب يجري على نحو هذا التأويل، ولا سيّما في التذكير والتأنيث، وقد لجا إليه النحويون في هذه المسألة نفسها، كما في قول الشاعر:

⁽١) المنصف ٤٧٤.

⁽٢) الوساطة ٢٣٣.

⁽٣) التبيان في شرح الديوان ١٤/١.

فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهِا ولا أَرضَ أَبقَـلَ إِبقَالَهَا فَلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهِا فَقد تأوله ابن جني بأنه ذهـب بـــ (الأرض) إلى (الموضع) و (المكان) وهما مذكّران، وتُؤوِّل البيتُ الآخر:

فإمّا تَريني ولي لمــّةٌ فإنّ الحَوادث أودَى هما

بأنه أراد بـ (الحوادث): (الحدَثان) وهو مذكّر. وقال ابن جنّبي: إنّ الحملَ على المعنى قد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا. (١) ووسّع النقادُ فيه أيضًا القولَ، وقال قائلُهم: وهبو أفسشى في العُسرف والاستعمال من أن يُؤتَى عليه بشاهد أو مثال (٢).

ومنهم مَن لم يجتهد في التأويل، وحَعل ذلك حائزًا للساعر في الضرورة (٣)، وسيرِدُ ذلك في تعداد الضرائر غير الحسنة والحكم به للنقاد أنفسهم.

ومن النحويين مَن بالغَ فأجازه في النثر والسّعة وجعلَه قياسًا، وهو ابن كيسان^(٤). فذي ثلاثةٌ تجتمع لنُصرة المتنبي في بيته، وأحدُها كاف، وأحسنُها أوَّلُها.

⁽۱) الخصائص ٤١١/٢. وانظر التأويل أيضا في شرح المفصل ٩٤/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٢.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٨٦.

⁽٣) الكتاب ٤٥/٢-٤٦، المقرب ٣٠٣-٣٠٣، توضيع المقاصد ١٣/٢، أوضع المسالك ١٠٨/٢، وهو مشهور في الكتب المتأخرة. وعليه أكثر المؤلّفين.

 ⁽٤) توضيح المقاصد ١٣/٢، التصريح ٢٧٢/٢، الهمع ٢٥/٦.

ا قول البحتري:

غُبُدٌ يَعتَ في إنعامه منهم الدَّهرَ وحُرِّ يُسترَقُ منهم الدَّهرَ وحُرِّ يُسترَقُ منهم الدَّهرَ وحُرِّ يُسترَقُ منهم الدَّهرَ وحُرْد)، وإنّما يجب أن يقال: (عُبُدٌ تَعتُق) بالتاء، أو: (تُعتَقُ)(١).

وفيه من موضع النقد مثلُ الذي في سابقه، والكلامُ عليهما واحد، والحوابُ يتسع للبيتين وأشباههما.

• قول المتنبي:

حَشَايَ على جَمْرٍ ذَكيٌّ من الهوى وعَيناي في رَوضٍ من الحسن تَرتعُ قال العميدي: ولو قال: (ترتعان) كان أصوب وأبلغ لولا ضرورةُ القافية (٢).

أمّا أنه الأصوب والأبلغ فذلك حقّ، ولكنّ ما فعله المتنبي عند النحويين لا يُشكِل؛ لأنه يوافق كلامَ العرب، فإنّ من أحكامهم أنّ الاسمين إذا تقدّما جاز أن يُعاد إليهما الضميرُ بصيغة الإفراد إن كانا متلازمين لا ينفكّان، فكأهما شيءٌ واحد، وهو واردٌ في العينين في بيت المتنبي وظاهرٌ فيهما، ومن شواهده عندهم قولُ امرئ القيس:

لِمَـنْ زُحلـوقةٌ زُلُّ هِـا العَيـنانِ تَنهَـلٌ

⁽١) عبث الوليد ٣٤١.

⁽٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٥٣. وليس المتنبي مضطرا إلى ذلك، كان بوسعه أن يقــول: (وعينيَ في روض....) الخزانة ٥٥٣/٧.

و لم يقل: (تنهلاّن)، لكونهما كالعضو الواحد، ونحوه في (العينين) أيـــضا قولُه:

فكأن في العَينين حَبَّ قرنفُل أو سُنبُلاً كُحِلَت به فالهَلَّت و لهُ يقل: (فالهُلَّتا)، ومثلُه قولُ الفرزدق:

ولو رَضِيَتْ يدايَ بِما وضَنَّتْ لكان عليَّ للقدَر الخِيارُ ولم يقل: (وضَنَّتا)؛ لأنه أراد (اليدين).

وأجازوا في الشعر أن تُفرِد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليلٌ على الجمع، (١) بل قد أجازوا ما هو أبعدُ من هذا، أن تُخبِر عن المفرد بالمثنى، أن تقول: مثلا في لفظ المتنبى: (عَينيْ ترتعان). (٢)

ولعل من الطريف في هذا البيت من أمر النحويين والنقاد أنّ النقاد يأخذون فيه مأخذًا، كما رأيت، والنحويين يتمثّلون به لوقوع المثنى موقع المفرد فيما يصطحبان ولا يفترقان، كما فعل الرضيّ، (٣) فانقَلَب المعيبُ حُجّةً.

• قول المتنبي:

ورَمَى وما رَمَتا يَداه فصابني سَهمٌ يُعذَّبُ والسِّهامُ تُريحُ

⁽١) المقتضب ١٦٩/٢.

⁽۲) راجع كل ماسبق في: المحتسب ۱۸۰/۲-۱۸۱، أمالي ابن المشجري ۱۸۱/۱-۱۸۱، المقرب ۲/۱۸۱، تذكرة النحاة ۳۵۸، الهمع ۱۷۱/۱، الحزانة ۱۹۷۰، ۱۹۸، ۱۹۸، ۱۹۸۰-۱۸۶، الممع ۵۰۱/۱، الحزانة ۱۹۷۰، ۱۹۸، ۱۹۸، ۱۹۸۰-۱۸۶،

⁽٣) شرح الكافية ق٢ ٢/١٥٥. وانظر الخزانة ١/٥٥٠.

قال ابن وكيع: تُنَّى الفعلَ في تقدُّمه (يريد: رَمَتا) على مذهبه في التسامح، وقد ورد ذلك في أشعار العرب، قال الشاعر:

ولكَــنْ دِيــافيِّ أبوه وأمَّه بحيران يَعصِرنَ السَّليطَ أقاربُهُ (١) وفيه من النقد مثلُ البيت الآتى:

• قول البحتري:

كِدْنَ يَنْهَبْنَه العُيونُ سراعًا فيه لو أمكنَ العيــونَ انتهابُهُ

قال المعرى: الصواب أن يقال: (رأته النسساء)، فيؤنِّسِث الفعل بالتاء،أو (رآه النساء)، فأمّا الجحيء بالنون في الفعل المتقدِّم فهو قليل، وذلك على مذهب من قال: (أكلوني البراغيث)، ومنه قول الفرزدق (وذكر بيته السابق). ولو قال: (كاد) لجاز، وحلَص من هذا الوجه، ويكون في (كاد) ضميرُ المذكور، فإن جعله ل (العيون) فهو حائز أيضًا(٢).

وهذه اللغة التي سُمِّيت بلسان غير الراضين عنها: لغة البراغيث، ولا يُشك ألها لا تليق بهذين البيتين الجميلين الرقيقين؛ وذلك ألها لغة قليلة تُعزى لطيئ ولبعض أزد شنوءة (٢)، وهي بكل مافيها من تأويل ليست لغة معروفة عند عامة العرب، ولغة الأدب ولسان الشاعر ولا سيّما الحدث يجب أن يكون عامًا، يَتخيّر اللغة العالية المشهورة، ويَدَع مهجور القول وقليل اللغات.

⁽١) المنصف ٢٩٢.

⁽٢) عبث الوليد ٨٤-٨٥.

⁽٣) والعلماء على ألها تجوز للشاعر إذا اضطر (ضرائر الشعر للقزاز ١٣١-١٣٢) وغيره).

قول البحتري:

وقلَّــما عــارفة لم يكــن مقــولُها باديَ مفعولهــا

قال المعري: رُوي: (وقلّما عارفة) بالخفض، وذلك غلَط، وإنّما يجب أن يكون: (قلّما عارفة) برفع (عارفة)، وتُرفع (عارفة) بفعلها، وتُجعل (ما) زائدةً (۱).

وهو في غاية الوضوح، وأجزم أنّ الشاعر لم يقع فيه، ولعله وهَــمُّ من الرواة، أو غلَطٌ من النساخ، ولم أجده كذلك في الديوان، بــل رُوي صحيحًا مرفوعا. ورواية الرفع لم تَسلَم أيضًا من النقد؛ ففيها عيبُ التقديم والتأخير، وسيُذكر في موضعه.

نائب الفاعل:

• قول المتنبى:

ليس بالمنكر أنْ برَّزْتَ سبْقًا غيرُ مدفوعٍ عن السَّبْقِ العِرابُ

قال ابن وكيع: ذَكّر المؤنّث هاهنا، ولا فرق بين أن يقول مثلَ هذا أو يقول: (الهندات قائمٌ)، وذلك غيرُ جائز، وليس يَتعمّد ركوبَ هـذه الضرورات، ولكن يَغيب عنه علمُها(٢).

حديث الناقد يحتمل وجهين: أنه أراد (مدفوع) الذي ذكّره المتنبي، وهو وصفٌ بمترلة الفعل، ونائبُ فاعلِه (العراب) مؤنثٌ؛ فحقُّه التأنيـــث. فإن كان يريد هذا فهو سهوٌ منه؛ لأنه يجــوز في (مــدفوع) التــذكير

⁽١) عبث الوليد ٢٥٥.

⁽٢) المنصف ٥٣١.

والتأنيث؛ لأنّ نائب الفاعل (العِراب) جمعُ تكسير، فهو في حُكم المؤنّث المجازي، كما أنه يُوجد بينهما فاصلٌ، وهو قوله: (عن السبق).

والاحتمال الثاني، وهو الذي أظنّه قَصَده: أنه أعرب (العراب) مبتدأً مؤخّرًا، وما قبلَه خبرًا مقدّمًا، فالتقدير: (العرابُ غيرُ مدفوعة عن السّبق)، فالشاعر مخطئ حينئذ أنّه لم يؤنّث (مدفوع). ويؤيّد هذا الاحتمالَ أنه مثله بـ (الهندات قائمٌ). لكنّ أبا حيّان خطّأ هذا الإعراب في بيت المتنبي هذا (۱)، وأوجب الإعرابَ الأول؛ لما يلزم على الآخر من عيب التـذكير الذي ذكره الناقد، فكان الأولى به أن يَحمل البيت علـي الإعراب العراب المقد، لكنه يحرص عليه!

• قول جرير:

ولو وَلدت فُقَيرةُ جَروَ كُلب لَسُبٌ بذلك الجَــرُو الكِلابَا

قال ابن شرف القيرواني: نَصَب (الكلاب) بغير ناصب، وقد تَحيَّل بعض النحويين على وجه الإقفاء أحسنُ منه، فاحذر ْهذا ومثله، وإياك وما يُعتذر منه بفسيح من العذر، فكيف بضيّق ضَنْك (٢).

ولا يختلف كلام أحد النحويين عن رأي هذا الناقد قــسُّوةً علـــى البيت، قال ابن حني: هو من أقبح الضرورة، ومثلُه لا يُعتد أصلاً، بـــل لا يُثبُت إلا محتقرا شاذًا (٣).

⁽۱) نقله عنه البغدادي في الخزانة وعن كتابه التذكرة، ولم أجده في المطبوع. انظر الخزانــة ۳٤٦/۱.

⁽٢) رسائل الانتقاد ٥٣.

⁽٣) الخصائص ٣٩٧/١.

وذانك الرأيان الشديدان من ناقد ومن نحوي مصدرُهما أنه لا ينوب عن الفاعل غيرُ المفعول به مع وجوده، فكان القياس لجريرٍ أن يُنيب (الكلاب) عن الفاعل، فيرفع لفظها، وهذا مذهب الجمهور والبصريين، (الكلاب) عن الفاعل، فيرفع لفظها، وهذا مذهب الجمهور والبصريين، ولكن قومًا آحرين من النحويين لا يرون ببيت جريرٍ بأسًا، بل يَحتفون به المؤهم يؤيّدهم في مذهبهم جوازِ إنابة غير المفعول به مع وجوده بشرط تقدّمه (۱)، كما هو متحقّق في البيت.

ومن النحويين من لم يقْسُ على البيت، و لم يَقِسْ عليه، ولكنه تأوّله بتأويل بعيد حدّا، يقرُب عنده ويَطيب ما فعله الناقد وابنُ حيى، حيث أوّله بعضهم بأنّ (الكلابا) في آخر البيت مفعولٌ به للفعل في أوله: (وَلَدَتْ)، وتكون (حرو كلبٍ) منادى! حُذِفت أداتُه، فلمّا خلا البيت من مفعولٍ به للفعل المبني للمجهول (سُبَّ) حاز إنابة المصدر أو الجارّ والمحرور، فالتقدير عندهم: (فلو ولَدت فقيرةُ الكلابَ يا حَروَ كلب لَسُبَّ

⁽۱) كما في الأصول ۱/۰۸-۸۱، اللمع ۸٤، المقتصد ۳۰۲/۱ ۳۰۳-۳۰۳، شـرح المقدمـة المحسبة ۳۷۶/۲، شرح عيون الإعراب ۸۷، شرح الملحة ۱۲۳، المفصل ۲۰۹، شرح المكافية الشافية ۲۰۹/۲.

⁽۲) وهو رأي الكوفيين، ووافقهم الأخفش، راجع: معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢، البناء الخصائص ٣٦٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٥/٢، اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٩/١، شرح التسهيل لابن مالك٢٨/١ وهو اختياره. شرح الكافية للرضى ق ١ ٢٤٤/١. وبعضهم لا يشترط تقدّم النائب.

السَّبُّ بذلك (١) فهل رأيت أبعدَ من هذا في المعنى؟ وقارنُه بما أراده جريرٌ من الهُجُو، قال ابن خروف عن هذا التأويل: أفسدَ اللفظَ والمعنى (٢).

الاشتغال:

• قول البحتري:

أَيَّمَا خُلَّةً ووَصَّلِ قَديمِ صَرَمَتْهُ مِنَّا ظِبَاءُ الصَّريمِ

قال الناقد: قال: (أيَّما)، والصوابُ الرفع؛ لأنه لــيس باســتفهام، وإنّما هو على معنى التعجّب، كما يقال: أيُّ رجلٍ هاهنا، ولــو كــان استفهامًا لاختار النحويون فيه الرفع؛ لأهُم يُؤثِرون النــصبَ في قــولهم: (أفلانًا لقيته؟) وما كان مثلَه من الاستفهام إذا كان الاسم مُنفصِلاً مــن الحرف، و(أيّ) ليست كذلك(٣).

آحر كلام الناقد مَبنيٌّ على افتراض أنه من أسلوب الاشتغال وبيانِ أن الأرجع فيه الرفع، وهذا ظاهرٌ لا خلاف فيه، ولا يُعاب به الــشاعرُ؛ لأنه ترجيحٌ بين جائزين. وأمّا أوّلُه فتنبيه مهم ودقيق، وهــو أنّ الفعــل (صَرَم) لم يتوجَّه في المعنى إلى الاسم المتقدم، ولم يكن الاسمُ في حَيِّره ثمّ قُدِّم عليه، وليس عمادُ الجملة المعنوي مبنيًّا على الفعل، بل عمادُها علــى

⁽۱) نقله النحاس عن الزجاج في إعراب القرآن ١٤٤/٤، ونقله ابن الحاجب عن النحساس في كتابه الكافي عن الزجاج (الأمالي ٢٧٨/٢) وانظره صريحا في: شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧. شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧١٥-٥٣٨، وله فيه تحقيق.

⁽٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٩/٢.

⁽٣) عبث الوليد ٤٧٨.

الاسم الذي يتعجّب منه، وأحبر عنه بذاك الفعل؛ فلا تكون الجملة من الاشتغال في شيء، فيرد في الاسم المتقدم النصب مرجوحًا، وإنّما هي من باب المبتدأ والخبر؛ فلا وجه في الاسم الأول إلاّ الرفع.

الحسال:

• قول المتنبي:

أفرسُها فارسًا وأطولُها باعًا ومِغوارُها وسَيِّدُها

قال الناقد: قال بعض النحويين: إن (فارسًا) منصوب على الحال، لا على التمييز، قال: وهو بيت فارغ(١).

ولعل الناقد إنّما وصَفه بهذا لأنه لا يرى في (فارسًا) وهي التي تُعرب حالاً – معنًى جديدًا غير الذي بدأ به، وهو أنه أفرسهم، فكانّه من اللغو الذي لا وجه له. فإن كان هذا هو مراد الناقد فإنّه فيه غير موفّق؛ لأنّ الحال قد تأتي مؤكّدة لعاملها، وهي التي يُستفاد معناها بدولها، ويكون تأكيدُها له إمّا في المعنى، وإمّا في اللفظ، وعليه يُحمَل بيتُ المتنبي، ويكون فيه فضلُ تأكيدٍ وتقوية بإعادة اللفظ مرتين، بينهما اختلاف في ويكون فيه فضلُ تأكيدٍ وتقوية بإعادة اللفظ مرتين، بينهما اختلاف في الاشتقاق، ومنه في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلَنْكَ لِلنّاسِ رَسُولًا ﴾ (٢)،

⁽۱) المنصف ۱۰۰. يريد بالنحويِّ المعرِب ابنَ حتّى، فذا إعرابُه في شرح ديــوان المتــني. وأحاز المعرّي فيها أن تعرَب أيضًا تمييرًا. (معجز أحمد ۲۷/۱).

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٧٩.

وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْيَلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْفَعَرُّ وَٱلنَّجُومُ مُسَخَّرَتُ إِللَّهُمْسُ وَٱلْفَعَرُّ وَٱلنَّهُمُ مُسَخِّرَتُ إِلَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُو

• قول الشريف الرضي:

وَلَم أَنسَهُ عَاد وَقَد أَحدَقَت بِهِ أَدان تُرَوِّي نَعشَهُ وَأَقدارِبُ فلم ينصب الحال: (غاديًا). وعد ذلك الناقد من قبيل ما سَها في إعرابه وغَفَل عن تصحيحه (٣).

وذاك من أظهر الظواهر، ولا وجه له إلا أن يكون من باب حذف الحركة، على حدّ: (فاليومَ أشربُ فالتقى الساكنان، فحُذفت الياء. وقد مضى وسيأتي هذا التحريج غيرَ مرّة، وهو بعيد جدًّا، ولا سيّما لـشاعرٍ متأخّر كالشريف الرضى، لا يُقبل منه مثلُ هذا.

الاستثناء:

• قول أبي نواس:

يا خيرَ مَن كان ومن يكونُ إِلاَّ النبيُّ الطـــاهرُ الميمـــونُ (٤)

لم يذكر الجرجاني وجهَ النقد في البيت، بعد أنْ عدّه مــن العَيــب والغلَط (٥)، لكنْ ظاهرٌ أنه يريد أنّه رفعَ المستثنى، ووجْهُه النــصبُ؛ لأنّ الاستثناء تامّ موجب.

⁽١) سورة النحل، الآية: ١٢.

 ⁽۲) راجع شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧/٣، شرح الشذور ٢٤٧، التصريح ٢٦٤/٢، الهمع ٣٩/٤.

⁽٣) التذكرة الحمدونية ٣٠٤/٧.

⁽٤) الوساطة ٦١. والموشع ٤٧٠.

⁽٥) الوساطة ٦١.

وكان ابن الأثير أكثر بيانًا، فقال متحدِّثًا عن الخطأ في النحو عند الشعراء: رفَعَ في الاستثناء الموجب، وهذا من ظواهر النحو، وليس من خافيه في شيء. (١) وقال المرزباني: ولَعمري إنَّ حقّ الكلام النصبُ: (إلاّ النبي الطاهر الميمونا)، وقولُ النحويين في ذلك هو الصواب (٢).

⁽١) المثل السائر ١/٨٨.

⁽٢) الموشح ٢٧٢.

⁽٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

⁽٤) راجع: المقتضب ٤١١/٤، الأصول ٢٨٥/١، المسائل المنثــورة ٥٨، الكافيــة ١١٢، التسهيل ١٠٤، وشرحه لابن مالك ٢٩٨/٢، توضيح المقاصد ١١٤/٢.

⁽٥) الإيضاح ٢٢٩، وتبعه فيه شارحه الجرجابي في المقتصد ٧١١/٢.

⁽٦) المسائل المنثورة ٥٨.

⁽٧) الأصول ٢/٥٥/١، ونحوه في التسهيل ١٠٤، وشرحه ٢٩٨/٢، ٣٠٠.

والوجه الثاني: أن يكون ما بعد إلا ليس هو المستثنى بها، بــل هو مبتدأ حُذف حبرُه، وقد ورَد المبتدأ بعــد (إلا) ثابــت الخــبر ومحذوفه، وبه أُوّلت قراءة الرفع في: (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم) أي: إلاّ قليلٌ منهم لم يشربوا، وكذا ما جاء في الأثــر: (أحرَمــوا كلُهم إلا أبو قتادة لم يُحرم)(١).

الإضافة:

• قول المتنبى:

سِرْبٌ مَحاسِنُه حُرِمْتُ ذُواتِها دايي الصّفات بعيدُ مَوصوفاتِها

قال ابن وكيع: (ذوات محاسنه) أي: صواحبُ محاسنه. قال: وهذا لحنٌ عند سيبويه وجميع البصريين^(۲)؛ لألهم لا يجيزون إضافة (ذو) وأخوالها إلى المضمر؛ لألهم لا يُجيزون: (ضربت ذاه)، يريد: صاحبه^(۲).

وهذا ما يَحكم أيضًا به النحويون، وما رُوي من مخالِف ذلك فشاذٌ أو لحنّ، كما يقول ابنُ هشام (٤)، وهو ما ابتُلي به أبو الطيّب في مقالته هذه.

⁽۱) وقد أفاض في شرح ذلك والا ستشهاد له ابنُ مالك في شواهد التوضيح ٤١_٤٤. وهو أوسع مَن رأيته تناولها.

⁽۲) لم أحده لسيبويه في كتابه، ولكنه المشهور عند عامة البصريين، راجع: المقتضب ١٢٠/٣، المفصل ١٩٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٩٥١، سرح المفصل لابن يعيش ١٩٥١، سرح الكافية للرضي ق ٢ /٩٥٨، شرح اللمحة البدرية ٢٥٨/١. قال أبو حيّان: هذا المشهور في كتب أصحابنا، ونقل ابن أصبغ أنّ الكسائي منعه، وتابعه النحاس والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء. (النكت الحسان ٣٦-٣٧ والارتشاف ١٩٢٢).

⁽٣) المنصف ٥٩٧.

⁽٤) شرح اللمحة البدرية ٢٥٩/١. وانظر الحكم بالشذوذ أيضا في المفصل ١٠٩.

وقد يُلتمس له أنّ بعضهم أجازه للمضطرّ (۱)، وبعضهم جعلَه قليلاً، (۲) وأورد منه قولَ عمر: (اللهمّ صَلّ على محمد وذويه) وبضعة أبيات، ونقل ابن عقيل عن ابن برّي أنه أجاز إضافتَها إلى ما يُضاف إليه (صاحب)؛ لألها بمعناه (۳).

• قول المتنبى:

أسائلُها عن المتديّريها فما تدري ولا تُذري دُمُوعا المتديّروها: الذين اتخذوها دارا.

قال الصاحب بن عباد عن البيت: إنه من مُساءلته الطلولَ البالية، وكلامُه أشدُّ منها بِلَى وأكثرُ إِخلاقًا؛ فإنّ لفظة (المتديِّريها) لو وقعَتْ في بحر صاف لكدَّرتُه، ولو أُلقي ثِقلُها على جَبلٍ سامٍ لهدَّه، ولسيس لها في البَرْد نهاية (١٠).

لم يُفصِح كعادته في نقْده، وأحسَبه يريد أنّه زاد الألفَ واللام في اسم الفاعل، مع اتصاله بالضمير، يَدلّ على ذلك قولُ ناقدٍ آخر في بيتٍ لشاعرٍ غيره، وهو البيت الآتي:

⁽١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٣، والمقرب ٢١٠/١. الارتشاف ١٢/٢ ٥.

⁽٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣ المساعد ٣٤٦/٢. واحتار السيوطي حواز ذلك وعزاه للجمهور نقلا عن فهمه لأحد نصوص أبي حيّان (الهمع ٢٨٤/٤).

⁽T) Ihmlac 7/03T.

⁽٤) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٣. ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١٥٩/١.

قول أبي تمّام:

فلو عاينتَهم والزائريهم للم مِزتَ البعيدَ من الحميم

وصفه ابن الأثير بأنه من باب المنافرة وإيراد غير اللائق، وقال عنه: فقوله "الزائري" اسمُ فاعل، وقوله : (هم) الذي هو الضمير في موضع المفعول، تقديره: (الزائرين أرضَهم أو دارَهم أو الزائسرين إياهم)، فاستعمالُ هذا مع الألف واللام قبيحٌ جدًّا، وإذا حُذفتا زال ذلك القسبح، وقد استعملها الشعراء المتقدمون كثيرًا(۱).

وأغلب الظنّ أنّ الأمر في البيتين مبعثُه الـــذوق الأدبي، لا الحكم النحويُّ؛ وكثيرًا ما احتكموا للأوّل وأعرضوا عن الثاني، وذلك أنّ مثــل هذا الأسلوب واردٌ عند النحويين، لا ينازعون فيه (۱)، وقرّروا أنّ المضاف يصحّ تعريفُه بـــ (أل) إذا كان وصفًا مثنَّى أو مجموعًا -كما في البيتين أيًا كان المضاف إليه، ولو كان ضميرًا، ومن أمثلة سيبويه في المسألة: (هم الضاربوك) و (هما الضارباك). ونازع بعضهم في الضمير، فقال: إنــه في محل نصب لا في محلّ حرّ(۱)، والخلاف طويلٌ، لكنه لا يُغلّط الــشاعرين، بل يشهد لهما فيما فعلا.

⁽١) المثل السائر ١/١٥٤.

⁽٢) يُشكل من كلام ابن يعيش قولُه عن اسم الفاعل: (فإضافته إلى المضمر تقع كالمضرورة) (٢) (شرح المفصل ١٢٣/٢). وهو لا يعني الاستعمالَ، وإنّما يعني أن الوصف الذي فيه تنوين أو نون، ثم اتصل بالضمير فإنّ إعرابه حينقذ مضافًا إليه أمرٌ محتمّ ضرورةً، لا يمكن غيرُه؛ لأن التنوين والنونَ سيسقطان قبل الضمير، ولا يمكن النطق بهما قبله، وسقوطهما يعيني أنّ ما بعدهما مضاف إليه.

⁽٣) الكتاب ١٨٧/١، وانظر: المفصل ٨٤، أوضع المسالك ١٠١/٣.

• قول امرئ القيس:

لَها مَتنَتانِ خَطْاتا كَما أَكَبَّ عَلَى ساعِدَيهِ النَمِوْ عَلَى ساعِدَيهِ النَمِوْ عَدَّه أَبُو الحَسنِ الجرجانِ من الخطأ؛ لأنه أسقط النونَ من (خطاتا) لغير إضافة ظاهرة (۱).

وهو في العيب وورود النقد عليه مثلُ البيت الآتي:

• قول المتنبى:

أطعناك طوع الدهر يابن ابن يوسف بشهوتنا والحاسدو لك بالرُّغْمِ عدَّه الصاحبُ بن عبّاد من الأبيات المعيبة (٢).

مع أن بعض النحويين أورد أنه قد يجوز حذف النون من اسم الفاعل والصفة المشبهة لطول الكلام تخفيفًا، وحَصَّه أبو علي بالمحلّى برأل)، كما حَذفوها من (اللذان) و(الذين) حيث طال الكلام، (٢) وعلسى ذلك أبيات مسموعة، منها:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نَطَفُ وقُرئ في الشواذ: (إنّكم لُذائقو العذابَ الأليم) و (المقيمي الصلاة).

⁽¹⁾ Ile mlds 3.

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتبى ٦٤. وانظر: يتيمة الدهر ١٦٠/١.

⁽٣) الكتاب ١٨٦/١، المقتضب ١٤٥/٤-١٤٦، الإيضاح لأبي على ١٧٥ المنصف (٣) الكتاب ١٧٥، المحتسب ١٨٠٨-٨١، رصف المباني ٤٠٦.

⁽٤) رصف المباني ٤٠٥-٤٠٦.

وأورده أيضا أبو علي في موضع آخر غيرَ مخصوص بـــالمحلّى بــــــ (أل)(۱).

وأنا أميل ميلاً شديدًا إلى أنه لا ينفك العيبُ عنهما، وقد يُعذَر امرؤُ القيس بتقدُّمه، فيقال: إنّ ذلك من ضرائر الشعر غيرِ المستحسنة التي تُؤثَر عن المتقدّمين وتُحفَظ عنهم (٢)، ولا يُعذَر المتنبي أبدًا في حذفه نونَ الجمع دون إضافة، مهما قيل في ذلك من أعذار، فإنّ حذف هذه النون في التثنية أو الجمع غيرُ معروف، كما يقول ابن جني. (٣) وقاعدة النون حذفًا وإثباتًا غَدَت من أشهر أحكام باب الإضافة؛ فما يَنبغي هَدمُها بقليل أو بنادر من شعرِ متقدّم، ولا أن يُتاح مخالفتُها لشاعر متأخر.

• قول المتنبى:

فَأْرِحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهِ وَأُرْحَامُ مِالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ وَأُرْحَامُ مِالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ وَاللهِ اللهِ وَكَيْعِ: هذا من لحونه؛ إنَّمَا تُشدَّد النَّونُ مَع النَّون، نحو:

(لدنِّي) و (لدُنَّا)^(٤).

وقال ابن جني: (لدنّه) فيه قبحٌ وبَشاعة؛ إذا لم يكن بعد النون نونٌ، ورُوي: (يتّصلْنَ بجُوده)(٥).

⁽١) المسائل العسكرية ٢٨١.

⁽٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٣٣.

 ⁽٣) سر الصناعة ٢/٥٨٥.

⁽٤) المنصف ١٧٨. وانظره أيضا في التذكرة الحمدونية ٣١١/٧، ويتيمة الدهر ١٥٥/١.

⁽٥) وهذه الرواية عند المعرّي في معجز أحمد ١١٥/١.

وقال الجرجاني: أنكروا تشديد النون من (لدنّ)، وإنما هو (لَــدُنْ) و(لُدْن)؛ فأما تشديد النون فغير معروف في لغة العرب، وقد كـان أبـو الطيّب خوطب في ذلك فجعَل مكان (لَدُنّه) (ببابه)، ثم احتجّ بما أذكره (وذكر كثيرًا ممّا أجيز للشاعر من الضرائر) ثم قال: والتشديد في (لدنّ) أحسنُ من هذا كلُّه؛ لأن النون ساكنةٌ مع هاء، والنونُ تتبيَّن عند حروف الحلق لتباعدها منها؛ فزاد في تبيّنها فاحتَلَب التشديدَ، وهذه زيادةُ نـون. وقال: وقد أيّد بعضُ من يحتج لأبي الطيّب ما قدمناه من كلامه بأن قال: قد بيّن الرجلُ العلةَ في حُسْن هذه الزيادة، وذكر أن النون كما كانــت خفيفة وكانت ساكنة، ومن حقّها أن تتبيّن عند حروف الحلْق حَـسُن تشديدُها لتظهَر ظُهورًا شافيًا، فهذه علَّةٌ قريبةٌ قد يُحتمَل للشاعر تغييرُ الكلام لأجلها، ويؤكِّد ذلك أن النون أقربُ الحروف إلى حروف العلة: الياء والواو، وأكثرُها شبهًا بهما؛ ومناسبةً لهما؛ لأنها تُدغَم فيهما، وتُسزاد حيث يُزادان؛ (وذكر أمورًا كثيرة تُصدِّق هذا) وقال: فلما جَرى معهما هذا المحرى، وحَلّ من مناسبتهما هذا المحلّ، احتَمل ما يَحتملانــه مــن حذف و زيادة (١).

وإن هذه الأجوبة المتكلَّفة لا تُغني من الحق شيئًا، بعد أن اجتهدَت أصحابُها في التقريب ما بين النون وحروف العلة، والفرق بينهما كبير، على أن حروف العلة لا تُزاد إلا بضوابطها وعللها.

⁽۱) الوساطة ٤٦٢ وما بعدها. وبعضه في التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٤٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٣٥/١-٣٣٨.

• قول البحتري:

وكنَّا نَرى بعضَ الندى بعدَ بعضه فلمَّا انتجَعناه دُفِعْنا إلى الكُلِّ

قال الناقد: كان المتقدِّمون من أهل العلم يُنكرون إدخالَ الألَّف واللام على (كلّ) و (بعض)، قال: ورُوي عن الأصمعي أنّه قال كلامًا معناه: قرأت آدابَ ابنِ المقفع، فلم أر فيها لحنًا إلاّ في موضع واحد، وهو قوله: (العلم أكثر من أن يُحاط بكلّه، فخذوا بالبعض)(۱).

ووجه الإنكار أنّ (كل) ملازمة للإضافة؛ فهي معرفة أبداً، فلا يصح تعريفُها بالألف والسلام؛ لئلا يجتمع معرفان في كلمة واحدة، قال الجوهري^(۱): (كل) و (بعض) معرفتان، ولم يجيئا عن العرب معرفين بالألف واللام؛ لأنّ فيهما معيى الإضافة. (۱) وقال المعري: إدخال الألف واللام مكروه، وكان أبو علي يُجيزه، ويدّعي إجازته على سيبويه، فأمّا الكلام القديم فيُفتقد فيه (الكلّ) و (السبعض)، وأنشدوا بيتًا لسحيم... (١) وقال أبو منصور الأزهري: وقد استعمله الناس حي سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو، فاحتنب ذلك؛ فإنّه ليس من كلام العرب (٥).

⁽۱) عبث الوليد ٤٣٠.

⁽٢) الصحاح ١٤٧٤/٤، مع أنه في آخره صرّح بالجواز. وانظر اللسان (كلل).

 ⁽٣) ذكر ذلك المعري أيضا في رسالة الغفران٢٨٤،، وانظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١ ٢٣٤.

⁽٤) رسالة الغفران ٢٨٤.

⁽٥) تَمَذَيب اللغة ١/١٩. وقد يكون ناقلُه عن أبي حاتم.

وعُزي الجوازُ إلى سيبويه، كما صرَّح بذلك الناقدُ في هـذا الموضع، وعُزي أيضًا للأخفش وللزجاجي والفارسي والزمخشري^(۱)، وشاعَ في ألسنة المصنِّفين، فلن يَسَعَ هؤلاء الأئمةَ شيءٌ في نثرهم ويضيقَ عـن البحتري في شعره. ولكنهم جميعًا وقعوا في المشتبه، ولم يتورّعوا عن مقاربة اللّحن.

• قول المتنبى:

هَلْتُ إليهِ من ثَنائي حَديقَةً سَقاها الحِجَى سَقْيَ الرِّياضَ السّحائب

قال أبو الحسن الجرحاني: قالوا: فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؛ وإنما يُفصل بينهما بالظروف والحروف وما أشبههما^(۱)، وعدّه ابنُ رشيق قبيحًا، وقال: إنّ التفرقة بين النعت والمنعوت أسهلُ من التفرقة بين المضاف والمضاف إليه، وهما بمترلة اسمٍ واحد.^(۱) وقال الحمدوني: وليس كلُّ ما استعملته العربُ يحسن بالمحدثين⁽¹⁾. وانتقده أيضًا ابنُ الأثير والثعاليي وابن فورّجه⁽⁰⁾.

والمسألة من مسائل الخلاف بين الفريقين البصري والكوفي، فأمّـــا الكوفيون فأجازوا الفصل في ضرورة الشعر بغير الظرف والجار والمجرور،

⁽۱) راجع: أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١-٢٣٥، ، المحكم ٢٥٦/١، البسيط لابن أبي الربيع ٢٠١/١، وشرح القطر للفاكهي ٢٥/٢-٢٥٣.

⁽٢) الوساطة ٤٧٨.

⁽T) العمدة ٢/٢٧.

⁽٤) التذكرة الحمدونية ٣١٤/٧.

⁽٥) انظر: كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢٠٦، ويتيمة الدهر ٧٧. الفتح على أبي الفتح ٤٣.

وممّا أجازوه المفعولُ به، (۱) ففي مذهبهم نَصْرٌ بيّنٌ للمتنبي، وقـــد مــضى وسيأتي أنه يعمل بقولهم في غيرما مسألة.

وأمّا البصريون فلم يُحيزوا الفصلَ في الشعر إلاّ بالظرف والجار والمحرور، وساق الكوفيون الشواهد والبصريّون، وسأعرض عن ذلك كلّه، وأقبِلُ على آية كريمة تُشكِل على الفريقين، وهي: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ مَن المشركين قَتْلُ أولادَهم شُركائهم ﴾، في إحدى قراءاتها، وفيها مثلُ الذي في بيت المتنبي من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهي قراءة ابنِ عامرٍ أحدِ السبعة الذين تواترَت قراءتُهم، والمسلمون على قبولها واعتقاد صحتها، ووجه إشكالها على الكوفيين أهم جَعلوا الفصلَ بالمفعول به جائزًا في الضرورة، والأولى هم أن يُبيحوه في النثر؛ فقد ورد في القرآن.

ووجه إشكالها على البصريين أشد؛ فهم لا يجيزون الوارد في الآية في نثرٍ ولا شعرٍ، ويُغلّبون قياسَهم على أقوى سماعٍ، وهو عجيب منهم. واعتذارُهم عن الآية أعجب، فهم يرون القراءة السبعية واهية، والقارئ واهمًا، وأنّ القراءة ليست صحيحة، قالوا: ولو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وقالوا: وإنّما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركايهم) مكتوبًا بالياء. (٢) فهم يَحكُمُون أنّ القارئ يقرأ بما بلغته قدرتُه من تفحّص الخطوط، وغفَلوا عن أنّ القارئ إنّما يروي ما

⁽١) الإنصاف ٢/٧/٢ وما بعدها،

⁽٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٥-٤٣٦. ينقل رأي البصريين، وهو مشهور في كتب كثيرٍ منهم.

سَمع، وإذا كان الثّقاةُ من الرُّواة يَتحرُّون الحركاتِ والسكناتِ في رواية ألفاظ النبي علي والسحابة، فما بالك برُواة كلام ربِّ العالمين؟.

وقد انتصر ابن عصفور وابن مالك لهذه القراءة ولصاحبها، وقوياها بالقياس وبالسماع الكثير، (١) وفعَلَ فعلَهما أبو حيّان (٢) من النحويين، والصفديُّ من النقاد (٣)، رحمهم الله أجمعين.

وأنا مطمئنٌ إلى أن المتنبي ما أخطأ ولا لحَن، بل فعل السائغَ في كلام العرب في النثر، وهو في الشعر من باب أولى(٤).

حروف الجرّ:

• قول البحتري:

فلا بدَّ من نجرانِ تثليثَ إن نأُوا وإن قَرُبُوا شيئًا فنَجرانِ لَعْلَعِــا

قال المعري عن (نجران) الأخيرة: يجوز الرفعُ على تقدير المبتدا، ويجوز النصبُ على قبحه جائزٌ، وهو على قبحه جائزٌ، ويجوز النصبُ على إضمار فعل، والخفضُ قبيح (٥)، وهو على قبحه جائزٌ، ويسهل في مذهب أهل البصرة؛ لأنّ

⁽۱) ضرائر الشعر لابن عصفور ۱۹۸ - ۲۰۰. شرح التسهيل ۲۷۲/۳-۲۷۸. وقال ابــن عصفور: إنَّ المتنبي حرى على ها المذهب في بيته هذا.

⁽٢) في البحر المحيط ٢٢٩/٤، والارتشاف ٥٣٥/٢. والناقد الذي أورد النقدَ احـــتجّ لأبي الطيب بأنه يجري على ما أجازه الفراء، وساق عليه شواهد.

⁽٣) نصرة الثائر ٨٤.

⁽٤) وراجع ضرائر الشعر للقزاز ٤٥، ١٠٢.

⁽٥) وهو رواية الديوان. ولولا ذاك ما أوردت البيت في الدراسة؛ لأني لا أعنى بـــالإيرادات التي لم يقع فيها تصويب.

حروف الجرّ لا تُضمر إلاّ أن يَدلَّ عليها شيءٌ، وقد دَلَّ عليها قولُه: (فلا بدّ من نجران لعلع(١). بدّ من نجران لعلع(١).

وكونُ الجار لا يعمل محذوفًا لضعفه قانونٌ بصري مشهور (٢)، علّله سيبويه بأنّ المجرور داخلٌ في الجارّ غيرَ منفصل عنه، فصار كأنه شيءٌ من الاسم، أو أنّه هو والمجرور صارا بمترلة حرف واحد، (٣) واستقبح واستضعف الجرَّ في قولهم: (مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح) على أنّ التقدير: (إنْ لا أكن مررت بصالح فبطالح) ، وذكر المبردُ أنّه محالٌ أن يُحذَف الجارُّ ولا يُؤتَى منه ببدل (٥).

لكنّ البصريين في تقديراهم لم يَسلَموا من أن يُقدروا في بعض المواضع حرف الجرّ محذوفًا، كما قدّره سيبويه وأعملَه وهو محدوفٌ في نحو: (جئتك بدرهم فهلاّ دينار)(١)، ونقل ابنُ مالك عن الأخفش أنّه كثير(١)، ومثلُه قولُهم: (امرُرْ على أيُّهم أفضلُ: إنْ زيد وإن عمرو) والتقدير: (إن مررت بزيد أو مررت بعمرو)(١)، قال ابن مالك: جعَل سيبويه إضمار الباء بعد (إنْ) لتضمُّن ما قبلُها إيّاها أسهلَ من إضمار

⁽١) عبث الوليد ٢٧٦.

⁽۲) الكتاب ۱۱۶۱، ۳۹۱، ۳۹۱، ۱۱۵۱، ۱۱۳، ۱۲۱، المقتضب ۱۱۳، الإنصاف ۲۱/۳، الإنصاف ۳۹۲/۱.

⁽٣) الكتاب ١/١٥٤، ٢/١٢١.

⁽٤) الكتاب ٢٦٢/١.

⁽٥) المقتضب ٢/٣٤٧.

⁽٦) الكتاب ٢٦٩/١.

⁽۷) شرح التسهيل ۱۹۲/۳.

⁽٨) الكتاب ٢٦٣/١.

(رُبّ) بعد الواو، فعُلِم بذلك اطّرادُه عنده، (۱) وكذا قولُ النبي ﷺ: (من كان عنده طعامُ اثنين فليذهبُ بثالث، وإن أربعة فخامسٍ أو سادسٍ)، وحَكى الأخفشُ أنه يُقال: (حئ بزيد أو عمرٍو ولو كليهما)، ومثلُه قولُ الشاعر:

متى عُذَتُمُ بنا ولو فئة منّا كُفيتُمْ ولم تَخشَوا هَوانًا ولا وَهْنا(٢) وقولُ النحويين: (ما مررت بزيد فكيف أخيه)(٣). قال ابن مالك: والقياس على هذه الأوجه كلِّها جائزٌ (٤).

ولا أرى بيت البحتري يخالف ما سبق أبدًا، فكأنّه هو، وذاك مُقوِّ من غير شكّ ما صنَعَه، لكنّ ذلك قليل، وصَفه الأنباريُّ أنّه رديءٌ لا تتكلّم به العرب، (٥) وأرى أن أحسن أوجه البيت النصبُ على تقدير إضمار فعل، وليته نَصَبَ.

الجر بالمجاورة:

أورده أبو الحسن الجرجاني مع الأبيات التي وصفَها بأنها من أغاليط الشعراء، ويراه من أسهلها(١).

⁽۱) شرح التسهيل ۱۹۲/۳.

⁽٢) البيت والقول والحديث قبله في شرح التسهيل ١٩١/٣ ١٩٢-١٩، وزاد عليها. وانظر: شواهد التوضيح ٩٣-٩٤.

⁽٣) الإنصاف ١/٣٩٨.

⁽٤) شرح التسهيل ١٩٢/٣. ووافقه الأشموني ٢٣٤/٢.

⁽٥) الإنصاف ١/٣٩٨.

⁽٦) الوساطة ٨.

وصنَّفه العلوي من الأمور التي لا تجوز للشاعر، ويُسمَّيه لحنًّا، قال: وإنْ سَمُّوه جرًّا على المجاورة، ووصَفه بالقبح في غير موضع، وأصرَّ غير مرَّة أنه لا يجوز للمولَّد، قال: وكلُّ ذلك إنما أتُّوا به بناءً على مـــا ورَد عـــن العرب من قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرب)، وليس (الخَرِبُ) من صفة (الضَبّ)، قال الخليل بن أحمد(١): قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٌّ خَرب)، إنما ورد عنهم من طريق الغلط، والدليل على ذلك ألهم إذا تُنُّوا لم يقولوا إلا: (جُحرا ضَبٌّ خَربان)، لأن الغلَط ههنا يَبينُ، وإنمـــا وقــع في الواحـــد لاجتماع (الجُحر) و(الضبّ) في الإفراد، وكذلك إذا جمعوا فإن الغلـطَ يرتفعُ، نحو قولك: (هذه ححَرَة ضباب خَربَةً). قال العلوي: والمُحقِّقون من أهل العلم لا يُحيزونَ العملَ على الجوار، وما نحنُ بالمُغَلِّبين قولاً على قول، ولا لنا في ذلك غرَضٌ، وإنما المُولَّدُ من الشعراء لا يجوز له العمــلُ على الجحاورة، ولا ورَد ذلك لأحد من المولَّدين المُجيدين، ولا أجاز العلماء بالشعر لهم ذلك، سواء كانت العرب أصابَتْ فيه أو أخطاًت، المقصودُ أنه محظورٌ على المولَّدين (٢).

فتبيَّن موقف النقاد الكارهُ كرهًا شديدًا لهذا الوجه من العمل وألهم يلحّنون فيه القدماء، بله المتأخرين، وأمّا مشايخ النحو فالأمر عندهم أهون، وبعضهم يتقبّله بقبول حسن، ويُفسِح فيه قليلاً للقياس، وبعضهم يتقبّله بقبول عسن، وأكثرُهم على تأويل ما ورد في شعر المتقدّمين

⁽١) ما يزال النقل عن العلوي، وقولُ الخليل بتصرف كبير في الكتاب ٤٣٧/١.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٤١.

على المجاورة، ولا يلحّنوهم أبدًا، وهذا فرْقٌ يتكرّر كثيرًا بين النحــويين والنقاد في شأن المتقدّمين من العرب.

وثمن تسامح في هذا الشأن سيبويه، قال: وقد حملهم قربُ الجـوار على أن جَرُّوا: (هذا جحرُ ضبِّ خربٍ) ونحوَه. (١) وجَعَل له وجهًا، ذلك أنه نكرةً كـ (الضبّ)، وأنه في موقع يقع فيه نعتُ (الضبّ)، وأنه صار هو و(الضبّ) بمترلة اسم واحد. وأطالَ -رحمه الله- في ذلك، وإن كان القياسُ عنده الرفعُ (١).

وقد يُفهَم من كلام سيبويه جعْلُ ذلك قياسًا، وأنه يجيز: (هــذان جحرا ضبِّ حربين) مخالفًا فيه شيخه الخليل. (٢) وأجازه أيضًا ابنُ مالــك على قلّة إن أُمِن اللبسُ، وساقَ عليه شواهدَ كثيرة (٤)، وهو مــذكورٌ في كتب النحو (٥)، وأثبته ابنُ هشامٍ نوعًا من أنواع المحرورات (١)، وتأوّل بــه آيتين من الكتاب العزيز (٧).

غير أنّ ظاهر أكثر كلام العلماء على أنّه من قائله من قبيـــل الغلَــط والتوهّم، كما يقول ابن جني الذي له فيه رأيّ، قال: "وممّا جـــاز خـــلاف

⁽۱) الكتاب ۲۷/۱.

⁽٢) الكتاب ٤٣٦/١. وانظر: المقتضب ٧٣/٤.

 ⁽٣) الكتاب ٤٣٧/١، وشرح الرضي للكافية ق ١ ٢/ ١٠١٧، الارتشاف ٩٨٣/٢.

⁽٤) شرح التسهيل ٣٠٨/٣-٣١٠.

⁽٥) انظر مثلا: شرح التسهيل ٣٠٨/٣، شرح الكافية الشافية ١١٦٧/٣، شرح الرضي للكافية ق ٢ ١٠١٦/٢، الارتشاف ٥٨٢/٢-٥٨٤.

⁽٦) كما في الشذور وشرحه ٣١٧، وكذا عند الفاكهي في شرح القطر ٢٠/٢-١٦١٠.

⁽٧) المغني ٢/٢٦-٦٨٣.

الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ العلمُ وإلى آخر هذا الوقت ما رأيتُه أنا في قولهم: (هذا ححرُ ضبِّ خربٍ) فهذا يتناوله آخرٌ عن أول وتال عن ماض على أنه غلطٌ من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الهذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز رَدُّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثلَ هذا الموضع نيّفًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المصاف لا غير.... وتلخيصُ هذا أنّ أصلَه: (هذا ححرُ ضبِّ خرب جُحررُه) ... ثم حُذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاءُ مُقامَه فارتفعت، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلمّا ارتفعت استتر الضميرُ المرفوع في نفس (حرب) فحرى وصفًا على (ضب)... وعلى نحوٍ من هذا حمل أبو علمي (''): (كبيرُ أناسٍ في بجاد مُزمَّلٍ) ولم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: (مزمَّلٍ فيه) ثمّ حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول''.

وقال ابن هشام: إنّ السيرافي وابنَ جني أنكرا الخفضَ على الجوار^(٣)، ولعله يعني تأويلَ ابن جني السابقَ الذي أعاده بـــه إلى أحكـــام القيـــاس، وللسيرافي تأويلٌ يقاربه، قال: إنه نقله عن بعض البصريين وقوّاه. (٤)

وسأسرد الأبيات التي وجدتُ النقادَ يَعيبوهَا؛ لأنه وقع فيها الجــرُّ المجاورة، والكلام عليها جميعًا واحدٌ، مضى في هذا التمهيد:

⁽١) نُقل ذلك عنه في الخزانة ٩٩/٥.

 ⁽۲) الخصائص ۱۹۲/۱-۱۹۳۳. وانظر: شرح الكافية للرضي ق ۱ ۱۰۱۷/۲-۱۰۱۸.
 ومن كتب النقاد: نضرة الإغريض ۲٤٠.

⁽٣) المغني ٦٨٣/٢.

⁽٤) شرح السيزافي ٦٨/٦.

• قول امرئ القيس:

كَانٌ ثبيرًا من عرانين وبله كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ قال أبو الحسن الجرجاني: خفض (مزملا) وهو وصفُ (كبير). (١) وقال العلوي: وله وجهٌ ذكره أبو الفتح، وهو أنه أراد (مزمَّلٍ فيه)، فحذف الجارَّ، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول (٢).

• قول الفرزدق:

بخير يدَي مَن كان بعد محمّد وجارَيْه والمقتول لله صائم على على الله على ال

• قول الشاعر:

كَانَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعَيْنِهَا فُطنًا بُمُستحصدِ الأَوتَارِ مَحْلُوجِ فَطنًا بُمُستحصدِ الأَوتَارِ مَحْلُوجِ قَالَ العلوي: هذا لحنُّ، وصوابه: (محلوجا)(٤).

• قول الشاعر:

فيا معشر الأعراب إن جاز شُربُكُم فلا تشربوا مَا حَجَّ للهِ راكِبِ قال العلوي: وهذا لحنٌ قبيح، وصوابه: (ما حَجَّ لله راكبُ)(٥)

• قول الآخر:

أطوف بها لا أرى غيرَها كما طاف بالبيعة الراهب

⁽١) الوساطة ٨. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٨٩

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٤٠.

⁽m) الوساطة A.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٤١. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٩٠

⁽٥) نضرة الإغريض ٢٤٠.

قال العلوي: جعل (الراهب) مجرورًا على الجوار، وهــو لحــنُ قبــيح، وصوابه: (كما طاف بالبيعة الراهبُ).(١)

• قول الراجز:

كَأَنَّ نَسْجَ العنكبوتِ الْمُرْمِلِ

قال العلوي: وصوابُه: (الْمُرْملا) (٢).

• قول البحتري:

ذَمَمْنا عَهْدَه لَّا ذَمَمْنا ذَمَمْنا خَمْدَهُ سَجَّيَّةً لَحِزِ بَخيلِ

قال المعري: لعله قال: (سَجيَّتَي لحزٍ) حتى يصحّ الإعــراب، أو أنــه سَلَكَ الوجهَ الذي يُسمَّى المجاورةَ، ويُضَعفه أنّ لفظ (ســجية) مؤنّــث، ولفظ (لحز) مذكر. (٣)

(أفعَل) التفضيل:

• قول أبي نواس:

كَانٌ صُغرى وكُبرى من فَواقعها حَصباء درٌ على أرضٍ من الذهبِ ذكر أبو الحسن الجرجاني أنّ النحويين يُنكرون (صُغرى) و (كُــبرى) بغير ألف ولام، وألمح إلى أنّ هذا غاضٌ من شأن هذا البيت الذي يــراه لولا هذه المنقصة حيّدًا(٤).

⁽١) نضرة الإغريض ٢٤٠.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٤٠.

⁽٣) عبث الوليد ٣٧٨.

⁽٤) الوساطة ٥٥.

وقال عنه ابن الأثير: إن أبا نواس كان معدودًا في طبقات العلماء مع تقدّمه في طبقات الشعراء، وقد غلط فيما لا يغلَط مثلًه فيه، (وأنسشد البيت) قال: وهذا لا يَخفى على مثل أبي نواس، فإنه من ظواهر علم العربية، وليس من غوامضه في شيء؛ لأنه أمرٌ نقليٌّ يُحمل ناقلُه فيه على النقل من غير تصرُّف. قال: وقولُ أبي نواس: (صغرى) و(كبرى) غيرُ حائز، فإن (فُعلى أفعل) لا يجوز حذفُ الألف واللام منها، وإنما يجوز حذفُها من (فُعلى) التي لا (أفعل) لها، نحو: (حبلى)، إلا أن تكون (فعلى أفعل) مضافةً، وههنا قد عريت عن الإضافة وعن الألف واللام. قال: فانظرْ كيف وقع أبو نواس في مثل هذا الموضع مع قربه وسهولته؟ (ا) ونبّه فانظرْ كيف وقع أبو نواس في مثل هذا الموضع مع قربه وسهولته؟ (ا)

وقد نصَّ النحويون أيضا بالعيب على هذا البيت، ولحّنوه، كما فعل الزمخشري^(٣) والجريري^(١) وابن هشام^(٥) والأشموني^(٣).

وقد وقع في مثل هذا البحتريُّ في البيت الآتي، وبحثُهما واحدٌ:

⁽١) المثل السائر ١/٦٦.

⁽٢) في ديوان المعاني ٢٩٧

⁽٣) في المفصل ٢٣٥-٢٣٦.

⁽٤) في درة الغواص ١٥٨

⁽٥) في شرح القطر ٣١٦. والمغني ٣٨٠/٢. وأوضع المسالك ٣٨٧/٣-٢٨٩.

⁽٦) في شرحه الألفية ٣/٨٤.

قول البحتري:

قد وَجَدنا عَصاكَ صفراء ملسا ء من النبع بين صغرى و كبرى قال المعرّي: سيبويه يزعم أنّ الصواب: (الصغرى) و (الكبرى) بالألف واللام، ومذهبه أنّ حذفهما لا يجوز إلاّ فيما استُعمل فيه كقولهم: (دُنيا) و (حُسنى)، وكذلك كل ما كان أنثى لرأفعل) مثله يجيء إمّا مضافًا وإمّا بالألف واللام، كقولنا: (هذا الأفضل) و (هذه أفضلى الفضلى)، فإنْ عداها الألف واللام لم تعدّها الإضافة، فيقال: (هذه فضلى القوم). (١)

وقاعدة النحو المشهورة أنّ (أفعل) التفضيل إذا جُـرِّد مـن (أل) والإضافة -كما في البيتين السابقين- يجب أن يلزم حالة الإفراد والتذكير، فيقال: (أصغر) و (أكبر)، ولا يقال: (صغرى) ولا (كبرى) إلاّ إذا كانت بالألف واللام أو بالإضافة (٢).

واعتذر بعضُ النحويين والنقاد عن أبي نواس في البيت الأول: (كأنّ صغرى وكبرى من فواقعها) بأنّ (مِن) زائدةٌ وأنّ (صغرى) و (كبرى) مضافان، ولكنّ ابنَ هشام يرُدُّ هذا؛ لأنّ (مِن)لا تُزاد في الإيجاب، ولا مع تعريف المحرور(٣).

⁽۱) عبث الوليد ۲۰۳.

⁽٢) راجع: المقتضب ٣٠٤/١، ٣٧٧/٣، المفصل ٣٣٣، التسهيل ١٣٣، وشرحه لابن مالك ٥٨/٣-٥٩، أوضح المسالك ٢٨٧/٣، شرح القطر ٣١٦.

⁽٣) راجع المغني ٣٨٠/٢–٣٨١، والخزانة ٣١٧/٨.

وأورد بعض النحويين للبيتين عذرًا واحدًا يشملهما، أنّه لم يُرِدْ هما المفاضلة، وإنّما أراد معنى الوصف المجرّد، فهما في حُكم الصِّفة المسشبّهة، كأنه قال: (صغيرة) و(كبيرة)، وذكروا شواهد على مجيء (أفعل) التفضيل خاليًا من معنى المفاضلة ومرادًا به الوصف المجرّد، وهذا مذهب المسبرد، (١) وذكر بعضُهم أنّ ذلك مطرد أيضًا عند المتأخرين (٢).

وهذا أقرب عذر للبيتين، يُعفيهما من التلحين، ويُقرّبهما من القياس، على تردُّد في ذلك؛ لأن من النحويين مَن لا يُسلِّم بذلك، وعزا ابن الأنباري المنعَ إلى عامّة النحويين (٣)، ورجّح ابنُ مالك قصرَه على السماع(٤).

• قول البحتري:

الأحسنون من النُّجوم وجوهُهم بَهَروا بأكرم عُنصرٍ ونُحاسِ

قال المعري: هذا رديء؛ لأنه جَمع بين الألف واللام و (مِن) بقوله: (الأحسنون من النحوم)، ولا يُقال: (هذا الأفضل منك)، ولكنّ (مِن) تُعاقب الألفَ واللام في هذا الباب... وقوله (الأحسنون) رديءٌ أيضًا في هذا الموضع؛ لأنّ (أفعل منك) يقع على الواحد والجميع (٥٠).

⁽١) المقتضب٣/٥٤٥، ٢٤٧.

⁽٢) شرح المفصل ١٠٣/٦، شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣، المغيني ٣٨٠/٢-٣٨١. المساعد ١٧٩/٢-١٨٠، تعليق الفرائد ٢٦٧/٧-٢٦٩، وفي المسألة خلاف.

⁽٣) نقلاً عن المساعد ١٧٩/٢.

⁽٤) التسهيل ١٣٤.

⁽٥) عبث الوليد ٢٤٩-٢٥٠.

ومصدر الأمرين واحد، ونتيجتُهما واحدة؛ لأنه إذا جاء بالألف واللام امتنع من (مِن)، فهما لا يجتمعان، (١) وإذا استَعمل (مِن) وجب أن يلتزم فيما قبلها الإفراد والتذكير؛ لأنه سيخلو من (أل) والإضافة.

وقد ورد شيء من كلام العرب موافقًا تمامًا لبيت البحتري في جمعه بين الألف واللام و(من)، وهو قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حَصًى وإنّما العِزَّةُ للكاثر ولست بالأكثر منهم حَصًى وإنّما العِزَّةُ للكاثر وحرّحه النحويون بتخريجات ثلاثة، وهي أنّ (أل) زائدة، أو أنّ (مِن) متعلقة بـ (أكثر) أخرى محذوفة نكرة مبدلة من (أكثر) المعرفة المذكورة في البيت، فالتقدير: (بالأكثر أكثر منهم حَصًى)، أو ألها متعلقة بما قبل (الأكثر) ويُراد بها التبيين، كأنه قال: لست من بينهم بالأكثر حَصًى (١).

والتأويل الأخير حسن جدًّا في بيت الأعشى، ولكنه لا يستقيم في بيت البحتري الذي جرى فيه النقد، وبُنيَت عليه المسألة، فظاهر أنه يريد أنّ وجوههم أحسن من النحوم، وأمّا التخريجان الآخران فأراهما ضعيفين، ولئن قبلا على كُرْه لتبرئة الأعشى الجاهليّ من اللحن إهما لا يسوغان في

⁽۱) وهذا مدوَّنٌ في أكثر كتب النحو، كما في التكملة لأبي على ٣٠٧، أوضح المسالك ٢٩٥/٣،

⁽٢) هذا الأخير لابن حني في الخصائص ١٨٥/١-١٨٦، ونحوه في المفصل ٢٣٦، ويحتمله كلام أبي علي في التكملة ٣٠٨، وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٠١-٥٠٥، شرح الرضي للكافية ق٢ ٧٧٣/١-٧٧٤، المغيني ٥٧٢/٢، المغيني أوضح المسالك ٣/٣٦، توضيح المقاصد ٣/٠٦٠.

قصّة البحتري، ولَتلحينُه أهونُ من تجرُّع هذا التكلُّف في الدفاع عنه، فلم يَحُرْ عليه المعري حين وصف بيتَه بالرداءة.

• قول الشريف الرضى:

حديث الناقد غيرُ بين، ولعله لا يَرى (مِن) في البيت هي التي تسرِد مع (أفعل) التفضيل، والمعنى يَدلُّ على ذلك، ولو كان يراها المصاحبة لله (أفعل) التفضيل ما كان في البيت إلا تنوينُ (أقرب) و (أبعد)، وهو سهلٌ، لكنه والله أعلم يراها (مِن) البيانية، ويرى التركيب غير صحيح؛ لأن من طريقة (أفعل) التفضيل أنه إذا خلا من (أل) والإضافة وجب أن تقترن به (مِن)، وهذا نقدٌ صحيح، مبنيٌّ على تقرير النحويين، وقد تكرّر في هذه الأبيات الأخيرة.

وينفعه ما سبق من اعتذار، وهو أن تكون (أفعل) حاليةً من معيى التفضيل، وأنّها بمعنى الصفة المشبهة والوصفِ المجرّد: (قريب) و (بعيد)، وهو تأويلٌ مقبولٌ في هذا البيت.

⁽۱) لعله يريد أنها تكون بمعنى الصفة المشبهة ولا تتضمّن تفضيلا، وذلك في بعض الاستعمالات، أو أنها لا تقترن بـــ (من) ولا تلزم حالة واحدة، وهو الغالب من شأنها.

⁽٢) التذكرة الحمدونية ٣٠٤/٧-٥٠٥.

(نعم) و (بئس) :

• قول البحتري:

نعْمَ عَونا أَكرُومَتَينِ فهذا عُمْدةٌ للنَّدى وذاك وسيلة

قال الناقد: الصواب عند البصريين في هذا أن تكون (نعمَ عــونَي) نصبًا؛ لألهم يرون المضاف إلى النكرة في باب (نعم) و (بــئس) جاريًــا مجراها، وقد أجاز الكوفيون رفعَ مثل هذا (١).

غايةُ ما وقع فيه الشاعرُ أنْ جاء بفاعل (نِعْمَ) اسمًا نكرةً مـضافًا إلى نكرة، وصوّبه الناقدُ بأنْ يَنصب (عوني) لتكون تمييزًا، ويكون الفاعل ضميرًا مستترًا، فسرَّه هذا التمييزُ.

فالبصريون -كما ذكر الناقد- وأكثرُ النحويين يَحصرون فاعلَ (نِعْمَ) و(بِئسَ) في أن يكون معرَّفًا بـ (أل) أو مضافًا إلى المعرَّف بها، أو مـضمرًا مميزًا بنكرة منصوبة (٢)، معتمدين في ذلك على استقراء كلام العرب.

وذكر أبو علي أن كون فاعلهما نكرة ليس بالشائع^(٣)، وأنه لا يجوز على مذهب سيبويه^(٤). وحجتهم ألهم عَزَموا على ألا يكون فاعلهما إلا الجنس أو ما يُفهَم منه الجنس، ولذلك لم يُحيزوا أن يكون فاعلهما نكرة ولا مضافًا للنكرة؛ لأن النكرة لا يُفهَم منها الجنس دائمًا^(٥).

⁽١) عبث الوليد ٣٦٧.

⁽٢) راجع اللمع ٢٠٠-٢٠١، المفصل ٢٧٢، الكافية ٢١٣، وشرح الكافية للرضي ق٢ ٢/١١٠٥-١١٠٤/٢، وأغلب كتب النحو على هذا.

⁽٣) الإيضاح ١٢٥.

⁽٤) نقله عنه عن سيبويه ابنُ يعيش في شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧.

⁽٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/١. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٧-١٣١، ١٣٢.

وصرَّح بعضُ المحققين بورود فاعلِهما منكَّرًا مفردًا، نحو: (نعمَ رحلٌ زيدٌ) أو مضافًا إليه، كقوله:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركب عثمانُ بن عفَّانا وقول الآخر في (بئس):

بئس قريناً يَفَن هالك أُمُّ عبيد وأبو مالك وابو مالك وإن كان ذلك قليلا. (١) وقال أبن عصفور: إنَّ بابَه الشعرُ، (٢) وعزا المراديُّ قصْرَه على الشّعر إلى عامة النحويين (٣).

والحق أنّ الأمر أسهلُ من ذلك، فلا يَبعُد في القياس تنكيرُ فاعلهما، بل قال الرضي: إنّه الأصل؛ لأنه من حيث المعنى حبرُ المبتدإ الذي هو المحصوص⁽³⁾، فكان القياس: (نعمَ رجلٌ زيدٌ) ومعناه عنده: (زيدٌ رجلٌ جيدٌ)^(٥).

وأبو على الفارسي - وهو الحجة - لم يفرِّق بين المضاف إلى النكرة والمضاف إلى المعرفة، قال: واعلم أنّ العربَ تَجعل ما أُضيف إلى ما ليس فيه ألف ولامٌ بمترلة ما فيه الألف واللامُ فترفعُه، كما ترفع ذلك، فتقول: (نعم أخو قومٍ زيدٌ)، وأنشد: (فنعم صاحب قومٍ....) قال: هو بمترلة: (صاحب القوم) (١).

⁽۱) المقرب ۱/٦٦، التسهيل ۱۲٦، شرح عمدة الحافظ ٧٨٩/٢، وشرح الرضي للكافية ق٥٢٢/١، شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٠.

⁽٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠٠/١.

 ⁽٣) توضيح المقاصد ٨٠/٣. وانظر الخزانة ٩/٥١٩.

⁽٤) شرح ذلك في الأصول ١١٢/١.ولذلك قيل في إعراب جملة الفعل والفاعل إنه خـــبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر.

⁽٥) شرح الكافية ق٢ ٢/١١١٠.

⁽٦) البصريات ٢/١٠٦٠-٦٤١.

ونقل ابنُ يعيش عن الأخفش أنه أجازه في السعة، وأنَّ بعضَ العرب يقول ذلك (١).

وظاهرُ تمثيلِ ابنِ السراج أنّه يجيزه أيضا حين مثّل لما يجوز بـ (نعم غلامُ رجلٍ زيدٌ) (٢) وعزا المرادي الجوازَ في الاختيار إليــه وإلى الفــراء والأخفش والكوفيين (٣)، ونقلوا أنّه لغةٌ لبعض العرب. (١)

وبيتُ البحتري لا يخالف هذا إلاّ أنه حذفَ المخصوصَ بالمدح، ولا خلافَ في جواز حذفه.

النعبت:

• قول المتنبى:

وإِني لَمِن قَــوم كَأَنَّ نَفُوسَنا ﴿ لِمَا أَنَفٌ أَنْ تَسكُنَ اللَّحَمَ والعَظْما

قال أبو الحسن الجرحاني: قالوا: قطع الكلام الأول قبل استيفاء الكلام وإتمام الخبر، وإنّما كان يجب أن يقول: (نفوسهم) ليرجع الضمير إلى (القوم)، فيتم به الكلام. وهذا من شنيع ما وُجِد في شعره (٥٠).

يريد: أنه وَصف (قوم) بجملة لم تــشتمل علــى رابــط يربطهـا بالموصوف، وهو الضمير العائد إليه، وهو الشرطُ المقرَّر في أحكامها (١٠).

⁽۱) شرح المفصل لابن يعيش ۱۳۱/۷. وكذا في شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٠، توضيح المقاصد ٨١/٣.

⁽٢) الأصول ١١٩/١. وعزو ذلك إليه في توضيح المقاصد ٨٠/٣، والخزانة ١٥٥٩ -٤١٦.

⁽٣) توضيح المقاصد ٨٠/٣–٨١، ونحوه في الخزانة ٩/٥١٤.

 ⁽٤) الخزانة ٩/٥١٥-٤١٦.

⁽٥) الوساطة ٥٥٩

⁽٦) راجع: الإيضاح لأبي علي ٢٨٧، المقتصد ٩١١/٢، شرح المقدمة المحسبة ٤١٧/٢، شــرح المفصل ٥٢/٣-١٩٤٠، المقرب ٢١٩٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١-١٩٤.

وقد يُعتذر له ابتداءً أنّ هذا الشرط ليس بلازم في اللفظ دائما، فقد يُحذف الضميرُ الرابطُ إذا عُلم، وحذفُه من جملة النعت أكثرُ من حذف من جملة الخبر، وأقلُّ من جملة الصلة (۱) ووصف ابنُ فورجه الناقدُ ما فعله المتنبي بأنّه قويٌ حدًّا، لكثرته في كلام العرب وحملهم الكلامَ على المعنى وصرفهم الضميرَ عن وجهه، وذكر له شواهدَ عديدة (۲).

وقد أورد الناقد نفسه له عذرين مقبولين: أولهما: أن في الجملة ضميرًا يُغني عن الرابط، وإن كان مختلفًا عنه، فالعرب تَلتفت من ضمير الخطاب إلى الغيبة والعكس. والثاني: أنّ الكلام اكتمل بقوله: (قوم) يريد: إني من قومٍ كرامٍ ذوي شرف، فحذف الصفة، ثمّ ابتدأ جملة حديدة. وحتم الناقدُ المسألة بقوله: "ولو قال: (نفوسهم) لأزال الشبهة ودفع القالة وأسقط عنه الشغب وعناء التعب". (")

• قول أبي تمّام:

وَلَيْسَت بِالْعُوانِ الْعَنْسِ عِندي وَلا هِيَ مِنكَ بِالبِكْرِ الكَعابِ

⁽۱) أمالي ابن الشجري ۱/۰۱، وعبّر عنه بأنه في الصفة أقيّسُ ۱۹/۱، والإشارة إلى حذفه أيضا في: المقرب ۲۱۹/۱-۲۲۰، شرح الجمل لابن عصفور ۱۹٤/۱، ونسصَّ ابسن مالك على أنَّ حذف الضمير من الخبر قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر (التسهيل ۱۲۷)، ونحوه في الارتشاف ۵/۲۰، وتوضيح المقاصد ۱٤۱/۳.

⁽٢) الفتح على أبي الفتح ١٢٥-١٢٦.

 ⁽٣) الوساطة ٤٥٩ وما بعدها، وفيه بحث نفيس وفوائد.

وفيه نقد لغوي أعرِضُ عنه، ونقد تصريفي سيأتي مع النقدات الصرفية، وفيه نقد نحوي أتصدى الآن له، إذ قيل في الاعتذار لأبي تمّام: إنّما أراد ب (العنس) المصدر، جعله وصفًا ل (العوان) مكان (العانس)، والمصادر قد تُجعَل أوصافًا في مكان أسماء الفاعلين.

وانتقده الآمدي بأنه ليس في كل موضوع يسوغ أن تكون المصادر أوصافًا، وإنما تكون أوصافًا على وجه من الوجوه وطريقة من اللفظ، وهي قولهم: (إنما زيد دهرُه أكل ونومٌ)، و(إنما عمرٌو أبداً قيامٌ وقعودٌ)؛ فإن شئت كان المعنى: (إنما زيد ذو أكل ونوم)، و(إنما عمرو ذو قيام وقعود) فتقيم المضاف إليه مُقام المضاف؛ لأنه يدل عليه، أو تجعل زيداً نفسه الأكل والنوم، وعمرًا القيامَ والقعودَ على المبالغة؛ لأن ذلك كثيرٌ منهما، كما قالت الخنساء:

ترتّع ما رتعَت حتى إذا ادّكَرَتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ فجعلَت الناقة هي الإدبارَ والإقبالَ؛ لأن ذلك كثر منها، وإن شئت كان المعنى: (ذات إقبال و إدبار)، فأقمت المضاف إليه مقام المنضاف؛ فهذه طريقة الوصف بالمصادر.

ثمّ التفت الناقدُ الآمديُّ إلى أبي تمّام ينقده: وإذا تأولت بـ (العنس) المصدر في قوله: (وليست بالعَوان العَنْسِ) كان ذلك كقولك: (ليسست هند بالصّبية الصّغرِ)، تريد (الصغيرة)، ولا (دَعْد بالهَرِمَة الكِبَسِرِ)، تريد (الكبيرة)؛ فهذا لا يُسوغ في منطق ولا يُعرف في لغة، ولكن قد تُستعمل

هذه المصادرُ وصفًا على نحو ما ذكرتُه؛ ولو كان أبو تمام اقتصر على ذكر (العَوان) و(البِكر) - وهما اللفظتان اللتان استعارتهما السشعراءُ في هذا المعنى - ولم يَخلِط بهما (العَنْس) و(الكعاب) لكان قد سلك الطريق المستقيم، فأتى باللفظ المألوف المستعمَل، وتخلَّص من فاحش الخطأ. (١)

ذاك تقرير الناقد، وفيه ملمَحٌ جيّد، أمّا النحويون فثابتٌ عندهم الوصفُ بالمصدر، (٢) ثمّ اختلفوا، فالبصريون يؤوّلونه بحدف مصاف، تقديره (ذو) أو (صاحب)، فإذا قلت: (رجلٌ عدلٌ) أي: ذو عدل؛ ولذلك ألزموه الإفرادَ والتذكير، (٣) إلاّ إذا قصدت المبالغةُ فلا تقدير، قال صدر الأفاضل: (رجلٌ عدلٌ) على المبالغة، كأنّه تَحَسَّم من العدل، ومن قال: إنه على تقدير: (ذو عدلٍ) فقد أذهبَ ماءَه ورونقَه (٤)، والكوفيون يجعلون المصدرَ واقعًا موقعَ اسم الفاعل، فيؤوّلون (عدل) بو (عادل) (٥).

⁽١) الموازنة ١/١٤١-١٤٢.

⁽٢) الكتاب ١٢٠/٢، الكامل للمبرد ٣٦٩/١، المفصل ١١٥، وهو مشهور.

⁽٣) الكامل للمبرد ٣٧٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٣، شرح الجزولية الكبير (٣) ١١٦٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١، شرح الكافية الشافية ٣/١١٦٠ وفيه النص على هذه العلّة، وعليه أغلب الكتب المتأخرة.

⁽٤) التخمير ٩١/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠،٥، شرح الجمـــل لابـــن عـــصفور ١٩٨/١.

⁽٥) نقله الشلوبين دون عزو (شرح الجزولية الكبير ٦١٧/٢) وكذا الرضي في شرح الكافية ، وصرّح بعزوه إليهم ابن عصفور(شرح الجمل ١٩٨/١) وأبو حيان في الارتـــشاف ٥٨٧/٥-٨٨٥ وغيرهم. واختاره ابن الحاجب (شرح المفصل له ٤٤٣/١). والأردبيلي (شرح الأنموذج ١٠٠).

وأجد في لفتة الآمدي وجاهةً، وألتمسُ منها نظرًا دقيقًا، يَحسسُن بالنحويّ أن يراعيه، ولعلهم قد راعَوه، وهو أنّه لا يُوصف بالمصدر إلاّ في أمرٍ أحدثه الإنسانُ، واتّصفَ به ولازَمَه ملازمةً زادت عن المألوف، فهو لا ينفك عنه، وإن كان قادرًا على الانفكاك، وتميّزَ عن غيره بدوام اتّصافه به، حتى ولو كان ذلك في أمرٍ مؤقّت، وهذا الذي أحده مناسبًا لمعنى المصدر ولأمثلة العرب، أمّا (العُنوسة) فليست من ذلك في شيء، وقد بيّن ذلك الآمديُّ ووُفِّق حين نظره بقولهم: (ليست هند بالصبيّة الصّغر).

على أنّه لم يثبُت أيضًا كونُ (العنس) مصدرًا، كما سيأتي في النقدات الصرفية.

العطف:

قول أبي ذؤيب:

عَصاني إليها القلبُ إني لأمره سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلابُها

قال ابن طباطبا: هذا من الأبيات التي قصّر فيها أصحابُها عن الغايات، وكان ينبغي أن يقول: (أرشْدٌ طِلابُها أم غَيُّ) فنقَصَ العبارةَ (١).

ومن اختلاف الرأي أنّ ناقدًا آخر استَحسَن هذا الحذف، وعدَّه من الفصاحة لما فيه من الإيجاز، ولأنه حذف معلوم (٢).

ولا ريب أنَّ مثل هذا الحذفِ عند النحويين جائزٌ؛ لأنَّ من عادة العرب حذفَ ما عُلِم، ومنه في القرآن قوله تعالى: (وسرابيل تقيكم

⁽١) عيار الشعر ١٦٣.

⁽٢) التذكرة الحمدونية ١٣١/٦.

الحرّ)، ولم يقل: (والبرد) مع أنه الأقرب لمنفعة السرابيل، وذلك أنّه معلومٌ عند السامع. وذكر الفرّاء أن العرب تَستجيز إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليلٌ عليه، وذكر منه هذا البيت وقولَ تعالى: ﴿ لَيْسُوا سَوَاء مِن أَهْلِ الْكِتَبِ أُمَّة قَايِمَة مَن اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وعقد ابن هشام مبحثًا في أنواع الحُدوف لحدف المعطوف والعاطف، وذكر له شواهد كثيرة. (٤) ووسَّع فيه ابنُ مالك القولَ، (٥) مع أنه ذكر مرةً أنّه نادر (١٦)، وذكر أبو حيّان أنه قليل (٧)، وأنشدا هذا البيت المنتقد. وأورد ابنُ هشام في هذا البيت أنه قد لا يَحتاج إلى تقدير معادل؛ فلا حذْفَ فيه، إذا فُسِّرت الهمزةُ بمعين (هل) فتكونُ للتصديق لا للتعيين (٨).

• قول الفرزدق:

وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرُّوانَ لَم يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

⁽١) سورة آل عمران، الآية: ١١٣.

⁽٢) سورة الزمر، الآية: ٩.

⁽٣) معاني القرآن ٢٣٠/١ - ٢٣١. وانظر البحر المحيط ١٨/١، ١٨/٧ المغني ١٣/١، ٤٣.

⁽٤) المغنى ٢/٧٧٦-٢٢٨.

⁽٥) شرح التسهيل ٣٧٩/٣-٣٨٠.

⁽٦) شرح عمدة الحافظ ٢/٥٥/٢.

⁽V) البحر المحيط ٢٣/٨. والأشموني ١٢١/٣.

⁽٨) المغني ١/٤١.

البيت يُروى بالرفع (١)، مع أنّ ظاهر البيت أنّ (محلف) معطوفٌ على (مسحتا) المنصوب، لكنّ الفرزدق حالَفَ الظاهر.

قال ابن قتيبة: رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرضي، ومَنْ ذا يَخفى عليه من أهل النّظر أن كلَّ ما أتوا به من العلل احتيالٌ وتمويه؟ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه فشتمه، وقال: عليَّ أن أقولَ، وعليكم أن تحتجوا(١). وقال ابن قتيبة أيضًا في موضع آخر: وأخذ عليه قوله (وأنشد البيت) وقد أكثر النحويون في الاحتيال لهذا البيت، ولم يأتوا فيه بشيء يُرتَضَى (١).

وقال ابس شرف القيرواني: قال أبو الريان: ومن عيوب السنعر اللحن الدي لا تسعه فسحة العربية، كقول الفرزدق (البيت) فرفع (محلفًا) وحقّه النصب، وقد تحيّل له بعض النحويين بكلام كالضّريع، لا يُسمِن ولا يُغيي من جوع⁽¹⁾.

⁽۱) أكّد ذلك ابن سلام الجمحي في طبقات فحول الشعراء ۲۱/۱. والبيت من قــصيدة طويلة رويُّها مضموم.

 ⁽۲) الشعر والشعراء ١/٥٥.

⁽٣) الشعر والشعراء ٢/١١ ٥-٤٥٣، وانظر: الوساطة ٥. ونحوه في العقد الفريد ٥/٢٢٧.

⁽٤) رسائل الانتقاد ٥٣.

وما من شكِّ أنَّ هذا البيت ثمّا يُحيّر الأذهانَ ويُعيي العقول، وكل ما وحدتُه للنحويين فيه من تأويل فإنَّ سمَته التكلفُ وشعارَه البعدُ، يَشِقُّ ذكرُه، ويَصعُب قبولُه(۱)، وقد أقرّوا هم أيضا بذلك، فقد باح البغدادي بأنّه بيتٌ صَعْبُ الإعراب! ونقل عن الزمخشري قولَه: هذا بيتٌ لا تسزال الرُّكبُ تَصطَكُ في تَسوية إعرابه! (۱) وروى ابنُ سلامٍ عسن أبي عمرو ويونسَ -وهُما مَن هُما- أهما لا يَعرفان له وجهًا (۱).

والشاعر نفسُه لم يَدرِ فيه وجهًا، ولم يَهتَد فيه سبيلاً إلاّ الشَّتم، قال الفراء في تفسيره: حدثني أبو جعفر الرؤاسي، عن أبي عمرو بن العلاء قال: مَرّ الفرزدقُ بعبد الله بن أبي إسحاق النحوي فأنشده هذه القصيدة، حتى إذا انتهى إلى هذا البيت قال عبدُ الله للفرزدق: علامَ رفعت؟ فقال له الفرزدق: على ما يَسوؤك! (٤).

وللنحويين فيه خوض عسير طويل، لا أرى إيرادَه لطُوله ولبُعده (٥)، ومن طريفه أنّ الرضيّ لم يجد له وجهًا إلاّ أن يقول: إنّ البيت شاهدٌ على

⁽۱) راجع: معاني القرآن للفراء ۱۸۲/۲، الجمل للزجاجي ۲۰۵– ۲۰۰، المسائل العصديات ۷۷–۷۷، إيضاح الشعر لأبي علمي ۳٤٦– ۳٤۷، ۷۷۷، المحتسب ۱۸۱/۱، ۲۹۵،۳۲۵. وغيرها.

⁽٢) الخزانة ٥/٥٠. وله فيه بحث حيّدٌ.

⁽٣) طبقات فحول الشعراء ٢١/١.

⁽٤) معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢-١٨٣، وانظر الخزانة ٥/٥١.

⁽٥) بلغ به البغدادي خمسة أقوال على الرواية المشهورة، وأورد كلاما طويلا على روايات أخر. (الخزانة ٥/٦٤١-١٥١).

أنّه تجوزُ مخالفةُ الإعراب إذا عُرِف المرادُ! (١) وإنّي لأرى هذا كبيرًا يعسسُ قبولُه؛ لأنّه يَقضي على الأحكام، ويَذهب بالقواعد، ويَفتح أبوابَ اللحن على مصاريعها، ويتجاهل مترلة الأحكام اللفظية للعوامل.

• قول البحتري:

إِمَّا غَسِيٌّ زَادَ فِي إغنسائهِ أَو مُقْتِرٌ يُعدَى على إقتاره

قال المعري: حاء ب (إمّا) ثم حاء بعدها ب (أو)، وإنما الوجـــهُ أن تُكرَّر في التخيير والشكّ والإباحة، فيقال: (جاءني إمّا فلانٌ وإمّا فلان)... إلى أن قال: و (أو) ضعيفةٌ في هذا الموضع. (٢) ومثلُه تمامًا بيتٌ له آخر:

• قول البحتري أيضًا:

قال المعري: الأحسن إذا بُدئ بـ (إمَّا) أن تُعاد مرةً ثانية (٣).

وقد نَصَّ النحاسُ على ما يؤيّد الناقد، وهو أنّ البصريين لا يُجيزون في (إمّا) إلاّ التكرارَ (١)، وأوجب ابن همشام تكرارَها في غير نُدور (٥)، وأجاز الفراءُ قليلا ألاّ تكرّرَ، وأن تُجررَى مُجرى

شرح الكافية ق١، ٢/٧٢ - ١٠٤٨.

⁽٢) عبث الوليد ٢٢٨.

⁽٣) عبث الوليد ١٩٢-١٩٣.

⁽٤) الجني الداني ٥٣٢.

⁽٥) المغنى ١/١٦.

(أو)، قال: وربما فعلَت العربُ ذلك لتآخيهما في المعنى على التوهّم، فيقولون: (عبد الله إمّا جالسٌ أو ناهض)(١).

وأورد النحويون المحقّقون أنه قد يُستغنى عن (إمّا) الثانية بذكْر ما يُغني عنها، نحو: (إمّا أن تتكلم بخيرٍ وإلاّ فاسكُتْ)، قال المرادي: وهو كثيرٌ في الشعر(٢)، وقالوا: ومنه قراءة: (وإنّا أو إيّاكم لإمّا على هدى أو في ضلال مبين) وأنشدوا قولَ المثقّب العَبدي:

فإمّا أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثّي من سميني وإلاّ فاطرحيني واتخذي عدوّا أتقيك وتتقيين وقولَ الشاعر:

فقلت له امشِينَ إمّا نُلاقِهِ كما قال أو نَشفِ النفوسَ فُنُعذَرا وقولَ الأخطل:

وقد شَفَيٰ أَنْ لا يَزالُ يَروعُنِ خَيالُكِ إِمّا طارقًا أَو مُغاديا^(٣)
وما أرى هذه الشواهد على كثرها إلاّ شاهدة بصواب مقالة
البحتري، فلم يخالف قياسًا ولم يرتكب مهجورًا. والناقد أيضًا يُجيز هذا،
فهو يَرى ما ذَكره أنه الأحسنُ، وأجاز عدمَ إعادة (إمّا) على قلّة، وأنشدَ

⁽١) معاني القرآن له ٣٨٩/٢ ٣٨- ٣٩٠، وانظر: الأزهية ١٤٢، الجني الداني ٥٣٢.

⁽٢) توضيح المقاصد ٣/ ٢١٦. وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١-١٦٣.

⁽٣) راجع هذه الشواهد والأمثلة في: معاني القرآن للفراء ٢٠/٣، إيضاح الشعر لأبي علي (٣) - ١٢٦، الأزهية ١٤٠، أمالي ابن الشجري ١٢٦/٣- ١٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠٨، المقرب ٢٣١/١- ٢٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٣١/١، رصف المباني ١٨٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦٣- ٣٦٧، الجني الداني ٥٣١، المغيني ١٨٥. توضيح المقاصد ٢١٦٨.

أحدَ الشواهد السابقة، وزاد فائدةً مهمّة، وهي أنّ تَرْكَ إعادة (إمّا) فيما طال من الكلام أحسنُ منه فيما قَصُر (١).

النداء:

• قول الشريف الرضى:

نَرجو وَبَعضُ رَجاءِ الناسِ مَتعَبَةً قَد ضاعَ دَمعُكَ يا باك عَلَى الطَلَلِ وَمحل النقد: (يا باك)، قال الناقد ابنُ حمدون: فرفعَ المنادى المشبَّة بالمضاف، وحقَّه النصبُ، وهو ممّا سَها في إعرابه، وغَفَل عن تصحيحه. (٢)

وإنّما قال ابنُ حمدون ذلك لظهور المخالفة في البيت؛ فلا يُحادل أحدٌ في أنّ المنادى من الشبيه بالمضاف، ولا في أنه يَحب نصبُه، ولا أحد له إلاّ تأويلاً بعيدًا، تَكرّر في هذا البحث، وبُني على ضرورة غير حسنة، وذلك أن يكون حذف حركة ياء (باكيًا) على ما أجازه بعضُهم للشاعر من حذف حركة الإعراب والبناء أحيانًا، فسكَنت الياء، والتقت بالتنوين، فحد فحد قول الفرزدق: (وعينًا له فحد فت الياء لالتقاء السّاكنين، فيكون على حد قول الفرزدق: (وعينًا له حولاء باد عيوبها)، وسيأتي في الضرائر. ولست أرى ذلك ممّا يسوغ التأويل به في شعر متأخر.

• قول المتنبي:

هذي بَرَزْتِ لَنا فهِجْتِ رَسيسا ثُمّ انصرَفْتِ وما شَفيتِ نَسيسا

⁽۱) عبث الوليد ۱۹۲ – ۱۹۳.

⁽٢) التذكرة الحمدونية ٣٠٤/٧.

قال ابن وكيع: حذفُ النداء من المبهمات لحْنٌ عند البصريين (١)؛ لأنه لا إعراب له يَدلّ على المحذوف، كما يَدلّ قولك: (زيدُ أقبِلْ) على المحذوف، ويُشكل ولا يجوز إلاّ في رواية شاذّة غير موثوق بها ولا مُعَوَّل عليها (٢).

وقال أبو الحسن الجرجاني: هذا من الأبيات التي يتّجه فيها الطَّعـنُ على أبي الطيّب، ويَضعُف الاحتجاجُ عنه، حيث قالوا: حـذَف علامـة النداء من (هذي)، وحذفُها خطأً؛ لأنّ (هذي) تَصلُح أن تكـون نعتًا لـ(أيّ)، وكلُّ معرفة تَصلُح أن تكون نعتًا لـ(أيّ) فحذف علامة النداء منه غيرُ جائز. (٣)

وقال الثعاليي: ولأبي الطيّب ابتداءات ليست لَعمري من أحرار الكلام وغُرَرِه، بل هي -كما نعاها عليه العائبون - مستشنعة لا يرفع السَّمع هما حجابه، ولا يَفتح القلبُ لها بابه، كقوله (وأورد البيت) فإنه لم يَرضَ بحذف علامة النداء من (هذي)، وهو غيرُ جائز عند النحويين، حتى ذكر (الرسيس) و(النسيس)، فأحذ بطرق الثّقل والبَرْد (١٠).

وخصَّ النحويون أيضًا المتنبيَّ وبيتَه هذا بالتلحين، (٥) ونقَل ابنُ هشام له جوابًا بعيدًا، وهو أنّ (هذي) مفعولٌ مطلق، أي: برَزْت هذه الــبرزة،

⁽۱) وهو رأي أكثر المتقدّمين والمتأخرين، كما في الكتاب ٢٣٠/٢، المقتضب ٢٥٨/٤، الأصول ٣٢٩/١، الجمل للزجاجي ١٥٦، اللمع ١٧١، المفصل ٤٤وغيرها كثير.

⁽٢) المنصف ٢٦٥.

⁽٣) الوساطة ٤٧٩.

⁽٤) يتيمة الدهر ١/٥٥/١.

⁽٥) المقرب ١٧٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٨٩/٢، ونقله ابن هشام عن بعضهم في المغنى ٢/١٤٦، وانظر: الأشموني ١٣٦/٣–١٣٧٠.

وابنُ مالك مِن قبله يَرُدُّ مثلَ هذا الجواب عن المتنبي بأنه لا يُـــشار إلى المصدر إلا منعوتًا بالمصدر المشار إليه، نحو: (ضربتُه ذلك الضربَ)(١)، قال ابن هشام: ويردّه بيتٌ أنشده هو، وهو قوله:

يا عمرو إنّك قد مَلَلْت صَحابتي وصَحابتيكَ إِخال ذاكَ قَليلُ^(۲)
والجرجاني من النقاد في دفاعه عن المتنبي يَعترف بصدق قول المانعين، وبأنه أصلُ القياس في النحو، لكنه يُعارضه بقياسٍ آخر، بَناه على بيتين مسموعين عن العرب، وهما:

صاحِ هل أبصَرتَ بالخَبْ ___ تينِ من أسماءَ نارا وقولُ العجاج:

جاريَ لا تَستَنكِريْ عَذِيرِيْ

وقال: فإذا جاز هذا في النكرات فهو في المعارف أجوزُ. واعتذر أيضا بأنه يُتسامحُ فيه لأنه شعر^(٣).

وقد يكون للمتنبي ملاذٌ رحْبٌ في قولٍ لـبعض الكـوفيين -وهـو ميَّالٌ لهم، كما وصَفه بذلك ابـنُ يعـيشُ (٤) - في هـذه المـسألة وذا البيت المنتقَد؛ فإلهم أحـازوا ذلـك، (٥) محـتجّين بالحـذف في قولـه

⁽۱) شرح التسهيل ۱۸۲/۲.

⁽٢) المغنى ٢/١٤١-٢٤٢.

 ⁽٣) الوساطة ٤٧٩. وانظر اعتذارًا له عند النحويين في ضرائر الشعر للقزاز ٤١-٤٠.

⁽٤) مشرح المفصل ١٦/٢. وسيأتي ذلك قريبًا بتوثيقٍ أكثر من هذا.

^(°) يُعزى لبعض الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، وعزاه النحاس للقتي (°) (إعراب القرآن ٢٤٣/١)، وذكر أبو حيّان والسمين أنه منقول عن الفرّاء (البحر المحيط ١٩٠/١)، وعُزي للكوفيين عامة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٩٠/٣، الدر المصون ٢٦/١)، وعُزي للكوفيين عامة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٩١/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦ ووغالب الكتب المتأخرة.

تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَنَوُكَا وَ تَقَنُلُونَ أَنفُسكُمْ ﴾ (١) المعنى: (يا هؤلاء)، وفي الآية تأويل كثيرٌ، لا يُبقي الاحتجاجَ ها، ولا يُعفِي أبا الطيّب أنه أغرَب، وخالَفَ القياس، وتَرَك الفصيح.

• قول أبي نواس:

يا ربِّيَ الجبارُ.....

لم يُكمِل الناقدُ البيتَ، ولم أستطع معرفةً بقيّته من شعره، واكتفَى بقوله: رَفَعَ (الجبار) ذَكرَ ذلك، وهو يُعدّد بعض لُحُون أبي نواس وأغلاطه.

وهو كما ذكر الناقد مخالف إحدى قواعد تابع المنادى: فإذا كان المنادى معربًا منصوبًا كأن يكون مضافًا، كما في قول أبي نواس، فإن تابع إذا كان نعتًا أو توكيدًا أو عطف بيان لا يكون فيه إلا النصب، نَصَّت على ذاك العلماء، (أوعلتُه أن المنادى المتبوع ليس له مَحَلٌ فيجوز أن يتبعه التابع، بل هو منصوب لفظًا ومحلاً في.

و لم أحد في النعت- وهو محلَّ بحثِنا- خلافًا ولا أحدًا يُحيز الضَّمَّ، لكنْ أحاز الأخفشُ في عطف البيان حينئذ الضَّمَّ، نحو: (يا أخانا زيدُ)،

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

⁽۲) الوساطة ۲۱.

 ⁽٣) كما في شرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢، المقرب ١٧١/١، شرح الكافية للرضي ق ١٣٢/١ (٣) الارتشاف ١٣٣/٣، وتوضيح المقاصد ٢٩٢/٣

⁽٤) شرح الجمل لابن عصفور ٩١/٢. شرح الكافية للرضي ق ١ ٢٨/١

وقال: إن هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع، قسال الرضيي: وهو رأي غريب، لم يذكره غيرُه (١).

المنوع من الصرف:

• قول المتنبى:

أُحادٌ أم سُداسٌ في أحــادِ لَيَيْلَتُنا المُنــوطةُ بالتنادِي

وذاك من أكثر الأبيات التي عابَها النقادُ، قال عنه الصاحب بن عباد ساخرًا: وهو من عُيون قصائده التي تُحيِّر الأفهامَ، وتُفوت الأوهامَ، وتُفوت الأوهامَ، وتُفوت الأوهامَ، وتُخمع من الحساب ما لا يُدرك بالارتماطيقي وبالأعداد الموضوعة للموسيقي! وقال: وهذا كلامُ الحُكْلِ ورَطانة الزُّطَّ، وما ظُنُّك بممدوح قد تشمَّر للسماع من مادحِه فَصَكَّ سَمْعَه بهذه الألفاظ الملفوظة والمعاني المنبوذة، أيُّ هزَّة تَبقى هناك؟ وأيُّ أريحية تَثبت إذ ذاك؟ (١).

وقال ابن وكيع: ما عَدَلَت العرب أكثر من (رباع).... فعلى هذا فقد استَعمل المختَلَفَ فيه، وقاسَ على كلام العرب الذي يَنبغي أن يأخذ لغتَهم سماعًا، يأتي بما أتت فيه اتباعًا (٣).

وقال الجرجاني: تَعرَّض في بيته هذا لوجوه من الطعن: منها قوله: (سُداس)، وقد زعموا أنها غيرُ مرويّة عن العرب، وإنما رُوي: (أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع وعُشار)، وهذه معدولات لا يُتجاوز بها السماعُ، ولا يُسوغ فيها القياسُ.

⁽١) شرح الكافية ق ١ ٤٢٨/١. وانظر: الأصول ٧/٥٧١.

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٣. وانظر: يتيمة الدهر ١٤٧/١.

⁽٣) المنصف ٣٤٥.

ومنها: أنه أقام (أحادًا) و(سُداسًا) مُقام (واحد) و(ستة)، والعربُ إلها عَدلوا به عن (واحد واحد)، و(اثنين اثنين)، ولذلك لا يقولون للاثنين والثلاثة: (هذا ثُناء) و(هذا ثُلاث)؛ وإنما يقولون: (جاء القوم أحاد ومَثنى وثُلاث) أي: (واحدًا واحدًا)، و(اثنين اثنين)، و(ثلاثة ثلاثةً). (۱) وذكر اعتذارًا عنها ثقيلاً متكلَّفًا (۲)، يُشبه في ثقله بيته المنقودَ.

فأمّا جعلُ المتنبي وزنَ (فُعال) بمعنى العدد غيرَ مكرّرٍ فهذا شيءٌ انفردَ به، ولم يَنتصِر له فيه مُنتصِرٌ من النحويين (٢)، بل قال ابن الحاجب عن بيت المتنبي هذا: إنه استعمله في غير ما وُضِع له، وهو استعمالٌ غير معروف (١)، وقال ابن هشام: إنّه لِجهلِ المتنبي بمواقع هذه الألفاظ استعملها في غير موضعها (٥)، وعدّه من اللحنات التي اشتمل عليها البيتُ (١).

وأمّا صَوغُه ممّا زاد على الأربعة فهذا مَحلّ خلافٍ قويٍّ، ويتّسعُ فيه القولُ؛ فهو اختيارُ كثيرٍ من المحقّقين(٧)، قال المرادي: قال أبــو حيّــان:

⁽١) الوساطة ٩٦.

⁽Y) الوساطة ٤٧١. ويتيمة الدهر ١٥٥/١.

⁽٣) إلاّ القزاز القيرواني، فقد جعل ذلك هو وجهَ الكلام، ولا يكون غيره. (ضرائر الشعر ٣٧).

⁽٤) الأمالي ٢/٧٧٢.

⁽٥) المغني ٢/٤٥٢.

⁽٦) المغني ١/٨٤.

⁽۷) هو رأي المبرد، انظر: المقتضب ۳۸۰/۳، الخصائص ۳۸۰/۳، التبصرة والتذكرة ۲/۱۵، شرح اللمع للعكبري ٥٧٩/۲، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١، أوضح المسالك ٢٢/٤، وعزاه الرضي للمبرد والكوفيين في شرح الكافية ق ١١٥/١، وعزاه ابن مالك للزجاج والكوفيين في شرح الكافية الشافية ١٤٤٨/٢.

والصحيحُ أنّ البناءين مسموعان، من (واحد) إلى (عــشرة)، وحَكــى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحَكى أبو حاتم وابنُ السكِّيت من (أحــاد) إلى (عُشار)، قال: ومن حَفظ حُجّةٌ على مَن لم يَحفظ (١).

وبَقي في البيت إشكالٌ ثالث، لم أجده للنقاد وذكره النحويون، وأذكره تَتمَّةً للفائدة، وهو أنّه حذف همزة الاستفهام قبل (أحاد)، إذ التقدير: (أأُحادٌ أم سُداسٌ...؟)(٢)، وهذه ضرورة سيأتي ذكرُها مع الضرائر.

وسيأتي أيضا ذكرُ هذا البيت في النقدات الصرفية من وجهين: أنه صغّر (ليلة) على غير المعروف فيها، وأنه صغّرها وهو يَهم طُولَها وثِقَلَها. تلك خَمسةٌ كاملةٌ ناء هما بيتُ المتنبي، ولا أحسبُها إلا حاطةً من قدره مُبينةً ضَعفه.

إعراب الفعل المضارع:

• قول المتنبى:

تِيهًا ويَمنعُها الحَياءُ تَمِيسا(٣)

بَيضاء يمنعُها التّكلُّمَ دَلُّها

⁽١) توضيح المقاصد ١٢٩/٤. وقريب منه في الهمع ٨٤/١.

⁽٢) أمالي ابن الحاجب ٦٧٦/٢. المغني ٤٧/١.

⁽٣) ويروى البيت أيضا: (يمنعها تَكلُّم) ففي البيت موضعان للنقد.

قال الجرجاني: نصَبَ (تميس) مع حذْف (أنْ)، وهو عند النحويين ضعيف، لا يُحيزون النصبَ على إضمار (أنْ)، إلا أن يكون منها عوض "(١)، وقد أجازه الكوفيون (٢)، وأنشدوا قول طرفة:

ألا أيهذا اللائمي أحضُرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذَّاتِ هل أنت مُحلدي بإضمار (أن)، والبصريّون يَروونه على الرّفع (أن)، والبصريّون يَروونه على الرّفع أنّه أتى بـ (أن)، فنصَب النصب بأنها إن صَحَّتْ مَحمولةٌ على أنه تَوهّم أنّه أتى بـ (أن)، فنصَب على طريق الغلط (1).

والأمر ظاهرٌ: فالبصريون يَمنعون، والكوفيون يَـسمحون، ومـن العدل التذكيرُ أنّ المتنبي قد اختار غيرَ مرَّة أن يَجـري علـى المـنهب الكوفي (٥)، ومن النحويين من نَصَّ على ذلك (١)، فلا عليه بعد ذلـك أن يكون بَصريًا أو كوفيًّا. مع أنّ الحقَّ إن أريدَ الفصلُ بين الفـريقين مـع

⁽۱) يريدون بالعوض فاء السببية أو واو المعية ونحوَهما ممّا يُنصب المضارع بعدها بــــ (أن) المضمرة، وهذا مذهب البصريين، راجع: الكتاب ٩٩/٣ -١٠٠، المقتــضب ٨٢/٢ - ٨٢/١ المسائل العسكرية ٢٠٢-٢٠، أمالي ابن الشجري ٣٢٩/١ -٢٠١، ٢١٩/١.

⁽٢) معاني القرآن للفراء ٣٠٥/٣، وعزاه المبرد لغير البصريين (المقتضب ٨٣/٨-٨٣) وانظر: الإنصاف ٥٩/٢. ٥٧٠.

⁽٣) الوساطة ٤٧٩.

⁽٤) الإنصاف ٢/٥٦٥.

^(°) قال ذلك بلسانه، كما في المنصف ١٥٣. وانظر تقريره في شعره في كتــاب: (أبــو الطيّب المتنبي، دراسة نحوية ولغوية ١٠٠-١١). وراجع: رسالة: (الأخطاء النحويــة والصرفية في شعر المتنبي) ٧٢-٨، وفيها نقولٌ كثيرة تؤيّــد هـــذا عــن متقــدّمين ومعاصرين.

⁽٦) فعل ذلك ابنُ يعيش في شرحه المفصلَ ١٦/٢.

البصريين؛ لضَعف حَذف الحرف العامل وبقاء عمله، فلم يُعهَد ذلك من المجروف كثيرًا إلا في الشواذ والنوادر (١).

ومثلُ البيت السابق في التعرّض للنقد:

• قولُ البحتري:

بَدائعُ تَأْبِي أَن تَبِينَ لشاعر سوايَ إذا ما رام يومًا يَقولَها قال المعري: أراد: (أن يقولَها)، فحَذف (أنْ)، وهو رديء، إلا أنه جائز، ومن جنسه قولُ طرفة: (ألا أيّهذا اللائمي أحضُرَ الوغَي) (٢).

والقول فيه مثلُ سابقه، غيرَ أني في شكٌ من رواية البيت، وأحسَب رَويَّه مضمومًا على القياس، ؛ لأن القصيدة طويلة، وحرفُ الرويّ فيها كلها مضمومٌ، وهكذا ضُبط البيتُ في الديوان، ولا أظنّ الشاعرَ سيَخصُّ هذا البيتَ بالنصب؛ ليُفسدَ قوافيَه، ويُخالف أحكامَ الكلام.

إلا أن يكون الناقدُ أراد نقدَ البيت وهو مضمومُ الرَّويّ، فيكون نقدُه على حذف (أن) والرفع^(٦)، كأنه يريد أنّ الفعل (رام) ونحوه لا يتسلَّط إلاّ على المصدر الصريح أو المؤوّل المصرَّح فيه بـ (أنْ) المصدرية؛ لبُعد التأويل بما في المعنى، مع عدم وجود أثر يدلّ عليها.

⁽١) أفاض الأنباري في ذكر حجج الفريقين ونقاشها. (الإنصاف ٩/٢ ٥٥-٥٧٥).

⁽٢) عبث الوليد ٢١٤.

⁽٣) وقد يؤيّد هذا الاحتمالُ أنَّ ابن الشحري حعَل الرفعَ في نحو هذا ضرورة. (أمالي ابسن الشجري٣)، وذكر الشلوبين أنَّ الرفع في نحو هذا قليل. (شرح الجزولية الكبير الشجري٤٧٣/٢ وكلام سيبويه يدل على ذلك (الكتاب ٩٩/٣) وانظر: الأصول ١٦٢/٢ معناه سيبويه مختلفٌ عن هذا.

لكنّ هذا لا يوصَف بالرداءة؛ فقد ورد نحوُه في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَانِهِ عَرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (١)، وقولُه تعالى: ﴿ قُلُ أَفَعَيْرَ ٱللّهِ تَـاْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَاهِلُونَ ﴾ (١).

قول طرفة في بعض أرجازه:
 قد رُفِع الفَحُّ فماذا تَحذري

حذَف النونَ. وعدَّه أبو الحسن الجرجاني من أغاليط الشعراء ومن أشعارهم المعيبة المسترذَلة والمردودة المنفيّة (٣).

وهو حَقًا مخالفةٌ صريحةٌ لأظهر قواعد إعراب الفعل المضارع، وهي أنه يُرفع إن لم يُسبق بناصب ولا جازم. ومع ذلك تَجد لها عند بعض أهل اللغة عذرًا، فقد نقل المرزوقي أن هذه لغةٌ حجازية، قال: وهذا يؤيد سيبويه في تجويزه للشاعر حذف علامة الإعراب عند الضرورة. (٤) ومنه قولُ الراجز:

أبيتُ أسرِي وتَبيتي تَدلُكِي وجهَك بالعَنبر والمسكِ الذَّكِي وفيه حذفُ النونِ علامةِ الرفع في موضعين دون سبب نحوي سببته العوامل أو تصريفيِّ نَشَأَ عن النَّقُل. وجَعَله بعضهم من باب حَذف علامة

⁽١) سورة الروم ، الآية: ٢٤.

⁽٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

⁽m) الوساطة o.

⁽٤) شرح ديوان الحماسة ٢/٢٥٣.

الإعراب، كما فعلوا بالضمّة، (١) في أبيات سيأتي سَردُها في فصل الضرائر غير الحسَنة.

ولا تخلو نصوصُ اللغة ممّا وافقَ صَنيعَ طرفة فقد خُرِّج على ذلك ما رُوي من قراءة عن أبي عمرو: (قالوا ساحران تَظَاهَرا) بتشديد الظاء، أي: أنتما ساحران تتظاهران، فحُذف المبتدأ، وأدغمَ ت التاء في الظاء، وحُذفتْ نونُ الرفع، ومنه قراءة الحسن: (يومَ يُدعوا كلُّ أناس بإمامهم) وفي الحديث: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُوا)، فحذف النونَ من الفعلين المنفيّين، وكذا ما رُوي: (كما تكونوا يولى عليكم)، وقولُ ابن عباس وغيره يسألان عائشة عن الركعتين بعد العصر: (بَلغَنا أَنْك تُصليهما)، وقولُ مسروق لعائشة: (لِمَ تَأذين له) وقولُ عقب ابن عامر للنبي على الله تَبعثنا فنترلُ بقومٍ لا يُقْرُونا)، وقولُ وفد عبد القيس: (وأصبَحوا يُعلّمُونا كتابَ الله) (*).

وهذه النصوص تُخفّف ما فعله طرفةُ وتُهَوَّنُه، ولا سيّما أنه جاهلي قال أبياتَه قبل أن توضعَ اللغةُ وتُميَّز الأخطاءُ والعيوبُ، ولو كان القائـــل محدَثًا ما نفعتْه هذه النصوصُ ومثلُها معها.

ويُشبه هذه المخالفةَ في البيت مع فارق كبير:

⁽۱) الخصائص ۳۸۸/۱-۳۸۹، ينقل عن أبي علي، شرح الجمل لابن عصفور ۴۹٤/۲، ضرائر الشعر له ۱۱۰،

⁽۲) راجع لذلك شواهد التوضيح ۱۷۰-۱۷۳. وشرح الكافية الــشافية ۲۰۹/۱-۲۰۱. شرح التسهيل ۲/۱-۵۳.

قولُ البحتري:

تَعَذَلانِي وقد تَعَـرُض منها طائفٌ طافَ بِي على الرَّكْبِ وَهُنا قال المُعرَّي: حَذَفَ نونًا في (تعذلانِي) في غير موضع الحذف^(۱). ثمّ استطردَ وذكر أنه قد جاء مثلُ ذلك، وقرأ به نافع المدنيُّ في: ﴿قُلُ أَفْعِيرُ اللهُ تَأْمُرُونِي أَعِبُدُ﴾ بتخفيف النون.

والفرق بين بيت البحتري وبيت طرفة أنّ النون علامة الإعراب في البيت الأخير قد جاورَتْ نونًا أخرى، هي نونُ الوقاية، ومثلُ ذلك لو جاورَتْ نونًا أخرى، وهي (نا) الدالة على الفاعلين، وتَجاوُرُ النونين أثّر فيهما من جهتين: أورثَهما ثِقَلاً يَسوغ معه التخفيفُ بحذْف إحداهما، كما أنه جعل إحداهما تُغني عن الأخرى. وقد رأيتَ في الشواهد في البيت السابق حَذْفًا للنون كثيرًا، منه ما صاحبَ النونَ، وهو أقوى، ومنه ما لم يجاورُها، فهذا من باب أولى.

وقد ورد حذفُ النون في السبع المتواترات في الآية السيّ أوردها الناقد، وفي (أتحاجونِي في الله) في قراءة التخفيف. وكونُ المحذوف نونَ الرفع هو رأيُ سيبويه واختيارُ ابنِ السرج والصيمري وابسيني مالك وهشام، (۲) وعزاه أبو حيّان لأكثر المتأخرين (۳).

⁽١) عبث الوليد ٤٩٦.

⁽۲) راجع على الترتيب: الكتاب ٥١٩/٣، الأصول ٢٠١/٢، التبصرة والتذكرة ٤٢٨/١، و وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/١، وشرح الكافية الشافية له ٢٠٨/١، أوضح المسالك ١٩/١، المغني ٤٤/٢، الجامع الصغير ١٩.

⁽٣) الارتشاف ١/٠١٤

وإذا كانت شواهدُ البيت السابق ونقولُ العلماء فيه تُبَرِّئ جانب طرفة في البيت الأوّل؛ لأنه متقدّمٌ جاهلي، ولا تُبيح تقليدَه للمحدَثين - فإنّ الشواهد التي ذكرتُها هنا واختيارات الأئمة وشيخهم سيبويه تبرّئ البحتريّ من اللحن، وتحكُم أنّ حذفَ النون قبل نون الوقاية سائغٌ للشعراء من غير حرَج إنْ هم اضطرّوا لذلك.

• قول البحتري:

ما زلتَ تَقرَع بابَ بابكَ بالقَنا وتَزُورَه في غـارة شعـواء

قال المعري: الراء في (تزوره) مفتوحة، وذلك غلطٌ؛ لأنّ الواو ههنا لا يجوز نصبُ ما بعدها؛ إذ كانت ليست في أحد الوجوه التي يجوزُ فيها النصبُ، مثل قوله: (لا يَسَعُنى شَيءٌ ويَضيقَ عنك) (١).

ونقدُ المعري سَديدٌ موفَّق؛ لأنَّ واو المعية لم تُـسبق بمـا يَـشترطُه النحويون لإضمار (أنْ) بعدَها، ولا يُقال: إنها سُبقتْ بنفـي، لأنَّ هـذا النفي غيرُ محض، فقد تُليَ النفيُ بنفي، فانقلَب إيجابًا، وصـار معناه الإثبات، فمعنى البيت: أنت تَقرعُ وتَزورُ (٢).

والنحويون لا يُجيزون النصبَ حينئذ إلا في ضَرورة الشعر، (٣) وما أرى في البيت من ضرورة تدعو البحتريَّ لمُخالفة القاعدة المستقرّة، فللا فرقَ في الوزن ولا في القافية بين أن يَضم الراء أو أن يفتحَها، ولكنه

⁽١) عبث الوليد ١١.

 ⁽۲) راجع هذا الاشتراط في: الأصول ۱۸٤/۲، شرح الجمل لابن عصفور ۱۰۵۳/۲، شرح الكافية الشافية ۱۰۷/۲، شرح الألفية لابن الناظم ۱۸۰۰، توضيح المقاصد ۲۰۷/٤.

⁽٣) الكتاب ٣٩/٣، المقتضب ٢٢/٢، الأصول ٤٧١/٣، الإيضاح العضدي ٣٢٢.

جانَبَ الصوابَ في الرواية التي نقلَها المعري، والبيت يُروى على القياس: (وتزورُه) بالرفع، وهي رواية الديوان.

• قول الشاعر:

يا عجبا والدّهر جَــمٌ عَجَبُهْ مِن عَنَزِيِّ سَبَّني لم أَضــُوبُهُ

قال الناقد: رَفَعَ الشاعرُ (أضربُهْ)، وعَدّ ذلك من أغاليط الــشعراء وأشعارهم المسترذَلة والمردودة المنفية (١).

يريد أنه لم يجزم الفعل بـ (لم)، بل ضَمّ آخرَه.

ولست أدري عن الناقد: إن كان لم يبلُغُه كلامُ النحويين في البيت، أو أنه يعلمُه، ولم يُعجبُه، فلا يَرى فيه ما يَرَون، بل يَرى الأمرَ على ظاهره، أنّ (لم) لم يكن لها أثرٌ في الفعل بعدها.

أمّا البيت فيُورده النحويون في أمرٍ لا علاقة له بإعراب الفعل المضارع، يوردونه في باب الوقف، ويَرون من وجوهه أن الساكنَ الذي بعده علامــة الإضمار الهاء يجوز أن يُحرَّك بحركة الهاء؛ ليكون أظهَرَ لها إذا سَكَنَت عند الوقف، وهذا أحد أبواب سيبويه، وأنشد البيت الذي حسبه الناقدُ غلطًا، وأوردَ أيضًا أشياء من النثر، تُنبئ أنّه يراه قياسًا مطردًا. (٢) وهو منهج مـن مناهج العرب في الوقف، وقال ابن جنى: إنه واسعٌ عنهم كثيرٌ (٣).

 ⁽¹⁾ IlemIds 0.

⁽۲) الكتاب ۱۸۰۲-۱۸۰. وانظر: التكملة ۲۱۱، المحتسب ۱۹۶۱، المفصل ۳۳۸- ۳۳۸ شرح المفصل لابن يعيش ۷۱/۹-۷۲، وهم يوسعونه في كل ساكن بعده حرف مضموم أو مكسور، والكوفيون يزيدون المفتوح.

 ⁽٣) سر الصناعة ١/٩٨٩-٣٩٠.

فتبيّن أنّ الناقد قد ذهبت عينُه مذهبًا بعيدًا، وذَهل فؤادُه عن شيء أقربَ من التخطئة وأيسرَ وأليقَ بمن يُعالج نصوصَ الأقدمين من العرب.

• قول البحتري:

مَى تَسَالِي عَن عَهدِهِ تَجَدِيهِ مَلِيًّا بُوصُلُ الْحَبِلُ لُو تَصَلِيهِ قال المعري: في رواية: (لو تصليه) بحذف النون بعد (لو)، وذلك بعيدٌ على رأي أهل البصرة (١).

إن كان يريد حذف النون علامة الرفع دون سبب إعرابي فقد مضى قريبًا نظير ذلك والكلام عليه، وإن كان يريد أن الشاعر جزم بـ (لـو) فهذا هو العيب الذي يُنتقد، فقد قال ابن مالك وهو المتوسع في اللغة ومن أكثر النّحويين تسامُحًا فيها: والأصَحُ امتناعُ حمل (لو) على (إنْ) في الجزم، وجَعَلَ الجزم هما ضرورة (٢)، ونقل ابـن الـشجري الجـزم هما،

ومن الجزم بها قولُ الشاعر:

لو يَشَأُ طـــار به ذو مَيــعةٍ لاحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ

⁽١) عبث الوليد ٢٦٥.

⁽٢) التسهيل ٢٤٠. واختُلف في نقل مذهبه، راجع: الخزانة ٢٨٩/١١-٣٠٠.

⁽٣) الأمالي ٢٨٨/١ ٢٨٨/١ . مع أنه قد عزا إليه ابن مالك أنه يجيزه. وراجع الحديث عنها في شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٤، شرح الكافية المشافية ٣/٦٣٢-١٦٣٣، توضيح المقاصد ٢٤٣/٤.

لكنّ ذلك قليل، وقولُ مضطرٌ، لا تُفسَدُ به قاعدةٌ عريضةٌ، على أنه أيضًا مؤوّلٌ بأنه جاء على لغة من يَترك الهمزة ويقول: (شاء) و(يشا).(١)

• قول البحتري:

ميلوا إلى الدّار من لَيلَى تُحَيِّيها نَعَمْ ونَسَأَلُها عن بعض أهليها قال الآمدي: قال: (نُحيِّيها)، والأجودُ: (نُحيِّها)؛ لأنه جوابُ الأمر، وقد يكون (نحييها) رفعًا على الحال، والجوابُ ههنا أجودُ من الحال. (٢)

إن كان يعني تفضيلاً من حيث اللفظ فلن يبلغ الأمرُ أن يَصل إلى حدّ النقد ولا إلى تفضيل بيت على آخر؟ (٣) فسيبويه والنحويون يذكرون الوجهين على أهما في غاية القوة (٤)، وأن المعنى فيهما مختلف فإن أريد الجزاءُ فالجزمُ، وإن أريدَ غيرُه فالرفعُ، وقد ورَدا في القرآن، في قوله تعالى:

لكنْ ذكر المبردُ أنّ الجزم أجودُ من الرفع، (٧) ولا أدري: أكان يقصد عامة الباب أم المثالَ الذي ذكره في المسألة.

⁽١) شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ ١-١٦٣٣، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٤.

⁽٢) الموازنة ١/٣٦٧.

⁽٣) جعل الآمدي الرفع سببًا في تفضيل بيت لكثير بن عبد الرحمن على قول البحتري هذا.

⁽٤) الكتاب ٩٧/٣-٩٩. المفصل ٢٥٣ وغيرها.

 ⁽٥) سورة الزخرف، الآية: ٨٣.

⁽٦) سورة الأنعام، الآية: ٩١.

⁽٧) المقتضب ٢/٢٨.

فلا أرى مفاضلةً بين الجزم والرفع؛ لأنّ كلّ واحد لمعنى، فيكـون النظر في أيّ المعنيين أقوى في البيت، وهذه صنعةُ الناقد، لا تُنازعُه فيها.

أدوات الشرط:

• قول المتنبى:

إذا أنت أكرمْتَ الكريمَ مَلَكتَه وإن أنت أكرمتَ اللَّئيمَ تَمَرَّدا قال الناقد العميدي: وأمّا قوله: (وإن أنت) فخطأً، وإن جاز مثلُه للشاعر، ولقد تعب في مَسْخ هذا البيت قوّاه الله تعالى (١).

أَهِمَ الناقدُ نقدَه، وآخرُه إشارةً إلى سرقة، ولم يبيِّن في أوله وجه العيب، ولعلّه أخدَ على الشاعر أنه استعمل (إذا) في الشطر الأول، وهي التي تُفيد تحقّق وقوع شرطها في المستقبل، واستعمل في الثاني (إن)، وهي للمشكوك فيه. (٢) والأمر فيهما أيسرُ من أن يُعاب على الشاعر بسببه وأن يُخطّأ؛ فما زالت الأدوات تتعاقب، والشاعر لم يُرِد المعنى الدقيق للتحقق أو الشك، وإنما أراد مجرّد وقوع الفعل. وعلى التسليم بالتفريق بينهما فقد يُلتمس له وجه بلاغي، وهو أنه مع الكريم استعمل المحققة الوقوع تفاؤلاً يعدوث ذلك، ومع اللئيم استعمل غير ذلك، كأنه يرجو ألا يقع .

قول البحتري:
 حتى يبُلَّ مَنازلاً لو أهـــلها

كَثَبٌ لرُحْتُ على جَوًى مَبلولِ

⁽١) الإبانة عن سرقات المتنبي ٥٩.

⁽٢) نبّه على هذا محقّقُ الإبانة.

قال المعري: قوله: (لو أهلُها كثبٌ) أوقع بعد (لو) الابتداء والخبر، وإنّما حرَت العادةُ أن يَليَها الفعلُ أو (أنّ)(١).

تَلطّفَ الناقدُ في نقْده، ولم يُصرِّح بالتخطئة، ولعله لم يَحزِم بخطأ بحيء الجملة الاسمية بعد (لو)، وهو كذلك، فقد أثبت العلماء مجيء الاسمين المرفوعين بعدها على قلّة (١)، وعزاه المراديُّ للكوفيين (١)، وورَد عن العرب استعمالُها، كما في قوله:

لو بغير الماء حَلْقِي شَـرِقٌ كنتُ كالغَصّان بالماء اعتِصاري وقوله:

لو في طُهيَّة أحلامٌ لما عرَضُوا دون الذي أنا أرميه ويَرميني⁽¹⁾ وجعل المراديُّ ذلك من قبيل الضرورة^(٥)، ولبعض العلماء فيه تأويلات توصَف بالتكلُّف.

العدد وكناياته:

• قول البحتري:

المائةُ الدّينارِ مَنْسِيّةً في عِدَةٍ أَثْبَعْتُها خُلْفا

قال المعري: (المائة الدينار) رديء عند البصريين، وقد أجازه غيرُهم، وإذا أرادوا تعريف مثل هذا قالوا: (مائة الدينار)، ولا يَجمعون بين الألف واللام والإضافة إلا في (الحسن الوجه)(1).

⁽١) عبث الوليد ٣٥٥. وتصديق قوله في الكتاب ٢٦٩/١، ١٢١/٣، المقتضب ٧٦/٣،

⁽٢) كما في التسهيل ٢٤٠، شرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣

⁽٣) الجني الداني ٢٨٠.

⁽٤) المغنى ١/٢٦٨.

⁽٥) توضيح المقاصد ٢٧٨/٤.

⁽٦) عبث الوليد ٣١٢.

ويَظهر لي أنه يَعيب البيت، ويَختار المنهب البيصري (١)، وحجتُه أنه لا يُضاف إلاّ النكرة ؛ لأنّ الإضافة يُبتغَيى بها التعريف وحجتُه أنه لا يُضاف إلاّ النكرة ؛ لأنّ الإضافة يُبتغَيى بها التعريف أو التخصيص، ولو أضيف المعرّف بي (أل) اجتَمع فيه تعريفان. وأمّا الكوفيون فأجازوا، (٢) محتجّين بما رواه الكسائي عن العرب من هذا الاستعمال، وبحديث: (فجاء بالألف دينار) وحديث: (فقرأ العشر آيات) وشبَّهُوه بقولهم: (الحسن الوجه) ونَزّلوا المضاف والمناف إليه مترلة اسم واحد، هو المعدود في المعنى.

والنظرُ يَدفعُ حُججَهم: أمّا ما رَووه فقال عنه أبو زيد والجرمي: إنه من قومٍ غيرِ فصحاء، وحكاه الأخفشُ وقال: ليس بماخوذ به (٣)، والحديثان يُؤوَّلان على الإبدال وعلى زيادة الألف واللم والسلام (٤)، والقياس بعيدٌ؛ لما بينهما من فرق في المعنى والعمل والتعريف، وليست الإضافة المحضةُ كغير المحضة؛ فصح وصفُ المعرى له بالرداءة.

⁽۱) راجعه في: الكتاب ۲۰٦/۱، إصلاح المنطق ٣٣٥، المقتضب ١٤٣/٤-١٤٤، ١٧٣/٢، الجمل للزجاجي ١٢٩، الإيضاح لأبي علي ٢٣٦، الكملة ٢٦٣، اللمع ٢٣٠، درة الغواص ٨٤ شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١/١-١٢٢.

⁽۲) راجع مذهبهم وحجمهم في: معاني القرآن للفراء ۳۳/۲، محسالس تعلسب ۲/٠٦٠، الواضح ۱۰٤، اللمع ۲۳۰، التخمير ۲/۸، شرح الجمل لابن عصفور ۳۷/۲، شرح التسهيل لابن مالك ۲/۹۰. البسيط لابن أبي الربيع ۲/۹۳، جواهر الأدب ۳۹۷، الفوائد الضيائية ۲/۱۲.

⁽٣) ردُّ السماع في: المقتضب ١٧٣/٢، التكملة ٣٦٦-٢٦٤، المفصل ٢١٦، الأشباه والنظائر ١٢٣٥٠.

⁽٤) شواهد التوضيح ٥٧_٥٠، الفوائد الضيائية ١٢/٢.

قول البحتري:

أنست ذا وذاك إحدى وعشرو ك بغصن من الشَّباب رَطيب

قال المعري: قوله: (إحدى وعشروك) جائزٌ، إلا أنه لــيس بوجــه الكلام، وإنّما الواجب أن يُقال: (إحداك وعشروك)، إلا أنــه حــذَف المضاف إليه من الكلمة الأولى لجيئه في الثانية، وقبيحٌ في الكلام أن يُقال: (جاءين غلامُ وجاريتُك)؛ لأنك إن نوّنت (غلاما) لم يبق فيه دليلٌ علــى الإضافة، ولا يُعلَم أنه غلامُ المخاطب إذا عَدمَ الكاف، وإن حذَفت تنوين (الغلام) دخَل ذلك في الضرورات، وصار مناسبًا قولَ القائل:

.... بين ذراعَى وجبهة الأسد (١).

وما ذكره أبو العلاء صحيحٌ في القياس ومتعيّنٌ؛ لأن العدد المعطوف والمعطوف عليه ليسا بمترلة العدد المركّب الذي يُعامَل معاملة الكلمة الواحدة، بل هما كلمتان منفصلتان، لا يُغني تعريف إحداهما عن الأحرى.

وقد يُساعِد الشاعرَ المنتقَدَ أَنَّ الفراءَ حَكَى عن بعض العــرب أنــه قال: (برِئتُ إليكُ من حَمسِ وعِشْرِي النحّاسين) أي: مــن حَمــسِ النحّاسين وعشري النحّاسين أي.

• قول البحتري:

جَرحْت به قلبًا بِحُبِّك مُولَعـا على وَجُده أَنْ لَم تقولي له اربَعا

أمولَعَ ــــةً بالبَــينِ رُبَّ تَفَــرُّق ومِن عاثرِ بالشيب ضاعَف وجْدَه

⁽١) عبث الوليد ٤٩-٥٠.

⁽٢) سر الصناعة ٢٩٨/١.

قال المعرى: هذا لفظ رديء الأنه قال: (ربّ تفرُّق) ثم قال: (ومن عاثر)، وإنّما هذا من مواضع (كم)، فيصحُّ اللفظُ إذا قال: (كم من تفرّق). وعلى هذه الرواية يلزمُه إضمارُ (كم)، وذلك قليلٌ مفقود، ولوقال: (وكم عاثر) لسَلم من التعسُّف (١).

وقد یکون للشاعر من العذر أنّ (رُبّ) و (کَمْ) قد یَسشترکان فی معنی واحد، وهو التکثیر، وأنّ العرب حَمَلوا (رُبّ) علی (کَمْ) فجعلوا لها الصدارة (۲۰) وأنّ العلماء قاربُوا ما بینهما، قال سیبویه عن (کےم): إنّ معناها فی بعض الاستعمال معنی (رُبّ)، وقال: إنّ (کم) فی الخبر لا تعمل الاّ فیما تعمل فیه (رُبّ)؛ لأنّ المعنی واحد، إلاّ أنّ (کم) اسم، و(رُبّ) غیرُ اسم، بمترلة (من)، وقال: ویجوز لها أن تعمل فی ذا الموضع فی جمیع ما غیرُ اسم، بمترلة (من)، وقال: وقد قال بعضهم: (کَمْ) علی کل حال منونة، عملت فیه (رُبّ)، وقال: وقد قال بعضهم: (کَمْ) علی کل حال منونة، ولکن الذین جَرُّوا فی الخبر أضمروا (من) کما جاز لهم أن یُسضمروا (رُبّ)، (۳)وقال فی (کَایّن) التی بمعناها: و(کایّن) معناها معینی (ربّ)، وقال: إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسی أن یَجرَّها بإضمار (من) (۱۰).

وقال ابن مالك: إنه يصلُح (كُمْ) في كل موضع وقعَتُ فيه (رُبّ)، وعزا ذلك هو وابنُ حروف إلى سيبويه (٥٠).

⁽١) عبث الوليد ٢٧٥.

⁽٢) رصف المبانى ٢٦٨.

⁽٣) الكتاب ١٦١/٢-١٦١، وبعضه في المقتضب ٥٧/٣، ٥٥.

⁽٤) الكتاب ١٧١/٢

⁽٥) الجني الداني ٥٤٥.

لكنّ ذلك كلّه في ظني لا يَعني صحّة ما فعل البحتريُّ؛ لأنه لم يَرِد به استعمالٌ عن العرب فيما اطّلعتُ عليه، بل أحسَبه لو بدأ بــ (كم) في البيت الأول لما ساغ له أن يُظهِر (مِن) في الثاني، ويكونُ ذلك قويَّا، فكيف والمتقدّم (رُبَّ) لا (كَمْ)؟.

وأورد الناقدُ احتمالاً آخرَ، ونَفاه وقال: إنه قليلٌ مفقود، وهـو أن يكون البيت الثاني منفصلاً عن الأول، ولا علاقة له بـ (رُبَّ)، لكنه على تقدير: (كَمْ) قبل (مِن)، ولا أدري كيف جرُو الشاعرُ على هذا المشكل، وترك الصوابَ الأيسرَ الذي ذكره له الناقدُ المعري، فقال في الأول: (كَمْ من تفرُق) أو في الثاني: (وكَمْ عاثرٍ)، لكنّه مكتوبٌ عليه في البيت العِثارُ!

القسم:

• قول البحتري:

لن ينالَ المشيبُ خُطَّةَ وُدِّ حيث يَشجُو طَرِفٌ ويَحْوَرُ طَرْفُ

قال الناقد: استقبلَ القسَمَ بـ (لن)؛ لأنه قال قبل هذا البيت: (إي وسَعي الحجيج...)، وهذا عند النحويين لا يجوز؛ لأنّ (لن) لا يُستقبَل بها القسَمُ (١).

جوابُ القسمَ محصورٌ في أربعة أشياءَ في تقرير النحويين (٢)، هي: حرفان للإثبات: (إنّ) واللام، وحرفان للنفي: (ما) و (لا)، وقد تُحذَف

⁽١) عبث الوليد ٣٢٥.

⁽٢) كما في الأصول ٤٣٥/١، الجمل للزجاجي ٧٠، الواضح ١٦٨، الإيضاح لأبي علي ٢٧٦، اللمع ٢٤٣-٤٤، التبصرة والتذكرة ٤٥٢/٢، أسرار العربية ٢٧٧، المقتصد ٨٦٥/٢، المفصل ٣٤٥، وزاد بعضهم خامسًا، وهو (إنْ) النافية كما في شرح ألفية ابن معط ٤٢٢/١. والتسهيل ١٥٢.

(لا). ونَصَّ المبردُ على أنه لا يُجاب بـ (لن) (١)، وعلّل ذلك ابنُ مالـك بأنّ هذين الحرفين النافيين لا يَختصّان باسمٍ أو بفعل، بخلاف (لن) و (لم) و (لمّا) فإنّها مخصوصة بالفعل، وقد أرادوا أن يكون ما يُنفى به الجوابُ ممّا لا يَمتنع دخولُه على الاسم (١).

وقد ورَد في النادر نفيُ الجواب بـ (لن)^(۱)، كمـا في قـول أبي طالب:

وبذاك تعلم غرابة ما فعله البحتري، مع أني لا أرى به بأسًا من حيث القياس، لولا أني أستوحش من مخالفة ما اشتهر عند أكثر النحويين.

⁽١) المقتضب ٦/٢، ونحوه أيضا لصدر الأفاضل في التحمير ٢٥٢/٤.

⁽٢) شرح التسهيل ٢٠٦/٣.

⁽٣) التسهيل ١٥٢، شرح التسهيل ٢٠٧/٣، شرح الكافية الشافية ١٩٤٦، الارتــشاف (٣) . المساعد ٤٦٨٢، المغنى ٢٨٤/١ - ٢٨٥. الجني الدبي ٢٧٠.

⁽٤) شرح الكافية الشافية ٨٤٨/٢.

⁽٥) المتبع في شرح اللمع ٢٠٠/٢، المساعد ٣١٤/٢.

⁽٦) الارتشاف ٤٨٦/٢ وكذا في المساعد ٣١٤/٢.

التقديم والتأخير":

والرأي في هذا بين أهل النحو وأرباب النقد مختلف حسدًا، فالنحويين في الغالب لا يجدون فيه حرجًا؛ وبَنُوا عليه كثيرًا من أحكامهم وتأويلاتهم، لألهم مُعنَون في المقام الأول بتبيين الخطأ والصواب، في حين أنّ النقاد لم يكن يُعجبهم منه أكثرُه، ولا يَستسيغونه، ويُسمَّونه التعقيد اللفظي (٢)، ويَلمزون أهل النحو أهم هم الذين يُحبّونه ويَسعَون إليه، فقد وصَف ابنُ سلام الفرزدق بأنه كان يُداخِل الكلام، وأنّ ذلك كان يُعجب أصحاب النحو. (٣) وقال ابن رشيق: ورأيتُ من علماء بلدنا من لا يحكم للشاعر بالتقديم، ولا يَقضِي له بالعلم، إلا أن يكون في شعره التقديمُ والتأخيرُ، وأنا أستثقلُ ذلك من جهة ما قدَّمتُ، قال: وأكثرُ ما تحدُه في أشعار النحويين (٤).

وقَضُوا أنَّ أحدَ الأصول في حسن الأدب وضْعُ الألفاظ موضعها حقيقةً أو مجازًا لا يُنكره الاستعمالُ ولا يَبعُد فيه، ومِن وضْع الألفاظ موضعها موضعَها ألا يكونَ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، حتى يؤدي ذلك إلى فسساد معناه وإعرابه في بعض المواضع أو سلوك الضرورات حتى يفصلَ فيه بين

⁽۱) سيرد تحت هذا المبحث أبيات فيها نقد نحوي ، فكانت تستحق أن تُذكر مع أخواهما السابقات عند سرد النقدات النحوية في أبواهما المختلفة ، لكني جمعتها ههنا؛ لألها منهج عام، لا يتعلّق بمسائل مفردة من النحو يمكن مناقشتُها منفصلةً.

⁽٢) خذ مثلا من أقوالهم في: الصناعتين ١٥٧ - ١٥٨، ، عيار الشعر ٢١، نضرة الإغريض ٣٨٩.

 ⁽٣) الطبقات ٢/٤/١ وما بعدها.

⁽³⁾ Ilaaco 1/177.

ما يَقبحُ فصلُه في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما. (١) وسمّاه قدامة بن جعفر (التفصيل)، وهو ألا ينتظم للشاعر نسَقُ الكلام على ما ينبغي لمكان العروض، فيُقدّم ويُؤخّر، وهو عنده من عيوب الشعر (١).

وقال ابن طباطبا عن الأبيات التي فيها التقديم والتأخير: فهذا من الكلام الغث المستكرَه الغلق، فلا تجعلنه حجة ولا ما أشبهه (٣).

وقال العلوي عن بعض الأبيات الآتية المبتلاة بالتقديم والتأخير، ولا سيّما آخرها: لا وحه لشيء منها، وإن كانت العرب استعملتُها فلا يجوز للمولّدين استعمالُها ولا الحذّو عليها، فإنها لحنّ مستقبح، ومثل هذا لا يجوز للأعراب المتقدمين فضلاً عن المولّدين المتأخّرين، ولا يجوز لأحد أن يتخذّه رسمًا يعمل عليه (٤).

ولاختلاف المنهجين البيّنِ تجد للنقاد نُفرةً كبيرةً من تقديم وتأخير لا يرى فيه النحويُّ بأسًا أبدًا، وقُصاراه تقديمُ خبرٍ على مبتدأ، في بيت شعرٍ يَشفع له حرَجُ المكان وحُكْمُ الوزن، وليس بحاجة إلى هذا الشفيع.

أو أنَّ قصاراه تقديمُ مفعولِ على عامله، وهو ما يَــشيع في كـــلام العرب ويُجمع النحويون على جوازه وحُسْنه.

أو أنَّ قُصاراه المجيءُ بجملة دعائيةٍ معترِضة بين المبتدأ والخبر. وسأبدأ قريبا بثلاثة النماذج هذه في سَرْد الأبيات المَعيبة بالتقديم والتأخير.

⁽١) ذلك ما قضى به ابن سنان في: سر الفصاحة ١٠١.

⁽٢) نقد الشعر ٢٥١.

⁽٣) عيار الشعر ٧٢.

⁽٤) ضرة الإغريض ٢٤٣.

وسترى عند تعداد الأبيات المعيبة في هذا الباب أن بعضهم يَحكم على بعض صور التقديم والتأخير ألها لحْنٌ مُستقبَح، ولا يُجيزها لأحد: لا للأعراب المتقدّمين ولا للمولَّدين المتأخِّرين.

ولعلّ الذوق الجمالي عندهم-الذي سَلَفَ بيانه- دعاهم إلى إنكار مثلِ هذا، وإلاّ فإهُم يُقرّون ببحث التقديم والتأخير، ويجعلونه من مباحث الشعر والقصائد والنثر والرسائل، (۱) وأقرُّوا للشاعر عما هو أبعد ممّا تقدّم وأعسر، يقول ابن رشيق: ويجوز التقديمُ والتأخير، كما قال العجير السلولي:

وما ذاك أن كان ابنَ عَمِّي ولا أحي ولكن متى ما أملك الضَّرَّ أنفعُ بالرفع، أراد: (ولكن أنفع متى ما أملك الضر)، قال: ولا أدري ما الفرق بين هذا وبين: (إن يُصرَعْ أحوك تُصرعُ) حيث فرَّقوا بينهما، غيرَ الفرق بين هذا وبين: (إن يُصرَعْ أخوك تُصرعُ) حيث فرَّقوا بينهما، غيرَ الفرق بين هذا وبين: (إن يُصرَعْ أخوك تُصرعُ) حيث المَّام مَن هو أثقبُ منّا حِسًّا وأذكى خاطرًا، وقال عمرو ابن قميئة:

لّم رأت ساتيدما استعبرت للله دَرُّ اليومَ مَن لامها(٢) وسأسرد إضافةً إلى ما سبق ذكرُه في هذا المبحث جميع الأبيات التي وجدهم يَعيبوها بما فيها من التقديم والتأخير، وسيَظهر لك مبالغتُهم في

⁽۱) الرسالة العذراء ۲۰. وأوردوا منه أبياتا كثيرة، كما في حلية المحاضرة ۲٤/۲. وبعضهم يعيب بعضها.

⁽Y) العمدة Y/YYY.

النُّفرة منه، ناقلاً بعض كلامِهم عنها، ومقتصرًا في الغالب على ذكر الموضع؛ فقد مضى حديثٌ عامٌّ عن التقديم والتأخير عند الفريقين:

• قول البحتري معدِّدًا بعضَ رؤوس الفُرْس:

مِن قَبَاذَ ويَزِدَجُردَ وفَيرو زَ وكِسرى وقبْلَهُم أَرْدَشِيرُ

فلم يعجب الناقد تقديمُ الخبرِ (قبلهم) على المبتدأ (أردشير)، ولا التفريقُ بين واو العطف والمعطوف في المعنى، وقال: وإنّما الحدّ أن يقول: (وكسرى وأردشيرُ قبلهم)، وعَدَّ ما فعله الشاعرُ من قبيل الضرورة، ونظّر ذلك ببيتين من شعر متقدّم (١).

• قول الأعشى:

أَفِي الطُّوفِ خِفْتِ عَلَيَّ الرَّدَى وكُـمْ مِنْ رَدٍ أَهـلَه لم يَرِمْ

يريد: (لم يَرِمْ أهله). ذكر ابن طباطبا أنّه من الأبيات المستكرَهة الألفاظ المتفاوتة النّسج، القبيحة العبارة، التي يجب الاحترازُ من مثلها(٢).

• قول الراعى:

فلمّا أتاها حَـبْتُرٌ بِســلاحِهِ مَضَى غيرَ مبهورٍ ومُنْصُلُه انتَضَى يريد: (وانتضى منصلَه) (٣)، ووصفه ابنُ طباطبا بمثل ما وصفَ به سابقه. وهل في هذين البيتين غيرُ تقديم المفعول به على عامله؟ ولا شــك أنّ التقديم ذَهَبَ ببعض جَمال البيتين السابقين، لكنّه لم يبلغ ما وصفه به الناقدُ.

⁽۱) عبث الوليد ۲۱۸-۲۱۹.

⁽٢) عيار الشعر ٦٧. وانظر: الموشح ٧٠.

⁽٣) عيار الشعر ٦٧.

• قول أبي عدي القرشي:

خَيرُ راعي رَعيّة سَرّه الله لله وخَيرُ مَأْوى طَريد

أي: (خير راعي رعية هشامٌ، سرّه الله...)(١) وليس فيه إلاَّ تقلم الجملة الدعائية والتعجيلُ بها، وعابوه بها، وقد يكون في التقلم بلاغة ومُناسَبةٌ.

• قول البحتري:

ولستُ بزَوَّار الملوك على النَّوى لَئِنْ لَم تَجُلُ أَغْرَاضُهَا ونُسُوعُها

قال الناقد: وفي رواية أخرى: (إذا لم تَحُلُ، وهو الوجهُ؛ لأنه إذا قال: (لَئِنْ لم) حَمَل الكلامَ على التقديم والتأخير، كأنه قال: (لَئِنْ لم تَجُلْ أَعْراضُها ونُسوعُها لستُ بزوّار الملوك، وهذا لفظ مهجور....(٢)

• وقوله أيضا:

قد لَعَمري أَضْعَى الزَّمانُ حَميدًا بابنِ وَهْبِ محسمّدِ المُأْمُسُولِ قال: فصَل بين (قد) والفعلِ بالجملــة المعترضــة، وهـــي قولــه: (لعمري)، واتصالُ (قد) بالفعل أحسنُ، إلاّ أن ذلك جائزٌ سائغ....(٣).

• قول عروة بن الورد العبسى:

قلتُ لقوم في الكَنيف ترَوَّحُوا عَشْـــيَّةَ بِثْنَا عَنْدُ مَاوَانَ رُزَّحِ تَنَالُوا الغِني أَو تَبلُغُوا بنُفُوسِكُمْ إلى مُسْتَرَاحٍ مِن حِمامٍ مُبَرِّحٍ

⁽١) سر الفصاحة ١٠٤، نقد الشعر ٢٥١.

⁽٢) عبث الوليد ٢٧٢.

⁽٣) عبث الوليد ٣٨٢.

قال الناقد: وهذا ثمّا أُفسد إعرابُه بالتقديم والتأخير، وتقديره: (قلت لقوم رُزَّحٍ في الكَنيف عشية بتنا عند ماوان: تروّحوا تنالوا الغين)، ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه. (١)

• قول أبي الطيب:

المجدُ أخسَرُ والمكارِمُ صَفْقَةً مِن أَن يَعيشَ لهَا الهُمامُ الأَرْوَعُ فَي الْحَدِدِهِ: (الجحد فيه تقديمٌ وتأخيرٌ، وفصْلٌ بين الصلة والموصول، وتقديره: (الجحد والمكارم أخسرُ صفقةً)(٢).

قول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطُولُتِ الصُّدُودَ وَقَلَّما وصالٌ على طُول الصُّدُود يَدُومُ يريد: وقلّما يدومُ وصالٌ على طُول الصُّدود(٣).

• قول البحتري:

وقلَّما عارِفة لم يَكُنْ مقولِها بادي مَفعولِها تعليم مقديره: قلّما تكن عارفة ... (3)، وقد ورد البيتُ من قبلُ معيبًا بعيب آخر في رواية جَرِّ: (عارفة).

قول الآخر:
 لم أت ساتيدكما استعبرَتْ

للهِ دَرُّ اليــومَ مَــنْ لامَــها

⁽۱) سر الفصاحة ۱۰۱.

⁽۲) سر الفصاحة ۱۰۱.

⁽٣) سر الفصاحة ١٠٣. الموشح ٩٦. ومن كتب النحويين: الكتــاب ٣١/١، المقتــضب ٢٢٢/١. ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٣.

⁽٤) عبث الوليد ٢٥-٤٢٦.

أي: لله دَرُّ مَن لامَها اليومَ (١).

• قول بعضهم:

تَرْفُل فِي السَّار لها وَفْرَةً كُوفُرةِ المُلْطِ الْخَلِيعِ الْعُلْمُ

قال أبو هلال: كان ينبغي أن يقول: (كوفرة الغلام الملط الخليع) أو: (الغلام الخليع الملط)، فأمّا تقديمُ الصفة على الموصوف فرديءٌ في صنعة الكلام حدًّا(٢).

• قول البحتري:

حَلَفْتُ لَمَا بِاللهِ يُومَ التَّفُرُّقِ وِبِ الوَجْدِ مِن قَلِي بِمَا المَتَعَلِّقِ

تقديره: (من قَلبي المتعلقِ بها)، فلما فَصَل بين الموصوف الـــذي هـــو (قلبي) والصفة التي هي (المتعلق) بالضمير الذي هو (بها) – قُبُحَ ذلك، ولو كان قال: (من قلْبِ بها متعلِّقِ) لزال ذلك القُبحُ، وذهَبَتْ تلك الهُجنةُ. (٣)

• قول دريد بن الصمّة:

وَبَلِّغْ نُمَيرًا إِنْ عَرَضْتَ ابنَ عامِرٍ فَأَيُّ أَخٍ فِي النائباتِ وطالبِ(١٠) ففرّق بين (نمير) و (ابن عامر) بقوله: (إن عرضْتَ).

قول أبي تمام:
 حَلفْتُ بُمسْتَنِّ الْمُنى تَسْتَرشُها

سَحابةً كَفِّ بالرَّغائبِ تُمطِرُ

⁽١) سر الفصاحة ١٠٣، عيار الشعر ٧١. الموشح ٧٩، ، حلية المحاضرة ٢٥/٢.

⁽٢) الصناعتين ١٥٨. وسر الفصاحة ١٠٢.

⁽٣) المثل السائر ١/٠٥٠.

⁽٤) نقد الشعر ٢٥١. العمدة ٧٢/٢، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢٠٥.

قال الآمدي: قوله: (يسترشُّها) إنّما أراد: (يَسترشَّ سحابةَ كَفّ)، فقال: (يَسترشّها)، فقدّم الكناية، وجعَل (سحابة كفّ) بدلاً من الهاء والألف، يقول: (حلفتُ بمحلّ تَسْتَنُّ فيه المنى وتَطلُب رشاشَ سَحابة كفّ)، وجعَل هذا من أسباب عَيبه (۱).

• قول الفرزدق:

على حالة لو أنّ في البَحْر حامًا على جُودِهِ ما جاد بالماءِ حامَ (٢) على أنّ (حاتم) في آخر البيت بدلٌ من الضميرِ الهاءِ في (جُـوده) في سطه.

• وقول الآخر:

لَعَمْرُ أبيها لا تقولُ حليلتي ألا فَرَّ عني مالكُ بنُ أبي كَعْبِ (٣)

عابه قدامة بن جعفر بأن فيه تقديمًا وتأخيرًا، وسيأتي في الضرائر أنه معيبٌ بأنّ فيه عود الضمير على متأخّرٍ في اللفظ والرتبة، ومرجع العيبين واحد.

• وقوله:

وفاؤكما كالرَّبع أشْجاهُ طاسِمُهُ بِأَن تَسْعَدا والدَّمْعُ أَشْفاه ساجِمُهُ تقديره: وفاؤكما بأن تَسعدا كالربع أشحاه طاسمُه، ففَصل وقَدَّم وأخَر (٤).

⁽١) الموازنة ٣١٧/٢ (سيد صقر).

⁽Y) Ilsaci 1/17.

⁽٣) نقد الشعر ٢٥١.

⁽٤) سر الفصاحة ١٠٣. الوساطة ٩٤ - ٩٥، وانظر: دلائل الإعجاز ٨٣.

- وقول الآخر: أحبُّ بلادِ اللهِ أكْنافُ مَنْعِجِ إليَّ وسَلْمَى أَن يَصُوبَ هِضابُها (١) تقديره: أَحَبُّ بلاد الله إليَّ مَا بين مَنعج وسَلْمي.
 - ومن ذلك قولُ بعض العرب: وأبغَضُ من وضَعْتُ إليَّ فيهِ لِساني، مَعشَرٌ عنهمْ أذودُ (٢) تقديره: وأبغضُ من وضَعتُ لساني فيه إليَّ معشرٌ...
- وقول الآخر: إنّ الكريمَ وأبيكَ يَعتَملِ إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَن يَتّكِلْ (٣) يريد: (مَن يَتّكِلُ عليه)، فقدَّم وأخَّر.
 - وقول أبي حية النميري:

 كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يومًا

 يَهـوديٍّ يُقـارِب أو يُزيلُ (٤)

 أراد: (كما خُطَّ الكتابُ يومًا بكف يهوديٍّ يُقارِب أو يُزيل).
- ومثله لامرأة من بين قيس:

 هما أخوا في الحرّب من لا أخا له إذا خاف يومًا نَبْوةً ودَعاهُما(٥)

 تريد: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

⁽١) البديع في نقد الشعر ١٨٠.

⁽٢) البديع في نقد الشعر ١٨٠-١٨١.

⁽٣) الموشح ٩٦.

⁽٤) الموشح ٢٢٨، عيار الشعر ٧٢. الصناعتين ١٧١. ومن كتب النحو: الكتاب (٤) المقتضب ٣٧٧/٤، ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٩.

^(°) الموشح ۲۲۸. عيار الشعر ۷۲. الصناعتين ۱۷۱. ومن كتب النحو: ضرورة الــشعر للسيرافي ۱۸۰ ضرائر الشعر للقزاز ۱۰۰.

قول عروة بن أذينة:

واسْقِ العدوَّ بكأسِه واعلمْ له بالغيب إن قد كان قبلُ سَقاكَها واجْزِ الكَرامةَ مَنْ ترى أن لو له يومًا بَذَلْتَ كَرامَةً لجزاكها (١)

وصَفهما ابن طباطبا بأهما من المعيب القبيح المستكرَه المتفاوت النسج، وقال: قوله في البيت الأول: (واعلم له بالغيب) كلامٌ غثُّ و(له) رديئةُ الموقع بشعةُ المسمع، والبيت الثاني كان مُحرَجُه أن يقول: (واحْز الكرامة مَن تَرى أن لو بَذَلت له يومًا كرامةً لجزاكها).

• ومثله قوله:

وأعمَلْتُ المطيةَ في التَّصابي رَهيصَ الْخُفْ دامِيَةَ الأَظَلِّ اللَّطَلِّ اللَّطَلِّ اللَّطَلِّ اللَّعَاقُ اللَّطَلِّ اللَّعَاقُ اللَّعَاقُ اللَّعَاقُ اللَّعَاقُ اللَّعَاقُ اللَّعَاقُ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ اللللْمُولِ اللللْمُولِي الللللْمُ اللللْمُولِي الللللْمُولِي اللللْمُولِي اللللْمُلِمُ اللللْمُولِي اللللْمُلْمُ اللللْمُولِي اللللْمُولِي اللللْمُولِي اللللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُلِمُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللْمُلُمُ اللللّهُ اللللْمُلُمُ الللْمُلْمُ اللللْمُلُمُ الللْمُلْمُ الللْمُلْمُ الللِم

• وقول النابغة:

يُصاحِبْنَهُمْ حتى يُغِرْنَ مَغارَهُمْ مِن الضارِياتِ بالدِّماء الذُّوارِبِ (٣)

قال الناقد في ملْحَظِ دقيق: يريد: (من الضاريات النوارب بالدماء)، وإنما يَقبُح مثلُ هذا إذا التبَسَ بما قبلَه، لأن (الدماء) جمعٌ، ولو كان من (الضاريات بالدم الذوارب) لم يَلتبِس،

⁽١) عيار الشعر٦٨. وانظر: الرسالة الحاتمية ٢٤، والموشح ٣٣٣، والصناعتين ٤١.

⁽٢) عيار الشعر ٦٨.

⁽٣) عيار الشعر ٦٩.

وإن كانت هذه الكلمة حاجزة بين الكلمتين، أعني بين (الضاريات) و(الذوارب) اللتين يَجب أن تُقرَنا معًا (١).

• وقول النابغة أيضًا:

يُثِرْنَ الثَّرى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه إذا الشَّمْسُ مَجَّتْ رِيقَها بالكَلاكِلِ(٢)

يريد: (يُثِرْنَ النَّرى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه بالكَلاكل إذا الشَّمس مَجَّتْ ريقَها). وعَدَّه ابنُ طباطبا من المستكرّه. قال أبو هلال: وهذا مستهجَنُ جدًّا؛ لأنّ المعنى تَعَمَّى فيه.

• وقول الشماخ:

تَخامَصُ عن بَرْدِ الوِشَاحِ إذا مَشَتْ تَخامُصَ حافي الخَيلِ في الأَمْعَزِ الوَجِي (٣) يريد: تخامص حافي الخيل الوجيِّ في الأمعز.

• وقول النابغة الجعدي:

وشَمُولِ قَهوةِ باكُرْتُها في التّباشيرِ مِن الصُّبْحِ الْأُولُ (٤) يريد: في التباشيرِ الأُولِ من الصُّبح.

• وقول ذي الرمة:

كَانَ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بِنا أُواخِرِ المِيسِ أَصواتُ الفَراريجِ (٥) يريد: كأن أصوات أواخر الميس أصواتُ الفراريج من إيغالهن بنا.

⁽١) عيار الشعر ٦٩.

⁽٢) عيار الشعر ٦٩. الصناعتين ١٧٠

⁽٣) عيار الشعر ٧٠. والموشح ٧٠. الصناعتين ١٧٠.

⁽٤) الموشح ٢٢٨، عيار الشعر ٧٠. الصناعتين ١٧٠

^(°) الموشح ۱۸۵، عيار الشعر ۷۰. الصناعتين ومن كتب النحو: الكتاب ۱۷۹/۱، المقتضب ۱۲۹/۶، ضرورة الشعر للسيرافي ۱۷۹ ضرائر الشعر للقزاز ۱۰۰.

يريد: كأن أصوات أواخر الميس أصواتُ الفراريج من إيغالهن بنا.

• وقوله أيضًا:

نَضَا البُردَ عنه وهو مِن ذو جنونِه أجاري تَسْهاكِ وصَوت صُلاصِلِ(١) يريد: وهو من جنونه ذو أجاري... قال أبو هلال: كأنّه من تخليطه كلامُ مجنون.

• ومن ذلك أيضًا:

لها مُقلَةٌ حَوراءُ طُلَّ خميلةً من الوحشِ ما تَنفكُ تَرعى عَرارُها(٢) تقديره: لها مقلةٌ حوراءُ من الوحش ما تَنفك تَرعى خميلــةً طُــلَّ عَرارُها. والبيت مضطربٌ جدًّا، ويحتمِل غيرَ ضبط.

• قوله المتنبى:

فَتَى أَلْفُ جُزءٍ رأيُه في زمانه أَقَلُّ جُزَيءٍ بعضُه الرأيُ أَجَمَعُ (رأيه) و(أقلّ) مبتدأ، وخبره: (بعض (ألف جزء) خبر، والمبتدأ (رأيه)، و(أقلّ) مبتدأ، وخبره: (بعض الرأي). (٣)

⁽۱) عيار الشعر ۷۱. الصناعتين ۱۷۰.

⁽۲) البديع في نقد الشعر ۱۸۱. نضرة الإغريض ۲٤٣، كفاية الطالب في نقد كـــــلام الــــشاعر والكاتب ۲۱۸، ومن كتب النحو: الخصائص لابن حني ۳۳۰/۱، ضرائر الـــشعر لابـــن عصفور ۲۱۶.

⁽٣) انظر: يتيمة الدهر ١٥٤/١.

قول الفرزدق:

فليسَتْ خُراسانُ التي كان خالدٌ ها أسدٌ إذ كان سَيفًا أميرُها(١)

قال ابن الأثير عنه: وحديثُ هذا البيت ظريفٌ، وذاك أنه فيما ذُكرِ يمدَحُ حالدَ بنَ عبد الله القسريَّ، ويهجُو (أسدًا)، وكان (أسدٌ) وليَها بعد خالد، وكأنه قال: وليست خراسانُ بالبلدة التي كان خالد بها سيفًا إذ كان (أسدٌ) أميرُها، وعلى هذا التقدير ففي (كان) الثانية ضميرُ الشأن والحديث، والجملة بعدها خبرٌ عنها، وقد قدّم بعضَ ما (إذ) مضافةٌ إليه، وهو (أسد) عليها، وفي تقديم المضاف إليه أو شيء منه على المضاف من القبُح ما لا خفاء به، وأيضًا فإن (أسدًا) أحدُ جيزأي الجملة المفسرة للضمير، والضميرُ لا يكون تفسيرُه إلا من بعده، ولو تقدّم تفسيرُه قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سمّاه الكوفيون الضميرَ المجهول (٢٠).

وقال ابن عصفور من النحويين عن البيت: إنّه قبيحٌ جدًّا، لا ينبغي لأحد أن يَرتكب ما فيه. (٣)

• قول المتنبى:

جَفَخَتْ وهُم لا يَجْفَخُون بِها بِهِمْ شِيمٌ على الحَسَبِ الأَغَرِّ دَلائِلُ(') يريد: جَفَخَتْ هِم، وهم لا يَجْفَخُون ها. قال فيه الحمدوني: وهو ممّا استُهجنَ لفظُه، وبَعُد عن الاستعمال، ومَجَّته الأسماع.

⁽١) سر الفصاحة ١٠٢. المثل السائر ٢٥٠/٢.

⁽۲) المثل السائر ۲/۰۰۲-۲۰۱.

⁽٣) ضرائر الشعر ٢١٣.

 ⁽٤) سر الفصاحة ١٠٣. الصناعتين ٦٨، التذكرة الحمدونية ٣١٦/٧.

• قول الفزدق:

وتَرى عَطيةَ ضاربًا بِفنائِهِ رِبْقَينِ بِين حَظائرِ الأغنامِ

مُتَقَلِّدًا لأبيهِ كانت عَندَهُ أَرباقَ صاحب ثَلَة وبِهامِ

يريد: مَتَقَلِّدًا أرباقَ ثَلَّة وهِام كانت لأبيه عنده. (١)

• قول الفرزدق يمدح إبراهيم بن إسماعيل حالَ هشام بن عبد الملك: وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكًا أبو أمِّه حَيُّ أبوه يُقارِبُه(٢)

قال الناقد: ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه لأن مقصوده: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه -يعني هشاماً لأن أبا أمه أبو الممدوح(٣).

وقال المرزباني: إنه بهذا البيت أتعبَ أهلَ اللغة والنحوِ بشرْحه، منهم سيبويه فمَنْ بعدَه، ولم يَبلُغوا منه ما يُقنع ويُرضي (٤).

وقال ابن طباطبا: فهذا من الكلام الغّث المُستكرَه الغلِق، فلا تجعلَنَّ هذا حُجَّةً ولْتحتنب ما أشبهَه (٥).

⁽١) سر الفصاحة ١٠٢. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٢.

⁽۲) سر الفصاحة ۱۰۱، البديع في نقد الشعر ۱۸۱، الموشح ۹۱، ۲۲۸، ۱۰۶، العمدة ٢٦/٢ - ٢٦٦، عيار الشعر ۷۲. دلائل الإعجاز ۸۳، الصناعتين ۱۹۸، المثل السائر ٢/٦٠، رسالة الصاهل والشاحج - ٦٣ - ٦٣١، تحرير التحبير في صنعة الشعر والنثر ٢٢١، ١٩٤، كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٨. ومن كتب النحويين: ضرورة الشعر للسيرافي ۱۸۲، الخصائص ٢١٩١، ٣٢٠ وغيرها كثير.

⁽٣) سرالفصاحة ١٠١.

⁽٤) الموشع ١٠٤.

⁽٥) عيار الشعر ٧٢.

وقال ابن شرف القيرواني: وهذا غايةُ التعقيد والتنكيد، وليس تحته شيءٌ سوى أنه شريفٌ كابن أخته شريف^(۱).

ووصَفه ابنُ الأثير بأنه جاءَ مُشَوَّهًا (٢).

• قول المتنبى:

أنَّى يكون أبا البريةِ آدمٌ وأبوك والثَّقلان أنتَ محمَّدُ (٣)

تقديره: أنى يكون آدمُ أبا البرايا، وأبوك محمد، وأنت الثقلان. قال الحمدوني: وهذا تعسُّفٌ قبيح.

• قول المتنبى:

لو لم تكن من ذا الورى اللَّذِ منك هو عَقِمَت بِمَولِد نَسْلِها حَوَّاءُ(٤)

يقول: لو لم تكن من هذا الورى الذي كأنه منك؛ لأنك جمالُه وشرفه وأفضله - لكانت حواء في حكم العقيم التي لم تلِد، ولكن بك صار لها ولدّ. قال الثعالبي: وهذا البيت ممّا اعتلّ لفظه و لم يصحّ معناه، فإذا قرع السمع لم يصل إلى القلب إلاّ بعد إتعاب الفكر وكدّ الخاطر، ثم إن ظفر به بعد العناء والمشقة فقلّما يُحصُل على طائل. وقال الحمدوني: وهو ممّا استُهجنَ لفظُه، وبَعُد عن الاستعمال، ومَجَّته الأسماع.

⁽١) رسائل الانتقاد ٥٤.

⁽٢) المثل السائر ١/١٥٢.

⁽٣) المنصف ٢٤٢. الوساطة ٨٧، رسائل الانتقاد ٢٢. التــذكرة الحمدونيــة ٣١٣/٧، يتيمة الدهر ١٥٤/١.

⁽٤) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٩، العمدة ٧١/٢، الوساطة ٩٣، التذكرة الحمدونية٣١٦/٢، يتيمة الدهر ١٥٤/١.

• قول الشاعر:

فقد والشَّكُ بَيَّنَ لي عَـناءٌ بوشك فِراقِهم صُرَدٌ يَصيحُ (١)

أراد: فقد بين لي صُرَد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناءً. وعَدَّه ابن الأثير من المعاظلة المعنوية، وقال: قَدَّم قولَه: (بوشك فراقهم) وهو معمولُ: (يصيح)، و(يصيح) صفة لـ(صُرَد) قدّمه على (صُرَد)، وذلك قبيح، وإنما يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز قبيح، وإنما يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، فكذلك لا يجوز تقديم ما اتصل ها على موصوفها، وكذلك لا يجوز تقديم ما اتصل ها على موصوفها عنه أيضًا: إن في هذا البيت من رديء الاعتراض، وهو الفصل بين (قد) والفعلِ الذي هو (بَيَّنَ)، وذلك قبيح، لقوة اتصال (قد) على تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تعدُّ مع الفعل كالجزء منه، ولـذلك أدخلت عليها اللامُ المرادُ ها توكيدُ الفعل... (٣)

• قول الآخر:

فأصبحَتْ بعدَ خَطَّ بَهجَــتِها كَأَنَّ قَفْــرًا رُسُــومَها قَلَما(٤)

أراد: (فأصبحَتْ بعد هجتها قفرًا، كأنَّ قلَمًا خَطُّ رُسُومَها).

قال ابن الأثير: قَدَّمَ خبرَ (كأنَّ) عليها وهو قوله: (خَـطَّ) وهـذا وأمثالُه مما لا يجوز قياسٌ عليه، وهو على تلك الحالـة في الـشعر مختـلِّ مضطرب. وقال: والمعاظلة في هذا الباب تتفاوت درجتُها في القبح، وهذا

⁽١) نضرة الإغريض ٢٤٣.

⁽٢) المثل السائر ٢٤٩/٢.

⁽٣) المثل السائر ٣/٥٥-٥٥.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٤٣. كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٨. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٤.

البيت المشارُ إليه من أقبحِها، لأن معانيَه قد تداخلَتْ ورَكِ بعضُها بعضًا (١).

وقال أبو العلاء المعري: هذا البيت أنشكه أبو عبيدة في كتاب له يُعرف بشواذ الغريب، وهذا شيء لا يجوز أن يكون إلا مصنوعًا قد تُعُمِّد لإنشائه (٢٠).

• قول المتنبى:

فتبيتُ تُسئِد مُسئِدًا في نَيّها إسآدَها في المَهْمَهِ الإنضاءُ(٣)

وإعراب هذا شاقٌ، وشَرحُه عسيرٌ، وله عودةٌ بتفصيل في الحديث عن منهج النقّاد.

• قول المتنبى:

كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنْكَ مِنهُ مِنْ وَدَهْرٌ لأَنْ أَمْسَيتَ مِن أَهْلِهِ أَهْلُ (عُ)

وهو كأحيه الذي قبله بُعدًا ومشَقَّةً، وله عودةٌ بتفصيلٍ في الحديث عن منهج النّقاد.

والأبيات الأربعة عشرَ الأخيرة ظاهرٌ فيها العيبُ جدًّا، والأولى هِا أَنْ تُعَدَّ لُحُونًا، كما صرَح بذاك بعضُ النقاد، أو ما يُشبه اللَّحنَ؛ فإنهن بلغنَ من التعقيد مبلغًا يناقضُ لغة العرب المبنيّة على البيان، ولا يستقيم أن تُوضع في شعرِ؛ فإنها مُفسدتُه لا مَحالة.

⁽١) المثل السائر ١/٠٥٠.

⁽۲) رسالة الصاهل والشاحج ٦٣١-٦٣٢.

 ⁽٣) وانظر حديثا عن البيت أيضا وما فيه من تعسف في البديع في نقد السشعر ١٨١،
 ورسائل الانتقاد ٦٢. والواضح في مشكلات شعر المتنبي ٣٠. التـذكرة الحمدونيــة
 ٣١٤/٧. يتيمة الدهر ١٥٣/١-١٥٤.

⁽٤) المنصف ٢٢٦.

الحددف(١):

• قول أبي تمّام:

يَدِيْ لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَم يَذُقُ جُرَعًا مِن رَاحَتَيكَ دَرَى مَا الصَّابُ والعَسَلُ

خطّأه فيه الآمديُّ وقال: لفظُ هذا البيتِ مبنيٌّ على فساد؛ لكثرة ما فيه من الحذف؛ فكأنه أراد بقوله: (يدي لمن شاء رهن) أي: أصافحه وأبايعه معاقدةً أو مراهنة، إن كان من لم يَذُق جُرَعًا من راحتيك دَرَى ما الصابُ والعسلُ، ومثلُ هذا لا يَسوغ؛ لأنه حندَف (إنْ) الستي تدخل للشرط، ولا يجوز حذفها؛ لأنها إذا حُذفت ْ سَقَطَ معني الشرط، وحذف (مَنْ) وهي الاسم الذي صلته: (لم يذق)؛ فاختلَّ البيتُ، وأشكلَ معناه. وقال: والحذف لَعَمري كثيرٌ في كلام العرب، إذا كان المحذوف مما تَدلُّ عليه جملةُ الكلام فإنْ تَأوَّلُ متأولٌ هذا البيتَ على ألفاظ أخرَ محذوفة عير اللفظ الذي ذكرتُه فالاختلالُ بعدُ قائمٌ؛ لكثرة ما حُذف منه، وسقوط الدليل عليه (٢٠).

وقال عبد القاهر الجرجاني عنه: إنّه من تعسُّف أبي تمّام وذهابه به في نحوٍ من التركيب لا يَهتَدِي النحوُ إلى إصلاحِه، وإغرابٍ في الترتيبِ يَعمَى الإعرابُ في طريقه، ويَضلُّ في تعريفه (٣).

⁽۱) سيرد تحت هذا المبحث أبيات فيها نقد نحوي ، فكانت تستحق أن تُذكر مع أخواهً السابقات عند سرد النقدات النحوية في أبواها السابقة، لكني جمعتها ههنا؛ لأنها منهج عام، لا يتعلّق بمسائل مفردة من النحو يمكن مناقشتُها منفصلة.

⁽٢) الموازنة ١٥٥-١٥٧.

⁽٣) أسرار البلاغة ٣٣٢-٣٣٣. وانظر: دلائل الإعجاز ٨٤.

وقال أبو الحسن الجرجاني: حَذَفَ عمدة الكلام، وأَحَلَّ بالنظْم؛ وإنما أراد: (يدي لمن شاء رهنٌ إن كان لم يذق)، فحَذَف (إنْ كان) من الكلام، فأفسد الترتيب، وأحال الكلام عن وجهه (١).

• قول البحتري:

تَفْتَأُ عُجْبًا بِالشيء تَذَّكِ رُهُ وإنْ تولَّى أو انقَضَى عُصُرُهُ

قال المعري: (تفتأ) من قولهم: (ما فتئ) أي: ما زال، وهذا ردية حدًّا، لأنّ (لا) إنّما تُحذف مع القسَم خاصة؛ لأنّ مكالها قد عُرف هنالك، فاستَغنى السامع أن تُذكر له (٢).

ذلك ما هو مقرّر في أكثر كتب النحو^(۱)، ومنهم مَن يُطلِق فيــورد حذفَ النافي دون اشتراط^(۱)، ويرى الرضيُّ أنه بعــد القــسَم موضعُ كثرة، (^{°)} وجعَله ابن عصفور من الضرائر، (^(۱) فــالآراء متباينــة، وأكثــر الشواهد تَحري على الشرط المذكور، فالقسَم فيها متــأوَّلُّ ومنــويّ في المعنى، وبعضُها يتعذّر تقديره إلاّ على بُعد، أو لا يتصوّر، من مثل قــول الشاعر:

⁽١) الوساطة ٧٧.

⁽٢) عبث الوليد ٢٣١.

⁽٣) انظر مثلا: معاني القرآن للفراء ٢ /٥٤، ١٥٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٠، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١.

⁽٤) كما فعل الزمخشري في المفصل ٢٦٧، وابن مالك في شرح الكافية الـــشافية ٣٨٢/١، وابنه في شرح الألفية ١٣٠.

⁽٥) شرح الكافية ق٢ ٢٠٤٣/٢.

⁽٦) شرح الجمل ٣٨٦/١. وضرائر الشعر ١٥٥-١٥٦.

تَنفَكُ تَسمَعُ ما حيب بياك حتى تكونَهُ (١)

قال البغدادي: (تنفك) فيه ليس جوابَ قسم، وحالف من استشهد به لذلك، (۲) ومثل قول الآخر في بعض تأويلاته:

وأبرحُ مَا أَدَامَ الله قَــومي بحمـــد الله مُنتطقًا مجيدا

ويمكن القول: إن بيت البحتري يُشبه هذين، ويوافق الذين لم يَشترطوا تقدّمَ القسَم، فهو خارجٌ عن الأشهر، ولكنّه مُتحَيِّزٌ عن الخطأ.

• قول المتنبى:

فَارِحَامُ شِعرِ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهِ وَارِحِامُ مَالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ وَالْحِامُ مَالٍ مَا تَنِي تَتَقَطَّعُ وَالْحَالُ الله وَالْحَادِ الله وَالله الله وَالله الله الله والله والله الله والله وال

إلا بر (مِنْ)، قال الله تعالى: (من لدن حكيم عليم) (٣).

ونقل ابن الشجري عن ابن جني أنّ استعمال (لدن) بغير (مِن) قليلٌ في الكلام، لا يكادون يَستعملونها كذلك (٤٠).

وأهل النحو يقرِّرون ما يدفعُ بعضَ النقدِ عن الشاعر، ويطرح عنه شيئًا من اللَّوم؛ فقد ذكروا ألها قد تُستعمَل قليلاً دون (من)(°)، كما في قول الشاعر:

⁽۱) ورد البيت في المفصل ٢٦٧- ٢٦٨، شرح التسهيل ٢٥/١، شرح عمدة الحافظ ١٩٨١، شرح الكافية الشافية ١٣٨١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٠، شرح الرضي للكافية ق٢ ١٠٤٢/٢ - ١٠٤٣.

⁽٢) الخزانة ٩/٢٤٢.

⁽٣) المنصف ١٧٨.

⁽٤) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١.

⁽٥) شرح التسهيل ٢٣٧/٢، شرح الكافية للرضى ق٢، ١٦٩/١-٤٧٠.

صريعُ غَوانِ شَاقَهُنَّ وشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حتى شاب سُودُ الذَّوائبِ وقول الآخر:

فإنّ الكُــثرَ أعيــاني قَــديمًا ولم أُقْتــِرْ لَدُنْ أَنّي غُــلامُ وقول كثير:

وما زلتُ من ليلي لَدُنْ أن عرفتُها لَكَالهائِمِ المُقْصَى بكلّ مَكانِ

• قول الشاعر:

لا يَرمُضُون إذا جرَّتْ مشافرُهم ولا ترى مثلَهُم في الطَّعنِ ميَّالا ويفُ شَلُونَ إذا نادى ربيئهُم ألا اركبنَّ فقد آنست أبطالا أراد: (ولا يفشلون) فتركه وحذف (لا)، فصار المعنى كأنَّه ذمِّ، وعدَّه أبو هلال أقبح القبيح (١)، ويراه قدامة بن جعفر من الإحلال بالنظم (٢).

• قول البحتري:

أنسى ليالينا هناك وقد خلا من لهونا في ظلّها ما قد خلا المح أبو العلاء المعرى إلى عدم رضاه عنه، وقال : يُحتمل أن يكون أراد: (لا أنسى)، فحَذف (لا)، وذلك إنّما يُستعمَل في القسم؛ لأنه يَدل على ما بعده من الغرض، كما قال تأبط شرا:

تالله آمَنُ أنثى بعد ما حلَفَتْ أسماءُ بالله من عَهدِ وميثاقِ (٣)

⁽١) الصناعتين ١٩٥.

⁽٢) نقد الشعر ٢٤٧.

⁽٣) عبث الوليد ٣٧١.

مع أنّ ناقدًا آخر يَنصُّ على أنّه يجوز حذفُ (لا) من الكلام وأنت تريدها، واستشهدَ بقول الله تعالى: (كجهر بعضكم لبعضٍ أن تحبط أعمالكم)، والمراد: (ألاّ تحبط)(١).

ويُحتمَل في البيت أنّ المراد: (أأنسى)، على أنه استفهامٌ إنكاريٌ، فحذفَ همزة الاستفهام (٢)، وحذفُها جائزٌ عند بعضهم، ولعله أقرب من حذف (لا)، وكلاَّ أجاز العلماءُ.

* * *

⁽¹⁾ Ilanca 7/447.

⁽٢) أفادني هذا الإيرادَ أحدُ فاحصَى الكتاب، فجزاه الله خيرًا.

ثانيا: النقدات الصرفية:

القلب المكاني:

• قول البحتري:

وما دُولُ الأَيّامِ نَعْمَى وأَبُونُسًا بِأَجْرَحَ فِي الأَقْوامِ مِنه ولا أَسُوى قال المعري: قوله: (أسوى) تسامحٌ من أبي عبادة، لمّا كان (الأَسُو) ظاهرَ الواو، وكذلك قولهم: (أسَوتُه في الفعل فأنا آسُوه)، أنس بالواو فجاء بما في (أفعل) الذي يريد به التفضيل، وإنّما القياس (ولا آسى). وما علمتُ أحدًا استعمل هذه اللفظة التي استعملها أبو عبادة، وكأنه قال: (ولا أوسى)، ثمّ نقل الواو إلى موضع العين (١).

ظاهر كلام الناقد أن البحتري أراد معنى (المواساة) في المصيبة، وظاهر فيه أنّ الواو قبل السين، لكنه قلّبَ، وقدَّم عينَ الكلمة على فائها. وليس هذا التأويل عندي بمتعيِّن، فلعل الشاعر أراد معنى (الأُسُوّ) وهو العلاج، ويرجّح هذا أنه هو الذي يقابل معنى (الجرْح)، فيكون هذان المعنيان المتقابلان مناسبين للمعنيين المتقابلين أيضا اللذين بدأ بهما البيت، وهما (النعمى) و(الأبؤس)، فأحدهما يجرح، والآخر يداوي جرحَه، يريد: أن الممدوح نافع ضارٌّ، وإذا صدَق هذا لم يكن في صنيع البحتري قلب مكانيٌ؛ لأن السين في أصل مادته سابقة الواو.

• قول البحتري:

سَكَن لي إذا نأى ناءَ ليًّا لله ومَنْعًا فازداد بالبُعد بُعدا

⁽١) عبث الوليد ٢٩. وأورد كلامًا طويلاً، يَشرح فيه وجهَ الصواب.

قال الناقد: قال: (نأى) فاستعمله غيرَ مقلوب، ثمَّ قال: (ناء) فاستعمله مقلوبًا، وهذا داخلٌ في نوع مجيء الشعراء باللغتين في البيت الواحد، وهو دون الضرورة^(١).

وأحسبه لم يُرد ألهما لغتان لقبيلتين مختلف تين، أو لطوائف من العرب، وإنما هما طريقتان في الكلام يَسْتعملهما كلُّ أحد، لكنــه أنكــر الجمعَ بينهما في موضع واحد. وعلى التسليم جدَلًا بأهما لغتان فلم أجد النحويين يمنعون من الجمع في بيت واحد بين لغتين فصيحتين أو وجهين في النحو لا يتناقض قياسُهما، فقد جَمَعَ ثلاثة من القراء السبعة: أبو عمرو وابن عامر وابن كثير بين صرف (ثمود) في أثناء آية ومنْعِها في آخرهـــا، وذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمْ وَدًا كَفَرُواْ رَبَّهُمُّ أَلَا بُعْدًا

لِتَمُودَ ﴾ (٢)(٢)، وحَمَعَ الشاعر بين صرف (هند) ومَنْعه في قوله:

لم تتلفّع بفضل مئزرها دعْ _ ـــ لا و لم تُغذَ دعدُ في العُلب بل أجازوا تداخلَ اللغات في كلمة واحدة، وهي المضارع إذا كان فيه لغتان، وإنَّما ذلك حكُّمٌ نقدي غريبٌ لهذا الناقد وحده، سبق الحديثَ عنه.

عبث الوليد ١٥٣. (1)

⁽٢) سورة هود، الآية: ٦٨.

السبعة ٣٣٦، والتيسير في القراءات السبع ١٠٢. وعزاها الــسيرافي لأكثــر القــرّاء (٣) (ضرورة الشعر ٥٥ - ٤٦).

الاشتقاق:

• قول المتنبي:

ولقد دَهِشْتُ لما فعلتَ ودونَه ما يُدْهِشُ الملكَ الحَفيظَ الكاتبا(١)

قال ابن وكيع: "قال: (دَهِشْت) فصيّره ثلاثيًّا، وقـال: (يُـدْهِشْ) فصيره رباعيًّا، وهذا تحكُّمٌ على لسان العرب، وقد احتج له بعض المحتفين به، فقال: هذا يدلّ على انفراد ما لم يُسمَّ فاعله بفعل يختص به، كما تختص بعض (الأفعال(٢)) بفاعل لا يُذكر معها المفعول، نحو: (قام زيدٌ) و (قعد عمرٌو)ومثله: (حُمَّ و (أحمَّه الله) و (بَرَّ ححمُّه) و (أبرَّه الله)، قـال: فحعل هذا الرحلُ ما هو مسموع قياسًا يطرد عليه، حتى كأنه في شعر الهذليين، وكأنه ورد عليه من رؤبة والعجاج ما يجعله أهلاً له (٢).

ولا أرى الناقد محقًا، ولا المتنبي متحكّمًا على لسان العرب، فإن في لسانهم استعمال (دهش) ثلاثيا، و(أدهش) رباعيًّا، كقولهم: (أدهشه الحياء) و (أدهشه الله) و (أدهشه الأمر). (أ) ولا يُنكَر أن يكون الفعل الخياء) و (أدهشه الله) و في همزة التعدية صار متعدّيا، بل هو قياسٌ فيه عند أكثر النحويين، ولا يحتاج إلى سماعٍ عن الهذليين أو شاهدٍ من كلام رؤبة ورجز العجّاج، إلا أن يكون ابن وكيع أراد له التناسب بأن يوافق

⁽١) المنصف في نقد الشعر ٤٤١.

⁽٢) في المصدر: (الفاعلين). ومعناها غير ظاهر، ولعلّ الصواب ما أثبتُّ.

⁽٣) المنصف في نقد الشعر ٤٤١.

⁽٤) أساس البلاغة ١٣٧، لسان العرب (دهش).

بين استعمال الثلاثي في الموضعين، لا أنْ يستعمل الثلاثي مرة والرباعي أخرى، وهو مذهب جمالي للنقاد، سبق بيانه، لكنه لا يسمح بالتخطئة ولا التعنيف الذي استعمله الناقد.

• قول أبي العتاهية:

وكان ما قدَّموا لأنفُسهم أعظمَ نفْعًا من الذي وَدَعُوا

قال ابن الأثير عن قوله: (وَدَعُوا): وهذا غيرُ حسَنٍ في الاستعمال، ولا عليه من الطلاوة شيءٌ، وقال: إنّ لفظة (وَدَع) فعلٌ ماضٍ ثلاثي، لا يثقُل بها اللسان، ومع ذلك فلا تُستعمل على صيغتها الماضية إلاّ جاءت غيرَ مستحسنة، وتجيء مستحسنةً على الأمر والمضارع، وأمّا الماضي منها فلم يُستعمل إلاّ شاذًا (١).

وصدق ابن الأثير، فإن المشهور أن (ودع) من الألفاظ التي ترد في القياس دون الاستعمال، حكى الثقات إهمالها في كلام العرب، هي وأختُها في المعنى (ودَر)، كما ذكر سيبويه وأبو علي وابن جيني وغيرُهم (٢).

وقد يُعتذر لأبي العتاهية بأنّ الثقات ذكروا أيضًا أنّ (وَدَعَ) قد تقع في الشعر^(٣)، كقول أنس بن زنيم الليثي أو غيره:

⁽١) المثل السائر ١/٠٤٠.

⁽۲) الكتاب ٢٥/١، ٤٧/٢، ٩٩، ١٠٩. الحلبيات ١٢٢- ١٢٣، العـسكرية ١٣٥، ١٣٨، الشيرازيات ١٦٧١، العضديات ٧٦، الخصائص ٩٩/١ وانظر: الـصحاح ١٣٨، الشيرازيات ١٠٧١، شرح الشافية للرضي ١٣٠/١، ١٣٠/١، اللسان (ودع).

⁽٣) الحلبيات ٨٣.

ليت شعري عن حليلي ما الذي غالَه في الحـــبِّ حتى وَدَعَهْ وقول الآخر:

سَـــُلُ أُميري ما الذي غيَّــرهُ عن وصالي اليومَ حتى وَدَعَهُ وقول الآخر:

فَسَـعى مَسْعاتَه في قومِهِ ثُمَّ لم يُدرِك ولا عَجـنْزًا وَدَعْ وقول الآخر:

وثَمَّ وَدَعْنَا آلَ عمرٍ وعامرٍ فرائسَ أطرافِ المُثقّفةِ السُّمْرِ^(۱). وإن قيل فيها: إنّ الأصل (وَدَّع) بالتشديد فخُفّفت، وأنها شاذة لا يُقاس عليها.

وقد يُعتذَر له أيضا بما هو أقوى، وهو أن ذلك واردٌ في النثر، حكاه أبو عبيدة (٢)، وورد في الحديث: "يا عائشة إنّ شرَّ الناس مترلةً يومَ القيامة مَــن وَدَعَه الناسُ اتقاءَ فُحْشه"(٣) وجاء في الشواذّ: "ما وَدَعَك ربُّك" بــالتخفيف، وإن كان ذلك نادرًا، وليس بشائع، ولا تُستحبّ القراءةُ به لشذوذه (٤).

⁽۱) الأبيات في الخصائص ۹۹/۱، الكشاف ٢٦٦/٤، البيان في غريب إعراب القرآن (۱) الأبيات في الخصائص ٩٩/١، الكشاف ٢٦٦/٤، اللسان (ودع) البحر المحيط ٤٨٥/٨، على الحتلاف كبير في نسبتها لأصحابها. والعجيب أن بعض كتب اللغة تحتج فيما تحتج به للمسألة ببيت أبي العتاهية المنتقد هذا، دون نسبة.

⁽٢) في مجاز القرآن ٣٠٢/٢، ونقله عنه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣٠٢/٠.

 ⁽٣) الاحتجاج به لابن خالویه في إعراب ثلاثین سورة ١١٧.

⁽٤) انظر: الحلبيات ١٢٣ العسكرية ١٣٥. العضديات ٧٦. المحتسب ٣٦٤/٢، إعسراب القراءات الشواذ ٢٧٠-٧٢١/٢. (وفيه تخريجٌ واف للقراءة)

كلّ ذلك شهيدٌ أنّ أبا العتاهية في بيته ما أبعدَ عن الصواب، ولم يقع في الحرَج، بل في القليل الذي لا يُنكَر.

• قول البحتري:

لقد أرشدتنا النائباتُ ولم يكن ليَرْشُدَ لولا ما أرثناه مَن يَعْوَى قال المعرى: (يَغْوَى) رديئةٌ جدّا؛ لأنّ المعروف (غويتُ: أَغْوِي) (١). ووصْفُه بالرداءة هو الرديء؛ لأنّ فتحَ مضارعه ثابتٌ، كما في قول المرقش:

فَمَنْ يَلِقَ حِيرًا يَحمدِ الناسُ أمرَه وَمَن يَغُو لا يَعدَمْ على اللّغُو لائما رُوي بفتح الواو^(۲)، وقد يُكثّره في القياس أنّ الغواية من الأعراض الدالة على الامتلاء والخلوِّ، كالفرح والطرب والخوف والوجل، وهذه بابها (فَعِلَ: يفعَلُ)، وأنّ الأصلَ في اللّفيف المقرون أن يجيء من باب: (فَـرِحَ)، نحـو: (رَوِيَ: يَرْوَى) و (قَوِيَ: يَقُوَى) و (هَوِيَ: يَهُوَى) إذا أحبّ (۳).

• قول المتنبي:

مَلِكُ زَهَتُ بمكانه أيّامُ وقال: إنما هو: (زُهِيَتُ)، يقال: وقال: إنما هو: (زُهِيَتُ)، يقال: (زُهِيْتَ علينا يا رجل)، و (زَها النبت) إذا اصفر، وظهر زهو، أي: صفرتُه (ن).

⁽١) عبث الوليد ٢٧.

⁽٢) اللسان (غوى)، وإن كان رُويَ في غيره بالكسر أيضًا.

⁽٣) شذا العرف ٣٥.

⁽٤) التذكرة الحمدونية ٧/٣١٠.

يريد أنّ (زُهِي) من الأفعال التي لا يُتكلَّم بها إلا مبنية للمجهول، وجَزم بهذا أبو زيد وأحمدُ بن يجيى (١)، وكعادة لغتنا الواسعة لا تعدم أن بحد راويًا ورواية تخالف ذلك، فقد حكاها ابن السكيت وابن دريد مبنية للمعلوم (٢)، ولعلها لغة ثانية فيها أقل شهرة من الأولى. وهل على المتنبي من حرج فيما اختاره من صحيح كلام العرب؟

• قول أبي العتاهية:

ولربما سُئل البخـ يلُّ الشيءَ لا يَسُوَى فَتيلا

قال المرزباني: كان يلحَّن في شعره، وهذا تمّـــا أخطـــأ فيـــه؛ لأنّ الصواب: (لا يساوي)؛ لأنه من: (ساواه: يساويه). (٣)

وسببُ التخطئة أنّ أبا العتاهية صَرّف الفعلَ الثلاثي المزيد بحرف تصريفَ الثلاثي المجرد، والقياسُ: (يساوي)؛ لأنّ فعله: (ساوَى).

ومن أهل اللغة مَن نصَّ على أنه لا يقال: (يَسوَى)، وهو أبو عبيد، وأنكرها أيضًا الفراء، ولم يعرفها،، ورُوي عن الشافعي أنَّ (لا يـسوى) ليس بعربي صحيح، ومنهم مَن حَكم بندرها، وهو الليث، وحكاها عـن العرب أبو عبيدة، وقال أبو منصور الأزهري: هي لغة الحجاز. (3)

• قول لبيد:

سَقَى قومي بني مجد وأسقَى في الميرًا والغطارف من هلال

⁽۱) أدب الكاتب ٢٦٢، اللسان (زها) المزهر ٢٣٣/٢.

⁽٢) راجع: اللسان (زها).

⁽٣) الموشح ٢٦٢.

⁽٤) اللسان (سوا).

ظاهر كلام المعري أنّ قوله: (سقى) و (أسقى) لغتان، وأنّ الجمـع بين لغتين في بيت واحد أمرٌ لا يخلو من انتقادٍ، وأنّه فيه دون الـضرورة وأقلُّ منها عيبًا(١).

نظّره بالجمع بين (نأى) و (ناء) في بيت واحد، وقد مرّ.

وأحسبه أيضًا لم يُرد هنا ألهما لغتان لقبيلتين مختلفتين، وإنما هما طريقتان في الكلام، أنكر الجمع بينهما في موضع واحد.

فإن صَحّ فهم كلام الناقد على هذا النحو فإنه غير محقٌ فيه؛ فلم أحد أحدًا ينصُّ على أهما لغتان مختلفتان لا يجتمعان، وكسان الأخفسش يذهب إلى التسوية بين (فَعَلْتُ) و (أَفْعَلْتُ)، (٢) وهو الظاهر من كلام أهل اللغة، وقد وردتا في قراءة واحدة لحفص، في قوله تعسالى: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ (٣). بفتح الياء، جعلم ثلاثيا، وفي قولمه تعسالى: ﴿ وَأَسْقَيْنَكُم مَّاءً فُرَاتًا ﴾ (١) جعله مزيدًا بالهمزة. والخليل وسيبويه يجعلان بينهما فرقًا يسيرا، يحتمل على بُعدٍ أنّ الشاعر أراده، ولكنهما لا يرياهما لغين (٥).

⁽١) عبث الوليد ١٥٣.

⁽٢) اللسان (سقى). وهو ظاهر كلام ابن منظور ، وهو الذي بدأ به شرح المادة.

⁽٣) سورة الشعراء، الآية: ٧٩.

⁽٤) سورة المرسلات، الآية: ٢٧.

⁽٥) الكتاب٤/٥٥.

ولو ألهما لغتان فسيقال فيه ما قيل في الجمع بين (ناء) و (نَاى)؛ فالصورة واحدة، والنقدُ غيرُ لازم؛ فلا يصدُق عليهما ألهما لغتان في مفهوم النحويين، ولا يصحّ عدمُ الجمع بين اللغتين في قواعدهم.

• قول المتنبي:

فوقفتُ منها حيث أوقفي النّدى وبَلَغْتُ من بدْرِ بن عمّار المُنى قال ابن وكيع: (أوقفني) لغةٌ ضعيفة غيرُ مستعملة إلاّ شاذّا(١). والنقد فيه مثل النقد في البيت الآتي، وحديثُهما واحد.

• قول البحتري:

خَلائقُ مَا تَنفَكَ تُوْقِفُ حَاسِدًا لَلهُ نَفَسٌ فِي إِثْرِهَا مُتَوَاجِعُ قَالَ المعري: المعروف: (وَقَفْتُ الدابةَ والرجل)، وقد حُكي: (أُوقَفْتُ الدابّة)، وهو رديء، قال: ولو رُويت: (ما ينفك يُوقَف حاسدٌ) لخلصَ من هذه الشبهة بردّها إلى ما لم يُسمَّ فاعله. (٢) وأيّد هذا بعضُ أهل اللغة، كالجوهري الذي يراها لغةً رديئة (٣).

ولست أرى الأمر يَستدعي نقدًا للشاعر لسببين، أمّا أولهما فإن العلماء نصُّوا على أن (فَعَلْتُ) و (أَفْعَلْتُ) قد يجيئان بمعنى واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وقال: فيجيء به قومٌ على (فَعَلْتُ)، ويُلحق قومٌ فيه الألف، فيبنونه على (أَفْعَلتُ)، ومثّل ذلك بسب

⁽١) المنصف ٤٤٥.

⁽٢) عبث الوليد ٢٨٦.

⁽٣) الصحاح ١١٩٠/٣، ولعلَّه يعني ما كان بمعنى الوَقف والحبْس، نحو: (أَوْقَفْتُ الــــدارَ). وانظر اللسان (وقف).

(شَغَلته) و (أشغَلتُه) و(حَرَثت الظهر) و(أحرثته). (۱) وعدّد ابنُ قتيبة ما يربو على المائتين من أفعال على هذا النحو، متعدية ولازمة، منها: (غَمَدتُ سَيفي، وأغمدته)، و(مَحَضتُه الوُدَّ، وأَمْحَضته)، و(مَدَدْتُه، وأمددته)، وغيرُها كثير (۲).

والسبب الثاني: أنّ الشاعر زاد الألفَ التي من عملها أنّها تُعدي اللازمَ قياسًا، وسيكون الإشكالُ وجيهًا لو عُكِست المسألةُ وأنّ السشاعر جاء بالفعل متعدّيا وليس فيه ما أفاد فيه معنى التعدية، مع أن الفعل متعدّ بنفسه، وكثيرا ما جاء في معاني الزوائد أنّ الفعل بالزيادة يكون بمعناه محرّدًا منها.

ثم إن من أئمة اللغة من نص على صحة هذا الاستعمال في (أوقف عينها، قال أبو عمرو بن العلاء: لو مررت برجل واقف وقلت له: ما أوقفك ههنا؟ لرأيتُه حسنا. وحكى ابن السكّيت عن الكسائي: ما أوقفك ههنا؟، ونقَل الجوهريُّ وابنُ منظور أنه قد قيل: إنّ (وقف) و(أوقف) سواءً (٣).

• قول ظافر الحدّاد:

⁽۱) الكتاب ۲۱/٤.

⁽۲) أدب الكاتب ۲۸۳-۲۸۹.

⁽٣) اللسان (وقف).

⁽٤) خريدة القصر ٤٢٨٤-٤٢٨٥ (نقلاً عن موسوعة الشعر العربي).

يَبِيَ على أنّ الفعل ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرف، وليس ثلاثيًّا بحردًا، ويُشير إلى الأشهر، قال أبو منصور الأزهري: (عازين) ليس بمعروف. ولكن ابن سيده وابن منظور حكياه (١)، فما أورده الشاعرُ جارِ على ما أثبته هذان، فكبيرٌ أن يُوصف بيتُه باللحن، وشخصُه بأنّه لُحَنة، ولكنّ النقاد يتشدّدون أحيانا أكثر من اللغويين والنحويين.

• قول البحتري:

يَكَبُّون من فوق القَرابيس بالقَنا وبالبيض تلقاهم قيامًا على الرُّكْبِ وبالبيض تلقاهم قيامًا على الرُّكْبِ وَ السَّالِ المُعرى: في النسخة: (يَكُبُّون) بفتح الياء، والصواب: (يُكَبُّون) بالضمّ، من (أكَبَّ)؛ لأنّ عجز البيت يدلّ على ذلك (٢).

أخذ عليه أنه جاء بالفعل ثلاثيًّا بحردًّا، والصواب أنه مزيد بحرف. وأحسب ذلك واضحًّا، وأقدر أن الملوم في ذلك النسسّاخُ لا البحتريُّ، وروايةُ الديوان صحيحة، كما أراد لها الناقد.

• قول المتنبي:

فِدًى مَن على الغَبراء أوّهُم أنا فَذا الأبيّ الماجد الجائد القَرمِ قَالُوا: لَم يُحْك عن العرب: (الجائد)، وإنما المحكيّ عنهم: (رحلٌ جَوادٌ) و (فرسٌ جَواد) و (مطرٌ جواد)^(۳). والأمر كما قالوا، فالمتنبي قال ما لم يقله أحدٌ من قبله حين ضاق به الوزنُ، ولم يتسمع بيتُسه ليقسول:

(الجواد).

⁽١) اللسان: (عوز).

⁽٢) عبث الوليد ٤١.

⁽٣) الوساطة ٤٨٣، ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١٥٤/١-١٥٥.

وقال المحتجّ عنه من النقاد: هذا الباب يُستغنى فيه بالقياس عن السماع لاطّراده، واتّساق أمرِه على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف إلى (فاعل) و (مفعول)، وكل فعل فلم فلمه (مُفعل) و (مُفعَل)، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقّف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذاهب القياس والأصل الذي عليه أهل اللغة (۱).

ولا يُسَلَّم لهذا المحتجّ بما قال؛ لأنه يتحدّث عن سَعة باب الاشتقاق في اسم الفاعل واسم المفعول، وليس حَرجُ المتنبي واقعًا فيهما؛ لأنه إنما أراد إطلاق وصف ثابت مستقرِّ بصاحبه، ولم يُرد بحرّد حدوث فعل فالأول هو الصفة المشبهة، وليس القياسُ فيها سائعًا على نحو ما صنع، والثاني هو اسم الفاعل، ولا يريده الشاعر ولا يحتمله المعنى، فبان الفرق بينهما، وبان تقصيرُ المتنبى.

على أنه قد يُحتجّ للمتنبي بأنّ اللسان أثبت هذا الوزن في وصف المطر^(۲)، والمعنى متقارب.

• قول البحتري يصف وفد الروم:

متحيّرين فباهت متعــجّب مَّمّا يرى أو ناظــر متأمّلُ

قال الآمدي: قوله: (باهتٌ) من (بَهِتَ: يَبْهَتُ)، وقد قيلتْ، وهـي رديئة، والحيّد: (بُهِتَ: يُبهَتُ) (٣).

⁽¹⁾ Iلوساطة XA3.

⁽٢) اللسان: (جود).

⁽٣) الموازنة ٢/٥٣٠.

وقال ابن سنان: فقوله: (باهت) لغة رديئة شاذة. والعربي المستعمَل: (بُهِتَ الرجل: يُبْهَت فهو مبهوت) (١)، فكأن الشاعر صاغ اسمَ الفاعــل من فعلٍ لم يُستعمَل مبنيًّا للمعلوم، بل استُعمل ملازمًا للبناء للمجهـعول؛ فلا يرد منه إلا اسمُ المفعول دون اسم الفاعل.

وما ذكره الناقدان نص عليه الكسائي فيما نقل عنه الجوهري، فإنه لا يُقال: (رجل باهت ولا (بَهيت) وإنما يقال: (مبهوت) (٢)، مع أنه قد ذكر أن فعله: (بَهِت) و(بَهُت) بالكسسر والضم ثم أردف: وأفصح منهما: (بُهِت) ولا أحد شكًا في ثبوت الفعل اللازم منها مبنيًا للمعلوم، مضموم العين أو مكسورَها أو مفتوحَها، وبكل قرأ القسراء في الشواذ (٤)، فلعل الأمر في نقد البحتري لا يتعلق بخطأ ولا صواب، و لا بجيّد ولا رديء، بل بفصيح وأفصح، وقليل وكثير.

• قول أبي تمّام:

فَافَرَعْ إِلَى ذُخْرِ الشَّؤُونَ وَعُذْ بِهِ فَالدَّمْعُ يُذَهِّبِ بَعْضَ جَهْدِ الجاهدِ

⁽١) سر الفصاحة ٧١.

⁽٢) الصحاح ٢/٢١٧.

⁽٣) وانظر أيضا: اللسان (همت).

⁽٤) على اختلاف في تعيين قارئ كل قراءة، راجع معاني القرآن للأخفش ١٩٧/١، المحتسب ١٩٧/١-١٣٥٠، مختصر ابن خالويه ١٦، إعراب القراءات السشواذ ٢٧٠/١-٢٧٠)، البحر المحيط٢٩/٢٨.

قال الآمدي: ولو كان استقام له أن يقول: (بعض جَهد المجهود) لكان أحسن وأليق، وهذا أغرب وأظرف. ثمّ حاول الاعتذار له: وقد جاء أيضاً (فاعل) بمعنى (مفعول)؛ قالوا: (عيشة راضية) بمعنى (مرضية)، و (لحرّ باصرّ)، وإنما هو (مبصرٌ فيه)، وأشباهُ هذا كثيرةٌ معروفة، ولكن ليس في كل حال يُقال، وإنما ينبغي أن يَنتهي في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدّى إلى غيره؛ فإن اللغة لا يقاس عليها(١).

فليس يَسَع الشاعر في رأي الناقد أن يتوسَّع في استعمال (فاعـل) . معنى (مفعول)، فذاك وإن وَرَد فهو مقصور على السماع، وهذا عـدْلٌ، لكن يبقى للشاعر تأويلٌ آخر، وهو أن يَبقى وزنُ (فاعل) علـى معنـاه الأصيل، وهو الاتّصاف بصُدور الفعل منه، فقوله: (يُذهب بعض جَهـد الحُون الجاهد) أي: بعض جَهد الحُون الجاهد، أي: الحون الذي جَهَدك، فهو الجاهد لك، وقد ذكر هذا أيضا الآمديّ وبدأ به؛ فالخطأ مدفوعٌ عن الشاعر بكـلّ حال.

• قول البحتري:

وغَرَّكَ مُهْراقٌ من الدمع حيثُ ما تُوجَّه بعد البين صادَف مُهْرَقًا

قال الناقد المعرّي: الصواب أن يكون (مُهراقا)، وهذا يجري بحرى الغلط؛ لأنه توهّم أنّ الفعل (أفعلت) مثل: (أكرمت)، فجاء بر (مُهْرَق). وحَذفُ هذه الألف رديءٌ جدّا؛ لأنها من الأصل(٢).

⁽١) الموازنة ١/٥٨١.

⁽٢) عبث الوليد ٣٤٢-٣٤٣.

وهو تنبيه جيّد ونظر دقيق، ووَهَم قديمٌ حديث، نبّه عليه أيسضًا في كتابه (رسالة الملائكة (۱) ونبّه عليه ابنُ السيد في شرح أدب الكاتب، وقال: قد ذكر ابن قتيبة في باب (فعلت) و (أفعلت): (هرقت الماء) و (أهرقته) (۲)، قال ابنُ السيّد: وقد قال مثلّه بعضُ اللغويين ممّن لا يُحسن التصريف، وتوهّم أن هذه الهاء في هذه الكلمة أصل، وهو غلط، والصحيح أن (هرقت)، و (أهرقت) فعلان رباعيان معتلان، أصهاما: (أرقت)، فمن قال: (هرقت) فالهاء عنده بدلٌ من همزة (أفعلت)، كما قالوا: (أرحث الماشية) و (هرَحْتها)، و (أنرْت الثوب) و (هنَرْته) (۱)، ومسن قال: (أهرقت) فالهاء عنده عوضٌ من ذهاب حركة عين الفعل عنها ونقلها إلى الفاء؛ (۱) لأن الأصل: (أريّقُتُ أو (أروَقْتُ)، بالياء أو بالواو (۱)، فهي في ثبوت الألف فيها مثلُ: (مُعاد)، فيقال في تصريفها: (أهراق، يهريق، مُهريق، مُهراق)، كل ذلك بفتح الهاء أو بسكوها. (۱)

• قول ظافر الحدّاد:

ما خابَ مَن هَضَمَ التفضُّلُ مالَهُ كَرَمًا، وَوَافَوُ عِرضهِ مَحْروزُ

^{.117-111 (1)}

⁽٢) أدب الكاتب ٢٨٤.

⁽٣) انظر: الكتاب ٢٨٥٤، ٢٨٥. سر الصناعة ٢/٥٥٤.

⁽٤) انظر: الكتاب ٢٨٥/٤. والشيرازيات ١٦٨/١، وسر الصناعة ٢٠١/٦-٢٠١، شرح الشافية للرضى ٣٨٤/٢-٣٨٥.

⁽٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب٢٤٢/٢، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٢٧٩/٩.

⁽٦) شرح الشافية للرضى ٣٨٤/٢-٣٨٥.

قال العماد: وهذا أيضًا لحنٌّ، صوابه: (مُحْرَز)(١).

وأقول: وهذا أيضًا ليس بلحن؛ لأنه قد ورد كما هـو في البيـت ثلاثيًّا في حديث الدعاء: (اللهم اجعلْنا في حرْز حارِز) أي: كهف منيع. ونبّه ابنُ منظور أنّ القياس: (مُحرِز)(٢)، وقال ابن الأثير: لعلّه لغة. فالأمر أقربُ من أن يكون لحنًا.

• قول رؤبة:

وشَفَّــَها اللَّوْحُ بِمَأْزُولٍ ضَيَقْ

قال ابن قتيبة وأبو الحسن الجرجاني: أخطأ في هذا، ففـــتَح اليـــاء، والصواب: (ضَيْق) أو (ضَيِّق)^(٣).

وهذا من المواطن التي ضاقت على رؤبة فاحتال عليها بتحريك ما لم يُحرَّك في اللغة وبتغييره، وله في ذلك شؤون، سيرد بعضها في هذا البحث، ونبّه عليها النقاد في غير موضع. وأهل اللغة لايروون: (الضيّيق) إلاّ بمعنى الشك، وهو غير المعنى الذي أراده الشاعر، وهو الضيّيق. وبعض أهل الضرائر الذين اتسعت مذاهبهم يعتذرون عنه بأنّه من باب زيادة الحركة للشاعر وتحريك الساكن إتباعًا لما قبلَه (أ).

• قول حَيص بَيص:

نَدِيُّ الثرى والجوُّ غَضُّ المراتعِ

فقال خبيرُ القوم عامٌ بغبطة

⁽١) خريدة القصر ٤٢٨٥ (نقلا عن موسوعة الشعر العربي)..

⁽٢) اللسان: (حرز).

 ⁽٣) الشعر والشعراء ٢/٩٧٥، والوساطة ٨.

⁽٤) ضرائر الشعر للقزاز ١٢١.

قال العماد الأصفهاني: قوله: (نَدِيّ الثري) لحنّ، يعني به: (الندي) مخففًا من (الندي)، ولا أعلم أنه يجوز بالتشديد إلا بمعني (النادي)(١).

المنصوص عليه في كتب اللغة أنّ (النَّدَى) بمعنى البلل يكون الوصفُ منه على: (نَد)، على وزن: (فَعِل)، كما يُقال: (تَعِبٌ)، ونبّه ابنُ منظور على تجنّب ما فعلَ الشاعر، فلا يُقال: (نَدِيُّ) ولا (نَديَّة)، ولكنه ذكر ما لهى عنه في معان مقاربة إن لم تكن مطابقة، فذكر (اليومَ النّديُّ) و(الليلةَ النديّة) وهما ما أصابه ندى المطر، وهو البلل، ولا أراهما إلا سواءً. وذكر أيضًا: (فلانٌ نَدِيُّ الكفّ) إذا كان سَحيًّا، حكاه عن كراع، قال: وأباه غيره (٢).

فلا أؤيّد الناقد أن الشاعر لاحنّ، بل هو مستعملٌ القليـــلَ وتـــاركُ الأشهرَ.

• قول البحتري:

أو ما ترى الدِّمَنَ المُحيلة تَشتكي غَدراتِ عَهد للزَّمان مَحيلِ قال الناقد: (محيل) في بعض النسخ بفتح الميم، وهو خطأ؛ لأنّ (المَحيل) بمعنى الذي قد أصابه المَحْلُ^(٦)، والمعنى ههنا من (أحال) إذا أتى عليه حولٌ، ولا يمكن أن يكون (مَحيل)^(٤).

⁽١) خريدة القصر ٣٥٢ (نقلا عن موسوعة الشعر العربي).

⁽٢) اللسان: (ندى).

 ⁽٣) لعله يريد أنه على وزن (فَعِيل) من المحل. أمّا اسمُ المفعول ف (مَمْحول).

⁽٤) عبث الوليد ٢٧٥

وهذا النّقد ظاهرٌ، ووجه الوهم في فَتح الميم بَيِّنٌ، حتى إنّه يمكنني القول: إنّ هذا من تخليط النساخ، لا مِن خطأ البحتري، وقد أشار المعرّي في صَدر كتابه أنّ من عمله فيه مع النقد تصحيح ما وقع من النّساخ من تحريف (١).

• قول المتنبى:

اِبْعَدْ بَعِدتَ بياضًا لا بياضَ له لأنت أسودُ في عيني من الظَّلمِ وَ الْعَدَى الْعَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ المَالِمُ المَالمُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ا

وقال ابن وكيع: سامَحَ أبو الطيّب نفسه في هذا، ولم يبلُغ علمه إلى ما فيه عليه؛ لأنّ العرب لا تقول: (أسود من كذا) و (لا أحمر من كذا)، إنّما تقول في الألوان: (أشدُّ سوادًا وأشدُّ حمرةً)، هذا رأي البصريين^(٦)، قال: وما ورَد ما قاله إلاّ في بيتين شاذّين غيرِ مأحوذ بهما ولا مُعولًا عليهما...⁽³⁾ وانتقده به غيرُ واحد من النقاد ومن النحويين^(٥).

ودافع عنه أبو الحسن الجرجاني، وقال: إنّ هذا اعتراضُ معنــويٌّ لا علمَ له بالإعراب ولا اتساعَ له في اللغة، فهو يُنكر الشيءَ الظاهرَ، ويَنقِم

⁽١) عبث الوليد ٥.

⁽٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٢٩.

⁽٣) وهو مشهور في كتب النحو، انظر: الكتاب ٩٧/٤، المقتضب ١٨١،١٨٢/٤، الأصول لابن السراج ١٠٢-١٠١، ١٠١-١٠٥، الجمل للزجاجي ١٠١-١٠١، المفصل ٢٣٢، الإنصاف ١٤٨/١ وما بعدها، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧١-٥٧٨.

⁽٤) المنصف ١٩٧.

^(°) انظر: الرسالة الموضحة للحاتمي ٨٥-٨٦، درة الغواص للحريري ١٥٦، ويتيمة الدهر ١٥٦)، والخزانة ٢٣٠/٨، ٢٣٨.

الأمرَ البيِّنَ، ولم يعلم أنه قد يَحتمل هذا الكلامُ وجوهًا يصِحُّ عليها، وأنَّ الرجل لم يُرد (أفعَل) التي للمبالغة (١).

ولعل الجرجانيَّ يريد ما أورده غيرُه من أنه أراد الوصف المحض، الذي مؤتَّتُه (سوداء)، وبها تم الكلام، وتكون (من) لبيان الجنس، لا ألها صلةً لـ(أسود)(٢).

وكل ذلك تأويلٌ بعيد، وأيسرُ منه أن يُقال: إنّما جَرى المتنبي على مذهب كوفي، وقد فعل ذلك غيرَ مرة (٣)، وقوى هذا المذهب بعضُ المتأخرين على على عليه من الأحاديث والأبيات، وتأوّله أبو علي الفارسي أنه من باب حذف الهمزة التي للألوان ثمّ الجيء همزة (أفعل) (أن)، والمسألة مشهورة، والخلاف قويٌّ، وصوتُ الجيزين أجهرُ، ولا لومَ على من اتّبع واحدًا منهما.

• قول المتنبى:

فرؤوسُ الرماحِ أَذْهَبُ لِلغَيبِ طِ وأَشْفَى لِغِلِّ صَدْرِ الْحَقُودِ

⁽١) يريد: التفضيل. وقوله في الوساطة ٤٥٢.

⁽۲) درة الغواص ۱۵۷، ونقله الواحدي عن شيخه العروضي (شرح ديوان المتنبي للواحدي ٢/ ٣٠٠) ونحوه للمرتضى في أماليه ٣١٧/٢، ٩٢/١، وابسن هــشام في المغـــني ١٤٠٠)، ونقل ذلك كله البغدادي في الخزانة ٢٤٠-٢٤٠.

⁽٣) وصرّح مرةً بأنه لا يعمل على مذهب البصريين، نقله عنه ابن وكيع في المنصف ١٥٣. وراجع لاتباع المتنبي مذهب الكوفيين رسالة: (الأخطاء النحوية والسصرفية في شمعر المتنبي) ٧٢-٨، وفيها نقول كثيرة تؤيّد هذا عن متقدّمين ومعاصرين. وانظر كتاب: (أبو الطيّب المتنبي، دراسة نحوية ولغوية .١٠٦٠).

⁽٤) العضديات ١٣٦.

قال ابن وكيع: فقوله: (أذهب للغيظ) لحنّ؛ لأنه يقال: (ذَهَبَ فأذهبه)، فكان يجب أن يقول: (أشدّ إذهابا للغيظ)، أو يقول: (أذهب بالغيظ)؛ ليسلم من الخطل، ولكنه لم يفرّق بين الأمرين لضعفه في العربية(١).

يريد أن الفعل الذي صِيغ منه اسمُ التفضيل (أذهب) أكثرُ من ثلاثة أحرف، وقد اشترط النحويون أن يكون الفعلُ الذي يُصاغ منه اسممُ التفضيل ثلاثيًا (٢)، وهو تمامًا مثلُ قوله المنتقد الآخر:

• قول المتنبى:

شِيمُ الليالي أن تُشكّك ناقتي صَدْري بها أفضى أم البيداءُ وَالَ ابن وكيع أيضًا: قال (أفضى)، وهو رباعيٌّ من (أفضى: يُفضى)، وكان ينبغى أن يقول: (أشك إفضاءً) فلَحَنَ (٣).

والقول في البيتين أنّ المتنبي ما جاوز الصواب، وما اقترف اللحن، خلافًا لحُكم ابن وكيع عليه؛ ذلك أنّ صَوغ اسمِ التفضيل من الثلاثي المزيد فيه بالهمزة هو مذهب إمام النحويين سيبويه، ومِن أمثلته عنده: (هـو أعطهم للخير)(٤). وهذا عينُه ما صنعه المتنبي في بيتيه كليهما، وهو عند أبي عليٍّ مـن

⁽١) المنصف ١٥٣.

⁽٢) هو رأي العامة، راجع: معني الفراء ١٢٧/٢، الجمل للزجاجي.١٠، الإيــضاح لأبي علي ١٣٢، العضديات ١٣٥، اللمع ١٩٩وعليه أكثر كتب المتأخرين.

⁽٣) المنصف ٤٧٦.

⁽٤) الكتاب ٧٣/١، الكشاف ٣٢٧/١، شرح المفصل ٩٢/٦ - ٩٣ (وذكر في موضع آخر الكتاب ١٤٤/٧، الكشاف ٣٢٧/١، شرح المفصل ١٤٤/٧، شرح على السماع، وليس ذلك صحيحا عنه) التوطئة ٢٦٨، شرح التسهيل ٤٦/٣ - ٤٧، شرح الكافية الشافية ١٠٨٩/٢، شرح عمدة الحافظ ٢/٤٦/٠، واختاره فيه، شرح الألفية لابن الناظم ٤٦١، وشرح الرضي ق٢ ١/٩٧١ واختاره.

قبيل حذف الهمزة التي للتعدية ثمّ الإتيانِ بهمزة (أفعَل)^(۱)، بل إنه قد عُزي إلى الأخفش والمبرد ألهما يجيزانه من كلّ فعل ثلاثيّ لحقته زوائدُ، قَلَّت أو كُثرت. (^{۲)} وقد أجازه ابنُ السرّاج من (افتقر) الخماسي^(۳).

⁽۱) العضديات ١٣٥ - ١٣٦.

⁽۲) عزي لهما في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٩-٩٣، ١٤٥٧-١٤٥، وشرح الرضي ق ٢/١٠ عزي لهما في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩٠، ٩٣-٩٣، ١٤٥٠- وعزي لــه أيضا موافقة رأي العامة. وأمّا المبرد فكلامه يخالف ما عُزي إليه (المقتضب ١٧٨/٤، أيضا موافقة رأي العامة. وأمّا المبرد الارتشاف ٤٢/٣، توضيح المقاصد ١٥٥٣.

⁽٣) الأصول ١٠٣/١ وانظر نحو ذلك في: التبصرة والتذكرة ٢٦٧/١، المقرب ٧٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

^(°) راجع الكشاف ٣٢٧/١، المحرر الوجيز ٣٨٣/١، إملاء ما من بـــه الـــرحمن ١٢٠/١، البحر المحيط ٣٥٠/٢ وله فيه كلام آخر ٣٥٢.

⁽٦) سورة الكهف، الآية: ١٢.

 ⁽۷) على تأويل الآية بالتفضيل، كما في: معاني الزجاج ۲۷۱/۳، إملاء ما من به الـــرحمن
 (۷) ٩/٢،۱۲۰/۱

النبي على: (فهو لما سواها أضيعُ)، وفي أقوال للعرب توصَف بالكثرة، (١) ويُزيِّن ذلك إيجازٌ في العبارة ووفاءٌ بالمعنى وانتفاءٌ للّبس.

• قول البحتري:

ومِنَ اجلِ طيفِكِ عاد مظلمُ ليلهِ أهوى إليهِ من بياض نَهارِهِ

قال الناقد: قوله: (أهوى إليه) كلمة غير مستعملة؛ لأنّ الأصل المعتمد في ذلك أنّ قولهم: (هذا أفعل من هذا) ينبغي أن يكون مأخوذًا من فعل الفاعل، كقولك: (هذا السيف أقطع من هذا)؛ لأنّ (أفعل منك) وفعل التعجّب إنّما يُبنى من فعل الفاعل، لا من فعل ما لم يُسمَّ فاعله (٢)، فإذ البيد (هو أهوى من فلان) فمعناه: أشد هوًى منه، وهو مأخوذ من (هُويَ) الرجل. وأبو عبادة لم يُرد إلا أخذَه من (هُويَ) ... (٣)

ولن أنازع في قاعدة النحو التي ساقها، ولكني سأنازع في تطبيقها على بيت البحتري، وأحادل في تخطئته له؛ فلا يَظهر لي فرق بيّن بين البيت وقوله تعالى: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُ إِلَى آبِينَا مِنّا ﴾ نفوسف وأحوه محبوبان، ولا أحسب النحويين يريدون بمنعهم نحو هذا الذي أراده الناقد، وإنما يريدون المنع من التفضيل في الضرب مثلاً من قولك: (ضُرِب زيد فروب. فرا فكرهما مضروب. و(ضُرِب عمرو)، فلا يقال: (زيدٌ أضربُ من عمرو)؛ فكلاهما مضروب.

⁽۱) وصْفُها بذلك في: المحرر الوجيز ۳/۰۰، التوطئة ۲٦٨، شرح عمدة الحافظ ٧٤٦/٢، شرح الرضي ق۲ ٧٦٩/١-.٧٧٠

 ⁽۲) تقریره عند النحویین فی الجمل للزجاجی ۱۰۰، المفصل ۲۳۳، شرح الجمل لابن عــصفور
 ۵۷۷–۵۷۲/۱.

⁽٣) عبث الوليد ٢٢٧-٢٢٨.

⁽٤) سورة يوسف، الآية: ٨.

المصادر:

• قول المتنبي:

ليس التعلَّلُ بالآمال من إربي ولا القُنوعُ بضَنْك العَيش من شيمي قالوا: (القُنوع) خطأً، وإنما هي (القَناعة)، فأمّا (القُنوع) فالمسألة، يقال: (قنِع يقنَع قناعة) إذا رضِي، و(قنَع يقنَع قُنوعًا)؛ إذ سأل، والفاعلُ فيهما (قانِع)(١).

ونقَل المرزبانيُّ عن المبرَّد النحوي أنَّه خَطَّأُ الشَّاعرَ محمدَ بـن يــسير في قوله:

ولو قنعت أتاني الرِّزقُ في دَعَة إنَّ القنوعَ الغِني لا كثرةُ المالِ قال: أحطاً؛ لأنَّ (القنوع) إنَّما هو السؤال^(٢).

ونقل الآمديُّ قولَ المحتجِّ عن المتنبي: الرواية المسموعة هي: (ولا القناعة بالإقلال من شيمي). قال: وقد سمعْتُ رواة الشاميين يَذكُرون أنه أنشدهم قديمًا (القنوع) ثم غيّر الإنشاد، ورجَع إلى (القناعة)، قال: ثم إنّ (القنوع) بمعنى (القناعة) محكية عن العرب، وإن لم تكن مشهورة، وقد ذكرها أهلُ اللغة، وحكوا عن أوس بن الحارث الطائي أنه أوصى ابنه، فقال في بعض وصيته: (حيرُ الغنى القُنوعُ، وشَرُّ الفقرِ الخُصُوعُ) (٣)، ولا يُحتمل معنى القُنوعُ هنا في هذا الكلام إلا الرِّضا والقناعة (٤).

⁽¹⁾ Iلوساطة ٤٧٦.

⁽٢) الموشع ٤٥٧.

⁽٣) وردت في اللسان: (قنع) عن بعض العرب دون عزو.

⁽٤) الوساطة ٤٧٦.

وابن السكيت يؤيِّد هـذا، قـال: ومـن العـرب مَـن يجيـز (القُنوع) بمعنى (القناعة)، وكلامُ العرب الجيّد هـو الأول. (۱) (يريـد ما سبق من التفريق بين ما كان بمعنى الرِّضا وما كـان بمعـنى المـسألة) وذكر ذلك أيضًا ابنُ منظور ناقلَه عن ابن جـني، ومـشيرًا إلى قلتـه، ومنشدًا عليه بيتين من كلام العرب(٢).

قول رؤبة يصف راميًا:

لا يَلْتَوِي من عاطِسٍ ولا نَغَقْ

قال ابن قتيبة: وإنّما هو (النّغيــق) و (النّغــاق)، وجـــاء بـــشيءٍ بينهما^(٣).

أراد: لم يأت الراجز بالمصدر الصحيح لـ (نَغَقَ الغراب ينغَـق)⁽¹⁾، وقد أصاب في نقْده؛ فلم أحد كتبَ اللغة تذكر إلا هـ ذين المـ صدرين، وكأن الشاعر لفق منهما مصدرًا ثالثا، كما يومئ إلى ذلك الناقد.

ويذكر أحد النحويين له وجهًا بعيدًا جدًّا، يكاد يـــذهب باللغـــة ويعبث بأحكامها، وهو أنه يجوز للشاعر ترك المصدر إلى ما يَقرُب مـــن مصدر ذلك الفعل ويكون أصله، وذكر بيت رؤبة هذا، وقال: جاء بـــه

⁽١) نقلاً عن اللسان (قنع). وجاء في إصلاح المنطق٢١٢: (القُنوع) إذا ســـألَ، و(القناعـــة) إذا رضيَ.

⁽٢) اللسان (قنع)

⁽٣) الشعر والشعراء ٢٠٥٨. وانظر من كتب الأدب: العقد الفريد ٥٨٠/٠.

⁽٤) اللسان: (نغق).

على (النَّغْق)، وحرَّك الساكنَ اضطرارًا، وذاك أنَّ أصل الأفعال الثلاثيَّة أن يأتي مصدرُها على (الفَعْل) فيما كان متعدِّيًا، نحو: (ضربه ضربًا)(١).

• قول أبي نواس:

وإذا نَزَعْتَ عن الغواية فليكُنْ لله ذاك النــزْعُ لا للناسِ قال الجرجاني: وإنّما هو : (نَزَع عن الشيء نُزُوعا). (٢) وأورده في سياق اللحن والغلط.

وهذا النقد من الجرجاني على جلالة قدره غيرُ متين؛ فقد ثبت عن العرب (الترع) لهذا المعنى، وإن كان الأكثر هـو (الـتروع)^(٣)، ولـيس الشاعر مطالبًا إلاّ بالصواب.

على أنّ القرّاز القيرواني قد التمس له وجهين من العُذر، أحدهما عُذْرُه الجريءُ في البيت السابق أنّ للشاعر أن يأتي بالمصدر على الأصل في الفعل، وهو (الفَعْل)، وهذا غيرُ سديد، كما تقدّم، والثاني: أنّه شبّه النّزعَ في البيت بترع الثوب، فأتى بمصدره مثله (أ). وهو قويٌّ – فيما أرى – لأنّ فيه معنّى بلاغيًّا جيّدًا.

• قول البحتري:

إحاطةً بالصّــواب تُؤمِن مِن لَجــاجة في المحال أو شَغَبِهْ

⁽۱) ضرائر الشعر للقزاز ۱۸۱-۱۸۲.

⁽۲) الوساطة ۲۱.

⁽٣) اللسان (نزع).

⁽٤) ضرائر الشعر ١٨٢.

قال المعري: الاختيار عند أصحاب النقل (الشَّغْب)، بسكون الغين، كما قال:

لَقَعَقَعَةُ المفتاحِ فِي رائد الضَّحَى أَحَبُّ إليكم من طعان ذوي الشَّغْبِ قال: وقد جاء (شَغَب) في بعض الكلام، وقد شُهر القولُ في أنَّ الثلاثي إذا كان أوسطُه حرفًا من حروف الحلق الستة أجاز الكوفيون فيه التحريك والإسكان (۱).

ونفى ابنُ قتيبة الفتحَ، وقال: إنّه من باب ما جاء ساكنًا والعامــة تحرِّكه (٢)، وأورد فيه ابنُ منظور الوجهين، وإن كان قال في موضع آخر: إنه لا يقال بالفتح، وذكر أيضًا أنّ الفتح لغةُ العوامّ. (٣)

• قول البحتري:

لم تُقصِّر علاوةُ الرّمــح عنه قيدَ رُمح ولم تَضَـعْه خَطاءُ

قال الناقد: (خَطاء) بفتح الخاء رديءٌ، إلا أنه جائز، وقد حُكي عن بعض القراء المتقدّمين أنّه قَرأ: (كان خَطاءً كبيرا) بالفتح والمدّ، والكــسر أجود؛ ليكون مصدرًا لــ(خاطأت)؛ وذكر تأويلاً آخر (٤).

وصوّب الفراءُ (خَطاء) بالفتح والمدّ، وعزا القراءةَ بِمَا إِلَى الحَسَن (°)، وهو عند الفراء اسمُ مصدر، والمصدر: (إخطاء)، فهو مثـل: (عَطاء)

⁽١) عبث الوليد ٦٠.

⁽۲) أدب الكاتب ۲۰۰–۲۰۱.

⁽٣) اللسان (شغب).

⁽٤) عبث الوليد ١٧.

⁽٥) معاني القرآن ١٢٣/٢، وانظر: المحتــسب ١٩/٢. والكــشاف ٦٦٤/٢، وإعــراب القراءات الشواذ ٧٨٨/١ .

و(إعطاء)^(۱)، قال أبو حاتم: هذا غلَطٌ غير جائز، ولا يُعــرف هـــذا في اللغة (٢).

• قول البحتري:

أَجَدَّ لنا منك الوداعُ انتواءةً وكنتَ وما تنفَكَّ يَشغَلُك الشُّغلُ

قال منتقدُه: أبو عبادة يُدخل الهاءَ على المصادر كثيرًا، وقلّما يوجد ذلك في أشعار المحدَّثين، مثل قوله: (انتواءة) مصدر: (انتوى)، و(اعتلاقة) مصدر: (اعتلق)^(۳).

ولم أحد هذه الأخيرة في شعره، وأمّا الأولى فيُنجيه فيها من نقْد الناقدين أن يُقال: إنه أراد اسمَ المرّة، فالمعنى أنّ هذا الوداع أتاح لنا أن قصدنا وتتوجّه إلينا مرّة واحدة، بعد أن كنّا منك محرومين. وزيادة التاء في المصدر للدلالة على المرّة قياسٌ لا يصحّ انتقادُ صاحبه، وإن لم يُسمع من قبلُ في لفظة بعينها؛ فهو مباحٌ لكل القائلين، ومتاحٌ للمتكلّمين، فقد أحاز سيبويه أن يُؤتى به على لفظ المصدر المستعمل، ومن أمثلة سيبويه وبعضها مسموعٌ عن العرب-: أعطى إعطاءة، واستدرج استدراجة، وأتيته إتيانة، ولقيته لقاءة واحدة، وأخرجته إخراجة، وانطلقت انطلاقة، واستخرحت استخراجة، واحترزت احترازة، واقعنسس اقعنسساسة، واغدودن اغديدانة، وعذبته تعذيبة، وتغافل تغافلة واحدة، واقسمررُت

⁽۱) المحتسب۲ /۲۰.

⁽٢) البحر المحيط ٣٢/٦.

⁽٣) عبث الوليد ٣٧٩-٣٨٠.

اقشعرارةً، واحتَوَرْت تجاوُرةً. (١) كلُّ ذلك جائز، وإن كان الأكثرُ الإتيانَ به على وزن (فَعْلَة) (٢)، ولا أحسب البحتريَّ قد جاء في الشعر بأبعد من هذا الذي نقله شيخُ النحويين، وأجازه، وطرَد قياسَه.

• قول أبي تمّام:

وَلَيسَت بِالعَوانِ العَنْسِ عِندي وَلا هِيَ مِنكَ بِالبِكْرِ الكَعابِ انتقده الآمديُّ انتقادًا لغويا، في الخلط بين (العَنس) و(العانس) وهذا ما لا أبحث فيه، ولكن ذُكر في الجواب عنه أنّ أبا تمّام إنّما أراد بـ (العَنْس) مصدر: (عَنَسَت المرأةُ، تَعْنُس عَنْسا وعُنُوسا)، ولم يعجب الناقد الآمديَّ من وجهين: نحويٌّ وتصريفيّ، أمّا النحويُّ فقد قدَّمتُه منذ حين مع النحويّات، وأمّا الصرفي فقال فيه الناقد: المصدر المعروف في مصدر (عنسَت المرأة) هو (العُنوس)، ولم يُسمع (العَنْس)، وعلى أنّ الأصمعي قد أنكر (عَنَسَتْ) مخففًا، وقال: إنما هو (عُنِّسَتْ تُعَنِساً) بالتـشديد، حكى ذلك عنه يعقوبُ بن السكيت (٣).

ومرادُ الآمدي من نقله ونقده صحيحٌ؛ فلم أحد كتبَ اللغة تـــذكر (العَنْس) مصدرًا، يوافق صنيعَ أبي تمّام.

قول أبي تمّام:

طُلَّتْ دِماءُ هَدَايا مَكَّةَ الْهَمَلُ

طُلَّتْ دماءً هُريقت عندهن كما

⁽١) راجع هذه كلها في : الكتاب ٤/٥٤، ٨٦-٨٨.

⁽٢) الكتاب ٤/٥٤.

⁽٣) الموازنة ١/١٤١-١٤٢.

قال الآمدي: (الهَمَل) وصْف لقوله: (دماء هدايا مكة) من (هَمَل: يهْمُل)، والمصدر: هو (الهُمُول) و (الهَمْل) ساكنة الميم، فحر كها(١).

أخذ عليه أنه حرّك عين المصدر. وكتب اللغة تُسعف بكلمة أخرى مفتوحة الميم، ومعناها يُناسب بيت الشاعر، وهي (الهمَل) بمعنى: السُّدى المتروك ليلاً وهارًا، ومنه: (ما ترك الله الناسَ هَمَلاً) أي: سُدى، بلا أمر ولا هي، ولا ثواب ولا عقاب. (٢) ولعلها أحسنُ من حيث صحة الوصف ها، وهو ما أراده الشاعر، ففيها معنى الذات، حيث فُسسِّرت باسم المفعول، وهو (المتروك)، في حين أنّ (الهمل) بسمكون الميم مصدر، ويُشكل الوصف بالمصدر، كما سبق لهذا الناقد نفسه مع الشاعر نفسه في النقدات النحوية.

قول رؤبة:

 الوَلَقْ	مَهَاذيبَ	العَقْب	صوادق
-	-		

ففتح اللام، وإنما هو (الوَلْق) وهو سَيرٌ سَريع، يقال: (وَلَــقَ :يلِــقُ: وَلُقًا)^(٣).

وهذا كسابقه، فلم أجد التحريك في كتب اللغة. إلا أن بعض جامعي الضرائر ذكروه من باب زيادة الحركة وتحريك الساكن عند الحاجة إتباعًا لحركة ما قبله (٤).

⁽١) الموازنة ٢/٣٥.

⁽٢) اللسان (همل).

⁽٣) الشعر والشعراء ٢/٥٧٩.

⁽٤) ضرائر الشعر للقزاز القيرواني ١٢١. ولابن عصفور ١٨.

التثنية والجموع:

• قول المتنبي:

مَضى بعد ما التفَّ الرِّماحانِ ساعةً كما يتَلَقَّى الْهُدْبُ في الرَّقْدة الْهُدْبا

قال أبو الحسن الجرجاني ناقلاً النقدَ عن غيره: عابُوا عليه قولَه هذا، وأنكروا تثنية (الرِّماح) وهي جمعُ (رُمح)(١).

يُشيرون إلى اشترط النحويين فيما يُثنّى ألاّ يكون جمعًا^(۱)، إلاّ ألهـــم ذكروا أنّه قد يُثنّى الجمعُ في ضرورة شعرٍ أو نـــادرِ كـــلامٍ. (الله وحــص بعضُهم المنعَ بالجمع السالم والجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد، وأمّا غيرُه من جموع التكسير فحائز، وعزا ذلك المراديُّ لظاهر كلام ابن مالك. (أ) وأحازه الرضيُّ في اسم الجمع والمكسَّر غيرِ الجمع الأقصى علـــى تأويـــل (فرقتين) (6).

وحَكَم الزمخشريُّ⁽¹⁾ أنه قد يُثنّى الجمعُ على تأويـــل (الجمــاعتين) و(الفرقتين)، واحتجّ بما أنشده أبو زيد:

⁽¹⁾ Ile mida 773.

⁽٢) كما في الكتاب ٢/٣٣٣، ومثله في التكملة لأبي على ٢٥٥، وتـسامَحا في بعـض الألفاظ، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١، وشرح التسهيل لابـن مالـك ١٩٨٥، وعلّله ابن يعيش بأن الغرض من الجمع الكثرة، والتثنية تدلّ على القلّة، فهمـا معنيان متدافعان، فلذلك امتنع قياسًا. (شرح المفصل ١٥٣/٤).

⁽٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٣٨/١، المقرب ٤٣/٢.

⁽٤) توضيح المقاصد ٨٢/١ وعلى الجواز جرى الدماميني في تعليق الفرائد ١٨٧/١.

⁽٥) شرح الكافية ق٢ ١/٥٥/١.

⁽٦) في المفصل ١٨٦–١٨٧. وراجع شرحه لابن يعيش ١٥٣/٤–١٥٥.

لنا إبلانِ فيهما ما عـــلمتمُ فعَنْ أيِّها ما شئـــتمُ فتنكَّبُوا وبالحديث: "مثَلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغَنَمين"، وقولِ الشاعر: لَأَصْبَحَ الحيِّ أوبادًا ولم يجِدوا عند التفرُّق في الهيجا حِمالينِ وقال أبو النجم:

تبقلً ست في أول التبقُّلِ بين رماحَيْ مالك ونَهشلِ وحكى سيبويه: (لِقاحان سَوداوان) تثنية (لِقاح) وهي جمع (لَقحة) (١). والناقد الجرجاني يَروي أنّ المتنبي حاجَّ عائبيه ببيت أبي النجم الذي سلَف، ثمّ أردف هو: والتثنية جائزة في مثل هذا إذا اختلفت الصروب والأجناس، وأكثرُ ما على أبي الطيّب أن يتبع أبا النجم وأضرابَه من شعراء العرب؛ فهم القدوة وهم الاهتمام، وفيهم الأسوة (١).

وقد صَدَق، وكلامُه لا يَخْرج عن تقرير أهل النحو، واستعمالُ أبي الطيب لا يَحتمل العيبَ.

• قول المتنبى:

كُلُّ آخائه كِرامُ بني الدُّنْ ___ ___ على ولكنه كريمُ الكرامِ قال الصاحب: ومن لغاته الشّاذة وكلماته النادرة: (آخاء)، ولو وقع في زائية الشماخ لاستُثقل! (٣) وقال ابن رشيق: كان أبو الطيب يأتي بالمستغرَب ليدلُّ على معرفته، نحو قوله: (وذكر البيت)، قال: وهذا مع

⁽١) الكتاب ٦٢٣/٣، التكملة ٤٥٣، قال: كأفهم جعلوه بمنزلة القطيع.

⁽Y) IlemIda 773.

 ⁽٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٤. ونقله عنه الثعاليي في يتيمـــة الـــدهر ١٥٩/١.
 وانظر: التذكرة الحمدونية ٣١٦/٧.

غرابته وتكلَّفه غيرُ محمول على ضرورة يكون فيها عذرٌ؛ لأن قوله: (كل إخوانه) يقوم مقامَه بلا بَغاضة (). وقال ابن الأثير: وهذا مع غرابته وكُلفته غيرُ محمول على ضرورة يقوم بها العذرُ؛ لأنه لو قال: (كلّ إخوانه) لقام مقام (آخائه)، ولكنّه كان يقصد المستغرَب؛ ليدلّ بذلك على معرفته ().

وهذا الذي نفر منه النقادُ الثلاثةُ ونفَّروا سائغٌ عند الصرفيين لا شية فيه، يُوافق مَقيسَهم ويُتابع مَسموعَهم، فمن المقرَّر عندهم أنَّ ما كان على زنة (فَعَل) يُحمع على (أفعال)، (٣) ونصّ عليه سيبويه نصًّا في (أخ)، ينقله عن يونس، (١) وأنشد أبو على لبشر بن المهلَّب:

وَجَدَتُم بَنيكُم دُوننا إِذْ نَسَبَتُمُ وَأَيُّ بِنِي الآخاء تَنبُو مَناسِبُهُ (٥) وظاهرٌ أَن الأمر لا يرجع إلى خطأ أو صواب، وإنّما هـو الـذوق والتناسُبُ اللذان حدّثتك عنهما، فإنّ هذه اللفظة ثقيلةٌ إِن قِـسْتُها بـــ (إخوان)؛ فالأُولى ما هي إلاّ خاء تكتنفها همزتان وألفان، ثنتان قبلها، وثنتان بعدها، والتكرار مَنشأ النّقل، ولا سيّما أن الناقـدَين لم يـصرّحا

⁽¹⁾ Ilsacة 7/777.

⁽٢) كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب ٢١٤.

 ⁽٣) الكتاب ٥٧٠/٣، المقتضب ٨١/٣، الأصول ٢/٢٤٦، شرح الشافية للرضي ٩٥/٢،
 وهو ذائع في أكثر المصادر.

⁽٤) الكتاب ٣٦٣/٣. ٩٥، وانظر النصَّ عليه أيضا في: الشيرازيات لأبي علي ١/ ١٤٢، ١٢٤، الخصائص ١ / ٢٠١، ٣٣٨، ٣٨/٣، سر الصناعة ١/٠٥، شرح الملوكي في التصريف ٣٩٨، الملسان (أحو).

⁽o) المراجع السابقة إلا كتاب سيبويه.

بالتخطئة، وإنّما عابا الإغراب وترْك الأسهل الأقرب الذي يستقيم بسه البيت، وهو قوله: (كل إخوانه). ومعهما الحقُّ أنّ المتنبي ترك الأحسن، وليس معهما حقُّ أنه جاء بلغة شاذة، أو خالف صوابًا.

• وقوله أيضا:

لئن كان بعضُ الناس سيفًا لدولة ففي الناس بُوقاتٌ لها وطُبولُ(١)

قال الصاحب: إنه من أوابد المتنبي التي لا يُسمَع طُوالَ الدهر مثلُها، وقال: وهذا التحاذُقُ منه كغَزَل العجائز قُبحًا ودلالِ الـشيوخ سماجـة! ولكنْ بقي أن يوجد مَن يسمع^(۱)!.

وقال أبو الحسن الجرجاني: قالوا: إنّ جمع (بوق) على (بُوقات) خطأً، وإنما يُجمع باب (فُعْل) على (أفعال) في أدن العدد، مثاله: (قُفْل) و(أقفال)، و(عُود) و(أعْواد) وإنما يُجمع على (فُعْلات) ما كان على (فُعْلة)؛ نحو: (رُكْبة) و(رُكبات)، فأما (فُعْل) و(فُعْلات) فممّا لا يُعرف في شيءٍ من الكلام في صحيح ولا معتلّ (").

⁽۱) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٦. وانظر: الوساطة ٥٦ وما بعدها، ويتيمة الدهر ١٤٩/١ التذكرة الحمدونية ٣١٢/٧. ومن كتب اللغويين والنحويين: درة الغسواص ١٤٩/، والمقرب١/١٥. والهمع ٧١/١.

⁽۲) الكشف عن مساوئ شعر المتنبى ٥٥.

⁽T) الوساطة 201-201.

وهذا حقًّا ما قرّره النحويون، فليس (بوق) من الأمور التي تُحمع جمعَ مؤنث سالًا، وهي خمسة، وغيرُها يُحفظ ولا يُقاس عليه، (۱) وذلك أنّ اسم الجنس ك (بوق) لا يُحمع هذا الجمعَ السالم إلا إذا لم يُسمَع لـ تكسيرٌ، وهذا ظاهرُ كلام سيبويه (۱)، وقد سُمِع له تكسيرٌ، وهو (أبواق) ونصّ عليه أبو حيّان وعلى تلحين المتنبي بسببه (۱).

وذكر الجرجاني احتجاجًا للمتنبي أنه سئل عن ذلك فقال: هذا الاسمُ مولّد لم يُسمَع واحدُه إلا هكذا ولا جمْعُه بغير التاء، وإنما هو مثل (حمّام) و(حمّامات) و(ساباط) و(ساباطات) وسائرِ ما جمَعوه من المذكر بالتاء. وقال المحتجّ عنه: إن أصل الجمع التأنيثُ، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكّرًا. قال: فمن جمع اسمًا لم يجدْ عن العرب جمعَه فأجراه على الأصل لم يَسُغ الردُّ عليه، ولم يَجُز أن يُنسَب إلى الخطأ لأجله، وهذا اسمٌ أعجمي تكلّمَت به العربُ، ولم يُحفظ عنهم جمْعُه، فلمّا احتاج المولّدون إليه أجرَوه على أصل الجموع، وتبعوا فيه عادة العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية، نحو: (سُرادق) و(سُرادقات)، و(ساباط) و(ساباطات)، و(خان) و(خانات)، فعَدَلوا فيها بجميع هذه الأبنية عن أصول قياسها، وألحقوها بأصل الجمع وغلّبوا فيها

⁽۱) راجعها في: درة الغواص ۱۹۰، شرح المفصل لابن يعيش٥/٥٨، المقــرب ٥٠/٢-٥٠/ ۱۵، شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/١-١١٤، شرح الرضي للكافية ق٢ ١٩٠/٦-٦٨٦/ ٦٨٨ الهمع ٢/١٧، وأشار فيه إلى تلحين المتنبي.

⁽٢) نقل ذلك عنه أبو حيان في الارتشاف ٢٧٣/١.

⁽٣) الارتشاف ٢٧٣/١.

التأنيث، ولكل اسم من هذه الأسماء قياس مطرد وباب متسق، عدلوا به عنه وهو مُعرِض، وتركوه وهو سهل ممكن؛ فلهذا وأشباهه اختار أبو الطيب (بوقات) على (أبواق)، والوزنُ يتم هما، والضرورةُ لا تدفع أحدَهما(١).

وما ذكره الجرجاني من حجج ضعيف لا يقوى، وقد أضعفه هو في مناقشته ولام المتنبي؛ فما أورده من ألفاظ إمّا ألها لم يُسمع لها تكسير"، أو ألها مسموعة، تُحفظ ولا يُقاس عليها، وليس بصحيح أن (البوق) أعجمي أو مولّد، بل هو -كما قرّر الجرجاني نفسه واستشهد - عربي صحيح، يأخذ أحكام الكلمات العربية.

• وقوله أيضًا في القصيدة نفسها، وفيه الإشكالُ نفسُه: فإن تكن الدُّولاتُ قسْمًا فإنها لَمْن ورَد الموتَ الزُّوَامَ تدولُ

قال الصاحب: فإنَّ قوله: (الدولات) و (تدول) من الألفاظ التي لو رُزق فضلَ السكوت عنها لجاء درُّا(٢).

ويُقال فيه ما قد قيل في البيت قبله، ويُزاد عليه أنه إن كان أراد جمع (دُولة) بضم الدال فإن له ما يَعتذر به؛ فهذه قد ورَد فيها الجمعُ السمالم عن سيبويه (دُولات)(٣).

وقوله أيضًا :

أُرُوضُ الناس من تُرْبِ وخَوفِ وأرضُ أبي شُجاعٍ من أَمانِ

الوساطة ٥٦-٨٥٤

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٥-٥٦. ونقله الثعالبي في يتيمة الدهر ١٤٩/١.

⁽T) الكتاب ٩٤/٣ ٥. وكذا في الأصول ٢/ ٤٤. وغيرهما.

أنكر بعضُ النقّاد هذا الجمعَ، وقالوا: إنه من الجموع الغريبة(١).

ولا أراهم محقين في هذا؛ فإنّ (أروض) تجري على القياس في جمع (فَعْل) ك(سَهْل) و (سُهُول)، كما أنّ علماء اللغة نصُّوا على ورودها^(٢)، ونقَل أبو منصور الأزهري: "قال أبو البيداء: أرض، وأروض، وما أكثر أروض بنى فلان"^(٣).

وقوله أيضًا:

عليمٌ بأسرار الدِّيانات واللُّغَى له خَطَراتٌ تفضَح الناس والكُتْبا

وقالوا أيضًا عن (اللَّغَى): إنها من الجموع الغريبة، ولم يطعنوا فيها بغير ذلك (٤).

ولا أجد شكًا في صحة هذا الجمع، فقد نقله علماء النحو والــصرف، كسيبويه وابن جني^(٥) وغيرهم، وعلماءُ اللغة كابن منظور^(١)، وهو مشهور.

⁽۱) يتيمة الدهر ۱۰۹/۱، والتذكرة الحمدونية ٣١٦/٧ . وانظر من كتب النقاد المتأخرين: الصبح المنبي ٣٦٩-٣٦٩ وهو كثير النقل عن المتقدّمين. ولابن الأثير حديثٌ عن الصبح المنبي وألها لم ترد في القرآن إلاّ بصيغة الإفراد، وتلمّس لذلك وجهًا بلاغيا. (المشل السائر ٦/٢).

⁽٢) تهذيب اللغة ٦٣/١٢، الصحاح ٨٩٤/٣، قال: وقد تُجمع على: (أروض). اللـسان (أرض)، القاموس (أرض).

⁽٣) مَذيب اللغة ٢١/٦٣.

⁽٤) يتيمة الدهر ١٥٩/١. وانظر من كتب النقاد المتأخرين: الصبح المنبي ٣٦٩-٣٧٠ وهو كثير النقل عن المتقدّمين.

⁽٥) راجع: الكتاب ٩٩٩٣، سر صناعة الإعراب ٢٠٤/٢، ٦١٥.

⁽٦) اللسان (لغا).

• وقوله أيضًا:

أَعَزُّ مَكَانَ فِي الدُّنِي سَرِجُ سَابِحِ وَخِيرُ جَلِيسٍ فِي الزَّمَانِ كَتَابُ قالوا عنه قولاً مثل الذي قبلَه. (١) ومثله تمامًا في النقد:

• قوله أيضًا:

تَتَقَاصَرُ الأَفْهِامُ عن إدراكِهِ مثلُ الذي الأفلاكُ فيه والدُّنى

قال الصاحب: (الدُّن) من الألفاظ التي لا يبالي الإنسانُ أنْ يَعْدِمَ مثلَها من شعره (٢٠).

وهذان البيتان أبعدُ الأبيات عن الغلط؛ فإنّ هذا الجمع فيهما خفيفُ اللفظ، صحيحٌ في اللغة بنقل الثقات^(٣)، بل إنه لم يُنقَل عن العرب جمعً غيرُه، فكيف جعله الناقدُ غريبًا، وما الذي يريد أن يستبدله به؟

• قول البحتري:

لهم الفناء الرّحْبُ والبيتُ الذي أُدَدُّ أُواخٍ حَـــوْلَه وفناءُ

قال الناقد: (أواخٍ) جمع (آخيَّة)، والأجودُ فيما كان مثلَ هذا ممّا فيه الياءُ مشددةٌ أن تكون الياء في جمعه على حال التشديد، مثل: (أوقيّـــة) و

⁽۱) يتيمة الدهر ١٥٩/١. وانظر من كتب النقاد المتأخرين: الصبح المنبي ٣٦٩-٣٧٠ وهو كثير النقل عن المتقدّمين.

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٥٩- ٠٠. وبعضهم انتقده انتقادًا معنويًّا بأنَّ (الدنيا) لا تُحمَع إلاَّ على قول أهل الأدوار والتناسُخ. (الصناعتين ٣٥٨.) وانتُقد أيضًا بالغلوّ.

⁽٣) انظر: الكتاب ٦٠٨/٣، المقتضب٨٣/٣، الأصول ٩/٣. الصحاح ٢/٣٥٩، اللـسان (دنا).

(أواقي) و (أضحية) و (أضاحيّ)، إلا أن التخفيف حائز، وقد قالوا: (أثفيّة) و (أثاف) فخفّفوا، وزعم بعض البصريين (١) أنه لا يُعرف في جمعها إلاّ التخفيفُ...(٢).

وما فعَله الشاعر حقُّ يؤيده النحويون، وقد نصّ عليه ابنُ جـــني في (أواخٍ) نفسِها، ولم يُشرِ إلى كثرة أو قلّة، وجعَلَه قياسًا، قال: ولك تخفيـــفُ كلِّ ما كان من هذا النحو مُثَقَّلاً. (٣) لكنّ الجريَ على الأصل أولى.

• قول أبي تمّام:

وَأَبِي الْمَنازِلِ إِنَّهَا لَشُجُونُ وَعَلَى العُجَــوَمَةِ إِنَّهَا لَتُبينُ

قال الآمدي: وقوله: (شجون) جمع (شَجَن)، وما أقلَّ ما يُحمع (فَعَلُّ) على (فُعُول)، قالوا: (أسد وأسود)، وليس هو بابه (٤).

كأنه يومئ إلى عدم توفيق الشاعر في الجمع، والبابُ ليس بابه، كما يقول، ولكن لسان العرب نطق به في هذه اللفظة عينها، (٥) وواضعو قاعدة الباب الصرفي هم الذين نصُّوا على استثناء (شَجَن) (١)، فأدخلوها في باب

⁽١) لعله يعني الأخفش؛ فقد نُقل عنه أنّها لم تُسمع من العرب بالتثقيل، وقال الكـــسائي: سُمع فيها التثقيل. (شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠٣).

⁽٢) عبث الوليد ٢٥-٢٦.

⁽٣) التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٠.

⁽٤) الموازنة ١/٣٧٧.

⁽٥) راجع: اللسان (شجن).

⁽٦) شرح الكافية الشافية ١٨٥٢/٤، توضيح المقاصده/٥٨. أوضح المسالك٩/٤٣٠.

(فُعُول)، على أنَّ ظاهر كلام ابن مالك أنه ينقاس في (فُعُول) ما كان على وزن (فُعُل) (١)، فزال الحرجُ عن البحتري وعن كلِّ صاحب (شجون).

• قول أبي تمَّام:

بُدِّلَت عَبرَةً مِنَ الإيمـاضِ يَومَ شَدَّوا الرِحالَ بِالأَغْراضِ قَالَ الآمدي: عابه ابن عمّار وغيرُه لقوله: (الأغـراض) ولحّنـوه، وقالوا: (الأغراض) جمع (غَرْض)، و(فَعْل) لا يُجمع على (أفعال)(٢).

وأجاب الآمدي عنه: أفما سمعوا بقولهم: (فَرْخ) و (أفراخ)، و(فَرْد) و (أفراخ)، و(فَرْد) و (أفراد) وذكر كلمات وأبياتًا ثلاثةً، فيها استعمال (أغراض) التي أُخذت على أبي تمّام (٣).

• قول الطرمّاح:

وأكْــرهُ أن يعيبَ عليّ قومي هجايَ الأرذلين ذوي الجنات

⁽١) التسهيل ٢٧٣. وراجع تعليق المرادي عليه في توضيح المقاصد ٥٨/٥- ٥٩.

⁽٢) الموازنة ٧/٢ (تحقيق: سيد صقر).

⁽٣) الموازنة ٢/٨. (ت: سيد صقر).

⁽٤) اللسان (غرض).

قال الآمدي وابنُ سنان: جَمَع (إِحْنة) على غير الجمع الصحيح؛ لأنها (إِحْنة) و (إِحَن)، ولا يُقال: (حِنات)(١)، وقد روى أبو بصير أنّ الأصمعيّ قال: كنّا نظن أنّ الطّرمّاح شيءٌ حتى سمعنا قولَه هذا البيت (١). وقد يضيق بابُ العذر عن الطرماح، فإنّ الهمزة في أول الكلمة أصلية، وهي حرف صحيح، ولا مُوجب لحذفها، قال أبو منصور الأزهري: (حِنَة) ليس من كلام العرب، وأنكر الأصمعي والفرّاءُ وغيرُهما (حِنَة)، وجمعُها: (إحَن)(١).

لكن قد يَشفع له ما نقله بعضُهم أن العرب ربما قالوا في مفردها: (حِنَة) (أن)، ويؤيّد هذا النقلَ أن ابن الفرج ذكر أن فعلها: (وَحَنَ)، وعليه ورَدَ قولُ معاوية: (لقد منعَتْني القدرةُ من ذوي الجنات)، وفي بعض طرق حديث حارثة بن مضرِّب: (ما بيني وبين العرب حنةٌ)، ورُوي في الحديث: (لا يجوز شهادة ذي الظنَّة والجنة)، وفيه أيضًا: (إلا رجلٌ بينه وبين أحيه حنةٌ). وأهل اللغة يقولون: إن هذه لغة قليلة فيها. (٥٠ لكنها كافيةٌ في الشهادة للطرمّاح بصواب جمعه.

قول المتنبي: أَسَدٌ دَمُ الأَسَد الهزَبر خضابُهُ

مَوتٌ فَريصُ المَوتِ مِنهُ تُرعَدُ

⁽١) الموازنة ٥٤، سرّ الفصاحة ٧٢.

⁽٢) سر الفصاحة ٧٢.

⁽٣) مَذيب اللغة ٥/٢٥٧.

⁽٤) انظر: تمذيب اللغة ٥٧/٥، نقله عن الليث وحالَفه. واللسان (أحن).

⁽٥) اللسان (أحن).

قال الحاتمي موجها خطابه للمتنبي: جعلتَ للموت فريصًا، وهــو جمع (فريصة)، والوجه أن تَجمع (فريصة) على (فرائص) (١).

يُعوِّل الناقد على المشهور في قاعدة التكسير أنّ ما كان على (فعيلة) يُكسَّر على (فعائل)، مثل: (صحيفة: صحائف)^(٢)، ولا يغيب عن الناقد أنّ جمع التكسير لا ينضبط بقاعدة ولا يحكُمه حُكمٌ، وما صنعه العلماء تقريبٌ، والمعوَّل القويُّ فيه السماعُ، وأهلُ اللغة نقلوا عن العرب في جمع (فريصة): (فرائص) كما أرادت القاعدةُ، و(فريص) كما قال المتنبي^(٣)، بل إنه قد ورد فيما هو أعلى من ذلك، في قول النبي الله : (إني لأكره أن أرى الرحل ثائرًا فريصُ رقبته، قائمًا على مُرَيَّته يَضرِبُها)^(٤) وأبو عبيد اللغوي قدّم (فريص) على (فرائص)^(٥)، وفي كلامه ما يُوحي بتقوية ما قدَّم على ما أخرَد.

• قول البحتري:

كما رأيتُ الثَّلاثاءاتِ واطِئَةً مِن التَّخَلُّفِ أعقابَ الأَثانينا قال الناقد: (الثلاثاء) عندهم مؤنّث، فإذا جُمع وَجب أن يُقال:

(الثلاثاوات)، كما يُقال في ألفي التأنيث(١).

إبدال همزة المؤنث الممدود واوًا في الجمع والتثنية والنسب مستشهر مسلَّم (٧)، وكونُ الهمزة في (الثلاثاء) للتأنيث هو ظاهر كلام سيبويه فيها

⁽١) الرسالة الموضحة ٧٣.

⁽٢) الكتاب ٢١٠/٣، شرح الشافية للرضى ١٥٠/٢، وغيرها.

⁽٣) الصحاح ٨٨٠/٣ لسان العرب (فرص)، القاموس (فرص).

⁽٤) اللسان (فرص).

⁽٥) اللسان (فرص).

⁽٦) عبث الوليد ٥٠٩.

⁽٧) الكتاب٣٩١/٣، المقتضب ٣٩١/٣، ٨٧، وأكثر كتب النحو والصرف.

وفي (أربعاء)^(۱)، وصرّح به ابنُ جنّي^(۱)، وحُكيَ عن تعلب: (مضّت الثلاثاء بمن فيها) فأنّث^(۱)، فحاق النقد بالشاعر، وصَدَق على بيته.

قول رؤبة:

إذا دنا مِنْهُنَّ أَنْقَاضُ النُّقَقُ

يعني الضفادع، وكان ينبغي أن يكون: (نُقُق) جمع (نَقُوق) أُ. والطريف أَن كتب اللغة تحكي في الجمع: (نُقُق) كما يريد الناقد، وتحتج لذلك ببيت رؤبة الذي انتقده، ترويه بالضمّ، ثمّ أوردوا أنه يُقسال: (نُقَق)، بالفتح، وجعلوا له وجهًا، أن يكون من باب: (حُدُد) و (حُدَد) و هذان عذران لرؤبة: أحدهما في صحة الرواية، والثاني في جواز الفتح. وجعله القزاز من ضرائر الشعر(٢)، وهذا عذرٌ ثالث.

قول رؤبة في وصف القوس:

نَبْعِيَّةٌ سِاوَرَها بَيْنَ النَّـيَقِ

قال ابن قتيبة موردًا البيت موردَ الخطأ: و(النَّيَق): جمع (نِيْقة)، ولا يقال: (نِيَقَة)، إنما هو (النَّيْق)، وهو رأس الجبل^(٧). وجعله القــزاز مــن ضرائر الشعر^(٨).

⁽۱) الكتاب ٤/٤٥٢، ٢٤٨.

⁽٢) سر الصناعة ١/٨٣.

⁽٣) اللسان (ثلث).

⁽٤) الشعر والشعراء ٢/٥٨٠.

⁽٥) اللسان (نقق).

⁽٦) ضرائر الشعر ١٥٥.

⁽V) الشعر والشعراء ٢/٠٨٠.

⁽٨) ضرائر الشعر ١٥٥.

وهذا يُشبه ما سبق من تغيير رؤبة (الضّيْق) إلى (الضّيَق)، وهو من حرأة رؤبة على اللغة إذا ضاق عليه البيت.

• قول رؤبة:

أَقْفَرَتِ الوعْثاء والعُثاعثُ من بعْدهم والبُرَق البَوارِثُ

عدّه ابن قتيبة خطأً، قال: وإنما هي (البراث) جمع (برَث)؛ وهي الأماكن السهلة من الأرض، وروي: (البَوارث)، وكأنه جمع: (بارثة). (١) وقد تكون هذه داخلة في الملحوظات اللغوية التي لا أبحث فيها، فكأنّ الشاعر توهّم في تعيين مفردها.

وعدَّها ابنُ عصفور من ضرائر الشعر، من باب ما يُحمَع على غير واحده الملفوظ به، كما قالوا في جمع: (لَمْحـة): (ملامـح). (٢) وأورد الفيروز آباديُّ (البرارث) غيرَ جازمٍ بصحّتها، فقد بادر بالاستدراك على نفسه، فقال: أو هي خطأً (٣).

• قول المتنيي عن ناقته:

وتَكَرَّمَتْ رُكَباتُها عن مَبرَكِ تَقَعان فيه وليس مِسْكًا أَذْفُوا

قال ابن الأثير: جَمَع في حال التثنية؛ لأنّ الناقة ليس لها إلاّ ركبتان، فقال: (رُكَبات)، وهذا من أظهر ظواهر النحو، وقد خفي على مثل المتنبي (٤).

⁽١) الشعر والشعراء ٥٨٠/٢، والوساطة ٦. وراجع من كتب الأدب: العقد الفريد ٥٢٢٩/٥.

⁽٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٦.

⁽٣) القاموس: (برث).

⁽٤) المثل السائر ٦٩/١. وهو أيضا في يتيمة الدهر ١٥٥/١، وفيه أنه جعله جمعًا ثمّ عبّر عنه بالتثنية. قال: وهو ضعيف وغير سديد في الإعراب.

ولا يمكن أن يخفى على المتنبي أنّ للناقة ركبتين فحسب! ولكن خفي على الناقد أنّ من هدي العرب في كلامها أن تُوقِع الجمع على المثنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ ﴾(١) مع أنه قال: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾(١). وقال تعالى: ﴿ فَأَذْهَبَا بِثَايَنَتِنَا اللهِ إِنّا مَعَكُم مُسْتَمِعُونَ ﴾(١) فبدأ بالتثنية ثمّ قال: (معكم)(١).

وأقرب منه لبيت المتنبي ما حاء في قول تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْكُنَّا أَنفُسَنَا ﴾ (٥) وهما قلبان، وقوله: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمَنَا أَنفُسَنَا ﴾ (٥)، وهما والدانا: آدم وحوّاء، وقولِ الراجز: (... مثلُ ظهور الترسين)، وهما ظُهران (٧)، بل قالوا: إنّ التعبير بالجمع في هذا الأخير أحسن من التثنية.

وقال الزمخشري: ويُجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين، كقولك: (ما أحسنَ رؤوسَهما). (^) وقالت العرب: (رجلٌ عظيمُ

سورة ص، الآية: ٢١.

⁽٢) سورة الحج، الآية: ١٩.

⁽٣) سورة الشعراء، الآية: ١٥.

⁽٤) الكتاب ٢/٢٢. ٢/٨٤، الشيرازيات ٢/٨٨٩-٤٨٩.

⁽٥) سورة التحريم، الآية: ٤.

⁽٦) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

⁽٧) راجع: الجمل للزجاجي ٣١٢-٣١٣، الشيرازيات ٤٤٩-٤٤٨.

⁽A) المفصل ۱۸۷،وشرحه لابن يعيش ١٥٥/٤.

المناكب)، وليس له إلا منكبان. (١) وقالوا: (امرأة ذات أوراك ومآكم) (٢)، وهما وركان، وقالوا -فيما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب-: (ضَعا رِحالكما)، وهما اثنان (٣)، وقالوا: (مَدَّ اللهُ في أعمار كمسا، ونَسسَأ اللهُ في آجالكما) وقد يكون في بعض ما مضى تقييدٌ بالسماع أو بما أضيف إلى مثنى -وفيه ما ليس كذلك- لكنه يدلّ بوضوح على توسّع العرب في ذلك، وعلى صحّة قول المتنبى.

• قول عنترة أو زيد الخيل:

فإن يَبرَأْ فلم أنفُت عليه وإن يُفقد فحُقَّ له الفُقودُ

قال ابن الأثير: قوله: (الفُقود) جَمْعُ مصدر من قولنا: (فقد يفقد فقدًا)، واستعمالُ هذه اللفظة غير سائغ ولا لذيذ، وإن كان جائزًا، ونحن في استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن لا مع الحواز. وقال قبلُ: جَمْعُ المصادر لا يجيء حسنًا، والإفرادُ فيه هو الحسن (°).

والنحويون مختلفون فيه، ونُقل عن ظاهر مذهب سيبويه امتناعُ ذلك، فهو يقول:

⁽۱) شرح الجمل لابن عصفور ۲/٥٤٥.

⁽٢) المزهر ١/٣٣٣.

⁽٣) الكتاب ٢/٢٢، ٢/٩٤.

⁽٤) أمالي ابن الشحري ١٥/١.

⁽o) المثل السائر ٢٦/١-٤٢٧.

واعلم أنّه ليس كلّ جمع يُجمع، كما أنّه ليس كل مصدر يُجمع، كالأشغال والعقول...(١) والمشهور عندهم الجواز نظرًا إلى أنواعه(١).

والأظهر أنّ المحيزين إنّما لمحُوا فيه أنواعًا تتعدّد، وليس لـ(الفقـد) الذي جمعَه الشاعرُ أنواعٌ فتُجمعَ.

التصغير:

• قول المتنبى:

أحادٌ أم سُداسٌ في أحدادِ لَينْلَتُنا المنوطةُ بالتَّندادي المنوطةُ بالتَّندادي قال ابن وكيع: صَغَّر (ليلة) على لفظها، وقد سُمع فيه (لُينْلِيهة) كأنها تصغير (ليلاة)، وإن لم يُسمع ذلك. (٣)

وعد ذلك ابنُ هشام النحوي من لحَنات المتنبي في هذا البيت. (٤) والقرّاز له فيه رأيٌ مختلف، وهو أنّ المتنبي أحسَنَ في كلامه، وأنّ ما فعله لا يَمتنع في الكلام فضلاً عن الشعر، وجعَله مثلَ تصغيرهم: (رجل) على: (رُجَيل) و(رُوَيجِل) (٥).

⁽۱) الكتاب ۲۱۹/۳. وعُزي ذلك إلى ظاهر كلامه في البسيط ٤٧٣/١ والارتشاف ٢/٥٠/٠ توضيح المقاصد ٨١/٢، والمساعد ٤٦٦/١، وشرح ابسن عقيل ٥٦٣/١، وأوضح المسالك ٢١٥/٢، وشرح الألفية للشاطبي ٢٣١/١، تعليق الفرائد ٥٨٤/٥، وعُزي المنعُ أيضًا لأبي على الفارسي والشلوبين.

⁽٢) المقتصد ٥٨٣/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦٤/١، الكافية ٨٤، التسهيل ٨٧، شرح الكافية الشافية ٢٣١/١، شرح الألفية للشاطبي ٢٣١/١ وعزاه فيه للزحهاجي وابن مالك.

⁽٣) المنصف ٣٤٥.

⁽٤) المغنى ١/٨٤.

⁽٥) ضرائر الشعر ٣٨-٣٩.

كما أخذ عليه فيه أنه صغّر (الليلة) وهو يريد ألها طويلة ثقيلة، فلسيس يدري: أهي ليلة واحدة أم ست ليال اجتمعن في ليلة؟ فكأنه يناقض نفسه. وقد يُجاب بأنه أراد بالتصغير التعظيم على طريقة الكوفيين فيه (١).

النسب:

• قول المتنبى:

سُمِّيتَ بِالذَّهِيِّ اليومَ تسميةً مُشتَقةً من ذَهابِ العَقْل لا الذَّهبِ العَقْل لا الذَّهبِ قال الناهبِ العقل لا يُنسب إليه (ذَهبيّ)، بل: (ذهابيّ)، وما أحسنَ الاشتقاق (۱).

وما ذكره الناقد صحيح وظاهرٌ، لا يحتمل بحثًا، ولكنه عجيب أن يَغفل الناقد عن أنّ الشاعر ما أراد النسبَ الصرفي؛ فذلك لا يَخفى على العوامّ، ولكنه أراد السخرية والادّعاء والتلاعب بالألفاظ والعبث بالسم المهجوّ، فلا يُتصوَّر أنه في بيته سيذكر الصواب وينفيه، ويتركه إلى الخطأ مُصرًّا عليه، وإنّما هو في ادّعائه كقول النجاشي الحارثي، يهجو رجلا اسمُه (العجلان):

وما سُمِّي (العجلانَ) إلاَّ لقولهم خُذ القَعْبَ واحلِبْ أيها العبدُ واعجَلِ واللهِ والعجلِ والعجلِ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ اللهُ الل

قول الشريف الرضي:
 ألا إن أصناف السيوف كثيرة وأقطع ها هنديها ويَمَائها

⁽١) الوساطة ٤٧١، الواضح في مشكلات شعر المتنبي ٣٩–٤١، المغني ٤٨/١.

⁽٢) المنصف ٥٧٩.

قال الناقد: وإنما هو (سيفٌ يمان) إذا خفف الياء، فأما نقلُه إلى ما يجري الإعرابُ عليه في حالة الرفع فما تكلمَت به العربُ(١).

وهو يُشبه بيتًا منتَقَدًا لشاعر وناقد آخرين. وهو:

• قول البحتري:

يا صَيقَلَ الشُّعرِ المقلَّدَ بالذي يُختار من قَلْعيِّه ويَمانِهُ

قال المعري: قوله: (يمانه) يجب أن يكون على حذف الياء، أراد (ويمانيّه)، وهو المنسوب إلى اليمن. قال: وهو ردية حدّا؛ لأنّ هذه الياء تُثبت في الإضافة، وحذفُها قليلٌ في هذا الموضع (٢).

ياءُ النسب ثقيلةٌ وقوية؛ فهي حرف الإعراب، وليسست كباقي الحروف المعتلة التي تؤثّر فيها التغييرات الصرفية، فالناقد مُصيبٌ، والشاعر مُرتكبٌ الصعبَ، ومُتجرئٌ على اللغة.

القلب والإعلال والإبدال:

• قول المتنبي:

لَعَظُمْتَ حتى لو تكونُ أمانةً ما كان مُؤتمناً بما جبرينُ

قال عنه الصاحبُ ساخرًا من بُعده عن الحقّ في العقيدة: إنه من أبياته السُّنِّية الجَماعية! وقال: وقلْبُ هذه اللام بالنون أبغضُ من وَجْه المنون، ولا أحسب حبريل عليه السلام- يَرْضى منه بهذا الجحاز المحرَّم، هذا على ما في معنى البيت من الفساد والقُبح (٣).

⁽١) التذكرة الحمدونية ٧/٥.٣.

⁽٢) عبث الوليد ٥١٢.

⁽٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٠. ونقله عنه الثعالبي في يتيمة الدهر ١٥٦/١.

وقد يبدو الأمر أوّل وهلة أظهر من أن يُنظر فيه، لبُعْد الاعتذار بالقلب والإبدال؛ فلا وجه له بعيدًا أو قريبًا، ولا سيّما أنّ فيه تغييرًا لعلم مشهور، ولا يُحمل على نظائر له وردّت في باب السضرائر؛ لأنّ تلك مواضعُ محفوظة، يُقتصر فيها على ألفاظها، وليس منها (جبرين) فيما روى لنا الصرفيُّون، على أنّ من اللغويين من أثبت (جبرين) بنوها، على ألها لغة من لغات (جبريل) الكثيرة، وفي هذا ما يَنصر المتنبيَّ، ويَدفع عنه بعض سخرية الصاحب بن عبّاد وهمزِه ولمزِه.

• قول أبي تمّام:

بِالْقَائِمِ النَّامَٰنِ المُستِخَلَفِ اطَّادَتْ قُواعِدُ المُلكُ مُمتِدًّا لَهَا الطُّولُ قَالَ: قال الرَّيْر: وقد غلط أبو تمام في قوله: (اطَّأَدَت)؛ ألا ترى أنه قال:

(اطَّأدت)، والصواب: (اتَّطَدَتْ)؛ لأن التاء تُبدل من الـواو في موضعين: أحدهما مَقيسٌ عليه، كهذا الموضع؛ لأنك إذا بنيت (افتَعَلَ) من الوعد قلت: (اتَّعَدَ،) ومثله ما ورد في هذا البيت، فإنه من (وَطَدَ) (يَطِدُ)، كما يقال: (وَعَدَ) (يَعِدُ)، فإذا بني منه (افتعل) قيل: (اتَّطَدَ) ولا يقال: (اطَّأَدَ)(1).

• قولُ البحتري:

بكَ اطَّأَدَتْ أركانُ وائلَ واغتَدى لها المسمَعُ المُوفي على الناس والذُّكْرِ

⁽١) المثل السائر ١/٦٧.

قال عنه المعرّي: يُقلّد في هذا أبا تمّام (يريد البيتَ السابق) وقد أرادا صياغة (افتَعَلَ)، فإنْ أخذاه من (وَطَد) وجَـب أن يقـولا: (اتَّطَـد) و (اتَّطَدَتْ)، وإن أخذاه من مقلوب (وَطَد) وجب أن يقولا: (اطّدَى)، وإن أخذاه من (الطّود) فإنه ينبغي أن يكون (اطّاد)، ثمّ هُمز ضرورة (۱).

فالنقد محيطٌ بأبي تمام وبالبحتري ومَن قلَّدهما في هذه اللفظة حيثما قلبتها لهم؛ لأهم خالفوا قاعدةً قياسية من أظهر قواعد الإعلال، ولم يُسمَع ما قالوا، وإنما المسموع: (اتَّطد)(٢).

وأغلب الظنّ ألهم فرُّوا من ثِقَلٍ واضحٍ في اللفظ لو ألهـــم قـــالوا: (اتَّطَدَتْ) لكون حروف الكلمة كلِّها وما لحقها من تاء التأنيث من مخرج واحد، زيدت قبله ألف الوصل، ولا يُغني عنهم ذلك شيئا؛ فـــإنّ الثّقـــل اللفظيَّ أسهلُ من الخطأ الصرفي، ولنا ألفاظ كثيرة تــستثقلها ألــسنتنا، وقبلها قلوبُنا، ولهم في ألفاظ اللغة الكثيرة غُنيةٌ عن الخلَل.

قول زغیب بن نسیر العنبري:

نظرتُ بأعلى الصُّوقِ والبابُ دونه الى نَعَم تَرعى قَوافي مَسسرَدِ يريد: (بأعلى السوق)، فأبدل السينَ صادًا، وذكر ابنُ سلامٍ أنّ مثلَه قولُ أبي الدهماء العنبري في كلامه: (الصويق)، يريد: (السويق)، وهو يعدّ هذا ونحوَه غلطًا؛ لأنه قد قال قبل ذلك: "وقد تَغلط مقاحيم السشعراء

⁽١) عبث الوليد ٢٤٢.

⁽٢) اللسان (وطد).

وثنياهم (يريد: كبارهم)... فيغلطون في السين والصاد... وأحرف يتقارب مخرجها من اللسان، تُشبَّه عليهم، وذكر البيت السابق^(۱).

وما عدَّه الناقدُ غلطًا يعدُّه سيبويه لغةً من لغات العرب، ونسَبها إلى قبيلة بني العنبر(٢)رهط الشاعر زغيب وقوم أبي الدّهماء اللذّين غلَّطهما ابنُ سلاّم، وقد أطال سيبويه كثيرًا في ذكر وجه هذه اللغة وقوّاها في القياس، قال: "هذا باب ما تُقلب فيه السينُ صادًا في بعض اللغات: تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: (صُـقْتُ) و (صَـبَقْت)، وذلك أنها من أقصى اللسان... فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف؛ ليكون العملُ من وجه واحد، وهي الصاد؛ لأنَّ الصاد تَصَعَّد إلى الحنك الأعلى للإطباق، فشبَّهوا هذا بإبدالهم الطاء في (مصطبر) والدال في (مزدجر)، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز؛ وذلك لألها قلبتها على بُعد المخرجين، فكما لم يبالوا بُعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف إذا كانت تَقوى عليها والمخرجان متفاوتان"، ثمَّ ذكر بعدُ أنَّ الأعربَ الأجودَ في كلامهم تـــركُ السين على حالها(٢).

ونَصَّ ابن جني أيضًا على هذا القلْب وقوّاه أيضًا، ومثَّل لـــه بـــــ (الصويق) (١٤) التي عابما الناقدُ وغلَّطها. ونقَل ابنُ جنّي أنه يُقرأ: (كأنّمـــا

⁽١) طبقات فحول الشعراء ٨١/١.

⁽٢) الكتاب ٤٨٠/٤.

⁽٣) الكتاب ٤٧٩/٤ - ٤٨١. وانظر: ١١٧/٤، ١٣٣.

⁽٤) سر الصناعة ١/١٨٦/ ٢١٢ /٨١٦/٨.

يُصاقون)، و (مسَّ صقر)، و(صراط) و (سراط)^(۱)، وعدَّه الرضيُّ قياسًا، لكنه غيرُ واجب^(۱).

• قول البحتري:

ثلاثة جِلَّةٍ إِن شُوْوِرُا نَصَحُوا أَو استُعينوا كَفُوا أَو سُلِّطُوا عَدَلُوا

قال المعري: (شُوْوِرُوا) بواوين، ولا يجوز إدغامُ الأولى في الأخرى على مذهب النحويين؛ لأن الواو منقلبةٌ عن ألف (فاعَل)، فلا يجوز إدغامُها. قال: والنّطقُ بـــ (شُوْوِرَ) وبابِه ينفِر منه الطبع، والغريزةُ تفرُّ إلى همز الواو الثانية (٣).

أمّا ثقل النطق بما فظاهر لا يخفى، ومنشؤه أمران: تَوالي الواوين بعد ضمة، فكأها ثلاث واوات، ثمّ تحريك الواو بالكسرة وهي نقيضتها البعيدة عنها، ويُساعد الناقد من القياس أنّهم أعلّوا في أمور تُشبه هذه في مطلق التغيير من أحد الأوجه، كما صَنعوا بقلب الواو همزة إذا احتمع واوان في أول الكلمة، مثل: (أواصل) التي أصلها: (وواصل) وفي (الأولى) التي أصلها: (الوولى) فلو أنّ ناقدًا أو نحويًّا حَعل ذلك سببًا في مفاضلة بين احتيارين أو ميدانًا لموازنة فهو محلُّ بحث، ويُمكن الاعتماد عليه والنظر فيه، أمّا الطعن فيه أو تخطئته أو الحكم عليه بنفور الطبع منه فذلك حُكمٌ قاسٍ وأمرٌ صعبٌ؛ لأنّ له نظائر وردَت في فصيح كلام العرب، واحتُمل فيها الثقل، فممّا يُقاربه من لفظ القرآن قولُه تعالى: ﴿ مَا وُبِرِي اللهِ فَا اللهِ فَا المُعْرَا فَا مُمّا المُعْرَا فَا القرآن قولُه تعالى: ﴿ مَا وُبِرِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ القرآن قولُه تعالى: ﴿ مَا وُبِرِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ المَا اللهُ القرآن قولُه القرآن قولُه القرآن قولُه المناه العرب، واحتُمل فيها الثقلُ، فممّا يُقاربه من لفظ القرآن قولُه تعالى: ﴿ مَا وُبِرِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ القرآن قولُه الله الله الهُ اللهُ الله

⁽١) سر الصناعة ٢١٢/١. وانظر: الحلبيات ١٣٤، المفصل ٣٧٣، والمبدع في التصريف ١٦٤.

⁽٢) شرح الشافية ٣/٢٣١.

⁽٣) عبث الوليد ٤٠٢.

⁽٤) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

حيث اجتمعت واوان أولهما مضمومة، وكان ذلك في مفتتَح الكلمة، وقد يخفّف في القياس ثقلَ واوَي (شُووِر) أن أولاهما حرفُ مله، وهو خفيف، ولذلك فإنّ من مذهب الأخفش أنه يقلب الواو الأخيرة عند الاجتماع ياءً في مثل: (اقْوَوَّلَ)، وتنقلب الثانية معها، فيقول: (اقْوَيَّلَ)، وسيبويه لا يبالي بذلك، وألزمَ الأخفشُ أن يقول في (قُوْوِلَ): (قُويِلَ) إلاّ أن يعتذر بخفّة واو المدّ(۱).

ومن الثقل في حروف العلّة الذي لم يُبالوا به في الإعلال وصحّحوه -كسرُ الياء في مثل قوله تعالى: ﴿ يُبَايِعُونَكَ ﴾ (١) فإنّ الياء مكـسورةً تُحوِج إلى اجتهاد في النطق. وذلك يدعو إلى قبول ثِقَل واوَي (شـوور) ونحوِها، ولو أنّ الشاعر أو الأديب تركها إلى خيرٍ منها لكان أليق بفنّه وأولى بأدبه.

قول أبي الدهماء العنبري في كلامه:

(بُرٌّ مَكْيول) و (ثوبٌ مَخْيوط).

ذكر ذلك ابنُ سلام بعد ذكره لأغلاط فحول الشعراء (٣). ووجْه النقد فيه والعيب: أنّه صَحّح الكلمةَ ولم يَنقُل حركةَ المعتلّ إلى الصحيح الساكن قبله، والقياس: (مَكيلٌ) و (مخيطٌ) بعد أعمال تصريفية.

⁽۱) شرح الشافية ۱۹٦/۳.

⁽٢) سورة الفتح، الآية: ١٠.

⁽٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٨.

وهذا كسابقه يُنكِره الناقد، وهو مسموعٌ عن العرب معروفٌ في لغتهم، يُدرك العلماء له قياسًا، نقل سيبويه أنّ بعض العرب يُجريه على الأصل ويُصحّحه، فيقول: (مخيوط) و (مبيوع)، وقياسُه عنده أله شبهوها بـ (صَيُود) و (غَيُور)؛ حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم شبهوها بـ (صَيُود) و (غَيُور)؛ حيث كان بعدها حرف الله المازي تكن بعد الألف فتُهمزَ. (١) وأجازه المبرد في الشعر خاصة (١)، ونقل المازي عن علمائه ألها لغة بني تميم، يُتمُّون ما كان أصله الياء دون الواو، واحتجَّ لهم بالقياس (١)، ووافقه أبو علي وابن جني وابن يعيش وابن عصفور والرضي (١) ورووا عنهم: (مَعيوب) و (مَبيوع) و (مَسيور به) و(مَزيوت) و (مَديون)، وأثبته أيضًا من كلام العرب ابنُ قتيبة (٥) وابنُ السكيت (١) ويراه ابـنُ يعـيش وابنُ الحاجب كثيرًا (١٧)، والزمخشريُّ شاذًا (١٨)، وعليه قول العباس بن مرداس:

قد كان قومُك يزعمونك سيّدًا وإحال أنك سيّدٌ مَعيونُ

⁽١) الكتاب ٤/٨٤، وانظر: ٢٥٥/٤.

⁽٢) المقتضب ٢٤٠/١. وانظر أمالي ابن الشجري ٣٢١/١.

⁽٣) في كتابه التصريف، المضمن شرحه المنصف لابن جني ٢٨٣/١.

⁽٤) التكملة لأبي علي ٥٨٢، المنصف ٢٨٤/١، ٣٧/٣، الخصائص ٢٦٠/١، شرح المشافية للرضي ١٤٤/٣، المفصل ٧٩/١، الممتع في التصريف ٢/٠٤-٤٦١، شرح الشافية للرضي ١٤٤/٣، 1٤٩، وانظر: أوضح المسالك ٤٠٤-٤٠٤.

⁽٥) أدب الكاتب ٧٠١

⁽٦) إصلاح المنطق ٣٦٨.

⁽٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠، وقولُ ابن الحاجب في متن الشافية، مع شرحها للرضي ١٤٤/٣، ١٤٩.

⁽٨) المفصل ٣٧٨.

وقولُ علقمة بن عبدة:

حتى تذَكَّر بَيضات وهَيَّجَه يومُ رذاذ عليه الدَّجْنُ مغيومُ (1) وأنشد أبو عمرو بن العلاء: (وكأنها تفاحةٌ مَطيوبةٌ.....).

ففصل القول أنّ سيبويه والنحويين تحرّوا المسموع، وتلمّسوا من وجوه القياس وجهًا، وأمّا ابن سلام الناقد فلم يبال - كعادة أكثر النقاد- إلاّ بالمشتهر ولغة الأدب وشعار عامّة العرب، فأنكر استعمالاً يعرف بعضهم ولا يستعمله أكثرُهم، وهذا فرق دائمٌ في المنهج بين النقاد وأهل النحو، وإنّما يُقال هذا القولُ في الاعتذار عن عربي فصيح قديم كأبي الدهماء، ولو كان الحديث عن متأخر فلا يسعه إلاّ أن يجري على ما استقر واستفاض من هذه القاعدة الصرفية.

• قول نقيع بن جرموز:

أُطَوِّفُ مَا أُطَـوِّف ثُمَّ آوي إلى أُمّـا ويُـرويني النَّقـيعُ

يريد أنه أبدَل ياء المتكلم ألفًا، وهي إنّما يُفعل هما ذلك إذا كانت في النداء، (٣) وعلّل ذلك المبردُ بأنه لا لبسَ فيه، وهو أحمف، وباب النداء بابُ تغيير (٤).

⁽۱) الأبيات في المقتضب ٢٣٩/١-٢٤٠، الخصائص ٢٦١/١، ويروى الأول: (مغيون) بالغين المعجمة. شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١٠.

⁽Y) Ile mids V.

⁽٣) الكتاب ٢١٠/٢، المقتضب ٢٥٢/٤-٢٥٣. وهي إحدى اللغات المشهورة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم.

⁽٤) المقتضب ٢٥٢/٤.

ونَقُل أبو علي الفارسي عن أبي عمر أنّ إبدال الألف من الياء لا يجوز في غير النداء. (١) بل إنّ من النحويين مَن نبّه على أنه لا يجوز في كل منادًى مضاف إلى ياء المتكلّم، وقصره على الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء، واشتُهر بها؛ لتدلّ الشهرة على الياء المغيّرة بالقلب، فلا يقال: يا عدوً (١).

من أحل ذلك قد يبدو لأوّل وهلة بُعدُ ما فعله الشاعر، لكنّه أقربُ من ذلك وأقوى، فقد تأوّل به الفراء في القرآن، وجعلَه أحدَ التاويلات في: (وأقم الصلاة لذكرا) في قراءة، قال: وإن شئت جعلتها ياء إضافة حُوّلت ألفًا لرؤوس الآيات، واحتجّ ببيت مسألتنا هذه، وروَى عن العرب أهم يقولون: (بأبا وأمّا)، يريدون: (بأبي وأمّي). (٦) وهذا سندٌ مسينٌ للشاعر، فقد ورد في القرآن على بعض التأويل، وسُمع عن العرب في غير الشعر.

ونقل أبو على الفارسي الجواز عن الأخفش، واحتاره محتجًّا ببيت نقيع هذا، (أ) ونقل المرادي أنّ المازيّ أجاز: (قامَ غلاما)، يريد: (قام غلامي) (٥).

⁽۱) الشيرازيات ١٦٩/١.

⁽٢) شرح الرضي للكافية ق ١ ٤٦٦/١. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢.

⁽٣) معانى القرآن للفراء ١٧٦/٢.

⁽٤) الشيرازيات ١٦٩/١.

⁽٥) توضيح المقاصد ٣٠٨/٣.

وذكر ابن عصفور أنَّ المسألة خلافية، واختار الجوازَ، واحتج همذا البيت الذي يجري فيه البحث (١)، وهو اختيار ابن مالك أيضًا، (٢) وجعله الرضيُّ نادرًا في غير النداء، وإذا كان في الفواصل والقوافي فليس بنادر (٣).

ويقويه أنه قد فشا في لغة طيئ قلبُ كلِّ ياءٍ قبلَها كسرةٌ ألفًا، حتى قالوا في (الناصية): (الناصاة). (٤) وفي هذا ما قد يكون وجهًا لما فعله الشاعر، وهو معدود في القليل وخارجٌ عن القياس عند الأكثرين، ولا ريبَ أنه على مثل نقيع الشاعرِ المتقدّم ليس بمسترذَلٍ ولا مَعيبٍ.

الوقيف:

• قول أبي تمّام:

إحدى بني بكر بن عبد مناه بين الكَثيب الفَرد فالأمواه

قال الآمدي: وإنّما هي (مناة) في الإدراج، كما قــال الله تعــالى:

﴿ وَمَنَوْهَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأَخْرَىٰ ﴾ (°)، وإنّما تكون بالهاء في الوقف، لا في الحركة والدّرج(٢). والمسألة ظاهرة حدّا.

• قول المتنبى:

واحَرَّ قَلباه لمن قَلبُه شَبِمُ ومَن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ

⁽١) شرح الجمل لابن عصفور ١٠٠/٢-١٠١. وانظر: ضرائر الشعر له ٢١٦.

⁽٢) شرح التسهيل ٢٨٢/٣. ومتن العمدة وشرحها ١١٠٥١١، ٥١١-٥١٢.

⁽٣) شرح الرضي للكافية ق ١ ٤٦٦/١.

⁽٤) شرح الجمل لابن عصفور ٩٩/٢. شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢.

⁽٥) سورة النحم، الآية: ٢٠.

⁽٦) الموازنة ١/٢٩.

قال الجرجاني: فألحق الهاء في (قلباه). قالوا: وإنما تلحَقُ في الوقف لخفاء الألف فتبين بها، فإذا وُصلَت حُذفَت (١).

وعابه لأجل ذلك أيضًا في هذا البيت خاصةً طائفةٌ من النحويين، كابن حني (٢) وابن يعيش (٣) والعكبري (٤)، وجعله ابنُ هشام ضرورة (٥).

وهذا هو المتعيّن من شأن الهاء في الوقف؛ فإنها عارضةٌ بسببه، فلا تُثبت في الوصل، ونصَّ العلماء على ذلك في الندبة خاصة، (٦) قال ابن عقيل: ومنعُ الهاء في الوصل مذهبُ سيبويه وعامة النحويين (٧).

ونقل الجرجاني قول المحتج عن أبي الطيب بأن هذا هو الأكثر عند العرب والاختيار عند النحويين، غير أنه ليس على الشاعر عيب في اتباع اللفظة النادرة إذا رواها الثقاة، ومتى وُجدت الرواية عن ثقة لم يُحظر على الشاعر قبولُها والعمل بها لأجل اختلاف النحويين، وقد أجاز الفراء وغيره إلحاق هذه الهاء في الوصل (^)، وروى فيه:

⁽١) الوساطة ٤٧٦.

⁽٢) سر صناعة الإعراب ٥٦٢/٢٥.

⁽٣) شرح المفصل ١٠ /٤٤.

⁽٤) التبيان في شرح الديوان ٣٦٢/٣.

⁽٥) شرح القطر ٢٢٣-٢٢٤.

⁽٦) الكتاب ٢٢٢/٢، وانظر: ١٦٢/٤، ١٦٥-١٦٦، المقتضب ٢٦٨/٤، الأصول في النحو ١٦٥/١، ٣٥٥/١، الجمل في النحو ١٧٦. وهو شائعٌ من بعدُ في كتب النحو.

⁽V) المساعد ٢/٩٣٥.

⁽A) وهو مذهبه الثابت عنه، كما في معاني القرآن له ٤٢٢/٢، وعزي لعامة الكوفيين، كما في شرح عيون الإعراب ٢٦٨-٢٦٩. وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/٢. وشرح الكافية للرضى ق ٢ /٠٣١.

يا ربِّ يا ربّاهُ إياكَ أَسَـلْ عفوًا أيا ربّاه من قبل الأجَل وأنشدوا:

(يا مَرْحَباهُ بحِمارِ ناجِيَهْ). وأنشدوا للمجنون:

فقلت أيا ربّاهُ أوّلُ سُؤلتي لِنفسيَ ليلي ثم أنت حَسيبُها وقد قال أبو زيد في بيت امرئ القيس:

وقد رابني قولُسها يا هَنساهُ ويْحَسك أَلْحَقَتَ شَرَّا بِشَرْ إن هذه الهاءَ هاءُ الوقف^(۱)، وحالفه جُلّ النحويين؛ قال: فَفِي هذه الأبيات عذرٌ واضح للمتنبي^(۱).

وهو حقًا معذور فيما فَعل إذا كان الأئمة قد أجازوه، والـــشعراءُ من قبله قد قالوه، وقد يَشفع له شفيعٌ آخر أقوى من كل ما ســـبق، وهو أنّ إثبات هاء السكت واردٌ في القرآن عند الوصل، كما في قوله

(Y) Ile milds 773.

⁽۱) عزي إليه ذلك في المنصف ۱٤٢/۳، سر الصناعة ٢٦٢/٥، شرح ديـوان المتـني للواحدي ٤٨١، وللعكبري ٣٦٢/٣، شرح عيون الإعراب ٢٦٩، الممتع في التصريف ٢/٢ كالمبدع في التصريف ١٦٢، وعزي للكوفيين في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٠٤، واللسان (هنو) وشرح الشافية للحاربردي ٢٠٧/٢، وعزاه الرضي لأبي زيد والأخفش والكوفيين (شرح الشافية ٣٥٢٢)، وبه قال الفراء (معاني القرآن ٢٢٢/٢، وعزاه ابن بري للأكثرين (اللسان: هنو)، وورد غـير منـسوب في الحلبيات٧٤، والبغداديات ٥٠٤. وهو أيضًا الرأيُ الذي انتصر له القزاز في ضرائر الشعر ٣٩-٠٤.

تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِي مَالِيَةً ۚ ﴿ أَنَّ هَلَكَ عَنِّي سُلَطَنِيَةً ﴾ (١) في قراءة الــسبعة إلا حمــزة، وفي قولــه تعـالى: ﴿ فَبِهُدَنَّهُمُ ٱقْتَدِهُ قُل لَاَّ أَمْتَكُكُم من الله إلا أن المتنبي حرَّكها، وهذا وحده هو المشكل عليه.

المذكر والمؤنث:

• قول المتنبى:

والمرْءُ يأمَلُ والحـــياة شَهِيَّةٌ والشيب أوقر والشبيبة أنزق

قال ابن معقل الأزدي: (الشهيّة): المشتهاة، فهي (فَعيلَة) بمعنى (مفعولة)، فيقال لأبي الطيّب: لا يجوز دحول الهاء (فعيلة) إذا كانت بمعنى (مفعولة)، بل يستوي فيها المذكر والمؤنّث، فيقال: (رجلّ قتيلً) و (امرأةٌ قتيلٌ)(٣).

والناقد يَعتمد على واحدة من أقوى قواعد التذكير والتأنيث، لكنّها لا تخلو من شواذ، فقد أجاز بعض العلماء أن تلحق (فعيلاً) التاء تشبيهًا له ب (فعیل) بمعنی (فاعل)، وهو قلیل، مثل: (خصلة ذمیمة)، بمعنی: (مذمومة)، و (حميدة) بمعنى: (محمودة)(١٤). ولا تبعد (شهيّة) عنهما، لكنها غيرُ مسموعة.

سورة الحاقة، الآيتان: ٢٨، ٢٩. (1)

سورة الأنعام، الآية: ٩٠. (1)

المآخذ على شرّاح ديوان المتنبي ٢٧/٥. (٣)

التسهيل ٢٥٤، شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٤. شرح ابن عقيل للألفية ٣٩٦/٢. (٤) توضيح المقاصد ٧/٥.

ولا أجدي أستسيغ تخطئة ما قاله المتنبي، إذا قارنتُ ب: (الحياة شَهيٌّ)، ففي هذه الأخيرة تنافرٌ واضحٌ بين المبتدأ والخبر، وأجد التطابق بينهما تذكيرًا وتأنيثًا مطلبًا وجيهًا ووجهًا قويًّا، كما فعلوا في باب العدد حين يكون العدد صفةً للمعدود، حيث أجازوا التطابق بينهما ومخالفة القاعدة، لما تقتضيه الصفة والموصوف من التطابق، فقالوا: (رأيت رجالاً سبعةً)، و(رجالاً سبعًا)، وهو في بيت المتنبي أظهر وأحسنُ.

وقد يؤيد هذا أن سيبويه استعمل (شهية) في بعض كلامه، قال: تقول: (ما أشهاها) أي: هي شهيَّةٌ عندي (١).

* * *

⁽۱) الكتاب ١٠٠/٤.

ثالثا: نقدُهم للضرائر الشعرية:

النّقاد يَعيبون الـضرورات كلَّها، كما هـو مـأثورٌ عنهم ومشهور؛ لأنّهم يرولها دليلاً على ضَـعف الـشاعر، وكما سيأتي تفصيلُه في بيان مذهبهم في الضرورة.

ويمكنني القول ابتداءً إنّ جميع ما يذكرونه من ضرورات قد أباحه النحويون من قبلهم، وكان ميدانُ النحويين أرحبَ ومذهبهم فيه أوسع، فإنّ الناقد قد يُشير إلى قبح في الضرورة أو إلى تخطئه أو لحن -كما سترى-، والنحويُّ في الغالب يُورد ذلك سائعًا، ولا يُحد به بأسًا، غيرَ أنّه لا يَقيس عليه.

وسأحصى الآن كلَّ ما رأيتُه في كتب النقاد منها مشفوعةً بــذكْر الأبيات التي ورد فيها ذلك، حيث إنّي وجدها في مذهبهم معيبةً منقودةً، وتحسَّمْتُ من عموم سياق إيرادهم لها ومن لهجة نقدهم ما استحــسنوا وما لم يَستحسنوا، وما أفسحوا فيه للمتأخرين تقليده والعمل به، ور.عــا عبر بعضهم عن بعضها بألها لحن وغلط، ولا سيّما غير الحسنة منها، وإنما جمعتُها هنا ولم أفرقها مع المسائل التفصيلية؛ لأنّ لها شأنًا خاصًّا، وبــابُ العذرِ فيها أوسع، كما أنّ فيها فائدةً للناظر فيها، ليَعرف من كتُب النقّاد أهل الشّعر ما يجوز له من فُسح الكلام وما لا يجوز، وما يحسُن به منها وما لا يَحسُن؛

أ الضرائر الحسنة:

• إسكان عين الجمع المؤنث السالم، نحو قول المتنبي: أفدي الموَدِّعَةَ التي أتبعتُها نَظَرًا فُرادَى بين زَفْرات ثُنَى قال الناقد: أسكنَ الفاء من (زَفْرات) وحَقُّها الحركةُ(١). وقوله:

إلى القابضِ الأرواحِ والضَّيغَمِ الذي يُحَدِّث عن وَقْعاته الخَيلُ والرجْلُ

قال: والصحيح: (عن وقَعاته) بفتح القاف، والتسكينُ من مألوفات ضروراته (٢).

وقولِ البحتري:

صَدَفتُمْ بطلحةَ عن حَقته وأضربتُمُ عن مُوالاتِهِ وَكيف يَسوغ لكم جَحدُه وطَلْحَتُكُمْ بعض طَلْحاتِهِ وكيف يَسوغ لكم جَحدُه

قال المعري: سَكَّن اللامَ في (طلحاته)، وإنما الوجهُ الحركةُ(٣).

• قطع ألف الوصل:(٤)

وحُسنُها عند النحويين والنقّاد ذائعٌ، وكأنّ بعض النقاد يَعدُّها مــن غير المستحسنة (٥)، ولم يُبحُها العلويُّ للمولَّد وعَدَّها لحنًا (٢)، وهذا غريبٌ منه، وهو الذي أباح ما هو أبعد من ذلك ممّا سيأتي.

⁽١) المنصف ٥٤٣.

⁽۲) المنصف ۲۱۸.

 ⁽٣) عبث الوليد ١٠٥. وذكر في الخزانة البيت ١٤/٨، وحالف المعري الذي قال: إنه زعم أن التسكين ليس ضرورة وهذا يناقض قول المعري هنا.

⁽٤) انظر: العمدة ٢٧٦/٢، والمنصف ١٧٤.

⁽٥) الموشح٩٦، قال: (وليس بالحسن)، الصناعتين ١٥٧ (قال: وهو مكروة في الاستعمال)، عبث الوليد ٤١٤، نضرة الإغريض ٢٧٦.

⁽٦) نضرة الإغريض ٢٧٦.

وابن السراج النحوي يبيحها للشاعر في ابتداء الأبيات وأنصاف الأبيات، وجعلَها في الحشو قبيحةً رديئةً. (١)

ومنها قول البحتري:

قد لَعمري دافعت عن نِعَمِ القَو مِ وقد إنطَفَتْ وكادت تَزولُ وقوله:

فيا حائلاً عن ذلك الإسمِ لا تَحُلُ وإن جَهِد الأعداءُ عن ذلك العهد وقوله:

عليُّ بنُ عيسى إبنُ موسى بن طلحة بــنُ سائب بن مالك حين يرمق وقوله:

الله الله كُفُوا إِنَّ خَصَمَكُمُ أَبُو سَعِيدُ وَضَرَّبُ الأَرْوُسِ الْجَدَلُ قَالَ الله الله كُفُوا إِنَّ خَصَمَكُمُ عَبَادَةً أَن يقطع أَلفَ الوصل، وذلك عادةً أي عبادة أن يقطع ألفَ الوصل، وذلك محسوبٌ في ضروراته. وقال: وقد جاء بمثل هذا كثيرًا، وربما وُجد في شعر الفصحاء، وهو قليلٌ في أشعار الجاهلية، وقال عن البيت الأخير خاصة: إنْ صحّت الروايةُ فقد قَطع ألفَ الوصل، وذلك قبيحٌ. (٢)

⁽۱) الأصول ٤٤٥/٣ - ٤٤٧. وقال السيرافي إنها تكثُر في أول النصف الأخير من البيـــت. (ضرورة الشعر ٧٠،٧٢). وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٣.

⁽٢) ستة الأبيات وثلاثة الأقوال للناقد في: عبث الوليد:٢٩٠، ٢٩٠، ٣٩٤، ٣٩٤.

وقول جميل:

مةً على حَدَثانِ الدَّهرِ مِنِّي ومِن جُمْلِ (١)

ألا لا أرى إثنينِ أحسنَ شيمةً

وقال قيس بن الخطيم:

إذا جاوزَ الإثنين ســـرٌّ فإنّه

بنَشْرٍ وتكثـير الوُشاة قَمِينُ(٢)

• قصر المدود:(٦)

عزا ابنُ رشيق جوازَه للبصريين والكوفيين. (ئ) وعلَّتهم فيه أنه مسن باب ردّ الشيء إلى أصله، وقال ابن الأثير عنه: إنه تمّا لا يُسؤثّر في الفصاحة، لكن يحسُن نفيه عن الشعر، ويجب اطراحُه. (٥) وهو في أشعار المحدثين كثيرٌ، فأمّا أهلُ الفصاحة الأولى فقليل، وهو أكثر مسن مسدّ المقصور (١).

ومنه قولُ الأعشى:

ما إن تنالُ يدُ الطّويلِ قَذالَها(٧)

والقارحُ العَدَّا وكُلُّ طمرَّة

⁽١) الصناعتين ١٥٧. نضرة الإغريض ٢٧٦.

⁽٢) الصناعتين ١٥٧. عبث الوليد ١٤٧.

 ⁽٣) انظر: الشعر والشعراء ١/٨٤، الموشح ٩٣. الوساطة ٤٦٦، عبث الوليد ٢٢.

⁽٤) العمدة ٢٦٩/٢. وانظر من كتب النحويين: الأصول ٤٤٧/٣. وقال السيرافي: أجمع على حوازه النحويون، غير أنّ الفراء يشترط شروطًا يُهملها غيرُه. (ضرورة السمعر ٩٢). وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦.

⁽٥) سر الفصاحة ٧٣.

⁽٦) عبث الوليد ٢٢، ٤٩٤ - ٤٩٥.

⁽٧) سر الفصاحة ٧٣. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ٩٣.

يريد: (العَدّاء).

وقول البحتري:

وكَمْ ظَهَرَتْ بعد استتار مكالها شناةٌ خَبَاها كاشِحٌ في ضُلُوعِهِ يريد: (شَناءة)(١). وقوله:

المؤثرُ العَلْمَا على حَظَّهِ وَالْحَلْمَا كُلُوا الْحَلْمَا الْحَلْمَا فِي العَلْمَا قَصَرَ الممدود، ويجوز أن يكون البحتري قالها كذلك، والصواب: (العُليا) بضمّ العين (٢).

ومثل قول المتنبى:

نَازَعْتُه قُلُصَ الرِّكَابِ ورَكْبُها خوفَ الْهَلاكِ حُداهُمُ التَّسبيعُ أراد: (حُداؤهم)، وقوله:

خُذْ مِن ثَنايَ عليك ما أسطيعُه الله تُلْزِمَنِي فِي الثَّناء الواجِبا الراد: (ثنائي)، قال ناقده: قصر الممدود، وذلك جائز في السمعر للضرورة، ولو قال: (خذمن ثنائي فيك) استراح من الضرورة (٣).

وكذا قول الآخر، وهو حسّان:

بَكَتْ عَيني وحُــقَ لها بُكاها وما يُغني البُكاءُ ولا العَويلُ (١) فقصر (البكاء) ومَدّه في بيت واحد.

⁽١) عبث الوليد ٢٩٤.

⁽٢) عبث الوليد ٣٦. وهي رواية الديوان.

⁽٣) البيتان في :المنصف:٢٩٧، ٤٤٠

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٦٠.

و تسهيل الهمزة في بعض المواضع وحذفها:

قال عنه ابن قتيبة: إنه كثير واسع، لا عيب فيه على الشاعر (1). قال ابن رشيق: وذلك كثير جداً، جائز في المنثور والفصيح. (٢) ونصَّ العلوي على جوازه للمضطرّ (٣)، وذلك إذا كان ساكنًا، أو كان في آخر الكلمة وسكن للوقف أو للقافية.

ومنه قول عبد الرحمن بن حسان، أنشده سيبويه:

فكنتَ أذلَّ من وتِد بقاعٍ يُشجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجِي يَد: (واجئ)(٤)، وكذا قول المتنبي:

كيف لايَشتكي وكيف تَشكُوا وبه لا بِمَن شكاها المرازي أراد: (المرازئ). والذي سهَّل هذين أنهما سكَنا للوقف، ولو تحصَّنا بالحركة لكان الأمر أبعد، وقد ورد هذا البعيدُ في أبيات كشيرة، وفيه ضرورتان: إحداهما تسهيل الهمزة، وثانيهما - وهو أصعب حذف الحركة، وسيأتي من الضرائر غير الحسنة،

فمنه قول المتنبي:

كيف أكافي على أجَل يد مَن لا يَرى أنّها يد قِبلي أراد: (أكافئ)، وكذا قوله: جرّبْتُ مِن نار الهوى ما تَنطفي نارُ الغَضا وتَكلُّ عَمّا تُحرقُ

(١) الشعر والشعراء ١/٨٨.

⁽٢) العمدة ٢٧٤/٢. وانظر تفصيلا في: نضرة الإغريض ٢٨٧.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٨٧.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٨٧. ومن كتب النحويين: المقتضب ٣٠٣/١

أراد: (تنطفئُ)، ومثله أيضًا قولُه:

لهفانَ يَستوبي بك الغَضبَ الوَرى

أراد: (يستوبئ)، وقوله:

مَحَلُّك مقصودٌ وشانيك مُفحَمٌ

أراد: (وشانئك). وقوله:

حولي بكلّ مَكــان منهم خـــلَقّ

أراد: (تُخطئُ). وقوله:

بلدٌ أقمتَ به وذكرُك سائرٌ يَشْنَا الْقَيلَ ويَكْرَه التَّعْريسا

لو لم يُنَهْنِهْكَ الحِــجا والسُّؤدَدُ

ومثلُك مفقودٌ ونَيلُكَ خضْـــرمُ

تُخطي إذا جئت في استفهامها ب (مَن)

أراد: (يَشنأُ).(١) ومنه قول الآخر:

فليتَ ما أنتَ واط من الثَّرى ليَ رَمْسا(٢)

أراد: واطئّ. وقول البحتري:

يُرَنِّقُ النَّسْرُ فِي جَوِّ السَّماءِ وقد أومَا إليه شُعاعُ السَّيف يادبُهُ

يريد: (أوماً) و (يأدبه)، قال المعري عن الأخيرة: لا يجوز همزُه في هذا الموضع، لأنه يصير عيبًا عروضيّا، وهرو ضرب من السناد. (٣) والتسهيل فيه أسهل من الأول؛ لأنه ساكنّ.

وقول ابن هرمة:

إِنَّ السِّباعَ لَتَهدًا عَن فَرائِسِها والناسُ ليس بِهادٍ شَرُّهُمْ أبدا

⁽١) أبيات المتنبي في المنصف: ١٥٨، ٢٦٩، ٤٤٧، ٦١٥، ٥٨١.

⁽٢) الشعر والشعراء ١٨/٢.

⁽٣) عبث الوليد ٦٩.

يريد: (تمدأ) و (ليس بمادئ)، وقول الآخر:

تَقَاذَفَه الرُّوَّادُ حتى رَمُوا به ورا طَرَف الشَّام البلادَ الأقاصيا

يريد: (وراء)، وأنشد أبو على: (إن لم أقاتل فالبسوني برقعا). (١)
وقد يكون ممّا حرَّأً على أكثر ما تقدّم أنه ساكنٌ أو أنه في الطرف محلّ
التغيير، وأمّا إن كانت الهمزة متحصنةً بالحركة وواقعةً في الحسشو فإن
تخفيفها رديء، كما في قول البحتري:

ولو كان ما خُبِّرتَه أو ظَننتَه لل كان غَرْوًا أن ألُومَ وتَكْرُما

أراد: (أَلْؤُمُ). (٢) ومثله قوله أيضا:

فالله أكبرُ قد أُقيدَ بِجُرْمِهِ بِشْرٌ وِثَارَ بِنَائِلٍ جُعلانِ اللهِ أَكْبِرُ قَد أُقيدَ بِجُرْمِهِ اللهِ أَكْبِرُ وَقَالَ عِنْهُ اللَّغِرِي: وهو رديء (٣).

• صرف المنوع من الصرف:(1)

وهو كثير شائع، ولعله أشهرُ الضرورات، وأجازوه للشاعر المولَّد، وردِّدوا فيه علَّة النحويين، قال العلوي: لأن أصل الأسماء كلِّها الصرف، وإنّما طَرَأت عليها عِلَلٌ منعَتْها من الصرف، فإذا صَرَف السشاعرُ ما لا ينصرف فقد ردِّه إلى أصله (٥).

⁽١) نضرة الإغريض ٢٨٧. وفيه الأبيات الأربعة السابقة.

⁽٢) عبث الوليد ٤٦٢.

⁽٣) عبث الوليد ١٧٥.

⁽٤) الشعر والشعراء ٤٨/١، الموشح ٩٣، العمدة ٢/٥٧٢، الوساطة ٤٦٦.

⁽٥) نضرة الإغريض ٢٥٩.

وقال ابن سنان عنه: إنه لا يُؤثّر في فصاحة الكلمة كثيرًا، لكنه يُؤثّر صيانة الشعر عنه؛ لأنه ليس من تمام الفصاحة. (١) وفضَّله بعضُ الــشعراء على استقامة الوزن بزحاف (٢).

وهو عند النحويين سائغٌ أيضًا^(٣)

وجبريلٌ أمينُ الله فينا وروحُ القُدْسِ ليس له كِفاءُ (١) وقول البحتري:

فَلِلرِّقَة البيضاءِ يومَ اجتماعِنا يدٌ لكَ بيضاءٌ يَقِلَّ لها حَمْدي مَا لَا ينصرف قال الناقد: صَرَف (بيضاء)، وهذا الفنّ من صرْف ما لا ينصرف قليلٌ، وإنّما يكثر استعمالُه فيما كان بعد ألف جمعه حرفان، مثل:

(مساجد) أو ثلاثة، مثل: (قناديل)، فأمّا مثل: (صفَراء) فذلك فيه قليـــلٌّ وجائزٌ بإجماع (°).

وجعَله الآمديُّ رديعًا في صرف (يوسف) من قول أبي تمام: هُنَّ عوادي يوسُف وصواحبُه فَعَزمًا فقدمًا أدركَ الناي طالبُهْ(١)

⁽١) سر الفصاحة ٧٤.

⁽٢) الموشح ٢٦٢.

⁽٣) الكتاب ٢٦/١، المقتضب ٢٨٠/١، ٣٥٤/٣، الأصول ٤٣٦/٣. ضرورة السمعر للسيرافي ٣٩_٤٣. ضرائر الشعر للقزاز ٨٣.

⁽٤) سر الفصاحة ٧٣-٤٧.

⁽٥) عبث الوليد ١٦٨.

⁽٦) الموازنة ١٧/٢-١٨. وأضاف إليه عيبين آخرين، أحدهما نحوي ذكرته في غـــير هـــذا الموضع، والآخر معنوي.

ولعلَّ سببَ وصفِه بالرداءة ما انضمَّ إليه من عَود الــضمير في أول البيت إلى متأخّر، وسيأتي ذلك مع الضرائر غيرِ الحسنة، وما فيه من الخرم، وهو عيبٌ عروضي لا أبحث فيه.

وعَدّه الآمديُّ لحنًا في بيتين للبحتري، صَرَف فيهما (سامراء) و حَلّب، وهما قولُه:

أَخْلَيتَ منه البَذَّ وهي قَرارُه ونَصَـبْتَه عَلَمًا بِسـامرّاءِ وقوله:

عَرِّجْ على حَلَبٍ فَرَوِّ مَحَلَّةً مَانوسةً فيها لِعَلوَةَ مَرَلُ(١)

ولم أحد نحويًّا أبدًا يُلحِّن صارفَ الممنوع من الصرف، كما فعــل هذا الناقدُ، ولا سيّما أنَّ المصروفَ وقع في البيت الأول منهما في القافية، وهي عذرٌ آحرُ وفسحةٌ جديدةٌ.

• إسكان عين (مع):

كما في قول المتنبي الرقيق:

وَمَنْ لُبُّهُ مَعْ غيرِه كيفَ حالُه قال ناقده: إسكانه (معَ) من ضروراته التي يَكثر استعمالُه إيّاها(٢).

جمع (فاعل) العاقل على (فواعل):

كما في قول الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصارِ (٣)

⁽١) الموازنة ١/٢٧.

⁽٢) المنصف ٤٤٢.

⁽۳) الموشح ۱۰۵. ومن كتب النحويين: المقتــضب ۲۰۸/۱–۲۰۱۹، ۲۱۷/۲، ضــرائر الشعر للقزاز ۱۰۵–۱۰۵.

فجمع (ناكسًا) على (نواكس). وكما في قول البحتري:

فداؤك أقــوام إذا الحقُّ نابَهم تَفادَوا من المَجْد المُطِلِّ نَواكِلاً قالَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ المِلْمُلْمُ اللهِ المُلْمُ اللهِ المُلْمُولِيِّ اللهِ اللهِ المُلْمُلِمُ اللهِ المُ

• جمع (فاعلة) أو (فاعل) للمؤنث أو لغير العاقل على (فُعًال): كما في قول البحتري:

وَحْشٌ تَأَبَّد فِي تلك الطّلولِ وقد تكون أنّاسَهنّ الأنّسُ الحُرُدُ قال المعري: (الْأَنّاس) جمع (آنس) و (الأنّس) جمع (آنسة)، وباب (فاعلة) و(فاعل) إذا كان للمؤنّث أو لما لا يَعقل أن يُجمَع على (فواعل) و(فُعّل)، وإذا جاء (فُعّال) في المؤنث أو ما جَرى مجراه من غير ذوي العقول حُسب من الضرورات(٢).

ومثله في ذلك قولُ رؤبة:

(فقد أراني أصِلُ القُعَّادا)

يريد: جمع امرأة قاعدة، وإنّما الباب فيه: (قواعد) في جمع (قاعد) عن الأزواج، و(قاعدة) من القعود^(٣).

⁽١) عبث الوليد ٣٥٣.

⁽۲) عبث الوليد ١٦٠.

⁽٣) عبث الوليد ١٦٠.

· حذف التنوين لالتقاء الساكنين: (١)

قال عنه العلويّ: وهو كثيرٌ فاشٍ في الاستعمال، وذكر منه قول الشاعر:

حَميدُ الذي أَمَــجٌ دارُه أَخُو الخَمرِ ذُو الشَّيبةِ الأَصلَعُ (٢) والوجه أَن يقول: (حميدٌ) فأسقطَ التنوينَ، ومنه: (إذا غطيفُ السلميّ فرّا) (٣). وقول ابن الرقيات:

تَذْهَلُ الشَّيخَ عن بَنيهِ وتُبدِي عـن خِدامِ العقيلةُ العذراءُ^(٤) وقول أبي الأسود:

فَالْفِيتُه غِيرَ مُستعتبِ ولا ذاكِرَ الله إلاّ قَليلا(٥)

وقوله:
وقوله: ألمني وهابُ المِئي (٦)

كُتِبَتْ في صَحائف المَجْدِ بِسُمِّ مَّمْ قَيْسٌ وبعد قَيْسِ السَّلامُ(٧) وقوله:

في رُبِّبة حَجَبَ الورى عن نيلها وعَلا فَسَمُّوهُ عَلِيَّ الحاجبا(^)

⁽¹⁾ Ilsaci 7/977.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٦٦. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور١٠١.

⁽٣) انظر: ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٦.

⁽٤) المنصف ٤٣٨، نضرة الإغريض ٢٦٦. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥.

⁽٥) الموشح ٩٥، نضرة الإغريض ٢٦٦. ومن كتب النحويين: الكتاب ١٦٩/١ ضرورة الــشعر للسيرافي ١٠٣، ضرائر الشعر للقزاز ١٢٤–١٢٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥.

⁽٦) الموشح ٩٥. نضرة الإغريض ٢٦٦). وانظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٦٦.

⁽٧) المنصف ٥٧١. جعله من باب ترك الصرف في (قيس) الثانية.

⁽٨) المنصف ٤٣٧. الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٦٢.

وقوله:

إلى البدر بن عَمَّارِ الذي لم يَكُنْ في غُــرَّة الشَّـهُ و الهِلا(١) في رواية كَسْرِ (عمّار)، أمّا على فَتْحها فيكونُ مــن بــاب منــع المصروف، وسيأتي في الضرائر غير الحسنة.

وقول البحتري:

قد لَعَمْري أَضْحَى الزَّمَانُ حَميدًا بابنِ وهْـبٍ محمّــدِ المُأمولِ (٢) وقول أبي تمّام:

لَقَد أَخَذَتْ مِن دار ماوِيَّةَ الحَقَبُ أَنَّكُ المَغاني لِلبِلَى هِيَ أَم نَهْبُ(٣) مَنْ الْبَلَى هِيَ أَم نَهْبُ(٣) أَراد: (أَخْلُ المغاني للبلي؟) فحذف التنوينَ.

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنه لا يجيزه لمولّد، فقد عدّه مـن الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه (٤).

• حذف همزة الاستفهام:

قال عنه ابن رشيق: إنه رديءٌ في المنثور جدّا^(°)، وأجازه العلـوي للمولّد^(۱)، وقال: وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّهُا عَلَى ﴾ (۷):

⁽۱) المنصف ۲۰.

⁽٢) عبث الوليد ٣٨٥. وقد سلف البيت بعيب التقديم والتأخير.

⁽٣) الموازنة ١/٣٦٨.

⁽٤) الأصول ٣/٠٥٤، ٥٥٥-٥٥٦.

⁽O) Ilaaco 7/377.

⁽٦) نضرة الإغريض ٢٨٨.

⁽٧) سورة الشعراء، الآية: ٢٢.

إن المراد: (أو تلك نعمة)، وإذا صحّ ذلك فقد زالــت الــضرورة مــن الشعر. (١)

وثمّا وجدته في كتب النقد منصوصًا على هذه الضرورة فيه قولُ الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَينُكَ أَم رأيتَ بواسِطِ غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيالا(٢) ومنه قول الكميت:

طَرِبْتُ وما شَوقًا إلى البيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِبًا مِنّى وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ أَراد: أوذو الشيب يَلعب؟، وقول عمران بن حطان:

وأصبحت منهم آمنا لا كمعشر أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر أراد: أمن ربيعة أم من مضر، وقول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ (٣) أَراد: أَتَحِبها.

• تخفيف الشدد في القافية: (٤)

هكذا عدَّه ابن رشيق، مع حذف التنوين لالتقاء الساكنين وقصر الممدود. وأجازه ابنُ السراج من النحويين (٥).

ومنه قول امرأة من اليمن:

⁽١) نضرة الإغريض ٢٨٨.

⁽Y) العمدة Y/2/Y.

⁽٣) فحولة الشعراء ٥٠، الموشح ٢٠٢. نضرة الإغريض ٢٨٨. وفيه الأبيات الثلاثية السابقة. وانظر: ضرائر الشعر للقزاز ٢٢٠. ولابن عصفور ١٥٩.

⁽³⁾ Ilanco 7/977.

⁽٥) الأصول ٣/٨٤٤.

(هَوْذَةُ خالي ولَقِيطٌ وعَلِيٌ)(١)

ويرى ناقد آخر أن ذلك عيبٌ شنيع، يقول: ومن محازات المتنبي التي خلقها خلقًا متفاوتًا تخفيفُه (الغاشّ)، وهذا ما لا أعلم سامعًا بالأدب سوّغه وسمَح فيه فحوّزه، وذلك في قوله:

كأنّك ناظرٌ في كل قلب فما يَخفَى عليك مَحَلُّ غاشِ(١)

وأمَّا تخفيف المشدّد في الحشو فسيرد مع الضرائر غير المستحسنة.

عدم الإشباع في الضمير المتصل (الهاء):

قال ابن رشيق: إنه جاز للمولّد لكثرته واطراده. (٣)

كما في قول الشاعر:

له زَجَــلٌ كأنه صَــوتُ حادٍ إذا طَلَــبَ الوَسيــقةَ أو زَمِيرُ (١) وقوله:

⁽۱) الموشح ۲٦٨. ينقل عن المبرد. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٣.

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٧١-٧٦. ودافع ابنُ فورجة عن المتنبي، وقال: هـــذا البيت فَضَحَ أبو القاسم به نفسه (يعني الناقدَ الصاحبَ بنَ عبّاد) وقال: لم يَفهم الكلام المعترض عليه بما يفضح، وكأنه فهم أنه يريد: (غاشًا) من (الغشّ)، و لم يُرد أبو الطيّب شيئًا من ذلك، وإنّما أراد: محلّ مَن يغشاك من صنوف الناس. (الفتح على أبي الفــتح شيئًا من ذلك، وإنّما أراد: محلّ مَن يغشاك من صنوف الناس. (الفتح على أبي الفــتح

⁽T) Ilsaci 7/177.

 ⁽٤) الصناعتين ١٥٧. الموشح ٩٣. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣٠/١ ضــرائر الــشعر
 للقزاز ١٥١ ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٢. ١٢٣.

ما حَجَّ رَبُّه في الدنيا ولا اعتَمَرا(١)

أو مُعْبَرَ الظُّهْرِ يُنْبِي عن وَلِيَّتِهِ

وقول مالك بن حريم الهمداني:

سأجعَلُ عَينَيه لنَفْسه مَقْنَعا(٢)

فإن يكُ غثًّا أو سَمينًا فإنني

يريد هاء (نفسه) التي لم تُشبع.

وقوله:

من الريح فضلٌ لا الجنوبُ ولا الصَّبا(٣)

فما لهُ من مجد تليد وما له أراد هاء (له) الأولى.

تعثّرَتْ به في الأفواه ألسُنُها

وقول المتنبي:

والبُرْد في الطُّرْقِ والأقلامُ في الكُتُبِ(٤)

وقول البحترى:

تَلَهُّبَ ضَرْبِ فِي شَواكِ مبين (٥)

فغيرُ عَجيبِ إنْ رأيتهِ أن تَرَي

⁽۱) سر الفصاحة ۷۰. ومن كتب النحويين: الكتاب ۲/ ۳۰. المقتضب ۱۷٦/۱، الأصول 809/۳. مرورة الشعر للسيرافي ۱۰۸. ضرائر الشعر للبن عصفور ۱۲۲. عصفور ۱۲۲.

⁽٢) سر الفصاحة ٧٠. العمدة ٢٠٠/٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٨/١، . المقتضب ١٧٦/١، الأصول ٤٥٩/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٩. ضرائر السنعر للقراز ١٢٣٠. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٣

⁽٣) الموشع٩٣. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣٠/١، المقتضب ١٧٦/١، الأصول ٢٠/١ فرائر الشعر لابن عصفور ١٢٣. ويروى: (فما عنده مجدًّ) فلا ضرورة فيه ولا شاهد.

⁽٤) سر الفصاحة ٧٠. ويروى: (تعثرت بك) فلا ضرورة فيه ولا شاهد.

⁽٥) عبث الوليد ٥٠٥.

قال المعري: إن رُوي: (رأيتهِ) على اختلاس الهاء من غير ياء تتبعُها ولا ياءٍ قبلَها فهو عند سيبويه ضرورة، وذلك عند الفراء لغة للعرب، وإن رُوي: (رأيتيه) بياء قبل الهاء فهى لغة.

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنّه لا يُباح لمتأخّر، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه (١).

حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط:

ومنه قول عبد الرحمن بن حسان:

مَنْ يَفعل الحسناتِ اللهُ يَشكرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عن الله مِثلانِ وجعل منه ابنُ رشيق:

• حذف اسم (ليت) و(لكنّ) و (إنّ) إذا كان مضمرا:

كما في قول عدي بن زيد:

فَلَيتَ دَفَعتَ الْهَمُّ عَنِّيَ سَاعَةً فَبِنْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَي بَالِ وقول الآخر:

ولكنّ من لا يَلْقَ أمرًا يَنوبُه بعُدَّتهِ يَترِلْ به وهو أعزَلُ

⁽١) الأصول ٣/٥٥، ٥٥، ٥٥.

⁽Y) Ilsaco 7/177.

⁽٣) الكتاب ٦٧/٣. وهو عنده أيضًا ضرورة.

وقول الآخر:

إنَّ مَن يَدخُل الكَنيسةَ يومًا يَلْقَ فيها جَآذِرًا وظِباءَ(١)

حذف فاء وزن (افتعلته) وما تصرف منه من مادة (التقوى):

نَصَّ على ذلك ابنُ رشيق، وهو كقول حداش بن زهير:

تَقُوهُ أَيُّهَا الْفَتِيانُ إِنِي رَأَيتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

وقول الآخر، أنشده أبو زيد:

إنَّ المنيَّةُ بالفتيان ذاهبةً

وإن تَقُوها بأرْماحِ وأَدْراعِ(٢)

أمنت وهذا تَحملينَ طَليقُ

حذف الموصول وترك صلته:

كقول يزيد بن مفرّغ:

عَدَسْ ما لعبَّاد عليك إمارةً

أراد: وهذا الذي تحملينه طليقٌ. (٣)

• وقوع الضمير المتصل بعد (إلا):

وبه عيبَ على المتنبي بيتان، قوله:

لم ترَ مَـن نادمُــتُ إلاّكــا وقولُه: ليس إلاّك يا عَلىُّ همامٌ

لا لسوى ودِّك ليَ ذاكسا^(¹) سَيفُه دون عرضه مَسْلُولُ^(٥)

⁽١) العمدة ٢٧١/٢، ٢٧٣. ومن كتب النحويين: الكتاب ٧٣/٣.

⁽Y) Ilaaco 7/177.

 ⁽٣) العمدة ٢٧٣/٢. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٢-١٨٣.

⁽٤) الكشف عن مساؤئ شعر المتنبي ٦٠. المنصف ٥٥٣. الوساطة ٤٦٩. يتيمة الدهر ١٥٥/١.

⁽٥) الوساطة ٤٦٩. يتيمة الدهر ١/٥٥/١.

حذف ياء المتكلم من الاسم المندوب:

كما في قول المتنبى:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ ثَمَّنْ قَلْبُهُ شَبِـــُمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وحالي عنده سَقَمُ(١)

قال الآمدي: الياء إنما تسقط حيث يُحذف التنوين من المنادى، فلما كنت تقول: (يا زيد) فتحذف التنوين قلت: (واغلاماه)، فأسقطت الياء، ولو قلت: (واغلام غلامياه) أثبت الياء؛ لأنك تقول في النداء: (يا غلام زيد) فتنون المضاف الى المنادى، ولك في المفرد إثبات الياء تقول: (واغلامياه)، وإذا جاء موضع تثبت فيه النون فليس غير إثبات الياء؛ هذا الذي عليه جلّة النحويين وحُذّاقهم، وقد أجاز بعضهم إسقاط الياء في هذا الموضع، وهو في الشعر أقوى منه في الكلام (٢).

وممّن أجازه في هذا البيت حاصةً القزازُ القيروانيُّ، وله فيه ملحَظُ حيدًا حيدٌ، يُفرّق فيه بينه وبين: (وا غُلامَ غلامياه)، فإنّ المضاف إليه في هذا المثال ليس متَفَجَّعًا عليه، بخلاف القلب في: (واحرَّ قلباه) فإنّه متفَجَّعً عليه. (٣)

* * *

الوساطة ٤٧٧.

⁽٢) الوساطة ٤٧٧.

 ⁽٣) ضرائر الشعر ٤٠ - ١٤.

ب. الضرائر غير المستحسنة:

والعيبُ في هذه أكبر، والنقد أشدٌ؛ لأنها بعيدة عن أصول القياس في النحو؛ فليس لها أصلٌ تُرجَع إليه، والسماعُ فيها أقلّ:

• اسقاط حركة البناء والإعراب:

وذلك حين يحتاج الشاعر لإقامة وزن، أو للتخفيف عند تَــوالي الحركات، ويَقع في حركات الإعراب والبناء، وهو مكروة حدًّا، يُفــسد اللغة ويَتجاوز القواعدَ.

وحكم النقاد عليه أنه مختلُّ الإعراب بعيدٌ من الصواب، (۱) وأنّه ليس بالحسن (۲)، وأنّه صفةُ نقصٍ يَجب اطّراحُها، (۱) وأنّه يُحكَى ولا يُقاس عليه البتة، (٤) وقال العلويّ: إنه لا يجوز للعربيّ فضلاً عن المولّد (٥). ويراه أبو الحسن الجرجاني من اللحن والغلط. (۱) وقال ابن حمدون: ولم يُرخّص فيه أحدٌ، وقال: ولو استُعمِل نحوُ هذا التأويل لم يُلحَّن أحدٌ، واستُغني عن الإعراب (٧)، فرأيُ أكثرهم فيه أنّه إن كان من قليمٍ تُؤُوِّل، مع اعتقاد ضعفه، وإن كان من مُحدَث لَحَّنوه، ولا يُبالون، وهم في ذاك مُحقُون.

⁽١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٣٧.

⁽۲) الموشح ٩٥.

⁽٣) سر الفصاحة ٧٣.

⁽³⁾ Ilsaco 7/077.

⁽٥) نضرة الإغريض ٢٧٦.

⁽T) IlemIds 17.

⁽V) التذكرة الحمدونية ٢٨٠/٧.

ومن العجيب أن تجد من النحويين من يُحيز نحو هذا الذي ما أجازه النقاد، ويُقوّيه بالسماع والقياس^(۱)، وكلام إمام النحويين سيبويه في كتابه واسعٌ، ذكر فيه للشاعر أمورًا بعيدةً ظاهرة المخالفة لأشهر القواعد، لم يُنبّه على قُبح شيء منها أو ضعفه، وسترى بعض ذلك في الأبيات الآتية.

وممَّا وجدتُه من هذا الباب معيبًا في كتب النقاد:

قولُ البحتري:

أبا غالب بالجُود تَذكُر واجبي إذا ما غَبِيّ الباخِلين نَسَيْهِ والقياس: (نَسِيَه).

قال الصاحب: قوله: (نسيْه) مُختلُّ الإعراب بعيدٌ من الصواب^(۲)، ونقل ابنُ رشيق في هذا البيت أن الصاحبَ بن عباد لحّنه، وأنه هو لا يَرى به بأسًا^(۱). وقوله:

هَاكُهَا قَالَ هَاتِهَا قَلْتُ خُذُهَا فَاخُذُهَا بِكُفَّه ثُمُ أَغْفَى وَالُوحِهُ: (فَأَخَذَهَا)، قال المعرّي: وذلك رديء جدّا، وآخرُ الفعل الماضي لم يجئ إسكائه في شعرٍ فصيح، وهو من الضرورات القبيحة (٤). وقولُه أيضا:

أَوَمَا يُعَلِّمُكَ ابنُ أيوبَ النَّدى ويُعِرْكُ منهُ فَضْلَ مَا يَعْتَامُ (٥)

⁽١) ذاك ابن عصفور في كتابه: ضرائر الشعر ٩٥-٩٦.

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي للصاحب بن عباد ٣٧.

⁽T) Ilsaci 7/937.

⁽٤) عبث الوليد ٣١٤-٣١٥.

⁽٥) عبث الوليد ٤٩١.

والوجه: (ويُعيرُكَ). وقولُ عبيد الله بن طاهر:

فأنا الدَّهرَ في اعتِذارٍ إليهِ وإذا ما رَضِيْ فلَيْسَ يُهِنِّي قال الصولي: كذا أنشدنيه بتسكين ياء (رضي)، ويجب أن تكون محرّكة (۱).

وقولُ أبي نواس، وهو ممَّا لُحِّن فيه:

وصيفُ كأسٍ مُحَدَّثَهُ مَلك تيه مُغَنِّ وظَرفُ زنديقِ (٢)

وأشهر شواهده قولُ امرئ القيس:

فاليومَ أشرب غَيرَ مُستحقب إثمًا من اللهِ ولا واغلِ (٣)

وقال العلوي: إنه بهذه الرواية لحنٌ، والرواية الصحيحة فيه: (فاليومَ فاشربْ) (٤).

ومثله للفزدق أو للأقيشر:

رُحْتَ وفي رِجليك ما فيهما وقد بَدا هَنْك من المُثْزَرِ (٥) وقول ابن هرمة:

⁽١) الموشح ٣٥٧.

⁽٢) الشعر والشعراء ٨١٩/٢. الموشح ٢٢٥، الوساطة ٦١. رسالة الغفران ٢٧٠.

⁽٣) الشعر والشعراء ٢/٥٤، ١٩/٢، العمدة ٢/٥٧، سر الفصاحة ٧٣. نصضرة الإغريض ٢٧٦. الوساطة ، التذكرة الحمدونية ٢٨٠,٤/٧. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢/٤،٢٠ ضرورة الشعر للسيرافي ١١٩.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٧٦. وانظر العمدة ٢٧٥/٢، ينقل عن المبرد. والــشعر والــشعراء ١/٥٤.

⁽٥) الشعر والشعراء ٤٨/١، العمدة ٢٧٥/٢. الوساطة ٧. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٠٣/٤ ضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠.

ماذا بمنبج لو تُنبَّشُ مَقابِرُها من التهدّم بالمعروف والكرمِ(١) وقول لبيد:

وقول الأسديّ:

كُنّا نُوِقِعُها وقد مُزِّقَتِ واتَّسَعَ الخَوْقُ على الرَّاقعِ (٣) وقول ابن المدبّر مجيبًا مَن طلب منه عطاءً:

ما عندنا شَــيءٌ فنُعـطيْهِ ولا يَفي بالشّكرِ شُكْرِيهِ وإن يكن تُقنَـعْه دعــوته دعــوت ربّي أن يُعافيْهِ وإنْ رَضيْ مَيسورَ ما عندنا أمرْتُ نجــمًا أنْ يُغــديّهِ

وهي ممتلئة بالمخالفات، في: (نعطيه) و(تقنعُه) و(يُعافيْه) و(رضييْ) و(يُغدّيْه). قال الصولي: هذه الأبيات مضطربة الإعراب...(¹⁾

وقول الآخر:

تأبى قضاعةُ أن تَعْرِفْ لَكُم نَسَبًا وابنا نِزارٍ وأنتم بيضةُ البَلَدِ (°)

⁽١) الموشح ٢٢٥.

 ⁽۲) الشعر والشعراء ١/٥٥، الوساطة ٥. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٢١ ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٠.

⁽m) الوساطة o.

⁽٤) الموشح ٣٤٩.

⁽٥) الوساطة ٥.

وقول الراجز:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ (١) ومن هذا الباب تسكينُ الحروف التي تلي الضمَّات والكسراتِ، كما في قوله:

لو عُصْر منها المسك والبان انعصَر (⁽¹⁾

وقد يُسكَّن الحرفُ ولو لم يكن بعد ضمة أوكسرة، كما في قوله:

ألا ربَّ مولودٍ وليس له أبِّ وذي ولَد لم يلْدَه أبوان (T)

ويورد بعضُ النقاد ذلك على أنه سائغ في النثر والشعر وأنه من تصرُّف العرب في كلامها، فلا عيب فيه ولا نقد. (٤) وهو تسامحٌ منهم مفرطٌ لا ينبغي قبولُه، والنحويون إنّما يُوردون نحو هذا إذا كان لقديم من العرب لا يُخطَّأ، أمّا المحدَث فيُؤخذ بالصواب المشتهر، ويُمنع من القليل المخالف عامة كلام العرب وقياسَ العلماء (٥).

⁽۱) الشعر والشعراء ۸۱۹/۲، الموشح ۲۲۰. نـضرة الإغـريض ۲۷٦. ومـن كتـب النحويين: الكتاب ۲۰۳/۶ ضرورة الشعر للسيرافي ۱۲۰، ضرائر الشعر للقزاز ۱۳۷

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٧٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١١٠.

⁽٣) الموشح ٩٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١١٠.

 ⁽٤) نضرة الإغريض ٢٧٤، وذكر البيتين السابقين غير عائب ولا حاص بالضرورة.

وذكر القزاز أنه لا يكاد يجوز عند أكثر النحويين في كلام ولا شعر (ضرائر الشعر ١٣٧).

وحَكَم بعضُهم أنه إذا كان في حرف معتلّ، أو في آخر شطرٍ فإنه يقوى، ويكون من الشعر الجائز والحسن (١)، ونقل العلوي عن المبرد أنه حينئذ من أحسن الضرورات(٢)، مثل قول البحتري:

إِنَّ الغواييْ غَداةَ البَين نُطْنَ لنا ما أمَّل الدَّنِفُ المُضْنَى بما خافا(٣)

قال الناقد: سَكَّن ياء (الغواني)، وذلك جائزٌ بلا خلاف، وهو عند سيبويه ضرورة، وعند الفراء لغة. ومثله أيضا قول الشاعر:

مَهلاً بني عَمّنا مَهلاً مَواليْنا لا تَنبِشوا بَيننا ما كان مَدفونا(٤)

والوجه: (مُواليّنا). وقول رؤبة:

كَأَنَّ أَيديْهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ فَ أَيديْ جَـوارٍ يتعاطينَ الوَرِقْ (٥)

والوجه: (أيديَهُنَّ). ومنه قول الحطيئة:

يا دار هند عفَتْ إلا أثافيْها(١)

وقول البحتريّ:

ولِمْ لا يُرى ثانيك في السُّلطة التي خُصِصْتَ كِمَا ثانيك في الجُود والنَّدى(٧)

المنصف ٥٢٤، نضرة الإغريض ٢٦٤، ٢٧٦. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز
 ١٣٨ ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣. وعدّه ابن عصفور حينئذ من الضرائر الحسنة.

⁽٢) نقله عنه ابن جني في المحتسب ١٢٦/١.

⁽٣) عبث الوليد ٣٠٩.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٧٤.

⁽٥) العمدة ٢/٩٤٢.

 ⁽٦) الأبيات الثلاثة في نضرة الإغريض ٢٦٤. وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز
 ١٣٨-١٣٩. ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢.

⁽٧) عبث الوليد ١٤٢.

وفيه موضعان: أمّا الأول فإسكان ميم (لم)، والثاني إسكان ياء (ثانيك) الثانية، وهو أحسن من الأوّل؛ لما قد علمت.

ومن هذا الباب عند العلوي قولُ الفرزدق:

يُقلّبُ رأسًا لم تكن رأسَ سيِّد وعَينًا له حولاء باد عُيوبُها قال: أراد (باديًا عيوبُها)، فأسكن الياء وحذفها اللتقاء الساكنين (١). ويُحمل عليه بيتان للشريف الرضى، قوله:

إذا سَكِرَ العَسَّالَ من قَطَـراهما سَقَيتُ حُمَـيَّاها أغَـرَّ يَمـاين والقياس: (يمانيا). وقوله:

كَم من طويلِ العمرِ بعد وفاته بالذّكر يُصحَب حاضرًا أو بادي والقياس: (أو باديا).

قال الناقد فيهما: وهما تمّا أُهمِل قوافيه، وأُجري منصوبُه مُجرى مرفوعه (٢).

وقد كثُر ذلك من المتنبّى كثرةً تلفت الأنظار (٣).

وثمّا لم يوفَّق فيه الناقدُ ابنُ وكيعٍ أنه عاب المتنبي أنه حذَف الحركة من الفعل المنصوب، وهو رويُّ البيت، مع أنه لا يُتصوّر منه في آخــر البيت إلاّ ذلك، وهو قوله:

وذنبيَ تَقصيري وما جئتُ مادحا للذنبيْ ولكنْ جئتُ أَسَالُ أَن تَعَفُوْ

⁽١) نضرة الإغريض ٢٦٤.

⁽٢) التذكرة الحمدونية ٧/٥٠٥.

⁽٣) أحصى عليه د. على فاخر ما يقرب من خمسين بيتًا. (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي ١٢٢).

قال: إسكان واو (تعفو) قبيحٌ، غيرَ أنه في القافية أسهلُ منه وسطًا (١).

ويُشبهه بيتُ المتنبي أيضا:

هو المفتي المذاكي والأعادي وبيضَ الهند والسُّمْرَ الطُّوالا(٢)

ينتقد إسكانَ ياء (الأعادي)، ويَشفع لها أن مصاريعَ الأبيات يَغلب فيها الإسكانُ، فهي مثلُ الرويّ.

• عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معا:

كما في قوله:

لعمر أبيها لا تقول حلياتي ألا فرّعني مالكُ بنُ أبي كُعب

يريد: لعمر أبي حليلتي (٣)، ومن مشهورِه قولُه:

جَزى رَبُّه عنّي عَديَّ بنَ حاتمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاويات وقد فَعَلْ وَكما فِي قول حسان:

فلو كان مجدٌ يُخْلِد اليومَ واحدا من الناس أبقَى مجدُه اليومَ مُطعِما

قال عنه: المرزباني: : "وهذا البيت رديء عند أهل العربية، وذلك أنه قدّم المكنيَّ على الظاهر، ومثلُه ربما جاز في الضرورة"(أن)، فكأنه يُبيحه للمولّد المضطرّ.

⁽۱) المنصف ٤٢٨. وأحصى عليه أيضًا د. على فاخر في الفعل المعتــلَّ عــشرة أبيــات. (الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي ١٢٣-١٢٤).

⁽٢) المنصف ٢٤٥.

 ⁽٣) سر الفصاحة ١٠٤. وقد ورد أيضا عند قدامة في نقد الشعر ٢٥١ أنه معيب بالتقـــديم والتأخير، وسبق.

⁽٤) الموشح٦٢. وفيه البيتان السابقان.

ومنه عند ابن رشيق وابن شرف قولُ ديك الجنّ:

كَانُهَا مَا كَانَّهُ خَلَلَ الحِبِ لَلَّةِ وَقُفُ الْهَلُوكِ إِذْ بَغَمَا(١)

ومنه عند الآمدي قولُ أبي تمَّام:

هُنَّ عوادي يوسفٍ وصواحبه فعَزمًا فقِدمًا أدرك النأيَ طالبُهْ

قال: وإنما جَعله رديئًا قولُه: (هُنَّ)، فابتدأ بالكناية عن النساء، ولم يجْرِ لهن ذكرٌ بعدُ (٢)، وقال ابن شرف: بدأ بمُضمَر على غير مُظهَر قبلَه، وهو رديء (٣).

وأرى في أمر البيت الأخير فسحةً، فيُقال: إنّ الشاعر تَخيّل سائلاً سأله عن اللائي عذّبنه وبَرّحْنَ به، فأجاب: (هنّ عوادي يوسف وصواحبُه).

• ترك صرف المنصرف: (١)

⁽١) العمدة ٢٢٠/١، رسائل الانتقاد ٥٦.

⁽۲) الموازنة ۲/۱۷–۱۸.

⁽٣) رسائل الانتقاد ٥٦.

⁽٥) الموشح ٩٣.

⁽T) IlemIds 773.

ونقل ابن رشيق أن البصريين لا يُجيزونه، وأنَّ الفراء يرى تركَ الصرف لعلّة واحدة هي التعريف، وأنَّ البصريين يخالفونه في ذلك ويأبونه (۱)، ولم يُبحه العلوي لأحد، لأنه إخراجُ السشيء عن أصله، وإخراجُ الأشياء عن أصولها يُفسد مقاييسَ الكلام فيها (۲) وكذا قال المبرّد؛ وحجتُه أنَّ الضرورةَ لا تجوِّز اللحنَ (۱).

ويَميل كثيرٌ منهم فيه إلى منهم الكوفيين، وهو تجويزه للشاعر المحدَث، (أ) ومنهم من لا يُفرّق بينه وبين صرف المنوع، ويرى أنه لا يؤثّر كثيرا في فصاحة الكلمة، لكنه يؤثر صيانة السعر عنه؛ لأنه ليس من تمام الفصاحة (٥).

ومنه قولُ البحتري، وعدَّه الآمدي من لحونه:

هَزِجُ الصَّهيلِ كَأَنَّ فِي نَغَماته نَبَراتِ مَعبِدَ فِي الثَّقيلِ الأولِ(١) وقوله:

وقفْتُ وأوقَفْت الجَوى موقفَ الهوى لياليَ عُودُ الدَّهر فينانُ مُورِقُ قال المعري: ترَك صرفَ (فينان) والأجودُ صرفُه (٧)، وقوله:

⁽¹⁾ Ilanco 7/277.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٥٩.

 ⁽٣) المقتضب ٣٥٤/٣. وانظر: الأصول ٤٣٧/٣ _ ٤٤١. ضرورة الشعر للـسيرافي ٤٣٠.
 ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠١-٥٠٥.

⁽٤) المنصف ٥٢٠، ٥٤٤، ٤٣٧، عبث الوليد ٢٢، العمدة ٢٧٤/٢. وانظر مذهب الكوفيين في ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣، وعزاه أيضًا للأخفش.

⁽٥) سر الفصاحة ٧٣-٧٤.

⁽٦) الموازنة ٢٧/١، سر الفصاحة ٧٣-٧٤. وعبث الوليد ٤١١.

⁽٧) عبث الوليد ٣٢٨.

مَن ذا رأى مُسِزْنًا تأزّر بَرقُهِ فِي عارضٍ عُسِرْيانَ لَم يتازّرِ وَكَانه يُشبّهه بما لا يَنصرف، قال: ترَك صرف (عُريان) للضرورة، وكأنه يُشبّهه بما لا يَنصرف، نحو: (غَرثان) وبابه، والفرقُ بينهما واضح، ولا اختلافَ في أنّ (فعلانا) إذا كان نكرةً صُرف. (١) يريد التفريقَ بين ما مؤنتُه على وزن (فعلانے) مثل: (غَرثان) وما مؤنتُه على وزن: (فعلانة) وهو (عُريان) قال الجوهري: ما جاء على (فعلان) بضم الفاء فمؤنتُه (فعلانة) بالتاء. (٢) وقوله أيضا:

ومن قبلُ ما جَرَّبتُ أنباءَ جَمَّةً ولا يَعرف الأنباءَ إلاّ المجرِّبُ حَمَّةً حيث ترَك صرف (أنباء)، وقال عنه ناقده: وذلك رديء حدّا، ولكنه يَدخل فيما تُرك تنوينُه ضرورةً، ولعل قائلَ هذا الشعر قاسه على (أشياء) (أ). وقوله:

حَمَلَت حَمائِلُهُ القَديمَةُ بَقلَةً مِن عَهدِ تُبّعَ غَضَّةً لَم تَذَبُلِ مَن عَهدِ تُبّع غَضَّةً لَم تَذَبُلِ قَالَ ابن رشيق: رواه قوم: (من عهد تُبَّع)، وهكذا صنعه البحتريُّ أُوّلاً، فعيب عليه ترْكُ الصَّرف في (تُبَّع)، فبدّله إلى (عادٍ)، أو بُدِّل له. (٥) وقول أبى نواس:

عبَّاسُ عبَّاسٌ إذا احتدم الوَغي والفضْلُ فضْلٌ والرَّبيع ربيعُ (٦)

⁽١) عبث الوليد ٢٣٣.

⁽٢) مع أنه قد سُمع فيه: (غَرثانة). اللسان: (غرث).

⁽٣) الصحاح ١٩٣٠/٥. واللسان (عرا).

⁽٤) عبث الوليد ٩٨.

⁽٥) قراضة الذهب في نقد أشعر العرب ١٧٧.

⁽F) العمدة ٢/٤٧٢.

وقول المتنبي:

فوقَفْتُ منها حيثُ أوقَفَني النّدى وبَلَغْتُ من بَدْرِ بن عَمّارَ الْمَني(١) وهو تمامًا مثلُ قوله أيضًا:

إلى البَدْرِ بن عَمَّارَ الله ي لم يكن في غُرَّةِ الشَّهْرِ الهِلالا(٢)

إن كان بفتح الرّاء في (عمّار)، وأمّا إن كان بكَسرها فهـو مِـن حذّف التنوين الذي مَضى في الضرائر الحسنة، وقد نبّه علـى الـروايتين والاحتمالين فيه الناقدُ ابنُ وكيع.

وقول العباس بن مرداس:

وما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفوقانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ (٣)

ومُصعَبُ حين جَــدُّ الأمْــ _ رُ أكــرَمُها وأطْيَبُها (أُ)

وقول عبد الصمد بن المعذل:

إنَّ أبا رُهْمَ في تَكرُّمِهُ اللهُ مُنتهَ هَم هِمَمهُ (٥)

قالوا: إنَّه لحنٌّ؛ لأنه ترَك صرفَ ما ينصرف، وهو (رُهُمٌّ).

⁽١) المنصف ٤٤٥.

⁽۲) المنصف ۲۰۰.

 ⁽٣) الشعر والشعراء ٤٨/١ والموشح ٩٣. العمدة ٢٧٤/٢، وسر الفصاحة ٧٣-٧٤.
 نضرة الإغريض ٢٥٩.

⁽٤) الموشح ١٨٦.

⁽٥) الموشح ٣٤٦.

• مدّ المقصور: (١)

قال عنه ابنُ وكيع: رواه الكوفيون، وليس بمختارِ عندنا؛ لأنه من باب الزيادة في الكلام ما ليس منه (٢)، وعزا ابنُ رشيق جوازَه للسشاعر المولَّد للكوفيين خاصة (٣).

وفرّق المرزباني والعلويُّ بينه وبين قصْر الممدود في العلّة والحكم؛ فمدُّ المقصور حروجٌ عن الأصل؛ فلم يجُزْ، وقصْرُ الممدود ردُّ للشيء إلى أصله (٤).

وبعضُهم يساويه بقصر الممدود، ويَستحسنُهما، (٥) وقال عنه المعري: والقياس يَشهد بأنّ مدَّ المقصور جائزٌ، إذ كانوا زادوا حروف المدّ واللين في مواضع كثيرة (٢)، وقال: ومَدُّ المقصور سائغٌ عند كثير من أهل العلم، وقد كثر في أشعار المحدثين، فأمّا الفصحاء المتقدّمون فهو في أشعارهم قليل (٧)، ولم يُبحه ابنُ السراج النحوي للشاعر المولّد؛ لأنه إخراجٌ للأصل إلى الفرع (٨).

⁽١) الوساطة ٤٦٦، الشعر والشعراء ٤٨/١. الموشح٩٣، المنصف ٢٩٧. عبث الوليد ٢٢.

⁽٢) المنصف ٢٩٧.

⁽٣) العمدة ٢٧٦/٢. وانظر الوساطة ٤٦٦ ووافقهم الأخفش. والبصريون لا يُجيزونه، لا يُغرّقون بين بعضه وبعض. (ضرورة الشعر للسيرافي ٩٤). وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨-٤٢.

⁽٤) الموشح ٩٣، نضرة الإغريض ٢٦٠

⁽٥) سرالفصاحة ٧٣. وانظر: عبث الوليد٢٢، ٤٩٥-٤٩٥.

⁽٦) عبث الوليد ٢٢.

⁽٧) عبث الوليد ٢٢.

⁽٨) الأصول ٤٤٧/٣.

ومنه في ملحوظات النقّاد:

سَيُغنِيني الذي أغناكَ عَنّي فلا فَقرّ يَدوم والا غِناءُ (١) وقول أبي تمام:

يَكُفْيكَه شُوقٌ يُطِيل ظَمَاءَهُ فِإِذَا سَقَاه سَمَّ الأَسُودِ وَاللَّمَاءُ اللَّمَاءُ اللَمَاءُ اللَّمَاءُ اللَمَاءُ اللَّمَاءُ اللَّمَاءُ اللَّمَاءُ اللَّمَاءُ اللَّمَاءُ اللَ

وفيها ما تَرُدُّ به الظَّ صَاءَ وَتُذْهِبُ السَّغَبا مَاءَ وَتُذْهِبُ السَّغَبا مَاءَ وَتُذْهِبُ السَّغَبا مَا الظَّمَأَ)، وذلك رديء، وهو كثيرُ الجرأة على مثل

هذه الأشياء، وإنما يتبع أبا تمّام في كثيرٍ ممّا يستعمل، فكأنه أحذ مَدَّ (الظَّمأ) منه (٢)، (يُشير إلى البيت السابق) وقوله:

لم تنَمْ عن دُعائهم حين نادَوا والقَنا قد أسالَ فيهمْ قَناءَ (*)
وقال: وقد ادُّعيَ على سيبويه أنّه أوماً إلى مَدّ المقصور في ضرورة الشعر، لمّا ذكرَها في أول الكتاب (*).

وقوله:

وجَحاجِحُ الأَزْدِ بنِ غَوثٍ حَولُه فَرَقًا يَهُزُّونَ اللَّحاءَ الشِّيبا

 ⁽١) سر الفصاحة ٧٣. الموشح٩٣، عبث الوليد ٢٢. نضرة الإغريض ومن كتب النحويين:
 ضرورة الشعر للسيرافي ٩٧.

⁽٢) عبث الوليد ٨٨.

⁽٣) عبث الوليد ٨٨.

⁽٤) عبث الوليد ٢٢.

⁽٥) عبث الوليد ٢٢.

قال: في النسخة: (اللِّحاء) بالمدّ، ويجوز أن يكون قالَه كذلك...(١) وقوله أيضا:

وَلَيْتَ النَّجِاءَةَ للمُنصِفِينَ ثُرَجَّى فَكَيْفَ لِمَنْ يَظَلِمُ النَّاقِدِ: المُعروف: (النحاة)، إذا دَخَلت الهَاءُ قُصِر، وإذا حُدِفت المَّاءِ اللهُ عَلَى النَّاقِدِ: المُعروف: (النحاة)، إذا دَخَلت الهَاءُ قُصِر، وإذا حُدِفت اللهُ النَّاقِدِ: المُعروف: (النحاة)، إذا دَخَلت الهَاءُ قُصِر، وإذا حُدِفت النَّاقِدِ: المُعروف: (النحاة)، إذا دَخَلت الهَاءُ قُصِر، وإذا حُدِفت النَّاقِدِ: المُعروف: (النحاة)، إذا دَخَلت الهَاءُ قُصِر، وإذا حُدِفت النَّاقِدِ: المُعروف: (النحاة)، إذا دَخَلت الهَاءُ قُصِر، وإذا حُدِفت النَّاقِدِ: (النحاة)، إذا دَخَلت المُعروف: (النحاة)، إذا دُخَلت المُعروف: (النحاة)، إذا دُخْلت المُعروف

وقوله أيضا:

فقال فَمَنْ أبكاكَ إن كنتَ صادقًا فقلتُ الذي أهوى فقال سوائي قال المعري: (سوى) إذا كُسر أولُها فهي مقصورة، وإذا فُتح أولُها مُدَّتْ، ويجوز أن يكون البحتري كَسَر العين ومَدّ، كما مدّ المقصور في مواضع كثيرة.

وقوله:

وطَيفٍ طاف بي سَحَرًا فأذكَى حرارةَ لَوعَتي وجَوى حَشائي ٣٠

وصل همزة القطع:

استقبحه ابن رشيق، ونقل جوازه عن الكوفيين فقط(1).

كما في قول حاتم طيئ:

أبوهُ أبي والأمّهاتُ امّهاتُنا فأنعِمْ فَداك اليومَ أهلي ومَعشَري وقال: إنّ الرواية عند بعضهم: (والأمّ من أمّهاتنا). (°)

⁽١) عبث الوليد ٤١.

⁽٢) عبث الوليد ٤٩٤-٤٩٥.

⁽٣) البيتان في عبث الوليد ٣٨.

⁽³⁾ Ilaaco 7/977.

⁽٥) العمدة ٢/٩٢٢.

ومنه قول البحتري:

قلتُ عبدَ العزيزِ خُذْ قال لبي للله عليها فقلتُ لَبّيكَ أَلْفا

قال منتقدُه: وصَلَ ألفَ القطع، وذلك رديءٌ.

ومنه قول الراجز:

إن لم أقاتلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعَا وَفَتَحَاتِ فِي السَدينِ أَربعا(١)

وَصَلَت إِلَيكَ يَدّ سَواءٌ عِندَها ال بازيُّ الَاشْهَبُ وَالغُرابُ الأَبقَعُ(١)

هكذا رواه ابنُ حمدون محتملاً هذا الضرورة وشيئًا آخر، حيث شدَّد ياء (البازي)، وهي مخففة، ورواية الديوان براء منهما، وفيه: (البازي، الأشيهب).

• تشديد الكلمة المخففة:

قال ابن سنان: إنه شيءٌ مكروه. وظاهر كلام ابنِ السراج النّحوي أنه لا يجيزه لشاعرٍ مُحدَث، فقد عدّه من الشّاذ الذي لا يُقاس عليه (٣). وذكروا منه قولَ رؤبة: (ضَخْمٌ يُحِبُ الْخُلُقَ الأَضْخَمّا) (٤)

 ⁽۱) عبث الوليد ۳۱۳–۳۱۶. وانظر: نظرة الإغريض ۲۸۷. ومن كتب النحو: ضــرائر الشعر لابن عصفور ۱۰۰.

⁽٢) التذكرة الحمدونية ٣١٠/٧.

⁽٣) الأصول ٣/٠٥٤، ١٥١-٣٥٤.

⁽٤) سر الفصاحة ٧٤. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٩/١، الأصـول ٤٥٣/٣ ضـرائر الشعر للقزاز ٨٨ ضرائر الشعر لابن عصفور ٥١.

وقول الشاعر:	
بِبَازِلٍ وَجْـنَاءَ أَوْ عَيْـهَلِّ كَأَنَّ مَهُوا	
فَتُقَّل (العيهل) و(الكلكل)، وهما مخففتان(١).	
وقول الآخر:	
وليــس المالُ فاعلَمْهُ بمالٍ وإن أعيـــ	
يُريد به العَلاءَ	
شدَّد الياءَ من (الذي)، والنحويون يرونه لغةً	
	فيها(
وقول الآخر:	
يا ليتَها ق	
وقول شبيب بن ثعلبة:	
ولَسُبَّة الحُرْقُوصِ بالقَفِّ وَدُمَّلٍ فِي	
أحَبُّ منك مَوضِعَ الوُشحَنِّ فذاك مــ	
قُطنـــّةٌ م	

⁽۱) العمدة ۲/۰۷۲. وسر الفصاحة ۷٤. ومن كتب النحويين: الأصول ۲/۵۲. ضرائر الشعر لابن عصفور ۳۲. ۵۱.

⁽Y) Ilemida 073.

⁽٣) التسهيل ٣٣، شرحه لابن مالك ١٩٨١-١٩٠.

⁽٤) الوساطة ٤٦٨.

⁽٥) الوساطة٤٦٧، ويروى أيضًا: (القطُّنُنِّ)، (ضرورة الشعر للسيرافي٥١). ضرائر الــشعر لابن عصفور ٣١.

وأصله: (بالقفنْ) و (مستقرنْ) و (الوشحن) بتنوين الترنم، و (السنن) و (القطن)، ثمّ شدّده. وقال السيرافي عن هذا: إنّه من أقبح الضرائر (۱). وقول الآخر:

تعرّضت لم تَألُ عن قتلِ ليْ تَعَرَّضَ الله وَ فِي الطَّول (٢) من المهارة في الطَّول (٢) والخطبُ في هذه أهونُ لوقوع التشديد في القوافي، أمّا لو وقَع في غيرها فإنه أبعد، كما في (قُطنَّة) من البيت السابق.

• تعريك الياء من المنقوص بالكسرة والضمة (٣):

عَدُّوه من الزيادة، وقالوا: إنه مكروةٌ. (١) وأنه لا يجــوز لمتــأخر (٥). والمظفر العلوي تسامَحَ فيه للمولّد. (٦)

وهو مثلُ قول الشاعر:

تَراه وقد فاتَ الرُّماةَ كأنه أمامَ الكِلابِ مُصغِيُ الخَدِّ أصْلَمُ (٧)
وقول الآخر:

ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّيق كَجَــوارِي يَلْعَبْنَ في الصَّحراءِ^(^)

⁽١) ضرورة الشعر ٥١.

⁽Y) الوساطة 27V.

⁽٣) سر الفصاحة ٧٤-٧٥، العمدة ٢/٥٧٠، الصناعتين ١٥٧.

⁽٤) سر الفصاحة ٧٤-٧٥.

⁽٥) الموازنة ١/٢٩.

⁽٦) نضرة الإغريض ٢٦١.

⁽٧) نضرة الإغريض ٢٦١.

⁽٨) سر الفصاحة ٧٤-٧٥. نضرة الإغريض ٢٦١، الموشح ٩٥.

قال العلوي: فيه ضرورتان: كسر الياء، وصرف ما لا ينصرف. وقول ابن قيس الرقيات:

لا باركَ اللهُ في الغَوانيِ هلْ يُصبِحْنَ إلاّ لَهُنّ مُطَّـلَبُ(١) وقول أبي تمام :

على الأعادي مِيكالٌ وجِبريلُ(٢)

وجعل المرزباني والعلوي من هذا القبيل- وهو ردُّ المنقوص إلى أصله في الإعراب ضرورةً - قولَ الفرزدق، يهجو عبد الله بسن إستحاق الحضرمي:

فلو كان عبدُ اللهِ مولىً هجَوْتُه ولكين عبدَ اللهِ مولى مَوالِيا(٣)

قال ابنُ سلامٍ: رَدُّ الياءَ على الأصل، وهي أبيات، ولو كان هـذا البيتُ وحده تركه ساكنًا (٤)، وقال العلوي: فتقديرُه أنه وقفَ على الياء على مذْهَبِ من يقِفُ عليها من العرب، فلما تم الاسمُ برجوع لامه امتنَع حينئذ من الصرف؛ لأن وزنه صار بالياء (مفاعل) بعد ما كان (مفاع)،

⁽۱) الصناعتين١٥٧. نضرة الإغريض٢٦١. الموشح ٩٥. ومن كتب النحويين: الكتــاب ١٥٤/٣، ١٤٤٣، المقتضب٢٦٠/، ٢٥٤/٣، الأصول ٤٤٢/٣. ضرورة الــشعر للــسيرافي ٥٩. ضرائر الشعر للقزاز ١١٥.

⁽۲) الموازنة ۲۹/۱.

⁽٣) انتقاد البيت في: طبقات فحول الشعراء ١٨/١، والشعر والشعراء ٣٦/١، والموشح ٩٥، والوساطة ٨، ونضرة الإغريض ٢٦٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣١٥/٣، المقتضب ٢٨١/١، الأصول ٤٤٥/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٦٥. ضرائر الشعر للقزاز ١١٧-١١٠. ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٢.

⁽٤) طبقات فحول الشعراء ١٨/١.

فلما اضطُرَّ إلى حركته لإقامة الوزن فتحه في موضع الجرّ كما تُفتحُ (مساجد)(١).

وكلام النقاد في هذا البيت لا يخرجُ عن تقرير سيبويه والنحويين أنّه ضرورة، وتأويله أنّ من باب ردّ الشيء إلى أصله(٢).

• إشباع الحركة وأداؤها إلى حرف مدُّ بعدها من جنسها (٣)

وسمّاه قدامة بنُ جعفر: (التذنيب)، وذلك أن يأتي الشاعر بألفساظ تقصر عن العروض، فيضطرُ إلى الزيادة فيها، وعَدَّه من العيوب. (٤) ويرى أبو الحسن الجرجاني بعضَه من اللحن والغلط (٥).

والمظفر العلوي شدَّد فيه، ولم يُجزه للمولّد إلاّ إذا نقلَه نقللً في الفاظه المأثورة؛ لأنّها لغةُ القوم، ولهم التصرُّفُ فيها، وليس لنا القياسُ عليها، بل نَستعمل ما ورد عنهم نقلاً. (١) وعلى هذا ظاهر كلم ابن السراج النّحوي، فقد عدّه من الشّاذ الذي لا يُقاس عليه (٧).

وهوكقول ابن هرمة:

⁽١) نضرة الإغريض ٢٦٢.

⁽۲) الكتاب ٣١٣/٣، المقتضب ٢٨١/١، الأصول ٤٤٤/٣-٤٤٥، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٤٨ وكذا أكثر كتب النحو.

⁽٣) سر الفصاحة ٧١، نضرة الإغريض ٢٧٧، العمدة ٢٧٦/٢. عبث الوليد ٨٨.

⁽٤) نقد الشعر ٢٥٠، ونحوه في: نضرة الإغريض ٤٢٧.

⁽٥) الوساطة ٦١.

⁽٦) نضرة الإغريض ٢٧٧.

⁽V) الأصول ٣/٠٥٤

وأنتَ على الغواية حين تُرْمَى وعن عَيبِ الرِّجالِ بَمُنتَزاحِ(١)

وقول الآخر:

من حيثُما نَظروا أدنو فأنظُورُ(٢)

وإنني حيثُما يَسرِي الهوى بَصَري وقول الآخر:

نَفيَ الدَّراهِيمِ تَنقادُ الصَّيارِيفِ (٣)

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجِرة

ألم يأتيك والأنباء تُنمي

أقول إذْ خَرَّتْ على الكَلْكال

وقول الآخر:

بما لاقت لَبون بني زياد^(٤)

وللمرزباني والعلوي في هذا الأحير تأويلٌ يوافق بعضَ النحــويين، وهو أن أصله: (يأتيُك) بضمّ الياء فحذَف الضمّة (°).

وقول الراجز:

يا ناقَتي ما جلْتِ مـن مَجالِ

(١) سر الفصاحة ٧١. نضرة الإغريض٢٧٧. وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٢.

 ⁽۲) الوساطة ۲۱، سر الفصاحة ۷۱. نضرة الإغريض ۲۷۷. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ۱۲۷ ضرائر الشعر لابن عصفور ۳۵.

⁽٣) الموشح ٩٦، سر الفصاحة ٧١. العمدة ٢٧٦/٢. نضرة الإغريض ٢٧٧. الوساطة ٤٦٨. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٨/١، المقتضب٢/ ٢٥٦، ضرورة السعر للسيرافي ٧٣. ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٦.

⁽٤) الصناعتين ١٥٧، نضرة الإغريض ٢٦٤. ومن كتب النحـويين: الكتــاب ٣١٦/٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٦٦ ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥.

⁽٥) الموشح ٩٥، نضرة الإغريض ٢٦٤، وهو في كتب النحو: الأصول ٤٤٣/٣-٤٤٤، ويُعزى إلى سيبويه وابن النحاس، كما في: الدر المصون ٢١٢/٤، شرح اللمحة ١/٩٨٩-٢٩٠، الأشباه والنظائر ٣٢٨/٣، واحتاره أبو حيّان (الارتشاف ٢٢٢/١-٤٢٠).

يريد: (الكلكل)(١) ومنه قول أبي تمام:

عبدُ المَليكِ بنِ صَالِح بنِ عَلِ ____ قَسيمِ الدِّينِ فِي نَسبِهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْ كَانَ عَلَى اللَّسَانَ، وإن كَانَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَالمُواللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ و

ومثلُه تمامًا قولُ الكميت:

لا كعبد المليك أو كيزيد أو سُليمانَ بَعدُ أو كَهِشامِ (٣)

ومنه قول البحتري أو علي بن الجهم في أحد تأويلاته:

يداه في الجود ضرّتان عليه كلتاهما تغارُ (٤)

قال ناقده عن (ضَرَّتان): وإن أمكن الكسرةَ حتى تصيرَ ياءً فهو قبيحٌ جدا.

وقول أبي نواس:

فَلَمَّا خَشَيَ الإِيبِ <u>ءَ مِن صَحْبٍ وجُلاّسِ (^٥)</u> وإنما هو (الإباء).

وقد يكون منه قولُ ابن الرّقيات:

⁽۱) الموشح ۹٦، نضرة الإغريض ۲۷۷. تحرير التحبير ۲۲۱، ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٣.

⁽٢) العمدة ٢/٨٨.

⁽٣) نقد الشعر ٢٥٠. نضرة الإغريض ٤٢٧.

⁽٤) عبث الوليد ٢٢٩-٢٣٠.

⁽٥) الوساطة ٦١.

لَم يَأْتِ يَسُومٌ إِلَّا وَعِندَهُما لَحَمُ رِجَالٍ أَو يَالَغَانِ دَمَا لَعُلَهُ أَرَاد: (يَلِغَان)، ثمّ اضطرّه الوزن إلى الألفُ فأشبع فتحة الياء، قال ابنُ حمدون: إنّه أخطأ في هـذا، وإنّ الـرواة أصـلحت بيتَـه إلى: (يُولِغان). (1)

• حذف النون من (لكن):

ولذلك عابُوا قول النجاشي:

فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُه ولاكِ اسقِني إن كان ماؤك ذا فَضْلِ(١)

• حذف الياء من آخر صيغة منتهى الجموع لغير وقف:

وبه عابُوا قول خفاف بن ندبة:

كَنُواحِ رِيشِ حَمامة نَجديّة ومَسَحْتُ بِاللَّثَيْنِ عَصْفَ الإِثْمَدِ (٣) عَرِيد: (كنواحي). وقول مضرّس بن ربعي:

وطِرْتُ بُمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتِ دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا⁽⁴⁾
والوجه: (الأيدي). ومثلُه:

⁽١) التذكرة الحمدونية ٢٧٠/٧. ونقل ذلك الأصفهاني في الأغاني، ونقل تلحين يونسَ له فيه.

⁽٢) سر الفصاحة ٦٩. الموشح ٩٤، نضرة الإغريض ٢٦٨، الوساطة ٤٥٤، العمدة ٢٦٩/٢. ومن كتب النحويين: الأصول ٤٥٥، ضرورة الشعر للسيرافي ٩٩. قال: ويقال: إنه مصنوع.

⁽٣) سر الفصاحة ٦٩، الموشح ٩٤. ٢٦٩/٢. العمدة ٢٧٠/٢، نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٧/١. الأصول ٤٥٦/٣ ضرورة الشعر للسيرافي ١٠٥. ضرائر الشعر للقزاز ١٠٤. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠.

⁽٤) سر الفصاحة ٦٩. الموشح ٩٤. نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٧/١ ضرائر الشعر للقزاز ١٤٣. ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠.

وأخو الغَوانِ متى يَشَأُ يَصْرِمْنَه وَيَصِرْنَ أَعْــداهُ بُعَيـــدَ وِدادِ(١)

يريد: (الغواني).

وفي حكمه من الأفعال قولُه:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُليقُ دِرهَماً جُودًا وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّما(٢)

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنه ليس جائزًا للشعراء المحدّثين، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه (٣).

• دخول نون التوكيد في الموجب دون سبب:

كقول القطامي:

وهُمُ الرِّجالِ وَكلُّ ذلك منهمُ يَحْزَنَّ فِي رَحْبٍ وفِي مُتَضيِّقِ (1)

لَأَمْتَسِكُنْ بِالوُدِّ مَا ذَرَّ شَارِقٌ وَمَا لَاحَ كُوْكَبُ (٥) وَمَا لَاحَ كُوْكَبُ (٥) فَيُ أَحَد تأويلاته.

وقول جذيمة الأبرش:

ربَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوبِي شمالاتُ(١)

⁽۱) نضرة الإغريض ۲۷۲. ومن كتب النحويين: الكتــاب ۲۸/۱، الأصــول ۴۵۷/۳. ضرائر الشعر للقزاز ۱٤۳ ضرائر الشعر لابن عصفور ۱۲۰.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٧٢، التذكرة الحمدونية ٢٧٢/٧.

 ⁽٣) الأصول ٣/٥٥، ٢٥٤.

⁽³⁾ Ilaaco 7/777.

⁽٥) عبث الوليد ١٠١.

⁽٦) العمدة ٢٧٦/٢. عبث الوليد ١٠١. ومن كتب النحويين: الكتاب ١٠٥-٥١٨. الأصول ٤٥٣/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٧٥-٧٦، وله في البيت تأويل. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩.

وظاهر كلام ابن السراج النّحوي أنه لا يجيزه للمتأخّرين، فقد عدّه من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه. (١)

• الترخيم في غير النداء:

وهو أن يَحذف من صُلب الكلمة حرفًا أو أكثرَ لغير سبب تصريفي، وهو من أقبح الضرائر، ويُسمّيه بعضُ النقاد: (التثليم)، ذلك أنّ الشاعر يَاتِي بأسماءٍ يَقصُر عنها العروضُ، فيضطرُ إلى تُلْمها والنقص منها (٢).

قالوا: ولا يكاد يوجد عند المحدثين، وقال عنه ابن الأثبير: وهو يَقبُح ولا يَحسُن، وإن كانت العربُ قد استعملتُه فإنه لا يجوز لنا أن نَستعمله (٣).

وهو كقول لبيد:

فَتقادَمَتْ بالحَبْسِ فالسُّوبانِ(⁴⁾	دَرَسَ الْمَنا بُمُتِسَالِسِعِ فَأَبَانِ
	يريد: (المنازل)، وقولِ رؤبة أو
قَواطنًا مَكَّــةَ من وُرْقِ الْحَمِي(٥)	
ر. عبدة:	يد: (الحمام). وقول علقمة ب

⁽١) الأصول ٣/٥٥، ٥٥، ٤٥٣.

⁽٢) نقد الشعر ٢٥٠، الموشح ٢٣٤، نضرة الإغريض ٤٢٥.

⁽٣) المثل السائر ٣٦٧/٢. ونحوه في نضرة الإغريض ٤٢٦.

⁽٤) نقد الشعر ٢٥٠، البديع في نقد الشعر ١٧٩، الوساطة ٤٦٦. العمدة ٢٥٤/١. نـضرة الإغريض ٤٢٦، عبث الوليد١٣٤.ومن كتب النحويين: الكتاب٢٤٦/٢، ضرورة الـشعر للسيرافي ٨٨.

^(°) ويروى: الحما. سر الفصاحة ٦٩. الوساطة ٤٦٦. العمدة ٢٦٩/٢. نضرة الإغريض ٢٧٤. وانظر من كتب النحويين: الكتاب ٢٦/١. الأصول ٤٥٨/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٩١.

كَأَنَّ إبريقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ مُفَدَّمٌ بِسَبا الكَتّانِ مَلْتُومُ (١) مُخُوه قولُ البحتري:

ولَلصُّوفُ أولى بالأئمّةِ مِن سَــبا الحَرِيرِ وإنْ راقَتْ بصبْغِ جِسادِها(٢)

يريد: (بسبائب الكتان) و(بسبائب الحرير).

وقول الشاعر:

مشلُ النَّقا لَبِّدَه صَوبُ الطِّلَلْ (٣)

يريد: (الطلال). وقوله:

لَنعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوء نارِهِ ﴿ طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيلةَ الْجُوعِ والْحَصَرُ (٤)

يريد: (طريف بن مالك). وقول الآخر:

يُذْرِيْنَ جَندلَ حائِرٍ لَجُنسُوهِا فَكَاثُمَا ثُذْكِيْ سَنابِكُها الْحُبا(٥)

أراد: (الحُباحب). وقول الآخر:

وهذا ردائي عنده يستعيرُه ليسلبني عزِّي أمالِ بنَ حَنْظَلِ (٦)

أراد: (يا مالك بن حنظلة) والأول في (مال) ترخيمٌ في النداء، وهو قياس في النثر والشعر، والثاني (حنظل) هو المعيبُ عندهم.

⁽۱) نقد الشعر ۲۰۰، الموشح ۲۳٤، البديع في نقد الشعر ۱۷۹، المثل الـــسائر ۳٦٧/۲، العمدة ۲۰۳۱. ۲۰۳۲. نضرة الإغريض ٤٢٥. عبث الوليد ۱۳۴ بروايـــة مختلفة. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ۸۹.

⁽٢) عبث الوليد ١٣٤.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٧٤. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٢.

⁽٤) الموشح ٩٨، نضرة الإغريض ٢٨٢.

⁽٥) المثل السائر ٣٦٧/٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣.

⁽٦) نضرة الإغريض ٢٨٢. ومن كتب النحويين: ضرورة الشعر للسيرافي ٨٣.

وقد ورد عند المحدثين نحوُ هذا قليلاً، والنقّاد أشدُّ له إنكارًا، كقول إسحاق بن خلف البصري:

ولُبسُ العَجاجَةِ والخافقاتُ تُريك المَان بِرُؤُوسِ الأَسَلُ(١)

قال المرزباني: أراد: (تريك المنايا)، فلم يَستو له البيت، وأُنكر عليه ذلك، وقد احتج له قومٌ وأجازوه، ولعل المرزبانيَّ يَعني المبرّد من النحويين؛ فقد ارتضى فعلة الشاعر، وقال: وهذه كلمةٌ تخفُّ عليهم فيَحذفونها. (٢)

• إبدال الياء من الحرف الأخير في الكلمة المخفوضة:

وهذا من أقبح الضرائر، ولم يُبِحْه أحدٌ لمحدَث أبدًا، ونصّ ابن قتيبة أنّ لا يجوز للمولّد، قال عنه أبو هلال: إنّه مكروه في الاستعمال.

ومن شواهده من نصوص المتقدمين لرجل من بني يشكر:

لها أشارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِن النَّعالِي وَوَخْزٌ من أَرانيها (٣)

يريد: (من الثعالبِ) و (من أرانبها)، وقول الآخر:

ومَنْهَلٍ ليس به حَـوازِقُ ولِضَفادِيْ جَـمِّه نَقـانِقُ (٤)

⁽١) الموشح ٣٤٨، نضرة الإغريض ٤٢٦.

⁽۲) الكامل ٢/١٣٥.

⁽٣) الموشع ٩٨، الشعر والشعراء ٩/١٤، الصناعتين ١٥٧، سر الفصاحة ٧٧، العمدة ٢٨/٢. نضرة الإغريض ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٧٣/٢، المقتضب ٣٨٢/١. الأصول ٣٨٢/١ . ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٥ ضرائر الشعر للقزاز ١٧٩ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦.

⁽٤) الموشح ٩٨، الشعر والشعراء ٤٩/١. سر الفصاحة ٧٢. نضرة الإغريض ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٧٣/٢. المقتضب ٣٨٢/١. ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٦ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦.

يريد: (ولضفادع).

• تغيير الاسم العلم بنقص أو زيادة أو تحريف:

وهذا في القُبح كسابقه، وأوجب النقادُ على الشاعر أن يجتنبَه (١٠). ومن نماذجه التي ذكروها أن يجعل (سليمان) (سلامًا)، كما في قول الأسود بن يعفر:

ودَعا بُمُحْكَمة أمِينِ سَكُها مِنْ نَسْجِ داودَ أبي سَلامِ (١) وقول الحطيئة:

فيها الرِّماحُ وفيها كُلُّ سابِغَة جَدْلاءَ مَسرودةً مِن صُنْعِ سَلاّمِ (٣) أَو يَحِعلُه: (سُلَيمًا)، كما في قول النابغة:

تَخَيَّرْتُ يومَ الرَّوعِ مِن كُلِّ نَثْرَةً ونَسْجِ سُلَيمٍ كُلُّ قَضَاءَ ذابل (١٠) أو يجعل (سيارًا) (سيرًا)، كما في قول المفضل النكري:

وسَائلْ بِثَعْلَبَةَ بنِ سَيْرٍ وقد عَلِقَتْ بِثَعْلَبَةَ العُلُوقُ(٥) أو يجعل (إسرائيل): (إسرال) كما في قول أمية بن أبي الصلت:

⁽١) نقد الشعر ٢٥١، نضرة الإغريض ٤٢٥-٤٢٦.

⁽٢) نقد الشعر ٢٥١، البديع في نقد الشعر ١٧٩. سر الفصاحة ٧٢، العمدة ٢٦٩/٢، حلية المحاضرة ٨/٢.

 ⁽٣) الرسالة العذراء ٢١، حلية المحاضرة ٨/٢. الوساطة ١٣، ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٤ ضرائر الشعر للقزاز ٢١٢. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٩.

⁽٤) نقد الشعر ٢٥١، البديع في نقد الشعر ١٧٩. الرسالة العذراء ٢١، حلية المحاضرة ٨/٢. الوساطة ١٣، العمدة ٢٦٨/٢. نضرة الإغريض ٤٢٦، ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ٢١٢. ويروى: (وكلّ صموت نثلة تبعيّة...) ويروى: (ذائل).

⁽٥) الرسالة العذراء ٢١، حلية المحاضرة ٧/٢.

لا أرى مَن يُعِينِي فِي حَيايِي غَيرِ نَفْسِيْ إِلاّ بَنِي إِسْرالِ (١) أُو يَجعل (صَوْران) مُثَقَّلُها، كما قال الهذلي: مَابُهُ السرُّومُ أو تَنوخُ أو الْسِيدِ آطامُ مِنْ صَسوَّرَانَ أو زَبَدُ (٢) أو يَجعل (سبأ): (سباء) فيمدُّها، كما قال البحتري: مَا يُعل (سبأ): (سباء) فيمدُّها، كما قال البحتري:

ولَوْ لَم تُدافِعْ دُونَهَا لَتَفَرَّقَتْ أَيادِيْ سَبًا عنها سَباءُ بنُ يَشْجُبِ قَالَ المعري: ما علمتُ أحدًا من الشعراء مَدَّ (سبأ)، وإنما يَـستعمله الفصحاءُ مهموزًا بغير مَدّ، مع أنه جوّزه في القياس (٣).

أو يجعل (أحاً) وهو الجبل المشهور: (آجا)، كما في قول البحتري:

كالرَّفِيقَين في رَفِيقَينِ مـن آجا وسَلْمِمَى لم يُوجِفا في عُقُوقِ
قال المعري: والشعراء يجترئون على تغيير الاسم العلّم، ولو قال:
(من أحًا) ليس بعد الهمزة الأولى مدّة، بل هي على مثال: (رحًى) لكان ذلك سائغًا عند الخليل وطبقته، لكنّ أبا عبادة قال ما قال حوفًا مـن الزّحاف، مع أنّ الكسر قد ورد في ديوانه، وهو شرّ من الزّحاف. (3)

أو يزيد (أل) في العلَم، كما زاده أبو تمام في (طوس) من قوله: شامَت بُروقَك آمالي بمِصْرَ ولَو أضحَت على الطُّوسِ لم تَستَبعِدِ الطُّوسا(٥) أو يجعل المفرد مثنى، كما فعل أبو نواس في قوله:

فَمَا نَجَدَت بالماء حتى رأيتُها معَ الشّمس في عَينَي أَباغَ تَغـورُ

⁽١) نقد الشعر ٢٥٠. الموشح ٢٣٤.

⁽٢) الوساطة ٤٦٨.

⁽٣) عبث الوليد ٦٤.

⁽٤) عبث الوليد ٣٣٦.

⁽٥) الموازنة ٢٨/١.

عبت الوليد ١٤.

و(عين أباغ) مُوحَّدةٌ، لا مُثَنّاةٌ، نَقَل المرزبانيُّ عنه قوله: حرَصتُ على أن يقعَ لي في الشعر: (عين أباغ)، فامتنعَتْ عليَّ، فقلتُ: (عينَيي أباغ). (١)

ومِن بعيده -وكلُّه بعيدٌ- قولُ دريد:

فإن تُعقِبِ الأيّامُ والدَّهْرُ تَعلَموا بَنِي قارِبِ أَنَا غِضابٌ بَمَعْهِبَدِ

يريد: (بعبد الله) فغيّر اسمَه، كما ترى. (٢) ومثلُه قولُ حسّان:

مِنْ مَعْـشَرٍ لا يَعْـدِرُونَ بِذِمَّة للحارِثِ بْنِ حُبَيـ بنِ سُحامِ وإنّما هو: (حَبيب)(١)، ولولا أنّ أبا الحسن الجرجانيّ قد عَدّ هذين

البيتين الأخيرين ممّا احتُمِل للشعراء لاعتقدتُ أنّه خَطأٌ عِلْمِــيُّ منهم في معرِفة الاسمِ الصحيح وضبط أسماء الأعلام.

ويُلحَق بالتغيير ما وقع في غير الأعلام، ومنه قولُ الفرزدق:

وما فارقتُها شَبَعًا ولكِنْ رأيتُ الدَّهْرَ يأخُذُ ما يُعارُ السَّهْرَ يأخُذُ ما يُعارُ السَّمَا احتُمل أبو الحسن الجرجاني ممّا احتُمل أراد: (يُعير)، فغيَّر بناءَه، وعد ذلك أبو الحسن الجرجاني ممّا احتُمل

للشعراء من التغيير. (٤) ومثلُه أيضا قولُه:

تَبْكي عليه الشَّمسُ والقَمَرُ الذي به يُبْهِجُ السَّارُون لَيلَ التَّمائمِ الدَّي التَّمائمِ الدَّي التَّمامُ الذي اللهُ التَّمامُ اللهُ اللهُ

⁽١) الموشح ٤٢٣.

⁽٢) الوساطة ٤٦٩. حلية المحاضرة ٧/٢. ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ١٤٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٩.

⁽٣) الوساطة ٤٦٩.

^(£) الوساطة ٤٦٩.

⁽٥) الوساطة ٤٦٨.

همزغير المهموز: (١)

ومن بعيدِه وقليله قولُ الشاعر:

يا دارَ سَلمَى بدَكَادِيكِ البُرَقْ سَقيًا وإنْ هيَّجْتِ شَوقَ الْمُشْتَئِقْ(٢)

يريد: (المشتاق)، وكذا قولُ العجاج:

وخِنْدِفُ هامةُ هذا العالْمِ (٣)

حذف الواو أو الياء من الضمير المنفصل: (هو) و (هي): (⁴⁾

وقد نصُّوا على أنه أقبحُ من حذف الإشباع في المتصل (٥) (وهـو الذي سَبق في الضرائر الحسنة)، ومن المعيب فيه هنا قولُه:

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلُه قال قائلٌ لَمُ اللَّهِ مِلَّ رِخُو المِلاطِ نَجيبُ (٦)

أراد: (فبينا هو). وقوله:

دارٌ لسُعْدى إذْ هِ من هَواكا(٧)

⁽١) الشعر والشعراء ١/٨٨. العمدة ٢/٥٧٢.

⁽٢) العمدة ٢/٥/٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٢.

⁽٣) طبقات الشعراء ٧٩/١. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٣.

⁽٤) الموشح ٩٣، ٩٤ العمدة ٢٧٠/٢. نضرة الإغريض ٢٧٢.

العمدة ٢٧٠/٢. ونحوه في الأصول ٣/٣٥. وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٥، ١٢٧.

⁽٦) العمدة ٢٧٠-٢٧١، الموشح ٩٣، وكأنه لم يفرق فيه بين المنفصل والمتصل. نصرة الإغريض ٢٦١، برواية: (رجو الملاط ذلول) وهو يجيزه للمولّد كما سيأتي. وانظر من كتب النحويين: الأصول ٤٦٠/٣، جعله أبعدَ من حذف الإشباع في المتصل. ضرورة الشعر للسيرافي ١١١ ضرائر الشعر للقزاز ١٥١ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١.

⁽٧) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحويين الكتاب ٢٧/١. الأصول ٤٦١/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ١٢١، ضرائر الشعر للقزاز ١٥٦ ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦.

أراد: (إذ هي). ويَظهر أنّ بعضهم أجازه للشاعر المولّد(١).

• حذف الألف من ضمير المؤنثة المتصل:

وصرَّحوا بأنَّه أقبحُ من الذي قبلَه، كما في قوله، أنشده قطرب: أمَّا تَقُولُ به شاةٌ فيأكُلها أو أن تبيعه في بعض الأراكيبِ(١)

أراد: (أن تبيعها)، قال ابن سنان: ولا يجوز استعمالُ هذا للمحدَث لشُذوذه وقُبحه.

• فَكَ إِدْعَامِ الْمُدَعَمِ لَغَيْرِ سَبِبِ تَصْرِيفِي:

وانتُقد لأجله عدّةُ أبيات، وُصِف بعضُها بالرداءة، منها قول البحترى:

إِنْ أَقْلَلُوا هَيبةً أَو أَكْثَرُوا لَغَطًا أَصغَى بِحَامٍ ورَدَّ القولَ عن فَهَمِ (٣) وقولُ أَبِي الطيّب:

إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكِ شَتِّى فَالزَمِي الْحُصَّ وَاحْفَظِي تَبْيَضِضِيْ () أَرَاد: (تَبْيَضِّي)، ومنه في القديم قولُ زهير:

لَمْ يَلْقَهَا إِلاَّ بِشِكَّةِ بِاسِلٍ لَيُخْشَى الْحَوادِثَ حَازِمٌ مُسْتَعْدِدُ(٠)

⁽۱) نضرة الإغريض ۲٦١. ويدل على ذلك أيضًا كلامُ ابن رشيق، يقول: ويجوز له حذف الياء والواو من المضمر المذكر لكثرته واطراده. (العمدة ٢٧١/٢).

 ⁽۲) العمدة ۲۷۱/۲. ومن كتب النحويين: ضرائر الشعر لابن عصفور ۱۲۵. وقال عنه:
 إنه من قبيح الضرائر.

⁽٣) عبث الوليد ٤٥٨. ورواه روايةً أخرى: (إن قلُّلوا) فلا ضرورة فيه.

⁽٤) الوساطة ٤٦٧. وعبّر عنها بزيادة الضاد. وراجع من كتب النحو: ضرائر الشعر لابسن عصفور ٥٥.

⁽٥) عبث الوليد ٤٥٨.

أراد (مستعدُّ)، وقولُه أيضا: مُعَمَّرُ اللهُ مَعْدُ أُو رَكَكُ (١) مُعَمَّرُ وا وَقَالُوا إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءٌ بِشَرْقِيٍّ سَلْمَى فَيْدُ أُو رَكَكُ (١)

أراد: (أو ركُّ) وهو اسمُ موضع، وليس هذا موضعَ إظهار التضعيف عند أكثر النحويين، كما يقول أبو الحسن الجرجاني.

ومن المعيب بفَكَ الإدغام أيضًا قولُ قعنب بن أم صاحب: مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْت مِن خُلُقِي الني أجــودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا(٢) أراد: (وإن ضَنُوا)، ومثلُه قولُ العجاج الراجز:

تَشْكُو الوَجَى مَن أَظْلَلِ وَأَظْلَلِ وَأَظْلَلِ وَأَظْلَلِ وَأَظْلَلِ وَأَظْلَلِ وَالْطَلَلِ وَالْطَلَلِ وَالْطَلَلِ وَالْطَلَلِ وَالْطَلَلِ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللّلْمُ اللَّالْمُ اللَّا اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّا

⁽۱) الوساطة ٤٦٩. ومن كتب النحويين: الأصول ٤٤٩/٣. ضرورة الشعر للسيرافي ٥٥. ضرائر الشعر للقزاز ١١٩. ضرائر الشعر لابن عصفور١٨.

⁽٢) الصناعتين ١٥٧، سر الفصاحة ٧٣، الموشح ٩٤، نضرة الإغريض ٢٧٥.الوساطة، ٢٦٥ ومن كتب النحويين: الكتاب ٢٩/١ ، ٥٣٥/٣. المقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣، الأصول ٢٨٠/١ ضرورة الشعر للسيرافي ٥٨، ضرائر الشعر للقــزاز ١٧٢ ضــرائر الشعر لابن عصفور ٢٠.

⁽٣) الصناعتين١٥٧، العمدة ٢٧٥/٢، ومن كتب النحويين: الكتاب ٥٣٥/٣. المقتضب ٣٠٤/٣ ضرورة الشعر للسيرافي ٥٩. ضرائر الشعر للقزاز ١٧٣. ضرائر السنعر لابن عصفور ٢٠.

⁽٤) الموشح ٩٤. نضرة الإغريض ٢٧٥. وانظر الإيضاح في علوم البلاغة ٦. ومن كتب النحويين: المقتضب ٢٠٩/١، الأصول ٤٤٢/٣، ضرورة الشعر للسيرافي ٥٨. ضرائر الشعر للقزاز ١٧٢.

كسر نون جمع المذكر السالم:

نصّ العلوي أنه لا يجوز للمولّد، وأنه لحْنّ، (١) كقول الشاعر: عَرَفْنا جَعفَرًا وبَني أبيهِ وأنكَرْنا زَعانِفَ آخرينِ (٢)

وقولِ سحيم بن وثيل:

وماذا تَدّرِي الشُّعرَاءُ مِنِّي وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأَربَعينِ (٣) وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيُّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إِلاَّ الْحَلائِفُ مِن بعد النَّبيينِ (١) وقول العدواني:

إِنِّي أَبِيُّ أَبِيُّ ذُو مُـحافظـةِ وَابِنُ أَبِيِّ أَبِيِّ مَـن أَبِيَـينِ (٥) وقد اشتُهر في كتب النحويين كونُ هذا جائزًا للشاعر، أو أنه لغـةً من لغات العرب.

• النصب بـ (أن) المضمرة بعد فاء السببية بعد الإيجاب: (١)

ومنه قول طرفة:

لنا هَضْبَةٌ لا يَرِّلُ الذُّلُّ وَسُطَها ويَأْوِي إليها المُستَجيرُ فَيُعْصَما(٧)

⁽١) نضرة الإغريض ٢٥٥.

⁽٢) نقد الشعر ٢١٢. نضرة الإغريض ٢٥٥.

 ⁽٣) الموشح ٢٤، نضرة الإغريض ٢٥٥نقد الشعر ٢١٢، وربما أوردوها بالفتح، وجعلوها
 من باب الإقواء، وهو اختلاف حركة الرويّ، كما في طبقات فحول الشعراء.

⁽٤) الموشح ٢٤. نضرة الإغريض ٢٥٥.

⁽٥) الموشع ٢٤.

⁽T) Ilsaci 7/277.

⁽٧) العمدة ٢/٢٧٢.

وقول الآخر:

سَــاثُرُكُ مَرِلِي لِبــني تَمِــيمٍ وألحــقُ بالحِــجاز فأستَريحا(١)

تنوين ما لا يُنوَن:(٢)

كتنوين نون جمع المذكر السالم وما أُلحِق به، كما في قول أبي تمام: ستِّينَ أَلفُ وَسَبِعِينًا ومثلُهما كتائبُ الخَيل تَحميها الأَراجِيلُ^(٣) قال الآمدي: نوّن النون من (سبعين)، وهذا لا يُسَوَّغُه محدَثٌ.

ومثله تنوينُ نونِ المثنى، وبه انتُقد البحتريُّ في أحد تأويلات قوله: يَداه في الجُــود ضــرَّتان علــيه كلــتاهــما تَغــارُ^(٤)

قال الناقد المعري: إنْ نَوَّنَ فلم يأت تنوينُ حركة الاثنين إلاّ أن يقع في القوافي وهي لغة رديئة، وإن أمكنَ الكسرةَ حتى تصيرَ ياءً فهو قبيحٌ حدا(وسَبَقَ هذا في موضعه من الضرائر، وهو الإشباع) وإن لم يُنوِّن و لم يُلحق ياءً كان في الوزن اختلالٌ، لا يعرف الفحولُ مثلَه.

• حذف علامة الإضمار الواو عند الوقف: (°)

وهذه بعيدةٌ لا تباح للمحدَث، وإنما هي للمتقدِّمين فحسب، كما في قول الراجز:

⁽۱) العمدة ۲۷٦/۲. ومن كتب النحويين: الكتاب ٣٩/٣، المقتضب ٢٢/٢-٢٣، الأصول ٤٧١/٣، ضرورة الشعر للسيرافي ١٩٥ ضرائر الشعر للقزاز ٢٠٦ ولابن عصفور ٢٨٤.

⁽٢) الموازنة ١/٣٠.

⁽٣) الموازنة ١/٠٣.

⁽٤) عبث الوليد ٢٢٩-٢٣٠.

⁽٥) العمدة ٢/ ٣١٠. وانظر: سرقات أبي نواس ١٣٥-١٣٦.

______ كريمــةٌ قَــدْرُهُم إذا قَــدَرْ

يريد: (إذا قدرُوا)، ونقَل ابنُ رشيق عن أبي عبد الله السمين، وقد سألَه عن هذا: لا يجوز حذفُ هذه الواوِ إلا في أشد ضرورة، للعرب لا للمولَّدين؛ لأنها علامةُ جمع وإضمار، فحذفُها يَلتبس بالواحد، قال: وهذا مذهبُ سيبويه والبصريين (أ).

ونقل القزاز من النحويين أنّ بعضهم أجازَها في الكلام، قال: فأمّا في الشعر فكثير⁽¹⁾.

• إدخال (أل) على الفعل المضارع: (٣)

وهو كسابقه مكروة، لم يَتسامح فيه النقادُ لمتأخّر، وإنما اخـــتُصَّ بشعر بعض المتقدّمين، كقول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْحَنَا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا إلى ربّنا صَوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ (٤) وعَدّه الآمدي خطأً (٥)، وقال السيراني: هو من أقبح الضرورات (١٠).

• فصل الضمير المكن اتصاله: (^(۷)

ـ تخفيف الشدد في حشو الكلمة:

وصَفه ابنُ رشيق بأنه مكروة جدّا(١)، ولذلك عيب على البحتري قوله:

⁽¹⁾ Ilanco 7/·17.

⁽٢) ضرائر الشعر ١٩٥.

⁽٣) سر الفصاحة ٧٤.

⁽٤) سر الفصاحة ٧٤. الوساطة ٦.

⁽٥) الوساطة ٦.

⁽٦) ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٥-١٦٦.

⁽V) الرسالة العذراء ٢١.

⁽٨) العمدة ٢/٩٢٢.

فكيفَ وذاكَ الرأيُ لم تَستَبِدُ بهِ مُشيرًا وذاك السَّيفُ لم يُتقلَّد

أراد: (لم تستبدَّ به) فخفّف، قال: وهذا لا يجـوز إلاَّ في القافيـة المقيّدة، كما قال عمر بن أبي ربيعة:

واستَبَدَّتْ مَرَّةً واحدةً إنما العاجزُ مَنْ لا يَسْتَبِدُ (١) وبعضُهم منعَه مطلقًا، وعَدّه لحنًا، نقلَ المزباني قولَ المبرد: كان أبو نواس لحّانةً، فمن ذلك قوله:

فما ضَرَّها ألاّ تكونَ لِجَرْوَلِ ولا الْمَزَنِيْ كَعْبِ ولا لِزيدادِ

قال: لَحَن في تخفيفه ياءَ النسب في قوله: (المزني) في حشوِ الـــشعر، وإنما يجوز هذا ونحوُه في القوافي...^(٢)

وقد سَبَقَ عَدُّه من الضرائر الحسنة إذا كان في آخر الكلمة، ولا أرى ضرورة البيت السابق حسنةً؛ لأنه انضَم إليها زوالُ حركة الإعراب -وهي ضرورة أخرى سبقَتْ-؛ لأنّ الكلمة بعد التخفيف صارت في حكم المنقوص.

حذف النون من (من) إذا وليتها اللامُ الساكنة:

كقول المرقش الأكبر:

لم يُشْج قَلبي مِلْحـوادثِ إلاّ صاحبي المـتروكُ في تَعْملُمْ

⁽١) عبث الوليد ١٤٤.

⁽٢) الموشح ٢٦٨.

أراد: (من الحوادث)،وقولِ الآخر:						
كَأَنَّهُمَا مِسَلَّانَ لَمْ يَتَغَسِّرًا وقد مَرَّ للدَّارِينِ مِن بَعدنا عَصْرُ						
أرد: (من الآن)، فحذُف، وقولِ الآخر:						
أبلغ أبا دخْتَنُــوشَ مَأْلُكَةً عَيرَ الذي قد يُقال مِلْــكَذِبِ(١)						
أراد: (من الكذب)، وعَدَّه العلويُّ جائزًا للمولِّد. (٢)						
إثبات نون العدد المثنى ونصب مميِّزه الذي يستحق الجرَّ لأنه مضاف إليه:						
كقول الشاعر:						
عندي لها مائتانِ ثُوبًا مُعْلَما(٣)						
حذف الواو بعد الضمّ في حشو الكلمات:						
كقول الأخطل:						
كُلَمْعِ أَيديْ مَثَاكِيلٍ مُسَلَّبةً يُبْدِينَ ضَرَّسَ بَنَاتِ الدَّهر والخُطُبِ(٤)						
يريد: (الخطوب). ونحوه قولُ رؤبة:						
حتى إذا بُلَّتْ حَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ						

 ⁽۱) الأبيات الثلاثة في نضرة الإغريض ٢٦٧. وانظر من كتب النحويين: ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٤-١١٥.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٦٧.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٦٦. ونحوه في غير هذا البيت من كتب النحويين: الكتاب (٣) نضرة الإغريض ٢٦٦. المقتضب ٢٦٦١-١٦٧١. ضرائر الشعر للقراز ١٢٩-

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٩.

⁽٥) العمدة ٢٧٤/٢، نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابــن عــصفور ١٢٩.

يريد: (الحلوق). وقولِ الآخر:

إنّ الفقيرَ بيننا قاض حَـــكَمْ

أَنْ نَرِد المساءَ إذا غاب النُّجُمْ(١)

يريد: (النجوم).

حذف النون من (يكن) وبعدها ساكن:

كقول المتنبي:

جَلَلاً كما بِي فَلْيكُ التَّبريحُ أَغِذاءُ ذَا الرَّشَأِ الأُغَنِّ الشِّيحُ(٢)

قال ابن وكيع: هذا البيت فيه عيوب، منها: حذّف النون من (يكن)؛ لألها قوية بالحركة اللازمة لالتقاء الساكنين، وعيب آخر: أنها حذفها مع الإدغام، وهذا غير معروف؛ لأنه قيل في بين الحارث: (بلحارث)، ولم يُقَل في بين النجار: (بلنجّار)، وهاهو قد قال: (فليك التبريح)، ولم يكن علمه بالعربية طائلاً (٣).

وقال على الجرجاني: إنّ هذا البيت ممّا أنكره أهلُ العلم على أبي الطيب واستضعفوه، وقال نقلاً عن أهل الإعراب: حذفُ النون من (يكن) إذا استقبلتها الألفُ واللامُ خطأً عند النحويين، لأنما تتحرّك إلى الكسر، وإنما تُحذَف استخفافًا إذا سَكَنتْ. (ئ) وقال العلوي: إنّ أبا الطيب أخطأ في ذلك، وسلَك منه ما ليس للمولد سُلوكُه، والواجبُ أن يجتنبَ ما سَلَكه من هذه الضرورة. (٥)

⁽١) نضرة الإغريض ٢٧٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٩.

⁽٢) الوساطة ٤٥٤، نضرة الإغريض ٢٦٨. يتيمة الدهر ١٥٦/١.

⁽٣) المنصف ٢٨٨.

⁽٤) ونحوه في الوساطة ٤٥٤.

⁽٥) نضرة الإغريض ٢٧١. واعتذر عنه القزاز فأطال، في ضرائر الشعر ٤٢-٤٣، ١٢٤.

ونحوُ قولِ المُتنبي قولُ شاعر قديم، وهو حسيل بن عرفطة:

لم يكُ الْحَقُّ سِوى أن هاجَه رَسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ(١)

إثبات نون الجمع في الإضافة:

كقول الشاعر:

همُ القائلونَ الخَيرَ والآمِرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مَفْظَعا(٢) قال العلوي: وهو من الضرورات التي لم تُستَحسَن.

حذف النون من تثنية (الذي) وجمعه:

كقول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّــَذَا قَتـــلا الْمُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغلالا(٣) ومنه بيت الكتاب:

وإنّ الذي حائت بِفَلْجِ دِماؤُهُم مُ القَومُ كُلُّ القَومِ يا أمَّ خالِد (٤) وعلى هذا قال أبو الطيب:

ألستَ من القَومِ الذي مِنْ رِماحِهِمْ لَداهُمْ ومِنْ قَتْلاهُمُ مُهْجَةُ البُحْلِ(٥)

حذف الياء من (الذي) و(التي).

كقوله:

⁽١) المراجع السابقة.

 ⁽٢) الموشح ٩٥. نضرة الإغريض ٢٧٥، ومن كتب النحو: ضرورة الشعر للسيرافي ٥٠.
 ضرائر الشعر للقزاز ١٢٩. ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧.

⁽T) Ilsaci 7/177.

⁽٤) العمدة ٢٧١/٢. حلية المحاضرة ٢٣/٢.

⁽O) Ilaako 7/177-777.

كاللَّــنْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصطيدا(١)

فَظَلْتَ فِي شَرِّ من اللَّذْ كيدا

وقوله:

أراها لا تُعَـوَّذُ بالتَّميمِ (٢)

فقُلْ للَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسي

وعيبَ به قولُ المتنبي: وإذا الفتى طَرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضًا

في مَجْلس أَخَذَ الكَلامَ اللَّهُ عَنَّا

قال ابن سنان بعد أن صرّح بعَيب البيت: إنّ (الّلذ) في (الذي) لغةٌ شاذَّةٌ قليلة (٢)، وهذا الغالبُ في كتب النَّحو أنَّها لغةٌ من لغات العرب فيها، وأنها ليست ضرورة من الضرائر.

حذف التاء والياء من (اللواتي):

كقول الشاعر:

من اللُّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ (4)

تأنيث المذكر على بعض التأويل:

جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ غِزارِ

كقول الشاعر:

وتَشْرَقُ بالقَول الذي قد أذعته كما شَرقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ (٥) قال ابن سنان: وهذه صفةُ نقص يجب اطّراحُها.

العمدة ٢٧٣/٢، حلية المحاضرة ٢/٣٢، سر الفصاحة ٧١. (1)

العمدة ٢/٣٧٢. (٢)

سر الفصاحة ٧١. (٣)

العمدة ٢/٣٧٢. (٤)

سر الفصاحة ٧٤. (0)

• تذكير المؤنث:

ومنه قول عامر بن جوين الطائي:

فلا مُسزْنَةٌ وَدَقَستْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَسلَ إِبْقالَها(١)

قال ابن سنان: وهذه صفةُ نقص يجب اطّراحُها.

ومنهم من يراها ضرورةً مستحسنة يَحِقّ للمولَّد القياسُ عليها، وتأوّله بأنه ذكَّرَ؛ لأنه عَنى بالأرض المكانَ، غيرَ أنه ردّ الهاءَ على لفظ (الأرض)(٢).

• القلب:

جعَله المرزباني وجعفرُ بن قدامة وغيرُهما من عيوب الشعر، وهـو أن يُضطر الوزنُ الشعريُّ إلى إحالة المعنى، فيقلبُه الشاعر إلى خلاف ما قصده به.

وعد الآمدي بعضه قبيحًا من قبيل الغلّط، ولا يجوز في الشعر، كما سترى في سرد أبياته، وقال: المتأخر لا يُرخَّص له في القلب؛ لأن القلب إنما جاء في كلام العرب على السَّهو، وهو مستكره، والمتأخر إنما يَحتذي على أمثلتهم، ويَقتدي بهم، وليس ينبغي له أن يتبعَهم فيما سَهَوا فيه (٣). وذكر ابن سنان أنه ينافي ما اشترطوه من وضْع الألفاظ موضعَها، وأنه يُفسد المعنى ويصرفه عن وجهه (٤).

وقد ذكر النقادُ فيه عدةَ أبيات، وحهُ العيب فيها واحد، وهذا سرْدُها:

⁽١) سر الفصاحة ٧٤. ومن كتب النحويين: الكتاب ٤٦/٢.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٨٦.

 ⁽٣) الموازنة ١٧٩/١، وذكر مناقشة قيمة لدعوى ورود القلب في القرآن. ونحوه في ســر
 الفصاحة ١٠٥-١٠٦.

⁽٤) سر الفصاحة ١٠٤.

• قول عروة بن الورد:

فلو أين شَهِدتُ أبا سعاد غـداةً غَدا بُمُهجَتِه يَفُـوقُ فَدَيتُ بِنَفْسِه نَفْسِي ومالي ومالي ومالي أطيـقُ(١)

أراد: (فديتُ نفسَه بنفسي) فقلَب المعنى.

• قول الحطيئة:

فلمّا خَشِيتُ الْهُونَ والْعَيرُ مُمْسِكٌ على رَغْمِه مَا أَثْبَتَ الْحَبِلَ حَافِرُهُ(١)

أراد: (الحبلُ حافرَه). وقال الأصمعي ليس فيه قلبٌ، وإنما المراد: أنّ الحافرَ ردَّ الحبلَ، ومنعَه أن يخرُج من اليد والرجل. (٣) وعَدَّ الآمديُّ القلبَ في هذا البيت مستساغًا حسنًا.

• قول أبي ذؤيب:

ولا يَهْنَأُ الواشُون أَنْ قد هَجَرْتُها وأظلمَ دُونِي لَيلُها ونَهارُها (¹⁾ كان ينبغى أن يقول: (وأظلمَ دونها ليلي ونهاري).

⁽۱) الموشح ۸۰، نقد الشعر ۲۰۲. حلية المحاضرة ١٤/٢ وعزاه للعباس بن مرداس. سر الفصاحة ١٠٤. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر ٢٢٣، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٩.

 ⁽۲) الموشح ۸۰، نقد الشعر ۲۰۲. حلية المحاضرة ۱۳/۲-۱٤. الموازنة ۱۸۰/۱، ونحوه
 في سر الفصاحة ۱۰٦ ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ۲۷۱.

 ⁽۳) حلية المحاضرة ۱۳/۲ - ۱۱.

⁽٤) عيار الشعر ١٦٣. الصناعتين ٩٩.

• قول الجحنون:

يَضُمُّ إِليَّ اللَّيلُ أطفالَ حُبِّكُمْ كما ضَمَّ أَزْرارَ القَمِيصِ البَنائِقُ(١)

أراد: (كما ضمّ البنائقَ أزرارُ القميص).

• قول ابن الرقيّات:

أسلَمُوها في دِمَشْقَ كما أَسْلَمَتْ وَحْشَيَّةٌ وَهَقًا(٢)

أراد: كما أسلمَ الوهَقُ الوحشيةَ. و(الوَهَق): حَبلٌ تُصاد به الـــدوابُّ. وقال الأصمعي: إنه ليس من القلب؛ بل معناه: أسلمَتْ فنَجَــتْ، أي: لم تقع فيه (٣).

• قول المتنبي: وعَذَلْتُ أهلَ العِشْقِ حتى ذُقتُه فعجِبْتُ كيف يموتُ من لا يَعْشَقُ (٤)
قالوا في بعض التأويلات: أراد: (كيف لا يموتُ من يَعشق).

وقول أبي تمّام:

طَلَلَ الْجَميعِ لقد عَفُوتَ حَميدا وكَفَى على رُزْئِي بِذاكَ شَهيدا(٥)

أراد في بعض التأويل: (وكفى برزئى شاهدًا).

⁽١) الموشح ٨٥.

⁽٢) حلية المحاضرة ١٣/٢. الوساطة ٤٨٣. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر للقزاز ١٩٧.

⁽٣) حلية المحاضرة ٢/٤/١.

⁽٤) الوساطة ٤٨٢-٤٨٣. وفيه بحث طويل. سر الفصاحة ١٠٦.

⁽٥) الموازنة ١٨٠/١، سر الفصاحة ١٠٥.

قول القطامي: فَلَمّا أنْ جَرَى س

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلِيها كُما بَطُّنْتَ بِالفَدَنِ السِّياعا(١)

أراد: (كما بَطَّنتَ بالسياع الفدَنَ) وهو القصر، والسياع: الطين.

• قول الأخطل:

مثلُ القَنافِذ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ بَعْرانَ أو بَلَغَتْ سَو آتِهِمْ هجَرُ (٢) أَرَاد: (بلغتْ سو آتُهم هجر).

• قول الآخر، أنشده أبو عمرو بن العلاء:

رأيتُ بَني شُرَحْبيلَ بنِ عَمرِو تَمارَوا، والفُجورُ مِن التّمارِي (٣) أي: (والتماري من الفحور).

• قول الآخر:

ومَهْمَهِ مُغبَرَّةً أَرْجِاؤُهُ كَانَّ لُونَ أَرْضِهِ سَماؤُهُ(٤)

أراد: (كأنّ لونَ سمائه في غبرها لونُ أرضه). واستحسن القلبَ فيه الآمديُّ واستساغه.

• قول خداش بن زهير:

 ⁽١) حلية المحاضرة ١٣/٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨.

⁽٢) حلية المحاضرة ١٤/٢. الوساطة ٤٨٣. ومن كتب النحسويين: الأصول ٣٦٤٪. ضرورة الشعر للسيرافي ١٧٣ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨.

⁽٣) حلية المحاضرة ١٤/٢. ومن كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٠.

⁽٤) الموازنة ١٧٩/١، واستحسنَ القلبَ في البيت أيضًا القزوينيُّ في الإيضاح في علوم البلاغة وانظر من كتب النحو: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٨.

وتَركَبُ خَيلًا لا هَوادَةَ بَينها وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الْحُمْرِ (١)

وإنّما الضياطرة – وهم ضخام الرجال- هم الذين يَشقون بالرماح، فتنالُهم وتصيبُهم. ويرى الآمدي أنّه في هذا البيت من باب الغلط، ولا يجوز في الشعر.

• قول الفرزدق يصف ذئبًا:

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وما كان صاحبًا وَفَعْتُ لِنارِي مُوهِنًا فَأَتابِيٰ(٢)

وإنما النار هي التي رفعَها للذئب. ويرى الآمدي أنّه في هذا البيت من باب الغلَط، ولا يجوز في الشعر.

• قول الآخر:

كانت فَريضةَ ما تقولُ كما كان الزِّناءُ فَريضةَ الرَّجْمِ (٣)

وإنما الرجم فريضة الزناء. ويرى الآمدي أنّه في هذا البيت من باب الغلط، ولا يجوز في الشعر.

• قول الأعشى:

وكلُّ كُمَيتِ كأنَّ السّلِي _ _ طَ في حَيثُ وارى الأَديمُ الشّعار ا(4)

يريد: (حيث وارى الشّعارُ الأديمَ).

⁽۱) الموازنة ۱۷۹/۱،سر الفصاحة ۱۰٤، ومن كتب النحو: الأصــول ٤٦٥/٣ ضــرورة الشعر للسيرافي ۱۷٦ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٦.

⁽٢) الموازنة ١٧٩/١، سر الفصاحة ١٠٤.

 ⁽٣) الموازنة ١٧٩/١، الوساطة ٤٨٣. سر الفصاحة ١٠٥ ومن كتب النحو: ضرورة الشعر
 للسيرافي ١٧٤ ضرائر الشعر للقزاز ١٩٥ ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٠.

⁽٤) الوساطة ٤٨٣.

• قول الشماخ:

منه وُلِدْتُ ولم يُؤْشَبْ به حَسَبِي لَيًّا كما عُصِبَ العِلْباءُ بالعُودِ (١)

أراد: (كما عُصِبَ العُودُ بالعلباء).

ذلك رأيُ النقّاد، فأمّا النحويون فيُثبتونه للقدماء أيضًا، ويُؤوّلون عليه كثيرًا من نصوصهم، وجعَله ابنُ هشام من فنون كلامهم (٢)، وبخاصّة إذا لم يُلبِس (٣)، وحكى ابن عصفور الإجماعَ على أنّه مقيسٌ في الشعر لكثرة مجيئه فيه (٤).

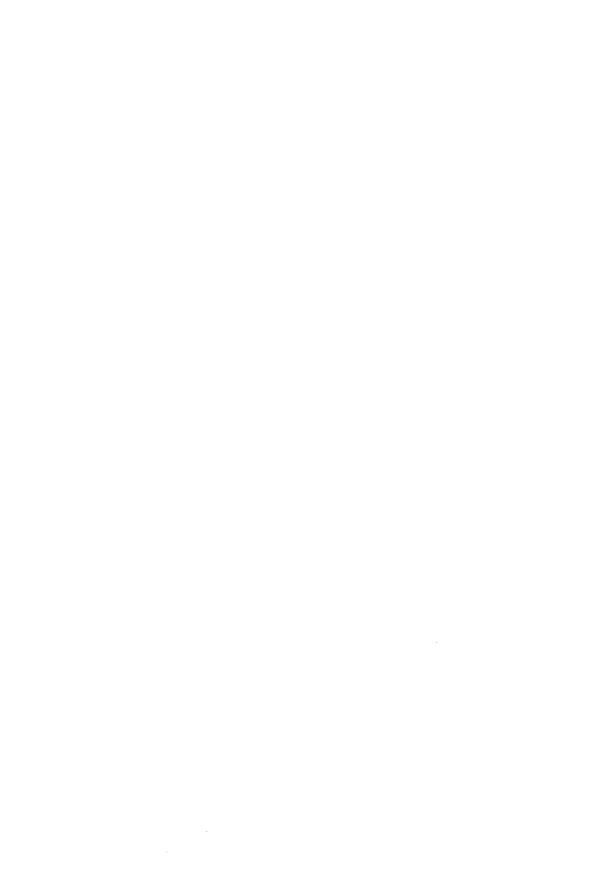
⁽١) الوساطة ٤٨٣.

⁽۲) المغني ۲/٥٩٦-٢٩٦.

⁽٣) الأصول ٣/٣٤٤-٤٦٦. ضرائر الشعر للقزاز ١٠٣، المفصل ٢٦٤. وراجع الكامــل للمبرد ٢/٥٧١-٤٧٦.

⁽٤) ضرائر الشعر ٢٧١.

منزلة النقّاد في النحو والصرف



الحقُّ الذي لا يُنكر أنّ لهم فيه تميّزًا ملحوظًا وإحاطةً جيّدة، وليس ذلك يعني ألهم بُرآءُ من كلّ نقص، فمنهم من ترى له أراءً غيرَ صحيحة واجتهادات ليست قويمةً، كابن وكيع التنسيّ الذي أحصيتُ له تُللثُ هَنات هَيّنات، إحداها: أنه عاب قولَ إسحاق بن إبراهيم الموصلي:

بَصِيرٌ بِعُوْرات العَواقِبِ لا يَرى على سَقْطَةٍ مِن رَأَيه مُتَنَدَّما إِذْ قَالَ: إِنَّه أَسَكَنَ وَاوَ (عورات) ضرورةً (١).

والصواب أنّ الشاعر إنّما فعَل عينَ الصواب الذي لا يَسوغ غيرُه، والناقد يريده أن يَفتح العينَ، والنحويون يَنصُّون على بقاء الــسكون في الحرف المعتلّ.

والثانية: أنَّه جعَل إسكانَ عينِ (معَ) ضرورةً في قول المتنبي:

ومَنْ لَبُّه معْ غيره كيف يتَّقي ومَنْ سِرُّه في جَفْنه كيف يَكْتُمُ

جعَلها من ضروراته التي يَكثر استعمالُه إياها. (٢) وهي إن تحقّقــت لغةٌ من لغات العرب، لا ضرورةٌ من ضرورات المتنبي، وقد يُعذر في ذلك؛ لأنه اتبع سيبويه والزجاجَ اللذين عدَّاها ضرورةً (٣)، غير أنّ ابــن مالــك تعقّب سيبويه، وقال: حَفي عليه أن السّكونَ لغةٌ (٤).

والثالثةُ في أحد تأويلين لكلامه حين خطًّا المتنبي في قوله:

⁽۱) المنصف ۳۸۰.

⁽٢) المنصف ٤٤٢.

⁽٣) الكتاب ٢٨٦/٣، معاني القرآن للزحاج ٨٨/١.

⁽٤) شرح التسهيل ٢٤١/٢. وانظر: الجني الداني ٣٠٥-٣٠٦.

ليس بالمنكر أن بَرَّزْتَ سَبقًا غيرُ مدفوعِ عن السَّبقِ العِرابُ

قال: ذكَّر المؤنث هاهنا -لعلَّه يعني قوله: (مدفوع)- ولا فرق بين أن يقول مثلَ هذا أو يقول: (الهندات قائمٌ) وذلك غيرُ جائز، وليس يَتعمَّد ركوبَ هذه الضرورات ولكن يغيب عنه علمُها. (١)

ولو تأمّلت لعلمت أن الناقد هو الذي غاب عنه علمُها، ولسس المتنبي؛ لأنّ (مدفوع) يجوز تذكيرها وتأنيثُها هنا لسببين اثنين، لا لسبب واحد، وهما: أنّ (العراب) مؤنثٌ محازي؛ لأنها جمع تكسير، والثاني: وجود الفاصل (عن السبق).

وقد يكون الناقد أراد التأنيث في الخبر المقدّم؛ إذ التقدير: (العرابُ غيرُ مدفوعة) فكلامه حينئذ صحيحٌ، ويؤيّد أنه أراد ذلك تنظيرُه له بقوله: (الهندات قائم). لكنّ الناقد ملومٌ؛ لأنه لم يحمل البيت على المحمّل الذي لا يُستوجب النقدَ، وهو الإعراب الأولُ الذي ذكرتُ.

وللناقد نفسه موضعٌ آخر، هو إلى عدم الموضوعية أقربُ منه إلى الخطأ النحوي، وذلك أن المتنبي قال:

وذنبيَ تَقصيري وما جئتُ مادحًا بذنبي ولكنْ جئتُ أسألُ أن تَعْفُوْ قال الناقد: إسكان واو (تعفو) قبيحٌ، غيرَ أنه في القافية أسهلُ منه وسطًا(٢).

⁽۱) المنصف ۵۳۱

⁽٢) المنصف ٤٢٨.

وهو غير محقٍّ في هذا النقد؛ لأنّ حقَّ القوافي السكونُ، فلا معنى لوصفه بالقُبح.

والقاضي الجرجاني على جلالة قدره قد وقَعَ موقعًا عجيبًا حين قال عن قول الشاعر:

يا عجَبا والدّهرُ جَمٌّ عَجَـبُهْ من عَـنزيٌّ سَبَّني لم أضربُهْ

قال: رَفَعَ الشاعرُ (أضربُهْ)، وعَدّ ذلك من أغاليط السَّعراء وأشعارِهم المسترذَلة والمردودة المنفية (١). والنحويون يُوردونه لأمر بعيد عن هذا، فهو عندهم من صُور الوقف، حيث نُقلَت حركة الضمير الهاء إلى الساكن قبلَه، والأصل: (لم أضربُهُ).

* * *

⁽I) Ilemida o.

موقف النقاد من النحويين



سبق في الحديث عن أهمية النقد اللفظي عندهم أله م في الغالب يُسلّمون أنّ القولَ قولُ النحويين في كثير من المسائل المتعلقة بفصاحة الكلمة المفردة وبسلامة التركيب، وقد رأيت كثرة ما ينقُلون عن أئمة النحو ويُعوّلون على المذهبين المشهورين: البصريِّ والكوفي.

ومع ذلك تجد لبعضهم أحيانًا تجاهُلا للنحويين في شأهُم وافتئاتًا عليهم في أمرهم وإعراضًا عن بعض ما جاؤوا به، من ذلك أن النحويين نصُّوا على الترخيص في ضرورات يرتكبها الشاعر، وأحدُ النقاد يقول: ينبغي أن يُحتنب ارتكابُ الضرورات وإن جاءت فيها رخصةٌ من أهل العربية (۱).

وورد في تقريرهم ما يوحي بمخالفة النحويين، كما في مجيء (هل) بمعنى (قد)، حيث خطّؤوا أبا تمّام الذي استعملَها كذلك، ولم يَشفع له فيها التأويل، قال الآمدي: وهذا إنّما قاله قومٌ من أهل التفسير، وتبعهم قومٌ من النحويين، وأهلُ اللغة جميعًا على خلاف ذلك(٢). فكأنه أخرجهم من أن يكونوا من أهل الإجماع ولم يُبال بقولهم.

وإنَّ من خير مناهجهم في هذا الباب ألهم يعذُرون الأديبَ إن هـو اتَّبع مذهبًا نحويًّا معروفًا، ولو كانوا لا يَميلون إليه ولا يُعجبهم، كما فعل ابنُ وكيع بالمتنبي حين منع صرف (عمار) المستحقِّ للصرف في قوله:

الصناعتين ٥٥.

⁽۲) الموازنة ١/٥/١

إلى البدرِ بنِ عَمّار الذي لم يكنْ في غُرَّة الشَّهر الهلالا قال: لم ينوّن (عمارا) فإن كان ذهب إلى قول الفراء - وهو المعروف - فقد ذهب منذهبًا؛ لأنه يقول: إنّ حقَّها ألّا تُصوف لثقَلها....(١)

ولا بدَّ لإجلاء موقفهم من النحويين من الحديث عن خصومة يُظهرها بعضهم للنحو وأهله، ولا يَكتمها، فلا يخفى على العين في بعض كلمات نفر من النقاد وأبيات طائفة من الشعراء حصومة للنحويين ومخالفة لهم واستخفاف بشأهم وبعلمهم، ولا سيما في فهم السعر والحكم عليه، فلقد الهموا القدماء من النحويين بأهم كانوا يَتبعون في أشعار الأوائل ما فيها من لحن وغلط وإحالة وفساد معنى؛ حتى قال البردخت لبعض النحويين:

لقد كان في عينيك يا حفصُ شاغل وأنف كمثلِ العودِ مما تتبَّعُ تتبَّعُ لحنَّ اللَّهِ وَخَلْقُكَ مَبنيٌّ على اللَّحنِ أَجْمعُ فعيناك إقواءٌ وأنفُك مُكْفَاً ووجُهُك إيطاءٌ فأنت المرقَّعُ (٢)

ومن طريف ذلك أو من سيّئه ما قال عبدُ المحسن بن كوجك: إنّ أباه حدّثه قال: كنت بحضرة سيف الدولة، وعنده أبو الطيب اللغوي وأبو الطيب المتنبي وأبو عبد الله بن خالويه النحوي، وقد جرّت مسألةً في اللغة، تكلّم فيها ابن خالويه مع أبي الطيب اللغوي، والمتنبي ساكت، فقال له سيف الدولة: ألا تتكلّم يا أبا الطيب، فتكلّم فيها بما قوّى حجّة أبي

⁽۱) المنصف ۵۲۰.

⁽۲) الوساطة ٩.

الطيب اللغوي، وضعّف قول ابن خالويه، فأخرج من كُمّه مفتاحًا حديدًا ليلكُم به المتنبي، فقال له المتنبي: اسكُتْ، ويحَك، إنّك أعجمي، وأصلك خوزيّ، فما لك وللعربية؟ فضرب وجه المتنبي بذلك المفتاح، فأسال دمه على وجهه وثيابه، فغضب المتنبي من ذلك، إذ لم يَنتصر له سيفُ الدولة لا قولاً ولا فعلاً، فكان ذلك أحد أسباب فراقه سيف الدولة.(١)

ومن سيِّه حتمًا وممّا يُشكَ في صحّته ما رُويَ أنّ الأخفش طعَن على بشار في قوله:

تُلاعب نينانَ البُحور وربّما رأيت نفوسَ القومِ مِن جَريها تَجْرِي وقال: لم يُسمع بـ (نون) ولا (نينان)، فبلغ ذلك بـشّارًا، فقال: وَيلي على القصّار ابنِ القصّارين، مـتى كانت اللغة والفصاحة في بيوت القصّارين؟ دعُوني وإيّاه! فبلغ ذلك الأخفش فبكَى، فقيل له: ما يُبكيك؟ قال: وقعتُ في لـسان الأعمى! فنهب أصحابُه إلى بشّار، فكذّبوا عنه، وسألوه ألاّ يهجوّه، فقال: وهبتُ للؤم عرضه، قال: فكان الأخفش بعد ذلك يحتج في كتب ليبلغه لألؤم عرضه، قال: فكان الأخفش بعد ذلك يحتج في كتب ليبلغه ذلك، فكفّ عنه (۱)، ورُويت هذه القصةُ المشكوكُ فيها عن سيبويه أيضا (۱)، وهذا دليلٌ على اضطراها وعدم صحتها.

وممّا جاوز الحدود ونافى الأدب ما يُروى أيضا أنّ بشّارًا بلغَه عـن سيبويه أنه كان يَعيب شيئًا من شعره، فهجاه بقصيدة، يقول فيها:

⁽١) الصبح المنبي ٨٧.

⁽٢) الموشح ٢٤٧.

⁽٣) الموازنة ٢/٩٠٣.

أسيبويه يا ابنَ الفارسية ما الذي تحدّثتَ من شَتمي وما كنت تنبُذُ أظلتَ تُغَنِّي سادِرًا بمساءَتي وأمُّك بالمصرين تُعطَى وتُؤخَذُ فقيل لبشار: تنسبه إلى الفارسية؟ قال: نَسبتُه إلى أعرف أبويه. قيل: فلم جعلتَها فارسيةً؟ قال: إنّ بفارس الشريفَ والوضيع(١).

وروى ابنُ جنّي أن عمارًا الكلبيَّ قد عِيبَ عليه بيتٌ من شعره، فامتعض لذلك وقال:

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعُوا إن قلتُ قافيةً بِكرًا يكون بَا بيت خلاف الذي قاسوه أو ذَرَعُوا قالوا لحنْتَ وهذا ليس منتصبًا وذاك خفضٌ وهذا ليس يرتفعُ إلى أن قال:

ما كلَّ قوليَ مشروحًا لكمْ فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدَعُوا^(۲) والأشعار في هجو النحويين وفي التبرُّم من قواعدهم والضِّيق بأحكامهم عليهم كثيرةٌ، تَتردّد في كتب الأدب، ويتفنّن الرواةُ في الزيادة عليها!

والوقائعُ بين الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي مشهودةً، والأحبار بين ابن الرومي والأحفشِ الأصغر عليِّ بن سليمان مشهورةً، ومثلُها تلك التي دارت بين البحتري و ثعلب^(٦).

⁽۱) الموشح ۲٤٧. وانظر ۱۰۱، ففيها خبر عن الفرزدق وعنبسة الفيـــل وعبــــد الله بـــن إسحاق.

⁽۲) الخصائص ۱/۲۳۹-۲۲۰.

⁽٣) (استزدْ تمّا لا يسرُّ إن شئت من أخبار البحتري للــصولي ١٣٥-١٣٦،والمــصون في الأدب ٤، أسرار البلاغة ١٣٠، دلائل الإعجاز ٢٥٥، البيان والتبيين ٢٤/٤) وراجع الفصلَ الأول من رسالة: (نظرية اللغة في النقد الأدبي) ٣-١٢، لعبد الحكيم راضي.

ذلك ما بينهم وبين الشعراء، فأمّا النقاد فقد جَهَر بعضُهم بخصومتهم لأهل النحو وأغلظوا لهم القولَ، كما في صنيع ابن سـنان في جداله النحويين في قولهم: إنَّ الكلام هو المفيد دون غيره، قال: إننا نخالفُ سيبويه وغيرَه من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هـو المفيـد دون غيره، وكيف يكون قولُ خصومنا علينا حجةً من غير أن يعتمدوا إلا على نفس الدعوى، فإنْ ذهبَ ذاهبٌ إلى أن قول سيبويه وأمثاله في هذا وأمثاله حجةً، واستكرهَ الإفصاحَ بخلافه - قلنا: إن كان هذا لحُسْن الظنّ به فذلك أليقُ بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء، وعللُهم هي الصحيحة المستمرّة الجاريةُ على منهج واضح وسبيل مستقيم، وإنما غيرهم بالإضافة إليهم خابط عشواء، وحاطبُ ليل. فإن جاز الاعتصامُ بتقليد سيبويه، كان الاعتصامُ بالدخول في شعب هؤلاء أحرى وأولى. وإن قيل: إنَّ اتباع النحويين في مثل هـــذا الباب أسوغُ، لأهم أهلُ هذا الشان، وأربابُ هذه الصناعة، قلنا: إنما يجب اتباعُهم فيما يَحكونه عن العرب ويروونه، وليست هذه المسألةُ من قبيله، بل العرب مُجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلامٌ، وليس يمكن جَحْدُ ذلك عنهم(١).

كما ألهم كثيرًا ما استهانوا بفَهم النحويين للشعر، وصرّحوا بتقصيرهم فيه وأنه ليس من بضاعتهم، قال الصولي: وليس مَن أجابه طبعُه إلى فنِّ من العلوم أو فَنَين أجابه إلى غير ذلك؛ فقد كان الخليلُ بن أحمد

⁽١) سر الفصاحة ٢٧-٢٨.

أذكى العرب والعجم في وقته بإجماع أكثر الناس، فنفذ طبعه في كلّ شيء تعاطاه، ثم شَرع في الكلام فتخلّفت قريحتُه، ووقع منه بعيدًا، فأصحابه يحتجّون عن شيء لَفظ به إلى الآن، وليت شعري، متى جالس هؤلاء القومُ مَن يُحسِن هذا، أو أخذوا عنه، وسمعوا قوله؟ أثراهم يظنون أن من فسَّر غريبَ قصيدة، أو أقام إعرابها، أحسنَ أن يختار جيّدَها، ويَعرفَ الوسَط والدُّونَ منها، ويُميِّزَ ألفاظَها؟ وأيُّ أئمتهم كان يحسنُه؟...(١)

وألمحوا بنفي كلِّ علمٍ بالبديع عنهم، يقول ابن المعتز: البديع اسمة موضوعٌ لفنونٍ من الشعر، يَذكرُها الشعراء ونقّاد المتأدبين منهم، فأما العلماء باللغة والشعر القديمِ فلا يَعرفون هذا الاسم ولا يدرون ما هو(٢).

وأعجب ابنَ الأثير بيتٌ للمتنبي، ولم يعجبه تأويلُ النحويّ له، وهو قوله:

كلُّ جَريحٍ تُرجَى سلامتُه إلا جَريحاً دَهَتْه عَيناها تَبُلُّ خَدِّي كلَّما ابتسَمَتْ منْ مَطَر بَرْقُه تُناياها

قال: والبيت الثاني من الأبيات الحسان التي تتواصف، وقد حَـسَّن الاستعارة التي فيه أنه جاء ذكر المطر مع البرق. قال: وبلغني عن أبي الفتح ابن جني -رحمه الله- أنه شرح ذلك في كتابه الموسوم بالمفسر (٣) الـذي ألّفه في شرح شعر أبي الطيب، فقال: إلها كانت تَبْزُق في وجهه! فظن أن أبا الطيّب أراد ألها كانت تبتسم، فيخرُج الريقُ من فمها، ويقع علـى

⁽١) أخبار أبي تمام ١٢٧.

⁽٢) البديع ٥٨.

⁽٣) كذا بالميم في كتاب ابن الأثير، في خمس طبعات منه مختلفات، أربع منها محققة.

وجهه فشبّهه بالمطر. وما كنت أظنُّ أن أحدًا من الناس يـــذهب وهمُــه وخاطرُه حيث ذهب وهمُـه الرجلِ وخاطرُه، وإذا كان هذا قولَ إمام من أئمة العربية تُشَدُّ إليه الرحالُ فما يُقال في غيره؟ لكنَّ فنَّ الفــصاحة والبلاغة غيرُ فنِّ النحو والإعراب!(١).

ويُشبهه ما جاء في قول المتنبي:

مالٌ كأنّ غُرابَ البَـين يَرْقُبُه فكلّما قيـل هذا مُجْتَد نَعَبا

قال الناقد: قال بعضُ النحويين المحققين بتفسير كلام أبي الطّيب: إنّ معنى هذا البيت: أنّ غرابَ البين متّصلُ الصياح كاتّصال عطاء هذا الممدوح. وعلّق الناقدُ عليه: وليس النحوُ من صناعة الشعر، وإنما تقع على معاني الشعر فطنُ الذهناء، وتَستخرجه قرائحُ العقلاء، كما قلتُ أنا في بعض النحويين:

عليك بالنحو لا تعرِضْ لصنعتنا فإنّ شعرَك عندي أشهرُ الشُّهرِ لو كان بالنحو قولُ الشعرِ مُكتسبًا كان الخليلُ به أحظى من البشرِ وإنّما أرد أبو الطيب أنّ غراب البين إنّما يَنعَب لفراق، فإذا رأى الغرابُ مجتديًا علم أنّ إتيانه سبب لفراق المال، فنعَب لذلك. وليس ما قاله النحويُّ بشيء (٢).

وقال ابنُ الأثير -وهو حامل راية مناوءة النحويين-: هذا أبو الفتح ابن جنّي قد كان من علم النّحو على درجة لم ينتَه إليها غيرُه، ومع هذا فلمّا انتُدب لتفسير شعر المتنبي كَشَف عن عورة كان في غنى عن كشفها؛

⁽١) المثل السائر ١١٣/٢.

⁽٢) المنصف ٣٩٨. وانظر أيضا للمزهم النحوي في فهمه للشعر: المنصف ٣٥٢، سر الفصاحة ١٠٧.

لأنه أخطأ في مواضع كثيرة خطأً فاحشا(وذكر أمثلة) وقال: ولو كان النحو نافعًا لَنفع هذا الرجلَ! (١).

وذكر أحدُهم أن المعترضين على المتنبي أحدُ رجلين: إما نحويّ لُغويّ لا بَصَر له بصناعة الشعر؛ فهو يَتعرّض من انتقاد المعاني لما يَدلّ على نقْصه، ويَكشف عن استحكام جهْله؛ قال: كما بَلغني عن بعضهم أنه أنكر قولَه:

تخطُّ فيها العَوالي ليس تنفُذُها كأنَّ كلَّ سنان فوقَها قلَهُ

فزعم أنه أخطأ في وصْف درْع عدوّه بالحصانة، وأسينة أصحابه بالكَلال. ومَنْ كان هذا قدرَ معرفتِه، ولهاية علمه فمناظرتُه في تصحيح المعاني وإقامة الأغراض عَناءٌ لا يُحدي، وتعَبّ لا يَنفَع !....(١).

ورُوي أنه حضر البحتريُّ بمجلس عبيد الله بن طاهر، فقال له: يا أبا عبادة: أمسلمٌ أشعرُ أم أبو نواس؟ فقال: بل أبو نواس؛ لأنه يَتصرّف في كل طريق، ويَبرَع في كل مذهب: إن شاء جدَّ، وإن شاء هَزل، ومسلمٌ يلزم طريقًا واحدًا لا يتعدّاه، و يَتحقّق بمذهب لا يتخطاه، فقال له عبيد الله: إن أحمد بن يحيى تعلبًا لا يوافقك على هذا، فقال: أيها الأمير، ليس هذا من علم تعلب وأضرابه ممّن يَحفظُ الشعرَ ولا يقولُه؛ فإنما يعسرف الشعرَ مَنْ دُفعَ إلى مضايقه...(٣).

⁽١) الاستدراك ١٤-١٧.

⁽Y) Ilewida 703.

⁽m) الوساطة 201.

ويقول الأصبهاني: وهأنذا منذ عشرين سنة أجالس الكبراء وأباحث العلماء وأكاثر الأدباء، وأجاري الشعراء (١) بالجبال تارة وبالعراق مرة أخرى، وآخذ من رواة محمد بن يزيد المبرد، وأكتب عن أصحاب أحمد ابن يحي ثعلب – فما رأيت من يعرف الشعر حق معرفته وينتقده نقد جهابذته غير الأستاذ الرئيس أبي الفضل بن العميد... وقد قال أبو عثمان الجاحظ: طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن إلا غريبه فرجعت إلى الأخفش فوجدته لا يُتقن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فوجدته لا ينقل إلا ما اتصل بالأحبار، وتعلق بالأيام والأنساب، فلم أظفر عند الريات بن وهب، ومحمد بن عبد الملك الزيات (٢).

قال أبو أحمد العسكري: أخبرنا أبو بكر محمد بن يحيى قال: حدثني علي بن العبّاس قال: رآني البحتريُّ ومعي دفتر، فقال: ما هذا؟ فقلت: شعر الشّنفرى، قال: وإلى أين تمضي؟ قلت: أقرؤه على أبي العباس أحمد ابن يحيى تعلب، قال: رأيت أبا عبّاسكم هذا منذ أيام، فلم أر له علمًا بالشعر مرضيًّا، ولا نقدًا له، ورأيته ينشد أبياتًا صالحةً ويعيدها، إلا ألها لا تستوجب الترديد والإعجاب كها! (٣).

⁽١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٤، والعمدة ٢/٤٠١.

⁽٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ٣٢، والعمدة ١٠٥/٢.

 ⁽٣) المصون في الأدب ٤. ونحوه في أخبار البحتري للصولى ١٣٥-١٣٦.

وقال ابن رشيق: وأهل صناعة الشعر أبصرُ به من العلماء بآلته من نحوٍ وغريبٍ ومثَلٍ وخبرٍ وما أشبه ذلك، ولو كانوا دوهُــم بــدرجات، وكيف إن قاربوهم أو كانوا منهم بسبب؟ وقد كان أبو عمرو بن العلاء وأصحابُه لا يَحْرون مع خلف الأحمر في حلبة هذه الصناعة، أعني النقد، ولا يَشقّون له غبارًا، لنفاذه فيها؛ وحذقه بها، وإحادته لها. (١)

وقلل الجرجاني من قدر علم النحو في النقد فجعل ما كان اختلاله وفساده من باب اللّحن والخطأ من ناحية الإعراب واللغة – جعله أمراً ظاهرًا يُشترَك في معرفته، ويقل التفاضل في علمه، وجعل الأهم منه هو ما كان غامضًا يُوصَل إلى بعضه بالرواية، ويُوقَف على بعضه بالدراية؛ ويُحتاج في كثير منه إلى دقة الفطنة، وصفاء القريحة، ولُطف الفكر، وبُعد الغوص، وملاك ذلك كله وتمامه الجامع له والزمام عليه صححة الطبع، وإدمان الرياضة. قال: وأقل الناس حظًا في هذه الصناعة من اقتصر في اختياره ونفيه، وفي استجادته واستسقاطه على سلامة الوزن، وإقامة الإعراب، وأداء اللغة (٢).

وبعضهم يشترط للناقد قدرًا محدودًا من النحو، ويُعفيه من كــــثيرٍ منه، لا حاجة له به، يقول ابنُ سنان: ويُحتاج في علم النحو إلى معرفة إعرابِ ما يقع له في التأليف حتى لا يذكر لفظة إلا موضوعة حيـــث وضعتها العرب من إعراب أو بناء على حسب ما وردَت عنهم، ولــيس

⁽۱) العمدة ١/١١٧.

⁽٢) الوساطة ٤٢٨.

لأحد أن يظنَّ أن هذا هو معرفة النحو كله والاشتمال على جميع علمه؛ لأن الكثير من النحو علم تقدير مسائل لا تقع اتفاقًا في النظم ولا في النثر، وكذلك التصرّف من علم النحو لا يكاد مؤلف الكلام يحتاج إلا إلى الشيء اليسير منه، فأما أن يُكثر منه حتى يَسوغ له أن يَبنيَ من السدال في (قد) مثل (عصفور) وغير ذلك من مسائل قد وُضِعت في هذا الجِبْسِ فما لا أرى النحويُّ يَفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره (۱).

وطَعنوا في كثيرِ من علل النحويين، بل فيها كلّها، كما في ادّعاء ابن سنان: أما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلّطَ على ما يُعلّل النحويون به لم يَثبُت معه إلا الفذُّ الفرْد، بل ولا يثبت شيءٌ البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، فريما اعتذر المعتذر المعتذر لمم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوى بتأمّلها المبتدىء، فأمّا أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيدٌ لا يكاد يَذهب إليه محصلً (٢).

ويَلمزون المجتهدين من النحويين في ذوقهم بأهم كان يُعجبهم الفرزدقُ؛ لأنه يُداخل في الكلام، (٣)، وبألهم هم الذين يولَعون بالتقديم والتأخير، ويُشيعونه في أشعارهم (٤).

⁽١) سر الفصاحة ٢٨١.

⁽٢) سر الفصاحة ٢٨.

 ⁽٣) طبقات فحول الشعراء ٣٦٤/١.

^(£) العمدة 1/171.

وحين امتدح نحوي أشعر الشعراء المتنبي بأنه كان يحفظ كتاب الحدود في النحو وكتاب العين في اللغة، وأنّه عَظُم على أبي على الفارسي بسبب ذلك - لم يوافق الناقد على ذلك؛ لأنه لا يرى تلك الأهمية لعلم النحو؛ فالشعر في رأيه لا يَفتقر قائله إلى استخراج كلمات لغوية مسن كتاب العين ولا من غيره، وكذلك لا يَفتقر إلى عويص غامض مسن النحو، والمتنبي عنده إنما يوصف شعره باختيار الألفاظ والمعاني لا بحفظه كتاب (العين) و(الحدود)؛ إذ لو كان هذا ثمّا ينفع في قول الشعر كان الخليل بن أحمد وسيبويه أشعر أهل الأرض (۱).

بل إن بعضهم تجاوز هذا، فزاحم النحويين فنونهم، ونازعهم فيها، ولم يُقرَّ لهم ها، كالذي حرى بين ابن الأثير وأحد النحويين في قول تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِاللَّذِى هُو عَدُو لَهُما ﴾ (") قال: حررت بيني وبين رجل من النحويين مفاوضة في هذه الآية، فقال: إنّ (أن) الأولى بيني وبين رجل من النحويين مفاوضة في هذه الآية، فقال: إنّ (أن) الأولى زائدة، ولو حُذفت فقيل: (لما أراد أن يبطش) لكان المعنى سواء، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَلُهُ عَلَى وَجُهِهِ عَلَى وَجُهِهِ عَلَى وَحُدِهِ فَقلت له: النحاة على أن (أن) الواردة بعد (لما) وقبل الفعل زائدة، فقلت له: النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما، من حيث إلهم نحاة... (٤) وقال: عِلْم الشعر والمعرفة بجيّده

⁽١) الاستدراك ١٤.

⁽٢) سورة القصص، الآية: ١٩.

⁽٣) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

⁽٤) المثل السائر ١٧/٣. وانظر: أحبار أبي تمام ٩.

ورديئه لا يُحيط به النحويُّ علمًا بمجرّد معرفته بعلم النحو (١)، وقال: الزجّاجُ لا حجّة له في فتياه هنا (يعني النقد) من جهة أنه نحوي (٢).

وبلغ الأمر ببعضهم أن يجهر بالقول بما يهو نشأن النحو ويَغضَّ منه، كابن الأثير أيضًا الذي قال عن النحو: إذا نظرنا إلى ضروربه وأقسامه المدوّنة وجدنا أكثرَها غيرَ محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلا بالقيام فقلت له: (قُومْ)، بإثبات الواو ولم تجزم لما اختلّ من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط لو قلت: (إن تقوم أقوم)، ولم تجزم لكان المعنى مفهومًا، والفضلات كلها تجري هذا المجرى، كالحال والتمييز والاستثناء، فإذا قلت: (جاء زيد راكبْ)، و(ما في السماء قدر راحة سحابْ)، و(قام القوم إلا زيدْ)، فلزِمْت السكون في ذلك كلّه، ولم تُبَسِين إعرابًا، لما تَوقف الفهم على نصب (الراكب) و(السحاب)، ولا على نصب (زيد)، وهكذا يقال في المجرورات، وفي المفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وفي المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أقسام أخر لا حاجة إلى ذكرها(أ).

وقال أيضا: ينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه، لأنه رسومُ قــومٍ تواضـعواً عليه، وهم الناطقون باللغة، فوجب اتباعُهم، والــدليلُ علــي ذلــك أن

⁽١) الاستدراك على ابن الدهان لابن الأثير ٥.

⁽٢) الاستدراك لابن الأثير ٢٠.

⁽٣) مع أنه قد صدر عنه أقوالٌ قيّمة في جانب النحو، أشيرَ إلى بعضها في الحديث عن أهمية النقد اللفظي عند النقاد. وقد استدرك عليه ناقدان آخران، في أغلب ما تحتى به على النحو وأهله، وهما الصفدي في نصرة الثائر، والحديدي في الفلك الدائر.

⁽٤) المثل السائر ٢/١٦.

الشاعر لم ينظم شعرة وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ماجرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن قادحًا في حسن الكلام، لأنه إذا قيل: (جاء زيد راكب)، إن لم يكن حسنًا إلا بأن يقال: (جاء راكبًا)، بالنصب لكان النحو شرطًا في حسن الكلام، وليس كذلك(1).

وقد أنكر عليه هذا القولَ ناقدٌ مثلُه، وهو الصفدي، قال: ما يُورِد مثلَ هذا إلا عوامُّ الناس ومَن لم يتلبّس بالمعرفة، ومن لم يَرَح رائحة العلم، ألم يعلم أنه إذا صدر عن مترسِّلِ كتابٌ لم يَجزم أفعالَ أمرِه ولا شروطَه وجوابَها، ولم يَرفع فاعلَه ويَنصب فضلاته، ولا راعَى شيئًا من قواعد إعرابه التي هي ظاهرة، ولا حافظ على شيء من الإعراب البتة، كان ذلك ضُحكة للمغفَّلين فضلاً عن العقلاء، وحينئذ فقد استوى العلماء والجهالُ، وأوردَ كلامًا طويلاً (٢).

ولذلك تراهم في الغالب لا يتوسّعون تَوسُّع النحويين، ولا يَسيرون مَسيرَهم في كل الأحوال، فلا يروق لهم بعضُ قواعدهم، ككثير من أبنية سيبويه التي وصفَها ابن قتيبة بألها من وَحشيّ الكلام، وأوصى المحدَثَ ألا يتبع المتقدم في استعمالها(٣).

كما لم يَستسيغوا كثيرًا من علل النحوِ وأعذار النحويين، فقد وصَف بعضَها ابنُ قتيبة بألها احتيالٌ وتموية، وألها مع كثرةا إلا ألها لا

⁽١) المثل السائر ٧٠/١.

⁽٢) نصرة الثائر ٦٧-٦٨.

⁽٣) الشعر والشعراء ١/٨٨.

تُرضِي، (١) ولا تُقنِع، (٢) ويراها ابنُ الأثير واهيةً لا تَثبـــت علـــى محَــكّ الجدَل. (٣)

وقد يُخالف ما تقدّم من المنافرة والمنافسة وتنازُع الأمرِ علاقةٌ حميمةٌ نادرةٌ جمعت المتنبي الشاعرَ وابنَ جني النحوي، فقد رووا أنَّ أبا الطيب ورَدَ على أبي الفضل بن العميد، وأنشده:

باد هواك صبَرت أم لم تصبِرا وجَواك إن لم يجرِ دمعُك أو جَرى فسُئلً أبو الطيب عن نصب (تصبِرا) فقال: سلُوا السشارح، يعين ابنَ جنّي (٤).

وفيما يلي تفصيل النظر في موقفهم من آراء النحويين ومدرستيهم المشهورتين: البصرية والكوفية:

أ موافقتهم البصريين:

في كلامهم ما يُوحي بميلهم للمعسكر البصري أكثرَ من ميلهم للكوفي، فقد لُحِّن المتنبي في قوله:

سِرْبٌ محاسنُه حُرِمْتُ ذواتِها داين الصِّفات بعيدُ موصوفاتِها

قال الناقد: (ذوات محاسنه) أي: صواحب محاسنه، وهذا لحن عند سيبويه وجميع البصريين؛ لأنهم لا يجيزون إضافة (ذو) وأخواتِها إلى المضمر؛ لأنهم لا يجيزون: (ضربت ذاه) يريد: صاحبه. (٥)

⁽١) الشعر والشعراء ١/٣٥٠.

⁽٢) الموشح ١٠٤.

⁽٣) المثل السائر ١٤٨/١.

⁽٤) الصبح المنبي ١٤٧.

⁽٥) المنصف ٩٧٥.

ونحوُه العيبُ على أبي الطيّب قولَه:

بَيضاء عِنعُها تَكَلَّمَ دَلُّها تَها ويَمنعُها الحَياء تَميسا

فنصب (تميس) و (تكلَّم) في رواية مع حذف (أن) قال الآمدي: وهو عند النحويين ضعيف، لا يُحيزون النصبَ على إضمار (أن) إلا أن يكون منها عوض، وقد أجازه الكوفيين، وأنشدوا قول طرفة: (ألا أيهذا اللائمي أحضر الوغى) والبصريون يروونه على الرفع (١).

ونَقل ناقد آخرُ أنَّ حذف أداة النداء من المبهمات لحنٌ عند المبصريين، وذكر علّتهم ذكر الراضي بها، وذكر أنَّ ما حالف ذلك لا يجوز إلا في رواية شاذة غير موثوق بها ولا معمول عليها. (٢) يُـومئ إلى رواية الكوفيين في المسألة.

ورجَّح أنه لا يجوز للشاعر مَدُّ المقصور، وصرَّح أنه لا يَختار في ذلك رأي الكوفيين الذين أجازوه (٢)، وكذلك مواضعُ أخرى، كعدم جواز حذف الضمير الواو من الآخر عند الوقف (٤)، وعدم جواز صياغة (أفعل) في التفضيل من الألوان، (٥) وعدم جواز ترك صرف ما لا ينصرف (١).

⁽١) الوساطة ٤٧٩.

⁽٢) المنصف ٢٦٥.

⁽٣) المنصف ٢٩٧.

⁽³⁾ Ilaaco 7/·17.

⁽٥) المنصف ١٩٧.

⁽٦) عبث الوليد ٤١١.

وقد حاولتُ أن أرصُد ورودَ المذهبين وأعلامِهما عند النّقاد فوجدتُ الغلبةَ ظاهرةً للمذهب البصري ولأعلامِه، تُقارِب الضِّعفَ من غير استقصاء دقيق ولا حَصر شامل^(۱).

ولفَت نظري -وليس هذا بعجيب- أنّ أكثر الأعلام ورودًا غير منازَع هو سيبويه إمامُ البصريين (٢)، يليه شيخُ الكوفيين الفرّاءُ بنصْف عدد سابقه تقريبًا (٣)، ويليهما يونسُ والمبرّد، (٤) فعيسى بنُ عمرَ وأبو عمرو بنُ العلاء، (٥) فالأخفشُ وابنُ أبي إسحاق، (٦) فالمازيُّ وابنُ ولاّد (٧)، وكل أولئك من البصرة، ولم أجد من الكوفة غيرَ الفراء إلاّ ثعلبًا وأبا موسى

⁽۱) من نماذج ذكر البصريين: الوساطة ٤٧٩، العمدة ٢٧٤/٢ (موضعان)، ٢٧٣/٢، ٢٠١٠/٢ المنصف ٥٢١. ومن نماذج ذكر الكوفيين: المنصف ٥٢١، الوساطة ٤٧٩. ٤٧٦، العمدة ٢٧٣/٢.

⁽۲) انظر مثلا: طبقات الشعراء ۲۰/۱، المنصف ۱۰۵، ۱۰۹، ۱۰۹، عبث الوليد ۲۰۳، ۲۰۳ (موضعان)، ۹۲، ۱۲۹، ۱۹۱، ۱۲۷۲ (موضعان)، ۲۷۱/۲، ۲۷۲، ۲۷۱، سر الفصاحة ۲.

 ⁽٣) خذ مثلا: الشعر والشعراء ٤٧/١، عبث الوليد ٢٨١، ٩١، الوساطة ٤٦٩،٤٧٦ سر
 الفصاحة ١٠٦، العمدة ٢٧٤/٢، ٢٧٧، المنصف ٥٢٠.

⁽٤) راجع ليونس: طبقات السشعراء ٢١/١، ١٧/١، ١٢٦، ١٢٠، ٢٠٠، وللمبرد: المنصف ٢٩٧، الموشح ٢٤، ١٨٠، نضرة الإغريض ٢٥٥، العمدة ٢٧٥/٢.

 ⁽٥) راجع لعيسى بن عمر: الشعر و الشعراء ٢٠/١ (ثلاثة مواضع) ١٦٠، ولأبي عمرو طبقات الشعراء ٢١/١، ٢٠، سر الفصاحة ٦، الموشح ٢٠٢، ١٨٣.

⁽٦) الأخفش: المثل السائر ٣٤٤/٢، الموشح ٩٣، نـضرة الإغـريض ٢٥٩. وابـن أبي اسحاق: طبقات الشعراء ١٧/١، ١٨، ٢٠.

⁽V) المثل السائر ١/٥٦، العمدة ٢٧٦/٢.

الحامض (۱٬). وأمّا المتأخرون فأكثرُهم ابنُ جني (۲٬)، والزجاج (۳٪ وهما ذوا هوًى بصريٌّ أيضا.

ب_ موافقتهم الكوفيين:

للكوفيين وآرائهم نصيبٌ أقلَّ -كما رأيت - وربما سمَّوهم البغداديين (أ)، ومن مواقفهم معهم أنهم لم يَرُق هم اتسساعُهم في باب الضرائر، فبعد أن ذكر أحدُ النقاد ما يجوز للشاعر غيرَ مبيح القياسَ عليها ولا جعْلَها أصولاً قال: ولأهل الكوفة فيه رخصٌ لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، كإحازهم مدَّ المقصور، ومَضَى يَضرب الأمثالَ (٥).

ووافقوهم بتلميح دون تصريح في بعضها، كقول أحد المدافعين عن التصال الضمير بـ (إلا) بعد أن ذكر وجوب انفصاله، وقال: وهو الظاهر في قياس النحو والمشهور عن العرب، ثمّ اعتذر عن الإتيان بالمتصل ببيت رواه الفراء، وهو:

وما نبالي إذا ما كنت جارتَنا اللَّا يجــاورَنا إلاَّك ديّـــارُ

وقال: وأنا لا أرى ألا يُطالبَ الشاعرُ أكثرَ من إسناد قوله إلى شعر عربيٍّ منقولٍ عن ثقة، وناهيك بالفراء^(١). ومثلُ هذا الموقف تَمامًا ما صَنَعه ببيت المتنبى:

⁽١) الموشح ٢٠٢، العمدة ١٦٦/١.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٨٤ (موضعان)، الصبح المنبي ٣٤٧، سر الفصاحة ١٠١، العمدة ١٦٦/١.

⁽m) Idelii 1/011, Ilaaca 7/77.

⁽٤) الشعر والشعراء ٢/٨١٨.

⁽O) Ilewida 773.

⁽٦) الوساطة ٢٩٤.

واحَرَّ قلباه ثمّن قلبُه شَبِمُ

فألحق الهاء في (قلباه) في الوصل، والقياسُ أها لا تلحق إلا في الوقف، وقال المحتج له: هذا هو الأكثر عند العرب والاختيارُ عند النحويين، غيرَ أنه ليس على الشاعر عيبٌ في اتباع اللفظة النادرة إذا رواها الثقاتُ، ومتى وُجدت الروايةُ عن ثقة لم يُحظَر على الشاعر قبولُها والعملُ بها لأجل اختلاف النحويين، وقد أجاز الفراءُ وغيرُه إلحاقَ هذه الهاء في الوصل وأنشك الشَّواهدَ وقال: وخالَفَه جُلُّ النحويين، ففي هذه الأبيات عذرٌ واضحٌ للمتنبى (۱).

كما وافقوهم أيضًا في استعمال بعض مصطلحاهم، كتسمية التمييز تفسيرً الأ^(٢)، ونقَلوا ذلك عنهم، ^(٣) وتسميتهم ضمير السشأن: الضمير المجهول ^(٤).

ووافقوهم دونَ تصريح في إقرارهم بتصغير التّعظيم، واحتجُّوا لــه بقول عمرَ رضي الله عنه: "كُنيْف مُلئ علمًا"، وقولِ الحباب: (أنا جُذيلُها المُحكَّكُ وعُذَيقُها المُرَجَّب) وقولِ لبيد: (دُويهية تَصفر منها الأنامل). (٥) وجَعل ابنُ وكيع منه تصغير بعض الأعلام، ك(كُليب) و(عُمَير)(١).

⁽١) الوساطة ٤٧٦.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٤٧.

 ⁽٣) الشعر والشعراء ١٨١٨/٢.

⁽٤) المثل السائر ٢٥١/١.

^(°) الرسالة العذراء ٢١(ونهى عنه الكاتب في النثر في الأسماء ذوات التعظيم) نضرة الإغــريض ٢٧٨. المنصف ٣٤٥. الوساطة ٤٧٢(وله في بعض شواهده رأيٌّ مع إقراره بوجوده).

⁽٦) المنصف ٣٤٥. وراجع المزيد في بحثه عند ابن سنان في سر الفصاحة ٨١ وما بعدها.



منهيج النقياد



أ منهجهم في البحث النحوي والصرفي:

ما زالوا في كل مناسبة يشترطون أن يكون المعنى شريفاً واللفظُ بليغًا، وأن يكون صحيح الطبع بعيدًا من الاستكراه، ومُترَّهًا عن الاختلالِ مصونًا عن التكلُّف، فإن كان كذلك صنع في القُلوب صنيع الغيث في التُربة الكريمة. (١) وكثيرًا ما كان الجاحظ يحرِص على الطبع، ويُنفّر من التكلّف، ويَستأنس لذلك بقوله تعالى على لسان نبيه: ﴿ وَمَا آنا مِنَ ٱلْمُتَكِلِّفِينَ ﴾ (١)(٣).

وقال الجرجاني في حديث عامٌ يَشرح مذهب النقاد في تأويلهم، ويلمز المجتهدين من النحويين: ولو تَصفحّت مع ذلك ما تكلّفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارةً بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرةً بالإتباع والمجاورة؛ وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحّلة، وتغيير الرّواية إذا ضاقت الحجّة؛ وتبيّنت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصّعبة، التي يَشهد القلبُ أن المحرِّك لها والباعث عليها شدّة إعظام المتقدّم والكلف بنصرة ما سَبق إليه الاعتقاد، وألفته النّفسُ (٤).

⁽١) البيان والتبيين ٩٧/١. وانظر أيضا: ١٥٧/١.

⁽٢) سورة ص، الآية: ٨٦.

⁽٣) البيان والتبيين ١٦/٣.

⁽٤) الوساطة P.

وقدامة بن جعفر يَنعَى على من يُجهدون أنفسهم في الدفاع عن أخطاء الشعراء بوجوه من التمحّل البعيد والتّصويب المتكلّف، يقول: وليس إذا علمنا أن شاعرًا أراد لفظة تُقيم شعرَه، فجعل مكانها لفظة تُحيله وتُفسده - وجَب أن يُحتسب له ما يُتوهَّم أنه أراده، ويُترك ما قد صرّح به، ولو كانت الأمورُ كلها تجري على هذا لم يكن خطأ (۱).

من أجل ذلك عابوا على النحويين بعض تأويلاتهم التي أثقلها التكلّف، لا يفرّقون بين تكلّفٍ في قولِ شعرٍ ولا في تأويله وإعرابه، فكل قد كرهوه، قال ابن قتيبة: والمتكلّف من الشعر وإن كان جيدًا محكمًا فليس به خفاءٌ على ذوي العلم لتبيّنهم فيه ما نزل بصاحبه من طول التفكّر وشدّة العناء ورَشَح الجَبين وكثرة الضرورات وحذْفِ ما بالمعاني حاجمة إليه وزيادة ما بالمعاني غنى عنه كقول الفرزدق:

وعَضُّ زَمَانِ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَم يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ فَرَفَعَ آخِرَ البيت ضرورةً، وأتعَبَ أهلَ الإعراب في طلب العلة، فقالُوا وأكثرُوا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرضِي، ومَن ذا يَخفَى عليه من أهل النظر أن كلَّ ما أتوا به من العلل احتيالٌ وتمويهٌ؟ وقد سأَل بعضُهم الفرزدق عن رَفعه إيّاه فشتَمَه وقال: عَلَيَّ أن أقول وعليكم أن تحتجّوا(٢).

وأورد قول ابن أوس بن غلفاء:

⁽١) نقد الشعر ٢٠٦. وانظر نحو هذا في: عيار الشعر ٩، والوساطة ٤٨٤، واقرأ ما سطّره ابن فارس في رسالته: ذمّ الخطأ في الشعر.

 ⁽۲) الشعر والشعراء ١/٥٥.

أَلَا قَالَتْ أَمَامَةُ يَوْمَ غَــوْلِ تُقَطَّعُ يَا ابْنَ غَلْفَاءَ الحِبالُ ذَرِينِي إِنَّمَا خَطْئِي وصَوْبِي عَليَّ، وإِنَّ مَا أَنْفَقْتُ مَالُ

يريد: إن ما أنفقته مالٌ، والمالُ يُستخلَف، ولم أُثْلِفْ عِرضًا. قال: وبعضُ أصحاب الإعراب يَرى أنه أراد إنما أنفقتُ مالي، فرفَع، ويحتجُّ لذلك بما ليس فيه حجةً (١).

بل بلَغ بهم الشأنُ أن يَستهينوا بما هو جائزٌ، وأن يَسموه بالتعسّف؛ لأنهم يجدون ما هو أيسرُ منه، كما صنعوا حين عابُوا على المتنبي قولَه:

وأنْكَ بالأمسِ كنت محتلمًا شيخَ مَعـدٌ وأنت أمـردُها يريد: بأنْك، وأنشد سيبويه:

ويومًا تُوافينا بوجه مقَسم كأن ظبيةً تَعطو إلى وارق السّلَمْ في قول مَن نصب (ظبية)، قال الناقد: وفيه قبح؛ لأنّ الإضمار يَردّ الأشياء إلى أصولها، والأصلُ الثقيلة، ولو قال: (أنت بالأمس) استراح من تعسّف الإعراب، ولكنه يُؤثره (٢).

وبلَغ بهم أيضًا أن يُفضِّلوا الإقواء في الرويّ، وهو عيب عندهم بإجماع، أن يفضِّلوه على وجه نحويٍّ صحيح؛ لألهم أحسُّوا فيه ثقَلاً ووجدوا فيه تعسُّفًا، بل حَكموًا عليه أنه العيُّ بعينه، قال ابن رشيق مفصحًا عن منهجهم: "ومن الشعراء من يضع كلَّ لفظة موضعها لا يعدوه؛ فيكون كلامُه ظاهرًا غيرَ مشكل، وسَهلاً غيرَ متكلَّف، ومنهم مَن

⁽١) الشعر والشعراء ٢/٦٣٦.

⁽٢) المنصف ١٠٩.

يقدّم ويؤخّر: إمّا لضرورة وزن أو قافية، وهو أعذر، وإمّا ليدُلَّ على أنه يَعلَم تصريفَ الكلام، ويَقدر على تعقيده، وهذا هو العيُّ بعينه، وكذلك استعمالُ الغرائب والشذوذ التي يقلُّ مثلُها في الكلام، فقد عيب على مَن لا تَعلَقُ به التّهمةُ نحو قول الفرزدق:

على حالة لو أن في البَحر حامًا على جوده ما جاد بالماء حامم فخفض (حامًا) على البدل من الهاء التي في (جوده)، حتى رأى قـومٌ من العلماء أن الإقواء في هذا الموضع خيرٌ من سلامة الإعراب مع الكُلفة (١). وهو أيضا ما دفع ناقدًا آخر أن يُفضّل ضرورةً على مـا يـراه لغـة صحيحةً؛ لأنها غيرُ مستعملة كثيرًا، فحين قال المتنبي:

أشارُوا بتسليمٍ فجُدنا بأنفسٍ تسيل من الآماقِ والسِّمُ أدمعُ يريد أنَّ أرواحهم التي سالت تُسمّى دموعًا، فاستعمل (السِّم) يريد: (الاسم)، فقال الناقد: لو لم يكن في بيته إلا ما تفاصَح به من قول: (السِّم)! وقال: وقطعُ ألفِ الوصل(يريد: (الإسم) ليستقيم الوزن) أملحُ في شعر المتأخّرين من ذكر (السِّم) على كراهية النحويين لقطع ألف الوصل إلا في ضرورة الشعر (۱).

ولهذا السبب نفسه لم تكن قلوبهم صافيةً على الفرزدق ولا راضيةً عنه؛ لكثرة ما يُقدِّم ويؤخِّر، كما في قوله:

فليسَتْ خُراسانُ التي كان خالدٌ هَا أُسدٌ إذ كان سيفًا أميرُها

⁽¹⁾ Ilsaci 1/27.

⁽٢) المنصف ١٧٤

نقل ابن سنان أنّ جماعةً من النحويين قالوا: إنه يمدح خالدًا ويلم أسدًا، وكانا واليين بخراسان، وخالدٌ قبل أسد. وتقدير البيست: فليسست خراسان بالبلدة التي كان خالدٌ فيها سيفًا إذ كان أسدٌ أميرُها، ويكون رفع (أسد) بـ (كان) الثانية و(أميرُها) نعت له، و(كان) في معنى: (وقع)، أو يكون في (كان) ضميرُ الشان والقصة، ويكون (أسدٌ) و(أميرُها) مبتدأً وخبرًا في موضع خبر الضمير، ونقل عن أبي سعيد السيرافي النحويِّ: أنّ تقدير البيت عنده أن يجعل (أسدًا) بدلاً من (خالد) ويجعله هو خالد، على سبيل التشبيه له بالأسد، فكأنه قال: فليست خراسان التي كان بما أسد إذ كان سيفًا أميرُها، ويجعل (سيفًا) خبرًا لـ (كان) الثانية ويجعل (أميرُها) الألفاظ في غير موضعها، قال: والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن حتى كأنه يتعمّده ويقصده ويَعتقد حُسنَه (۱).

وينتقدون من يَترك تأويلاً قريبًا ظاهرًا، ويستبدل به آخر عسيرًا ذا تكلّف، يَظهر ذلك في شرح للخفاجي، قال: ومن طريف التفسير للشّعر أن يُتأوَّل ليَقع الفسادُ فيه، ولو حُمـل علـى ظـاهره كـان صـوابًا صحيحًا،قال: وما أعرف أعجبَ من حمْل كافة المفسرين قولَ الفرزدق:

إن الذي سَمَك السماءَ بني لنا بيتًا دعــائمُه أعزُّ وأطولُ

على وجهين: أحدهما: أن يكون (أعز) و (أطول) بمعنى: (عزيــزة طويلة)، والثاني: أعزُّ وأطولُ من بيتك يا جرير. فيتعسّفون في التأويـــل،

⁽۱) سر الفصاحة ۱۰۲.

ومرادُ الشاعر أوضحُ من أن يَخفى، وأشهر من أن يُجهل، وهـو: أعـزُ وأطولُ من السماء التي ذكرها في أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغـرض، وهذا مبالغة في الشعر معروفة مستعملة، وليست بالمكروهة ولا الغريبة(١).

وهذا الذي ذكره الناقد وأنكره قاله غيرُه من النحويّين والنقد ونقلوه عن الفرزدق في خبر طريف، أنّ الطرمّاح قال للفرزدق: أنست القائلُ: (إنّ الذي سمَك السماءَ...)؟ أعزُّ ممّاذا؟ وأطولُ ممّاذا؟ وأذّن الله أكبر"؟ المؤذن، فقال له الفرزدق: يا لُكعُ، ألا تَسمع ما يقول المؤذنُ: "الله أكبر"؟ أكبر ممّاذا؟ أعظمُ ممّاذا؟ فانقطعَ الطرمّاحُ انقطاعًا فاضحًا. قال ابن رشيق: وزعم بعض العلماء أن معنى قول الفرزدق عزيزٌ طويلٌ، ولكنّه بَناه على (أفعل) مثل: (أبيض) و(أحمر) وما شاكلهما، فجعله لازمًا؛ لما في ذلك من الفخامة في اللفظ والاستظهار في المعنى (ألعنى الفظ والاستظهار في المعنى (أله المعنى الله المعنى (أله المناه الله المعنى الله المناه الله المعنى الله المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه الله المناه المناه

و لم يَسلَم النقادُ رغمَ ما فعلُوا وما قالوا من تأويلات نحوية بعيدة، لا تنهض لكشْف غموضٍ ولا لتقويم عوج بيت، فوقعوا في مثل ما عابوه على أهل النحو، كما فعل بعضُهم في بيت المتنبى:

أعدى الزمان سخاؤه فسَخا به ولقد يكون به الزّمان بخيلا والمشكل منه قوله: (ولقد يكون)، فإنه لم يُصب محزَّه؛ لأنّ المعنى على المضيّ، ثم حاء بالتأويل البعيد، فقال: ويقال: إنّ المضارع إذا كان على معناه، أي: (يكون الزمان بهلاكه بخيلاً، لعلمه بأنه سبب لصلاح

⁽۱) سر الفصاحة ۱۰۸.

⁽Y) Ilanto 1/107.

الدنيا ونظام العالم) فيرد: أنه إذا سخا به فقد بذله، فلم يبق له في تصرُّفه، حتى يَسمح بهلاكه أو يَبخل (١).

وأنشد الصاحب بن عباد للبحتريّ قولَه:

أبا غالب بالجُود تذكر واجبي إذا ما غَنيُّ الباحلين نسيه وزعم أنه لحنٌ، قال الناقد مدافعًا عن الشاعر: ولست أرى به بأسًا، هذا الشاعر أسكنَ الياء لما يَقتضيه بناء القافية، فإذا أسكنَ الياء وما قبلَها مكسورٌ لم تكن الهاء إلا مكسورة إتباعًا لما قبلَها، لا سيّما وهي طرف، وقد فَعلوا مثلَ هذا في وسط الكلمة... قال: وقال رؤبة: (كأن أيديهن بالقاع القرق، و لم يقل: (أيديهن) بالفتح (٢) استثقالاً، وأيضًا فكأنه أعني البحتريُّ – نَوَى الوقوف، ثم جَرَّ القافية كعادهم في تحريك الساكن أبدًا الى الجرّر،

ذلك هو رأيهم في النقد وتوجيهاتهم للنقاد في هذا الأمر، أمّا الأدباء فكثيرًا مّا تشتد اللهجة في الإنكار عليهم، وتحتد لغتُهم في النقد على بيت تعسَّف صاحبه في إعرابه، ولا سيّما إن كان من المتأخرين، ذكر أبو العباس النامى المصيصى في قول أبي الطيب في رسالته:

أتى يكون أبا البرية آدم وأبوك والثقلان أنت محمّدُ

⁽١) الصبح المنبي ٢٥٠.

⁽٢) الذي في الكتاب : (بالضمّ). ولعله سهو.

⁽٣) العمدة ٢٤٩/٢. وانظر طرفا من التكلّف إن شئت في: العمدة ٣٦/٣، والمنصف (٣) العمدة ٢٠٤٠، ٣٨٩، ٣٥٤، ٤٦٠ عبث الوليد ١٥٤.

قال أبو العباس بعد إيراد هذا البيت يخاطب أب الطيب: فأين ذهبت؟ وفي أيّ ضلالة همْت؟، ومن أيّ قليب اغترفت؟ قال أبو محمد: وفي البيت كُلفة، وليس بلفظ مطبوع، ولا مُلتّذ للسموع، وفي إعراب مطعن، وتقديره: كيف يكون آدم أبا البريّة وأبوك محمد، وأنت الثقلان، ففصل بين المبتدأ الذي هو (أبوك) وبين الخبر الذي هو (محمد) بالجملة، هذا قول بعض النحويين، ويجوز عندي أن يكون مراده: (أنّى يكون أب البرية آدم و (أبوك محمد) ابتداء وخبر، و (الثقلان أنت) عطف على المبتدأ، وهذه تعقيدات يُحتمل ورود مثلها لبدوي لا يعرف الاختيار، ويستعمل وجود الاضطرار، فأمّا المحدَث المطبوع فلا عذر له أن يأخذ من الكلام حوهرة، ويصفى منه متخيرة (١٠).

وقال أيضا في كلام شاق طويل يَشرح ويُعرب قولَ المتنبي: فتبيت تُسئد مُسئدًا في نَيّها إسآدَها في المَهْمَه الإنضاءُ(٢)

فالإسآد: إغذاذ الليل، ومثله الإيساد، وقيل: الإسآد: سير الليل خاصة، والإنضاء المصدر من (أنضاه ينضيه) إذا هزله فأذابه، وفائدة هذا الكلام: تبيت هذه الناقة تُسرع في سيرها، كما يُسرع تعبها في شحمها. و(المسئد) منصوب على الحال منها، و(الإنضاء) مرفوع بر (مسئد)، والعائد عليه من هذه الحال (في نَيها)، و(الإسآد) منصوب على المصدر، والناصب له (مسئد)، وتقديره: فتبيت هذه الناقة تسئد مسئدا الإنضاء في

⁽١) المنصف٢٤٢.

 ⁽۲) وانظر حديثا عن البيت أيضا وما فيه من تعسّف في البـــديع في نقـــد الـــشعر ١٨١،
 ورسائل الانتقاد ٦٢. والواضح في مشكلات شعر المتنبى ٣٠.

نيها كإسآدها في المهمه. مثاله: (تبييت هند مصليًا عمرو في دارها كصلاها في المسجد)، أي: تبيت على هذه الحال تصلي، ف (مسئد) فعل الإنضاء، وحرى حالاً على الناقة لما تعلق به من ضميرها الذي في (نيبها)، كما تقول: (مررت بهند واقفًا عندها عمرو). وقد جاء بمعنى غير لطيف، ولفظ غير شريف، وفيه من التعسيف والتعجرف ما لو ورد عن الأفوه الأودي ما اشتغل الناس بإحراج وجهه، فكيف بمحدث على ساقة الشعراء؟ ولا يخلو أن يكون قائلُ هذا لا يعرف وجه الخلاص؛ فأتعب المحتج له، أو عرف ذلك، وهو قاصد أن يُسأل فيُحيب؛ حرصًا على أن يُحسَن به الظنُّ في علم العربية، ونحن نعلم ضعفه فيها! (۱).

والحقّ كلَّه مع الناقد فإنّ بيتًا يُحوج إلى مثلِ هذا الإعرابِ بيتٌ غيرُ فصيح ولا سائغ من متأخرِ تعلَّم لغةَ العرب.

وأهون منه بيتٌ له آخر، وهو قوله:

كفى تُعَلاً فخرًا بأنك منهم ودَهْرٌ لأن أمسيت من أهله أهل معناه كما يقول الناقد: ودهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهله، و(الدهر) مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه أولُ الكلام، كأنه قال: (وليفخر دهـرٌ)، وهذا أكثرُ ما يمكن من الاحتجاج له؛ إذ لا مرفوعَ هاهنا يُعطَف عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلاّ على حذف الخبر، والفعل أقوى، والاحتجاج له ضعيفٌ؛ لأنه جاء إمّا من ضعْف علمٍ أو تكلّف إغرابٍ ليجيب هـذا الجواب، ومثلُ هذا من المحدثين قبيح(٢).

⁽١) المنصف ٤٧٧.

⁽٢) المنصف ٢٢٦.

وهذا الموقف النقدي من هذا البيت وحية وحديرٌ بنا أن نستفيدَ منه لنعلم بُعدَ القاعدة التي نقرّرها في باب الفاعل أنه يجوز حذف فعلِه إن استلزمَه ما قبلَه، كقوله:

غداة أحلّت لابن أصرم طعنة حُصينِ عَبيطاتِ السّدائفِ والخمرُ حيث علّمنا وتعلّمنا أن تقديره: وحلّت له الخمرُ، وجعلنا ذلك قاعدة وقياسًا (١)، ولا يخفى ما فيه من تكلّف وبُعد.

وظاهر منهجهم في الجملة -كما رأيت - غضُّ الطرف وكفُّ اللسان عن المتقدّمين دون المتأخّرين، فقد قَبلوا عن الأولين أشياء من التعسف وحوشيّ الكلام ومخالفة بعض أحكام اللغة ليس -كما يقول قدامة - من أجل أنه حَسُنَ، لكن لأن من شعرائهم مَن كان أعرابيًّا قد غلبت عليه العجرفية، وللحاجة أيضًا إلى الاستشهاد بأشعارهم في الغريب، ولأنّ مَن كان يأتي منهم بالوحشي لم يكن يأتي به على جهة التطلّب له والتكلّف لما يستعملُه منه، لكن لعادته وعلى سحية لفظه (٢).

وقال أبو الحسن الجرجاني عن أغاليط السشعراء: ودونسك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تحد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدّح فيه؛ إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه؟ ولولا أن أهل الجاهلية جُدوا بالتقدم، واعتقد الناسُ فيهم أهم القدوة والأعلام والحجة، لوجدت كثيرًا من أشعارهم معيبة مسترذلة ومردودة منفية، لكنّ هذا الظنّ الجميل والاعتقاد الحسن سَستَر

⁽١) انظر مثلا: أوضح المسالك ٢/٩٥-٩٦.

⁽٢) نقد الشعر ١٩٧.

عليهم، ونَفَى الظُّنةَ عنهم، فذهبَت الخواطرُ في الذبّ عنهم كلَّ مـــذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كلَّ مَقام (١).

وحَكموا أنّ الإقواءَ واقعٌ في شعر الأعراب كثيرًا، وهو فيمن دون الفحول من الشعراء أكثرُ، وأنّه لا يجوز لمولّد؛ لألهم عرفوا هيبتَه، والبدويّ لا يأبه له؛ فهو أعذر (٢)، وهكذا كلّ استعمالات العرب المخالفة السشائع المنابذة القياس فالحكم عليها ألها لا يُعمل بها؛ لألهم أتوا بها على جبلتهم، والمولّدُ المحدَثُ قد عرف ألها عيبٌ، ودخولُه في العيب يُلزمه إيّاه (٣).

وقد مضى قبلُ تشنيعُهم على الشعراء الذين خالفوا كلام العرب مع ألهم من المتأخّرين، (ئ) ولم يَنشَطوا لتأويل كلامهم والدفاع عنهم؛ "فاستعمالُ أقفاء الكلام إنما يجوز وتُطلَب له الوجوهُ إذا كان ذلك من بدويٍّ يَتكلَّم بطبعه، فأمّا لمثله – أي المتأخّر – فلا" (°). وقال الصاحب بن عباد عن قول المتنبى:

أَيَفْطِمُهُ التَّوارِبُ قبلَ فِطامِهِ وِيأْكُلُهُ قبلَ البُلوغِ إلى الأَكْلِ : ومن أطمِّ ما يتعاطاه التفاصُحُ بالألفاظ النافرة والكلمات الشاذة،

حتى كأنه وليدُ حباءٍ وغَذِيُّ لبن، ولم يَطأ الحضرَ، ولم يَعرف المدرَ (١) . وقال ابن سنانَ عنها: ف(التوارب) لغةٌ في التراب شاذةٌ غيرُ كثيرة (٧).

⁽١) الوساطة ٣-٤.

⁽٢) الموشح ٢٢.

⁽m) العمدة ٢٩٦.

⁽٤) كما في المنصف ١٧٨، ٢٢٦، ٢٤٢، ٤٧٧.

⁽٥) المنصف ١٧٨.

⁽٦) الصبح المنيي ٣٦٩، وانظر: ٣٤٧.

⁽٧) سر الفصاحة ٧٢.

ودعاهم ولَعُهم بالوضوح واليُسْر لكُرُه كثير من الأمور التي يَسنص النحويون على جوازها، ويجدونها سائغةً في كلام العرب، مثل التغليب() واستعمال اللفظ المشترك() وتقديم الصفة على الموصوف، فقد ذكر قدامة من نعوت الحسن ائتلاف اللفظ والوزن، وممّا ذكره من ذلك أن تكون الأسماء والأفعال في الشعر تامة مستقيمة كما بُنيَت، لم يَضطر الأمر في الوزن إلى نقضها عن البنية بالزيادة عليها والنقصان منها، وأن تكون أوضاع الأسماء والأفعال والمؤلفة منها، وهي الأقوال، على ترتيب ونظام لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمُه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيرُه منها، ولا اضطر أيضًا إلى إضافة لفظة أخرى يلتبس المعنى بها، بل يكون الموصوف مقدّمًا والصفة مقولة عليها الله على المنها، بل يكون

ومنه ألا يُحذف المضافُ إلا إذا دلّت عليه قرينةٌ، (أ) وقال ابن سنان: إنّما يُحذف المضافُ ويُقام المضافُ إليه مُقامه في موضعٍ دون موضعٍ بحسب ما يَتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والإشكال، وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يعرض فيه فسادٌ في المعنى ولا خللٌ في العبارة، فإذا اعترضنا في المقابلة مثلَ هذه الاستعارة لم نُجزُها، كما إذا تطرّق إلينا في حذف المضاف وجودُ اللّبس لم نركنْ إليه ولا نعر جُ عليه (٥).

وهكذا كلّ حذف لا يُبيحونه إلاّ إذا لم يُلبس(١).

⁽١) المنصف ٥٩٩-٤٦، ٤٧٤.

⁽٢) الرسالة العذراء ١٨.

⁽٣) نقد الشعر ١٩٠

⁽٤) الصبح المنبي ٢٥٠.

⁽٥) سر الفصاحة ١٢٢-١٢٣.

⁽٦) المنصف ١٣٩.

ب_ منهجهم في السماع والرواية:

تختلف مواقفُ النقاد من المسموع والمرويّ عن العرب اختلافًا يُشابه اختلافَ النحويين فيه، فلقد وجدتُ أكثرَ الناقدين لا يَقبل إلاّ أن يكون الكلام حاريًا على الشائع المطّرد والكثير في الاستعمال؛ ولذلك أبوا أن يركب الشاعرُ ما ليس بمستعمل إلاّ في الفرط، ولا يُتكلَّمُ به إلاّ شاذًا، وذلك عندهم الوحشيُّ الذي مدَح عمرُ بن الخطاب زهيرًا بمجانبته وتنكَّبه إيّاه، فقال: كان لا يتَبع حُوشيَّ الكلام (۱).

ويرون أنّ إيراد الكلمة على الوجه السشاذّ القليل هو أردأ اللغات فيها لشذوذه، ويرون أنّ الكثير أبدًا خفيف (^{۲)}. وابن قتيبة يَطلب من الشعراء المحدَثين ألاّ يتبعوا المتقدمين في استعمال وحشي الكلام واللغة القليلة عن العرب (^{۳)}.

ومن آثار هذا المنهج أنَّ أكثرَهم قَضَوا بعدم جواز حذف حرف النداء من المبهمات، وأنَّه لم يرِدْ إلا في رواية شاذَّة غيرِ موثــوقٍ بهــا ولا معمولِ عليها(٤)، وقال ابنُ وكيع عن بيت المتنبي:

ابعَدْ بَعِدتَ بياضًا لا بياضَ له لأنتِ أسودُ في عَيني من الظُّلَم

⁽١) نقد الشعر ١٩٧.

⁽٢) سر الفصاحة ٧١.

⁽٣) الشعر والشعراء ١/٥٤-١٠.

⁽٤) المنصف ٢٦٥.

قال: "سامَح أبو الطيّب نفسَه في هذا، ولم يبلغ علمُه إلى ما فيه عليه وما ورد ما قاله أبو الطيّب إلاّ في بيتين شاذّين غيرِ مأخوذٍ بمما ولا مُعَوّل عليهما، فأحدهما:

جاريةٌ في دِرعها الفَضفاض أبيضُ من أُخت بني إباضِ والآخر:

إذا الرّجال شَتُوا واشتدَّ أكلُهُمُ فأنت أبيضُهمْ سربال طبّاخِ"(۱) ومذهبُ الأكثرين من النقّاد في هذا موافقٌ مذهب الأكثرين أيضًا من النحويين، وهم البصريون، وقد صرّحوا هم أحيانًا بذلك، وقد سَبق بعضُه، لكنّ الذي يخالفون فيه النحويين ويَفترقون فيه أنّ النحويين لا يُغلّطون هذا القليلَ النادرَ من المسموع، ولا يَستضعفونه لذاته، بل يُصوّبون اللفظةَ عينَها، وإن لم يَقيسوا عليها، في حين أنّ بعض النّقَدة ربما قسا عليها فعدّها ركيكة، كصنيع العميدي الذي فعَل ذلك في بيت المتنبي السابق، وقال: قوله: (أسود) ركيك، لم يُسمع إلا في أبيات شواذٌ نوادر (۱).

ومن غُلوهم في ذلك ومجاوزهم الحدَّ واختلافِهم عن النحويين فيه أن يجعلوا استعمالاً صحيحًا لغةً ضعيفة، كما في لفظ (أوقَفَني) الواردِ في قوله:

فوقَفتُ منها حيث أوقَفني الهوى وبَلَغتُ من بدرِ بنِ عَمَّار الُّني

⁽۱) المنصف۱۹۷.

⁽٢) الإبانة عن سرقات المتنبي ٢٩.

حيث قال ناقدُه: (أوقَفَني) لغةً ضعيفةً غيرُ مستعملة إلاّ شاذًا (۱). وإنّ منهم لفريقًا يَلُوُون رؤوسَهم عن المشهور عند النحويين ولا يلتزمونه أو يُلزمون به، ولا يجدون في مذهبهم حرجًا على الأديب أنْ يتبع اللفظة النادرة إذا رواها الثقات فيقيس عليها، يقول قائلهم معرضا عن أحكام النحويين: "ومتى وُجدت الرواية عن ثقة لم يُحظَر على السشاعر قبولُها ولا العمل بها لأجل اختلاف النحويين". (۱)

وكان ممّا أنكره أهلُ العلم على أبي الطيّب واستضعفوه قولُه:

جلَلاً كما بي فلْيكُ التبريخ أغذاء ذا الرَّشأ الأغَنِّ الشِّيحُ

فقال أهل الإعراب: حذّف النون من (تكن) إذا استقبلتها اللهم خطأً؛ لأنها تتحرّك إلى الكسر، وإنما تُحذف استخفافًا إذا سَكَنَتْ. فقال لهم المحتجُّ عن أبي الطيب: إنّ وجه الكلام ما ذكرتم، لكن ضرورة الشعر تجيز حذف النون مع الألف واللام، وقد حكاه أبو زيدٍ عن العرب في كتابه المعروف بكتاب النوادر، وأنشد فيه لحسيل بن عرفطة:

لم يكُ الحقّ سوى أن هاجَه رسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ قال: وأبو زيد ثقةٌ، والروايةُ عن العرب حجّةٌ (٣).

⁽١) المنصف ٤٤٥.

⁽٢) الوساطة ٤٧٦.

⁽m) الوساطة £02.

ومن محلّ البحث والنظر في منهجهم في الرواية وطريقتهم في السماع أبي وجدتُ بعضَهم في بعض المواقف يخالف ما سبق تقريرُه عن عامّتهم، فلا يَشترط في النقل كثرةً، ولا يَطلُب تواترًا، فإنّ الواحد من العرب الذين الشعراء تفرّدوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة وعمّن يَنتهي السنَدُ إلسيهم، ويُعتمَد في اللسان عليهم، وإنّما نتكلّم بما تكلّموا به، وواحدُهم كالجميع، والنَّفَر كالقبيلة، والقبيلة كالأمة، فإذا سمعْنا من العربي الفصيح الذي يُعتدّ به حجّةً كلمةً اتّبعناه فيها، ثمّ إنْ لم تَبلغْنا عن غيره، ولم نَــسمعْ هِـــا إلاّ في كلامه لم نزعُم أنه اخترعَها، ولم نحكُم أنه أبو عُذْرها، وعلى هـذا أكثـرُ اللغة، لا سيّما الألفاظُ النادرة والحروفُ الفردة، وكم نَقل الناس عـن أبي وفلانة من لَفظة لم تُسمَع قبلَهم، ولم تُؤخذُ إلاّ عنهم، ثم ليس لنا أن نجعلَهم منفردين بتلك الكلمات ومختصين بتلك الحروف، وهذا سبيلُ ما وُحد في شعر هؤلاء من الشواذّ الغريبة والألفاظ النادرة"(١).

ولَّمَا أَنكُر النَّقَادُ على المتنبي قولَه:

ليس إلآك يا عليّ هُمامٌ سيفُه دون عِرضه مسلولُ وقولَه:

لم ترَ من نادمَتْ إلاّكا لا لسوى وُدِّك لي ذاكا

⁽١) الوساطة ٤٦٧.

أنكروا اتصالَ الضمير بـ (إلاّ) - أقرّ الناقد في نفاحه عنه بأنّ حقّ الضمير أن ينفصل عنها، وأنّ القرآن جاء بذلك، وقال: وهو الظاهر في قياس النحو والمشهورُ عن العرب، ثمّ اعتذَر عنه ببيتٍ رواه الفراء، وهو:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورَنا إلاّك ديّارُ وقال: وأنا لا أرى ألاّ يُطالبَ الشاعرُ بأكثرَ من إسناد قولِه إلى شعر عربيٌّ منقولِ عن ثقةٍ، وناهيكَ بالفرّاء(١).

ولعل سبب التباين في هذا المنهج بينهم أو بين مواقف متعددة لواحد منهم ما يَعتريهم في أثناء البحث من رضًا أو غضب على مَن ينقُدونه: فإن رضُوا عنه أخذوه بالرُّخص، وكفاهُم في السَّماع واحد، وإن لم يرضوا استكثروا من الشروط، واستحضروا الأحكام، وتحروا العزائم، وهذا مَلحظٌ لا بُدَّ من تقديره في قصَّة النقاد؛ فإنّه يشيع بينهم أشياء لا توجد في بيئة النحويين من التعصُّب لشاعرٍ ومعاداة آخر، وكثيرٌ أشياء لا توجد في بيئة النحويين من التعصُّب لشاعرٍ ومعاداة آخر، وكثيرٌ من عملهم حَرى في أجواء معارك نقدية، تَطيش فيها السِّهامُ، ويَدهب العدْلُ، ويَقلّ التمييزُ أحيانًا.

ولئن كانوا مختلفين فيما سَبق إنّهم مجمعون على ألا يَقبلوا النقل في الرواية إلا عَمَّن علا قدرُه في الفصاحة، وأن يتحرّوا عن الذين يأخـــذون عنهم، فإنّهم لم يقبلوا دفاعًا عن المتنبي الذي جعَل الماضي (دَهَشَ) ثلاثيًّا، ومضارعه: (يُدهِش) رباعيًّا، حين ذكر بعضُ المحتفين به أنه مثــلُ نحـو:

⁽١) الوساطة ٤٦٩.

(صُمَّ) و (أصمَّه الله) و (بَرَّ حجُّه) و (أبَرَّه الله)، فردِّ عليهم ابنُ وكيـع التنسي: "فجعل هذا الرجلُ ما هو مسموعٌ قياسًا يطرد عليه، حتى كأنـه في شعر الهذليين، وكــأنه ورَد عليه من رؤبة والعجّاج ما يجعله أهلاً له"(١).

وألزموا الشاعر والأديبَ أن يتبع في الفصاحة أبا النحم وأضرابَه من شعراء العرب، فهم القدوة، وبهم الاهتمامُ، وفيهم الأسوة (٢).

وسأدقّق النظر في مصادر السماع عندهم بتفصيل:

١ القرآن الكريم وقراءاته:

لم يسترع انتباهي في استشهادهم بالقرآن وقراءاته شيء ذو بان غير أن بعضهم يشارك بعض إخوانه النحويين خطيئتهم الكبرى في هذا الباب، وهي تغليط القرّاء وعدمُ احترام القراءات، وقد شاركوهم الموضع المشهور نفسه، فقد حكى ابنُ الأثير إجماع علماء العربية على أن لفظة (معايش) لا يجوز همزُها، وقال في تفصيل تعليمي مسهب، يكشف عن دقتهم في الصرف: "لأنّ الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، ولا تكون عينًا، نحو: (سفائن) وفي هذا الموضع غلط نافع حرحمة الله عليه لأشك اعتقد أنّ (معيشة) بوزن (فعيلة)، وجمع (فعيلة) هو على (فعائل)، ولم ينظر إلى أن الأصل في

⁽١) المنصف ٤٤١.

⁽Y) الوساطة 277.

(معيشة): (مغيشة) على وزن: (مفعلة)، وذلك لأن أصل هذه الكلمة من (عاش) التي أصلها (عيش) على وزن (فعل) ويلزم مضارع (فعل) المعتل العين (يفعل) لتصح الياء، نحو: (يغيش)، ثم تُنقل حركة العين إلى الفاء فتصير: (يعيش) ثم يبنى من (يعيش) مفعول فيقال: (معيوش به)، كما يقال: (مسيور به)، ثم يخفف ذلك بحذف الواو، فيقال: (معيش به)، كما يقال: (مسير به)، ثم تؤنث هذه اللفظة فتصير: (معيشة)"(۱). وكان قد قال من قبل: "ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم - وهو من أكبر القراء السبعة قدرا وأفخمهم شأنا - قال في (معايش): (معائش) بالهمز، ولم يعلم الأصل في ذلك، فأوخذ عليه، وعيب من أجله، ومن جملة من عابه أبو عثمان المازي، فقال في كتابه (التصريف): إن نافعًا لم يدر ما العربية"(۲).

ويقرب من ذلك وهو أقل منه شأنا وأهـون خطبا أنّ أحـدهم استهان بقول للمفسرين في تأويل إحدى الآيات، إذ حكم الآمدي بخطأ أبي تمام خطأ معنويا في قوله:

رضيتُ وهل أرضى إذا كان مُسخطي من الأمر ما فيه رضا مَن له الأمرُ مُنكرا عليه استعمال (هل) في البيت، وأورد قول بعضهم: إنّ (هل) فيه بمعنى (قد)، والمراد: (قد أرضى)، كما قال تعالى: هَمْلَ أَتَى عَلَى

⁽١) المثل السائر ٦٥-٦٦.

⁽۲) المثل السائر ۱/۵۰.

ٱلإِنسَنِ حِينٌ مِن اللّه التفسير، وتبعهم قومٌ من النحويين، وأهلُ اللغة جميعًا على قومٌ من أهل التفسير، وتبعهم قومٌ من النحويين، وأهلُ اللغة جميعًا على خلاف ذلك؛ إذ لم يأت في كلام العرب وأشعارها (هل قام زيدٌ) بمعين: (قد قام زيد)، وإذا كان ذلك معدومًا في كلام العرب ولغالمًا فكيف يجوز أن يُؤخذ به ويُعوّل عليه، وقد قال أبو إسحاق الزجاج وجماعةٌ من أهل العربية في قوله تعالى: ﴿هَلُ أَتَى عَلَى ٱلْإِنسَنِ ... ﴾ معناه: ألم يأت. على سبيل التقرير "(٢).

ولست ألوم الآمديَّ إن هو لم يختر هذا التأويــلَ المعــزوَّ لــبعض المفسرين والنحويين، لكنّه ملومٌ أنّه يلمّح إلى أن المفسرين إنما حاؤوا بهذا التأويل من لمنذ أنفسهم على غير أصل لغوي ولا مــستندٍ مــن كــلام العرب.

وما عدا هذين لا يعدو عملُهم أن يكون إيرادًا لقراءة (١٠)، أو أن يكون احتجاجًا بها على مسائل يتقوى بها مُورِدُها ويرتضيها، كما جاء في حذْف التنوين لالتقاء الساكنين، فإن ممّا احتُجّ به لذلك ما رُوي عن أبي عمرو في بعض طرقه (قُلْ هو الله أحدُ الله الصَّمَدُ)، فحذف التنوين وكذلك حذْف التنوين لالتقاء الساكنين، وكذلك حذْف التنوين لالتقاء الساكنين في من (أحد) لالتقاء الساكنين، وكذلك حذْف التنوين لالتقاء الساكنين في

سورة الإنسان، الآية: ١.

⁽٢) الموازنة ١/٥٧١.

⁽٣) كما في طبقات فحول الشعراء مثلا: ٢٠/١، ١٢٦.

قراءة من قرأ: (وقالت اليهودُ: عُزَيْرُ ابنُ الله) على أنه مبتدأ، و(ابسن الله) خبرُه، كقراءة منْ أثبت التنوين، ولا يكون حذفُ التنوين منه لامتناع الصرف لأن (عُزَيْرًا) ونحوَه ينصرفُ عربيًّا كان أو عجميًّا، وإنما حسسُنَ حذفُ التنوين لالتقاء الساكنين. (١)

وعيبَ على البحتري حذفُ النونِ من قوله:

تَعذِلانِي وقد تعرَّض منها طائفٌ طاف بي على الركب وهنا منه حيث حذف نونا في (تعذلاني) في غير موضع الحذف، قال: وقد حاء مثل ذلك وقرأ به نافع المدني في: ﴿ قُلُ أَفْعِيرُ الله تأمرُونِي أعبد...) بتخفيف النون (٢).

كما قد عيب عليه قولُه:

لم تُقصّر علاوةُ الرُّمـح عنه قيدَ رمـح ولم تضعّه خَطاءُ فقال: (خطاء) بفتح الخاء، وهو رديء إلا أنه جائز، كما يقـول الناقد، واستشهد بما حُكي عن بعض القراء المتقدمين أنه قرأ: (كان خطاء كبيرا) بالفتح والمدّ، والكسرُ أجود ليكون مصدرًا لــ(خاطأت) (٣).

ونحو ذلك أنّ تمّا يقرّر النقاد في كتبهم ذمَّهم الـــشديدَ للقلـــب في الكلام وعدمَ رضاهم عنه، وعرّجوا على آيتين كـــريمتين زعـــم بعــضُ

⁽١) نضرة الإغريض ٢٦٦.

⁽٢) عبث الوليد ٤٩٦.

⁽٣) عبث الوليد ١٧.

النحويين أنّ فيهما قلبًا، وهما قوله تعالى: ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ, لَنَنُواً اللّه عَلَيْهِ اللّهُ وَقِلْهُ اللّهُ وَقَالَ قَائِلُهُم: إنه ليس من هذا بشيء، و إنما المراد -والله أعلم- أن المفاتح تنوء بالعصبة، أي: تميلها من ثقلها، وقد ذكر هذا الفراء وغيره. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ, لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ وَالشَدِيدُ ﴾ والشدة المراد به وأنّ حبّه للخير لشديد، بل المقصود به أنه لحبّ المال لبخيل - والشدة - البخل أي من حبه للمال يبخل (٣).

ومسائل أخرى ظاهرة ورد فيها الاستشهاد بالقرآن في مباحث نحوية، لكن ما أريد به فيها رفع خلاف أو حسم مسألة، وهيي كثيرة جدّا(٤).

٢ - الحديث النبوي:

والمعنيُّ به عند أكثر الباحثين ما كان من أحوال النبي ﷺ وأقوالــه وآثار أصحابه، وهو قليلٌ في كتب النقد قلَّته في كتب النحو، فلم أكـــد أحد منه إلا مواضع معدودة حدّا، يوردونها للاستشهاد بمـــا في مــسائل لفظية ومعنوية، من ذلك أنّ من أهم أحكام النقاد وأبرز ما يتنادون بـــه

سورة القصص، الآية: ٧٦.

⁽٢) سورة العاديات، الآية: ٨.

⁽٣) سر الفصاحة ١٠٦.

 ⁽٤) من مثل: المنصف: ١٧٨، ٣٥٤، الوساطة: ٩٦، ١٦٩، ٤٨٨، الموازنة ٢٩/١، العمدة
 ٢٧٣/٢، ٢٧٧، ٢٧٧، وهي أكثر من أن تحصى.

التناسب في الألفاظ وعدم تخالفها، قال قدامة: "وإنما يـــذهبون في هـــذا الباب إلى المقاربة بين الكلام بما يشبه بعضه بعضًا، فإنه لا كلام أحــسن من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله، وقد كان يَتوخي فيه مثل ذلك، فمنه ما رُوي عنه عليه السلام من أنه عود الحسن والحسين رضي الله عنهما، فقال: (أعيذهما من السامة والهامة وكلّ عين لامّة) وإنما أراد: (ملمة)، فلإتباع الكلمة أخواها في الوزن قال: (لامة). وكذلك ما حـاء عنه صلى الله عليه وسلم، أنه قال: (خيرُ المال سـكةٌ مـأبورة ومهـرةٌ مأمورة)، فقال: (مأمورة) من أجل (مأبورة) والقياس: مؤمرة. وحـاء في الحديث: (يرجعن مأزورات غيرَ مأجورات). وإذا كان هذا مقصودًا لــه في الكلام المنثور، فاستعماله في الشعر الموزون أقمن وأحسن" (١٠).

وثمّا احتجوا به على صحة وجود تصغير التعظيم قولُ بعض الأنصار في بعض أخبار السِّيرة: "أنا جُذَيلُها اللُحكَّك وعُذَيقُها المُرَجَّب" (٢).

وقضى ابنُ قتيبة أنه ليس للمحدَث أن يتبع العرب في إبدالهم الياء من الحرف في الكلمة المخفوضة من الحرف في الكلمة المخفوضة وكإبدالهم الواو من الألف، كقولهم: (أفعو) و(حبلو) يريدون: (أفعى) و(حبلى)، وقال ابن عباس: (لا بأس برمي الحدو للمحرم) يريد الحدأ (٣).

⁽١) نقد الشعر٥٥.

⁽٢) المنصف ٣٤٥.

⁽٣) الشعر والشعراء ١/٩٩.

٣_ الشعر:

قد مضى القولُ: إلهم يتشدّدون فيمن ينقلون عنهم ويروون، ولعلّي التمس في هذا وجه افتراق بينهم وبين أصحابنا من النحويين الله يفرّقون في الغالب بين أحدٍ من الشعراء ما داموا في عصور الاحتجاج ومن قبائل الفصاحة.

أمّا النقاد فإنّ لهم في الشعراء آراءً ممحّصة، تَقبل وتَرُدّ، فتسمعهم يتحاكمون فيهم، ويحكمون عليهم، وربما قدحوا فيهم -كما سيأي - أو مدحوهم: فمنهم فصيحٌ يُنقل عنه، ومنهم غير فصيح تُحتنب لغتُه، فقد أورد صاحبُ (فحولة الشعراء) أنه سأل شيخه عن زياد الأعجم، فقال: حجّةٌ لم يُتعلّق عليه بلحن، وعن عبد بني الحسحاس فقال: هو فصيح، وعن عمر بن أبي ربيعة فقال: هو مولّد، وهو حجّة، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يحتج في النحو بشعره، ويقول: هو حجّة قال: سمعت أبا

ونقَل ابنُ سلام في بعض احتجاجه شعرًا عن الجعدي وأنَّه أفصح العرب (٢).

وصنّفوا من الشعراء أسماءً لا يأخذون عنها، فلم يطمئنّوا إلى تقرير قاعدة وطَرْد قياس صوغ (فُعَال) من الأعداد إلى (عُشَار) مخالفين اللغويَّ أبا حاتم في ذلك؛ لأنّه إنّما اعتمد في جوازه -بعد أنْ كان يمنعه- علي

⁽١) فحولة الشعراء ٣١-٣٢، وانظر: ٥٠.

⁽۲) طبقات فحول الشعراء ۱۲٦/۱.

بيت منقول عن الكميت، وهم يرون -ونقلوا عن الأصمعي، نقلَ المؤيّد المحتجّ- أنّه مولّد لا يُحتجّ بشعره (١٠).

ونقُل المرزباني بسنده عن التوَّزي قال: سمعت الأصمعيَّ يقول: ما أقلَّ ما تقول العرب الفصحاء: (فلانة زوجة فلان)، إنّما يقولون: (فلان زوج فلان)، فقال له السدري: أليس قد قال ذو الرمة:

أذا زوجة بالمصر أم ذا خصومة أراك لها بالنصرة العام ثاويا فقال: إنّ ذا الرمة قد أكرل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم^(۲).

وحدَّث أبو بكر الجرجاني بسنده عن الأصمعي أيضا أنه يقول: الكميت تعلّم النحو وليس بحجة، وكذلك الطرمّاح، وكانا يقولان ما قد سمعاه، ولا يفهمانه، ونقل قول رؤبة: كانا يسألانني عن غريب شعرهما(٣) ونقل ابن الأثير عن أبي بصير عن الأصمعي أنه يقول في الطرمّاح:

ونقل ابن الاثير عن ابي بصير عن الاصمعي آنه يقول في الطرماح كنّا نظنّه شيئًا حتى سمعنا قولَه:

وأكره أن يعيب عليَّ قومي هجايَ الأرذلين ذوي الحنات (1) ورَدُّ بعض النقاد الرواية عن الكميت وطعْنُهم في ذي الرَّمَة وفي الطرمّاح قد يوحى أنَّهم في السماع والنقل أشدُّ تحرّيا وتدقيقا مسن

⁽١) المنصف ٣٤٥.

⁽۲) الموشح ۱۸۰.

⁽٣) الموشح ١٩٢.

⁽٤) سر الفصاحة ٧٢.

النحويين الذين يحتجّون بالكميت ويقبلون شعره، ولا يجدون فيه حرَجًا، ويعدّون ذا الرمة والطرماح من الفصحاء الذين لا يتطرق إليهم شكٌ، أو يجوز فيهم طعنٌ.

وممّا يخالفون فيه النحويين في باب الأشعار أنّهم يجدون في صدورهم شكًا في صحّة النقل عن الشعراء القدماء، فقد ذكر المرزباني أنّ السرواة قديمًا تُصلح من أشعار القدماء (۱)، ونقل بعضهم راضيًا ومصدّقًا ما نُقل عن ابن مقبل أنه قال: إنّي أرسل البيوت عُوجا فتأتي بها السرواة قد أقامتها (۲).

٤_ لغات العرب:

أغلب الرأي لديهم وأكثرُ العمل عندهم على عدم التوسُّع فيها، وبخاصة ما لم يشتهر منها، وقد بدا لكَ قبلُ أهم يَنفرون من النادر وينفرون، ولا يميلون إلى القليل ولا يحبون؛ إذ إنهم أصحاب لغة أدبية عامّة شائعة، فطالما حذروا الأدباء من ذلك، يقول ابن قتيبة:

"وليس للمحدث أن يتبع المتقدم في استعمال وحشي الكلام الذي لم يكثر، ككثير من أبنية سيبويه، واستعمال اللغة القليلة في العرب، كإبدالهم الجيم من الياء، كقول القائل: (يا رب إن كنت قبلت حجَّتَج) يريد: (حجتي) وكقولهم: (حَمَلٌ بُحْتِج) يريدون: (بختيّ)، و(عَلج) يريدون: (على)" (٣).

⁽١) الموشع ١٩٩.

⁽٢) مجالس تعلب ٢/١٣/٤.

⁽٣) الشعر والشعراء ١/٤٨.

وعمَلاً هذا المنهج تجدهم يرجّحون اللغة إذا كانت أكثرَ شيوعًا وأوسعَ انتشارًا، كأن تكون في الكتاب العزيز، قال أحدهم عن قول الفرزدق:

أبا حاضر مَن يزن يظهر زناؤه ومَن يشرب الخرطوم يصبح مسكّرا قال: فمد (الزنى)، وهو ممدودٌ في لغة أهل نجد، والقصر فيه لأهــل الحجاز، وهي لغة القرآن، وعليها الاعتماد (١١).

وما أراهم إلا محقين في ذلك، فإنّ للعرب لغات حاصةً تستحق أن تروَى، ولا يُعمل بما ولا تقلّد، وفي لغتهم العامة المشترَكة ما يغني عنها.

وقد رأيت بعض النقاد في أحكامه الذوقية يُفضّل ضرورة على لغة عن العرب ثابتة؛ لألها غير مشهورة.

ثم إنهم لم يمنعهم ذلك ألهم إنْ رضُوا عن أديب تلطَّفوا، فقبلوا منه ما وافق لغة للعرب، وإن كانت قليلةً، كلغة (أكلوني البراغيث) التي ارتكبها المتنبى في قوله:

ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذّب والسهام تريخ فقال الناقد: ثنّى الفعلَ (يعني: رمتا) في تقدّمه، على مذهب في التسامح. قال: وقد ورد ذلك في أشعار العرب، قال الشاعر:

ولكنْ ديافيُّ أبوه وأمّه بحيران يعصرْنَ السليطَ أقاربُه (٢) ونصَبَ العجاجُ معمولي (ليت) كليهما في قُوله: (يا ليت أيامَ الصّبا رواجعا)، فقال فيه ابنُ سلام: إنها لغةٌ لهم، وأردف: سمعتُ أبا عون

⁽١) نضرة الإغريض ٢٦٠.

⁽٢) المنصف ٢٩٢.

الحرمازيّ يقول: (ليت أباك منطلقا) و (ليت زيدا قاعدا)، وأخبرين أبو يعلى أنّ منشأه بلادُ العجاج فأخذَها عنهم. (١)

وقال البحتري:

فغيرُ عجيب إن رأيتيه أن تَرَيْ تلهّب ضرب في شَواك مبين فقلّب الناقد فيه القولَ، وحرج به من لغة قليلة إلى أحرى قليلـة، وقال: إنْ رُوي: (رأيته) على احتلاس الهاء من غير ياء تتبعها ولا ياء قبلها فهو عند سيبويه ضرورة، وذلك عند الفراء لغـة للعـرب، وإنْ رُوي: (رأيتيه) بياء قبل الهاء فهى لغة... إلخ(٢)

وقال البحتري:

ومُهيجُ هَيجاءِ يُبَلِّغُ رُمْدِ صَفَّ العدا والرُّمْحُ خَسةُ أَذَرَعِ والمشكل فيه تَذكير (الذراع)، فأجاب الناقد وقال: وهي لغية عكلية، والأجود تأنيثها، قال: واستدلّ الفراء على تذكيرها بقولهم في اسم الموضع: (أذرعات)...(٣).

غير ألهم في مواقف أخرى ينتقدون بعض اللغات، فيَعيبولها ويصفولها بالرداءة، فلقد عابوا على البحتري قوله:

متحیّرین فباهت متعجّب مخمل یری أو ناظر متأمّل

قال ابن الأثير: قوله: (باهت) لغة رديئة شاذّة، والعربي المستعمل: (بُهت الرجلُ يبهَت فهو مبهوت) (1).

⁽١) طبقات فحول الشعراء ٧٩/١، وانظر: الموشح ٢١٧.

⁽٢) عبث الوليد ٥٠٥.

⁽٣) عبث الوليد ٢٨١.

⁽٤) سر الفصاحة ٧١.

وحين قال البحتري أيضا:

إِنِي الأَرضَى بخطَّ سطرٍ وأَن يَجينِي له رسولُ قال ناقدُه: (يَجينِي) لغة رديئة، وكأنَّ مَن يقولها في المضارع يقول في الماضي: (جا) في وزن: (را)...إلخ^(۱)

ومثل ذلك كلمة: (اللذ) وهي لغة في (الذي)، فابنُ الأثير يقــول: وممّا عابوه قولُ المتنبي:

وإذا الفتى طرح الكلام معرّضا في مجلسٍ أخذ الكلام اللّه عنّا فإنّ (الله) في (الذي) لغةٌ شاذّة قليلة. (٢)

بل إلهم يقبلون تغييرَ اللفظ وحذف حركة البناء ويلجؤون إلى ذلك ويفضلونه على التأويل بلغة مشهورة عن العرب، ففي قول البحتري:

ذهب الكرام بأسرهم وبقي لنا (ليت) و(لو)

قال المنتصر له: (بقيُّ) بسكون الياء أحسن من استعماله اللغـة الطائية (بقَّى)، حتى يتمّ الوزن ويصحّ، وكلاهما فيه نظر. (٣) مع أنّ غـيره يقبلها ويفسّر هما، كما صنع ابن سلام في قول المستوغر بن ربيعة:

هل ما بقَى إلا كما قد فاتنا يومٌ يكر وليلةٌ تحدونا قال: قوله: (بقَى) يريد: (بقي)، وهي لغة لطيئ (⁴⁾.

⁽١) عبث الوليد ٤٢٢.

⁽٢) سر الفصاحة ٧١.

⁽٣) عبث الوليد ٥٢٤.

⁽٤) طبقات فحول الشعراء ٣٤/١.

والجديد العجيب عندهم ولم أره في النحويين أنّ بعضهم يُغلّط لغات للعرب ثابتة، كما عند كبيرهم ابنِ سلام الذي يقول: "وقد تغلط مقاصيم الشعراء وثنيّاتهم فيغلطون في السين والصاد والميم والنون، وكان أبو الدهماء العنبري يقول: (الصّويق) و (بُرُّ مكيول) و (توب مغيوط)، (۱) وهي لغة ينصّ النحويون على ألها تحفظ و لا يقاس عليها.

ومن كبير تجاوُزاهم أنّ أبا الحسن الجرجاني يصف لغات ثابتة عسن بعض العرب بأنها من أغاليط الشعراء ومن أشعارهم المعيبة المسترذلة والمردودة المنفية، كلغة إلزام الأسماء الستة والمثنى الألف، وفتح نون المثنى الأسماء الستة والمثنى الألف،

* * *

⁽١) طبقات فحول الشعراء ٨١/١.

⁽Y) IlemIds V.

ج _ منهجهم في القياس.

تزخر مباحثهم وتزدان أحكامهم بأقيسة كثيرة محكَمة، كأنك تقرؤها في كتب النحو، حتى إني لا أكاد أجد فرقا بينا بين الفريقين، وإنّما هو قياس النحويين، تسلّح به النقاد، وإنّما هي سيوفهم، استعملوها، فنافحوا بها وهاجموا.

فقد جعلوا القياسَ مصدرا تُوسّع به اللغةُ، ولم يشاؤوا أن يحصروا المتكلمين في ألفاظ المتقدّمين فحسب، بل فتحوا لهم الأبوابَ بقدَر، وحين انتقد غيرُ واحد من النقاد المتنبيَ في قوله:

فلًى مَن على الغبراء أولهم أنا لهذا الأبي الماجد الجائد القرمِ قالوا: لم يُحْك عن العرب: الجائد، وإنما المحكيُّ عنهم: (رجل جواد، وفرس جواد، ومطر جواد). قال المحتج: هذا الباب يُستغنى فيسه بالقياس عن السماع لاطّراده، واتساق أمره على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف إلى فاعل ومفعول، وكل فعل فله مُفعل ومفعل، ولسنا نحتاج في مثل هذا إلى التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذاهب القياس، والأصل الذي عليه أهل اللغة (۱).

وهم مثل النحويين أيضا يعرفون أحكامًا جَرَت على قياس مطّرد وأخرى ليست بذات قياس، فحينما غلَّط ابنُ الأثير أبا تمّام في قوله: بالقائم الثامن المستخلف اطّأدت قواعدُ الملك ممتدًّا لها الطولُ

⁽١) الوساطة ٤٨٣.

وموضع الغلط الفعل: (اطّأدت)، والصواب: (اتطدت)، قال: ألا ترى أنه قال: (اطأدت)، والصواب: (اتّطدت)، لأن التاء تُبدل من الواو في موضعين: أحدهما مقيس عليه كهذا الموضع، لأنك إذا بينت (افتعَل) من الوعد قلت: (اتّعَد)، ومثله ما ورد في هذا البيت، فإنه من: (وَطَد يَطِد)، كما يقال: (وَعَد يَعِد)، فإذا بني منه (افتَعَل) قيل: (اتّطَد)، ولا يقال: (اطّأد)، وأما غير المقيس فقولهم في (وُجاه): (تُجاه)، وقالوا: (تُكلن)، وأصله الواو، لأنه من: (وَكَل يَكل)، فأبدلت الواوُ تاءً للاستحسان (۱).

وهم مثلهم أيضًا يدركون أنه لا يكاد يوجد بابٌ من العربية يخلو من نوادر وشواذ؛ ولو جُعلت أصولاً وأُجرِيت على حكم القياس لبطلت الأصولُ واختلط الكلام، ولجاز أن يقال في (جَمَل): (أَجْمُل)، كما قالوا: (جَبَل وأَجْبُل)، وجاز: (كَلْب وأكْلاب) كما قالوا: (فَرْخ وأفراخ)(1).

ووصلوا إلى أعلى مباحث القياس، وهو التقسيم الرباعي للقياس والاستعمال، وأثبتوا شيئا مطّردا في القياس ولا يحسن في الاستعمال وغير الضرورة (٣)، ومثّلوا لذلك لفظة: (ودَعَ)، قال ابن الأثير: وهي فعل ماض ثلاثي لا يثقل بها اللسان، ومع ذلك لا تُستعمل على صيغتها الماضية إلا جاءت غير مستحسنة، وتجيءُ مستحسنة على الأمر والمضارع، وأما الماضي في هذه اللفظة فلم يستعمل إلا شاذاً ولا حُسْن له، كقول أبي العتاهية:

أثــروا فلم يدخلوا قبورهم شيئاً من الثروة التي جمعوا

⁽١) المثل السائر ٦٧/١. وانظر: عبث الوليد ٢٤٢

⁽Y) IlemIds 102.

⁽m) خذ مثلا من عبث الوليد ١٣٢.

وكان ما قدموا لأنفسهم أعظم نفعاً من الذي ودعوا

وهذا غير حسن في الاستعمال، ولا عليه من الطلاوة شيء. (١) كما أنّ كل لفظ مسموع ليس صالحا أن يقاس عليه، كحذف حركة الإعراب (١) والتوسّع في حذف الصفة والموصوف وإقامة كلّ منهما مقام الآخر؛ فإنّ ذلك لا يكون اطراده في كل موضع، ولا يجيء أكثره إلا في الشعر، ولا يطرد قياسه في الكلام المنثور (٣). وفي حكم ذلك مطل الحركة وإنشاء حرف عنها من جنسها، وقد كثر ذلك في شعر المتقدّمين، ولم يجزه النقاد لشاعرٍ مولّد، إلاّ إذا نقله نقلا بلفظه الذي استعمله المتقدمون، ولا قياس عليه (١).

وكثيرٌ من النقاد عابوا على المتنبي بيتا شهيرًا سبق غير مرة إذ قال: (سُداس)؛ لأنهم ما يرون قياس (فُعال) في الأعـــداد إلاّ إلى أربعــة، ولا يتحاوز بها السماع، ولا يسوغ فيها القياس^(٥)، وقد سلف عيبُ المتنبي في قوله: (دهشت)؛ لأنه قاسه على غيره، وهو لا يقاس^(١).

ووجهُ نفيهم ما سبق من قياسٍ ألهم يرون المنقول الذي ورد به قليلا لا ينهض للعمل به واحتذائه، قال الآمدي في ذلك: وقد يجيء عن العرب

⁽١) المثل السائر ١/٢٠٠.

⁽٢) كما في العمدة ٢٧٥/٢، ونضرة الإغريض ٢٦٤-٢٧٦.

⁽٣) المثل السائر ٢٧/٢، ٢٤٤/٣.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٧٧.

⁽٥) الوساطة ٩٦.

⁽٦) المنصف ٤٤١.

شواذٌ لا تُجعل أصولاً، ولا يلزَم لها قياسٌ؛ لأنّ ذلك لو ساغ واستمر لائقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق^(۱).

و خالفوا من يَشْر ع باب القياس، ويُلقى الحبل للأدباء أن يقيسوا ما يشاؤون، قال عنه: إنه جعل الشعراء بزعمه أمراء الكلام، وأباح لهـم التصرّف على غير ضرورة؛ وهذه القضية إن سبقت على اطّراد قياسها زال نظام الإعراب، وجاز للشاعر أن يقول ما شاء، وأن يناول ما أراد عن قرب، فيثقّل كل مخفّف، ويخفف كل مثقّل، ويحذف ويزيد، ويغيّر الجموع، ويتحكّم في التصريف، ويتعدّى ذلك إلى حركات الإعــراب، ويتحاوزُه إلى ترتيب الحروف؛ فإذا كان هذا ممتنعًا محظــورًا، ومتعـــذَّرًا محجورًا، فلا بدّ من حدٍّ يقف عنده الشاعر، وينتهي إليه الفرق بين النظم والنثر، فيزول هذا الأساس الذي مهده، والأصل الذي قرّره، ويرجع إلى ما قالت العلماء فيه، وما أجيزَ للمضطر من التسهيل، وفُضِّل به النظمُ من التسامح، وهي أبواب معروفة، ووجوة محصورٌ أكثرُها، ومعظَّمُ ما يوجد فيها رَدُّ الكلمة إلى أصلها، وإلى ما أوجب القياس الأعم له؛ مثل صرف ما لا ينصر ف؛ لأن تر°ك الصرف لعلة، فأزيلت وألحق الاسم بأصل الأسماء. ومثل قصر ما يُمَدّ، لأن المُدّة زيادة عارضة فحذفت، ومثل إظهار التضعيف لأنه الأصل، ونحو هذا وشبهه (٢).

⁽١) الوساطة ٤٦٦. وانظر: نضرة الإغريض ٢٦٠.

⁽Y) الوساطة 073-273.

. وسخروا ممّن سمح لنفسه بالقياس، يحسب أنه متاح له، فمن طرائف ذلك في روايات النقاد ما رواه المرزباني قال: حدّثني علي بن يحيى قـال: حدثنا محمد بن العباس قال: حدثنا عيسى تينة قال: سمعــت الأصــمعي يقول: قال رجل: (ترافع العزّ بنا فارفنععا) فقلت له: هذا لا يجوز! قال: فكيف حاز للعجّاج أن يقول: (تقاعس العزّ بنا فاقعنسسا) ولا يجـوز لي أنا أن أقول: (فارفنععا)!!(١٠).

ووقفوا عند القياس الخاطئ، ولم يقبلوه، كما في قول البحتري: ومن قبلُ ما جرّبت أنباء جمَّةً ولا يعرف الأنباء إلاّ المجرّب حيث ترك صرف (أنباء)، وقال عنه ناقده: وذلك رديء حددًا، ولعلّ قائلَ هذا الشعر قاسه على (أشياء)(٢).

ووجدت لهم أقيسة جريئة، كفعل أحدهم حين أشكل عليهم قولُ البحتري:

وجحاجح الأزد بن غوث حوله فرقا يهزّون اللحاء الشّيبا فالوارد في نسخة الديوان: (اللحاء) بالمدّ، قال الناقد: ويجوز أن يكون قاله كذلك، ثمّ أردف: "ولو رُويت: (اللّحيّ) لكان ذلك وجها حيّدا على أن يكون (اللحيّ) جمع (لحي)، واللحي منبت اللحية". ويظهر أنه لم يجد هذا اللفظ منصوصا عليه في كتب اللغة فقال: "ولو سُمع (لُحيّ) في جمع (لحية) لكان ذلك قياسا؛ لأهم يرون حذف الهاء من

⁽١) الموشح ٣٧٠.

⁽۲) عبث الوليد ۹۸.

المجموع، ولذلك قال بعضهم في (أشد): إنه جمع (شدّة). (١) وقال هـذا الناقد عينه في قياس آخر قيّم: ((والقياس يشهد بأنّ مدّ المقصور جائز؛ إذ كانوا زادوا حروف المدّ واللين في مواضع كثيرة)) (١).

وقوله عن بيت البحتري:

ولولم تدافع دولها لتفرقت أيادي سبًا عنها سباء بن يشجب قال: ما علمت أحدا من الشعراء مدّ (سبأ)، وذلك حائز على القياس، وإنما يستعمله الفصحاء مهموزا بغير مدّ (٣)

والحق الذي أشهد به - وهي شهادة المحبين الأصفياء - أنّ للقسوم نظرا محكما وعللا ناضحة كثيرة عالية، يظهر فيها بوضوح إحكام القياس وتمام أركانه، يقول أحدهم: " ممّا يجوز للشاعر المولّد استعماله ضرورة قصر الممدود، ولا يجوز له مدّ المقصور؛ لأنه خروج عن الأصل، وأمّا قصر الممدود فهو ردّ الشيء إلى أصله"(أ) وقال فيه أيضا: "يجوز أن يُصرف ما لا ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء كلّها الصرف، وإنما طرأت عليها عللٌ منعتها من الصرف، فإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف فقد ردّه الى أصله... وأما أن يأتي الشاعر إلى ما ينصرف فيترك صرفه فلا يجوز؛ لأنه إخراج الشيء عن أصولها يُفسِدُ مقايس الكلام فيها" (٥).

⁽١) عبث الوليد ٤١-٢٤.

⁽٢) عبث الوليد ٢٢.

⁽٣) عبث الوليد ٦٤.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٦٠. ونحوه في: الوساطة ٤٦٦، والمنصف ٢٩٧.

⁽٥) نضرة الإغريض ٢٥٩، ونحوه في الوساطة ٤٦٦، والموشح ٩٣.

وأجاز أيضا للشاعر المولّد تأنيث المذكر وتذكير المؤنث على المعنى، قال: وهو أفشى في العُرْف والاستعمال من أن يُؤتى عليه بـشاهد أو مثال، وإذا جاز تأنيث المذكر في كلامهم حمْلاً على المعنى، وهو منهم حمْلاً الأصْل على الفرْع، كان تذكيرُ المؤنث أجدرَ بالجَوازِ من حيث كان الأصلُ هو التذكير. ومن الحسن الجميل ردُّ الفروع الى الأصول. (1)

ومن عميق نظرهم في القياس وإحكامهم التعليل ألهم وازنُوا بين العوامل، وقُضُّوا أنَّ بعضها أقوى من بعض، فتقدير الفعل أولى من تقدير الخبر؛ لأنَّ الفعل أقوى (٢).

وفُضِّلَت همزةُ الاستفهام على (هل) في قول البحتري:

هل الشباب مُلِمٌّ بي فراجعةٌ أيامُه لي في أعقاب أيامي

لأنها الأصل في باب الاستفهام، والاتساعُ يقع فيها أكثرُ منه في غيرها، فيحسن أن يُقال: (ألأجل كذا جفوتَني)، ولا يحسن: (هل لأجل كذا جفوتني)^(٣).

وهكذا يجعلون في الكلمات أصولا وفروعا، وفي العوامل قويا وضعيفا؛ ولأجل ذاك عابوا على المتنبي إدحاله (إلا) على الضمير المتصل في قوله:

لم تر مَن نادمَــت إلاّكا لا لسوى ودّك لي ذاكا

وقالوا: (إلاّك) يجوز استعمالها في الشعر، والوجه في الكــــلام (إلاّ إياك)؛ لأنّ (إلاّ) ليس لها قوّة الفعل ولا هي عاملة. (١)

⁽١) نضرة الإغريض ٢٨٦.

⁽٢) المنصف ٢٢٦.

⁽٣) عبث الوليد ٤٨١.

⁽٤) المنصف ٥٥٣.

وهذه العلل المنطقية العقلية التي بُني عليها قياسهم تحاول الإقناع، وتَصدُق في النحو وفي المنطق أيضا، وتُؤكّد أن اللغة والنحو نشاط عقلي يتّفق مع أعمال العقل الأخرى ويصدر عنها.

وثَمَّ عللٌ أخرى نحوية صرفة، ما هي إلا أحكام عرفوها بالاستقراء فقرّروها في أبواهما، والغالب أنهم ناقلُوها عن النحويين، ثمَّ بنَوا بعضها على بعض، ومن أمثلة ذلك أنَّ كثيرا من النقاد عابوا أبا الطيب حين قال:

..... هذي برزت لنا فهجت رسيسا

وعلّل ذلك أحدُهم بأنه حذف علامة النداء من (هذي)؛ وحذفُها خطأ؛ لأن (هذي) تصلح أن تكون نعتاً لــ(أيّ)، وكل معرفة تصلح أن تكون نعتاً لــ(أيّ)، فحذف علامة النداء منها غير جائز (١).

والمحتجّ للمتنبي يعترف بصدق هذا القول وبأنه أصل القياس في النحو، لكنه يعارضه بقياس آخر، بناه على بيتين مسموعين عن العرب، وهما:

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا.

وقول العجاج: (جاري لا تستنكري عذيري)، وقال محكِمًا قياسَه: فإذا جاز هذا في النكرات فهو في المعارف أجوز (٢).

وناقد آخر يُخطَّئ المتنبي أيضا في البيت السابق نفسه بعلَّة أخرى قريبة من علَّة الأول، قال: حذْف النداء من المبهمات لحنٌ عند البصريين،

⁽١) الوساطة ٤٧٩

⁽Y) الوساطة EV9.

وعلَّله بقوله: لأنه لا إعراب لها يدلّ على إرادتك، كما يدلّ قولك: (زيدُ أقبلُ) على المحذوف(١).

وخطَّؤوا ذا الرمة في قوله:

حَراجِيجُ مَا تَنْفُكُ إِلَّا مِنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرَمِي بِمَا بِلَدًا قَفُرا حَيْثُ أَدْخُلُ (إِلاّ) بعد قوله: (ما تنفك)، ووَجه تخطئته: أنّ (ما) مع هذه الحروف خبرٌ، وليست بجحد، أو كما قال الآخر: (ما) جحْد، و (إلاّ) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان؟ (١٠).

وقال آخر عن هذا البيت أيضا: كيف أدخل (إلا) بعد (ما تنفك) لإقامة وزن البيت فأفسدَه. لأنّ (ما يزالُ) و(ما ينفك) في كلامهم جَحْد، و(إلا) تحقيقٌ، فكيف يجتمعان! ولهذا لو قُلت: مازالَ زيدٌ إلا قائماً، لم يجُزْ^(٣). وزاد المتنبى النون في لفظة عيبت عليه كثيرا، وهي قوله:

رْقُطُنَّةٌ منْ أَجْوَد القُطُنِّ) .

وهي غريبة يعسر الاعتذار عنها، ولكن اعتذر معتذرٌ أهم أجروا النون محرى حروف العلة في الزيادة، وزاد هذه العلة الغريبة شرحًا، وذكر لها وجوها، وأورد قول بعض من يحتج لأبي الطيب، وقال: إنّ النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة، ومن حقها أن تتبيّن عند حروف الحلّق حسن تشديدُها لتظهر ظهورًا شافيًا، فهذه علة قريبة قد يحتمل للسشاعر تغيير الكلام لأجلها. ويؤكد ذلك أن النون أقرب الحروف إلى حروف العلة: الياء والواو، وأكثرها شبهًا بهما؛ ومناسبةً لهما؛ لألها تُدغَم فيهما،

⁽۱) المنصف ۲۹۵.

⁽٢) كل ذلك في الموشع ١٨٣.

⁽٣) نضرة الإغريض ٣٩٤.

وتزاد حيث يزادان؛ فتنصب علمًا للصرف، كما يجعلان علامة للإعراب، وتبدل الألف منها في قولك: (اضْرِبَنْ)، إذا أردْت النون الخفيفة؛ كما تبدل منها في مواضع البدل، وتحُل محل الواو في قولك: (هُرانيّ) و(صنعاني)؛ وإنما هو: (هراويّ) و(صنعاوي)، وتحذف إذا كانت خفيفة كما يحذفان لالتقاء الساكنين فلما جرى معهما هذا المجرى، وحل من مناسبتهما هذا المحل، احتمل ما يحتملانه من حذف وزيادة. (1)

وعلَّل أحدهم حذفَ النجاشيِّ النونَ من (لكن) من قوله:

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقيٰ إن كان ماؤك ذا فضلِ بأنهم حذفوها تشبيها لها بالياء المحذوفة للتخفيف في (لا أدرِ) وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ (٢) لمضارعتها حروف المدّ واللين (٣).

ونقل العلويُّ غيرَ مؤيِّد عن بعض النقاد تجويزَه الإقـواءَ في القافيـة، وبخاصة الجرِّ مع الرفع، ونَقَل تعليله، وهو قُربُ كل واحد منهما من صاحبه، ولأن الواو تُدغم في الياء وأهما يجوزان في الردف في قصيدة واحدة، قـال: فلمّا قربت الواو من الياء هذا القرب تخيِّلوا جوازَها معها (٤).

ومن تعليلاتهم الدقيقة الدالة على قوتهم في باب القياس وإحكامهم له أنّ أحدهم أورد في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّـ عَيْلٍ ﴾ (٥) أنّ أحدهم أورد في قوله تعالى:

الوساطة ٤٦٨.

⁽٢) سورة الكهف، الآية: ٦٤.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٦٨.

⁽٤) نضرة الإغريض ٢٤٣-٢٤٥.

⁽٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

تقديره: (حصلة من اتقى)، أو أنّ تقديره: (ولكنّ ذا البرّ من اتقى)، وقال: والأول أولى؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بحذف الأعجاز أولى منه بحذف الصدور (۱) وكان قد قال قبل ذلك: إنّ حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة كل واحد منهما مقام الآخر باب عريض طويل شائع في كلام العرب، وصرت في مخالفته لواحد من أئمة النحويين، وهو أبو الحسن الأخفش الذي لا يسرى القياس عليه (۱).

وذكروا أنّ الواو قد تُقلّب تاءً للاستحسان، مع أنه إبدال غير قياسيّ. (٣)

وكلّ هذا – ومثله كثيرٌ لا يمكن إحصاؤه – يُظهر بجلاء أنّ النقاد معتنون حدّا بالنحو والصرف ومعوّلون عليهما في أحكامهم ومتعمّقون في العلل عاملون بها.

وإنّ من المشكل الذي لا بدّ من تحريره في باب القياس أنّ لبعضهم الفاظا كأنّها تنفي القياس، ولا تفتح له بابًا، ولا ترى للمتأخّر إلاّ تقليد الفاظ المتقدمين، يقول ابن الأثير: إن أقسام النحو أُخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأبده ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً قُلّد في ذلك كما قُلّد في رفع الفاعل ونصب المفعول (3).

⁽١) المثل السائر ٢/٥٤٣.

⁽٢) المثل السائر ٢/٤٤٣.

⁽٣) المثل السائر ١/٦٧.

⁽٤) المثل السائر ١٤٨/١.

وهو في مواطن أخرى يُقلّب من قدر كلام النحويين في القياس وجهودهم في استنباط العلمل، ولا يستحبّ الخوض في العلل الثواني والثوالث ونحوها من العلل المركبة، ويقول عن أدلة النحويين وعللهم ومقاييسهم: إلها واهية لا تثبت على محك الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللاً، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة الي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها (۱).

وصرّح الآمدي مرةً أن اللغة لا يقاس عليها، وأنه إنما ينبغي أن ينتهى في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدّى إلى غيره (٢)، ويقول ابن وكيع عن المتنبي في أحد أبياته التي لُحِّن فيها: إنه استعمل المحتلف فيه، وقاس على كلام العرب الذي ينبغي أن يأخذ لغتهم سماعًا، يأتي بما أتت فيه اتباعًا (٣).

وتوجيه هذه العبارات الأخيرة المشكلة أنف وردت في سياق رد الفاظ استعملها مستعملها خطأً، وقالها غالطًا ومخالفًا كلام العرب، وغافلاً عن شرط القياس الصحيح وأركانه، فيكون كالذي أشير إليه أوّل الحديث عن القياس، وذلك في الأمور التي نصوا عليها أنّها تُنقل بلفظها، ولا تُحتَذى، ولم يوردها الناقد في معرض بيان القياس الذي يشهد عامّة عملهم وأكثر نقدهم ألهم يُحكمونه ويَحتكمون إليه.

⁽١) المثل السائر ١٨٨١.

⁽٢) الموازنة ١/ ١٨٥.

⁽٣) المنصف ٣٤٥.

د _ مذهبهم في الضرورة:

لا بدّ من الخوض في هذا المبحث لقوّة العلاقة بينه وبين الميادين التي خاض فيها النقاد، وسأحاول تلمّس آرائهم فيها، وما أباحوه وما لم يبيحوه، والمقارنة بينهم وبين النحويين في هذا الباب.

للنحويين في مفهوم الضرورة مذهبان مشتهران(١)، لم أجد منهما عند النقاد إلا ما يوافق أحدَهما، وهو رأيُ سيبويه والأعلم وابن حلف وابن مالك، وهو أنه لا يُعدّ ضرورةً إلاّ ما لا يمكن للــشاعر اســتعمالُ غيره، فإن كان له سبيلٌ أن يُستعمل غيره ثم تركه فإن ما استعمله حينئذ أمرٌ يراه جائزًا وليس ضرورةً، ذكر ابنُ طباطبا في حديثه عن اضطراب التركيب أنَّ الذي يَحتمل بعض هذا إذا ورَد في الشعر هو ما يُضطرُّ إليه الشاعرُ عند اقتصاص خبر أو حكاية كلام إنْ أزيل عن جهته لم يجز ولم يكن صدقا، ولا يكون للشاعر معه اختيارٌ؛ لأن الكلام يملكــه حينــذ، فيحتاج إلى اتّباعه والانقياد له، فأما ما يُمكن الشاعرَ فيه مـن تـصريف القول وتمذيب الألفاظ واحتصارها وتسهيل مخارجها فلا عذر لــه عنـــد الإتيان بمثل ما وصفناه. (٢٠) وقال ابن قتيبة مصرِّحًا بمخالفته إمامَ النحويين سيبويه ومحتَجًّا عليه بمذهبه في الضّرورة: وممّا يحتجّ به - يعني سيبويه- في أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ سكُّنَ ما يَنبغى له أن يحرَّكه – قولُ الهذلي:

⁽۱) راجعهما مفصَّلين في فصل: (الضرورة الشعرية في آراء النحاة) من كتاب: السضرورة الشعرية الشعرية في النحو العربي، لمحمد حماسة عبد اللطيف ۸۸-۱۱، والضرورة السعرية لمحمد سعد إبراهيم. وكتاب: الضرورة الشعرية للدكتور: عبد الوهاب العدواني ٦٢ وما بعدها. وانظر: الهمع ٣٣٢/٥.

⁽٢) عيار الشعر ٧٢.

يَبِيتُ على مَعارِى فَاخِرات بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العَبَاطِ قال: وليست هاهنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف (معارٍ) ولو قال: (يَبِيتُ على مَعَارٍ فَاخِراتٍ) كان السشعر موزوئا والإعرابُ صحيحًا. قال: وهكذا قرأتُه على أصحاب الأصمعيّ (١).

وعمادُ عمل النقاد وأغلبُه في هذا الباب يوافق طريقة أهل النحو التي استقرّت عند متأخّريهم، وهي التفريقُ بين القدماء الذين هم في عصور الاحتجاج - والمحدّثين الذين حاؤوا من بعدهم، والنقادُ في ذا الباب أكثرُ بيانًا من النحويين، ولا أستبعد أنّ متأخري النحويين قد نقلوا عنهم كثيرًا من آرائهم في الضرائر، فقد أحصوا ما عند الشعراء المتقدّمين من مواضع خالفت كلام العرب، وجعلوا منها شيئًا حسنًا يُباح للمتأخّرِ تقليده والقياسُ عليه وآخرَ غيرَ حسنٍ يُنقَل بلفظه، ولا يُنظر في القياس إليه، ويُعاب مَن فَعَله.

وقد يُشكِل على هذا رأي للمظفر العلوي إن فُهِم على ظاهره، وهو قوله: "والمولّد في ضرورات شعره وارتكاب صعابها أعذر من العربي الذي يقول في لغته بطبعه (۱۳)". وأحسب أن مرادَه عكس ظاهره، يُفسسر هذا قولٌ له آخر: " وكلُّ هذه العيوب لا يجوز للمولدين ارتكابها؛ لأهم قد عرَفوا قُبْحَها، وشاهدوا في غيرهم لذْعَها ولَفْحَها، والبدويُّ لم يأبه ها"(۱). وقال عن إشباع الحركة ومطلها: "ولا يجوز للمولّد إلاّ إذا نقله ها"(۱).

⁽١) الشعر والشعراء ٢/١٤.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٣٩.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٥٤.

نقلاً؛ لأنّها لغةُ القوم، ولهم التصرُّف فيها، وليس لنا القياسُ عليها، بــل نستعمل ما ورد عنهم نقلاً" (١).

وإنهم لا يُبيحون اللجوء إلى الضرائر إلا عند مَضايق الكلام واعتياص المرام (٢)؛ لأنها لا خير فيها، وإن كان بعضها أسهل من بعض. (٣) وليست متروكة لتحكم الشعراء، وإنما يَقتصرون بها على الحاجة (٤).

وقَضَوا أنه ينبغي أن يُحتَنب ارتكابُ الضرورات وإن جاءت فيها رُخصةٌ من أهل العربية؛ فإها قبيحةٌ تشين الكلام وتَذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأنَّ بعضَهم كان صاحبَ بداية، والبداية مَزَلّة، وما كان أيضًا تُنقد عليهم أشعارُهم، ولسو قد نُقدت وبُهرِج منها المعيبُ كما يُنقد على شعراء هذه الأزمنة ويُبهرج من كلامهم ما فيه أدبى عيب لَتحنّبوها(٥).

ونبّهوا أنه ينبغي للشاعر في العصور المتأخرة ألا يُظهرَ شعرَه إلا بعد ثقته بجودته وحسْنه وسلامته من العُيوب التي نُبِّه عليها، وأُمــر بــالتحرُّز

⁽١) نضرة الإغريض ٢٧٧.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٧٥.

⁽T) Ilsaci 7/77.

^(£) الوساطة ٤٦٦.

⁽o) الصناعتين ٥٦ -١٥٧.

⁽٦) الشعر والشعراء ١/٣٥٠.

منها، ونُهِيَ عن استعمال نظائرِها، ولا يضع في نفسه أن الشعرَ موضعُ اضطرار، وأنه يَسلك سبيلَ مَن كان قبلَه، ويَحتجّ بالأبيات التي عيبت على قائليها؛ فليس يُقتَدى بالمسيء، وإنما الاقتداءُ بالمحسن(١).

وذكر قدامة بن جعفر أن من نعوت الحسن في الشعر ائتلاف اللفظ والوزن، وهو أن تكون الأسماء والأفعال في الشعر تامة مُستقيمة كما بُنيت، لم يَضطرَّ الأمرُ في الوزن إلى نقضِها عن البنية بالزيادة عليها والنقصان منها... قال: وغير ذلك مما لو ذهبنا إلى شرحه لاحتجنا إلى إثبات كثير من صناعتي المنطق والنحو في هذا الكتاب، فكان يصعب النظر فيه على أكثر الناس...(٢).

وقد سبقوا النحويين أو كانوا أكثر منهم حرصًا ووضوحًا في بيان الحسن من الضرائر والقبيح، فإنّك تجد عندهم الحكم على الضرائر ظاهرًا حدًّا، فهم يُقسموها إلى قسمين: مستحسنة مقبولة، وأخسرى ليسست بمستحسنة ولا مرغوب فيها، وفرقان ما بينهما أنّ الأولى ذات أوجه تقرّبها من القياس، وتردّها إلى أصلها فيه، وربّما أحذوا أصل هذه القاعدة في التفريق من النحويين؛ فإهم يُقرّروها في الحديث العام عن السضرائر، ولكنّهم لا يُفصّلون عند ذكر الأبيات والأنواع "". وهذا ما قرّره الآمدي

⁽١) عيار الشعر ٩.

⁽٢) نقد الشعر ١٩٠.

⁽٣) تجد إشارات إلى ذلك عند سيبويه، كما في الكتاب ٢٢/١، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، و٣) وابن السراج في والمبرد في المقتضب ٢٩، ٢٨، ٢٨، ٢٨، ٢٨١، ٢٤/٢، ٣٥٤/٣ وغيرها. وابن السراج في الأصول ٤٤٧، ٤٤٢، ٤٤٢، ٤٤٢ وغيرها.

حين أوجَب على الأديب أن يَعرف ما أجيز للمضطر من التسهيل، وفُضِّل به النظمُ من التسامح، وهي أبواب معروفة، ووجوة محصور أكثرُها، ومعظمُ ما يوجَد فيها ردُّ الكلمة الى أصلها، وإلى ما أوجب القياسُ الأعمُّ له؛ مثل صرف ما لا ينصرف؛ لأن ترْك الصرف لعلة، فأزيلت وألحق الاسمُ بأصل الأسماء، ومثل قصر ما يُمَدّ، لأن المدة زيادة عارضة فحُذفت، ومثل إظهار التضعيف كقوله: (إني أجود لأقوامٍ وإن ضَننوا)؛ لأنه الأصل (١).

وقال المرزباني: حدّثني العروضي قال: اعلم أنّ ما لا ينصرف يجوز صرف في الشعر؛ لأنه يُردّ إلى أصله، وأمّا ترْك صرف ما يَنصرف فهو غير جائز؛ لأنه يُخرج الشيء عن أصله، وقد أجازه الأخفش، وهذا قبيحٌ، لا يجوز، ولا يُقاس عليه؛ لأنه لحنّ، ومثلُه قصر الممدود يجوز في الشعر، ولا يجوز أن يُمدّ المقصور؛ لأنه خروج عن الأصل، وقصر الممدود هـو ردّ الشيء إلى أصله(٢).

ومن لوازم هذا التقسيم ألهم أجازوا للشاعر المولّد القياسَ على ما ورد من الضرائر الحسنة، وشرَعوا الباب لهم للقول على منوالها، وما أجازوا له أن يقلّد المتقدّمين في ضرائرهم غير الحسنة، بل له أن يَستعملها

⁽١) الوساطة ٤٦٦.

⁽٢) الموشح ٩٣. ونحوه وكثير من ألفاظه في: نضرة الإغريض ٢٥٩–٢٦٠.

بألفاظها الواردة فحسب ويحكيها وينقلها، (١) وإن استعملها المولَّدُ عَدُّوه مُخطئًا، ورَأُوه لاحنًا، وأوجبوا عليه اجتنابَها (٢).

مع أن هواهم الغالب ألهم لا يَستحبّون الضرورات بنوعيها، مع أن هواهم الغالب ألهم لا يَستحبّون الضرورات بنوعيها، مع إقرارهم بجواز العمل بالأول منهما، فقد ذكر بعضهم أن من الضرائر ما هو غير محظور ولا معيب، وأنه لا يؤثّر في فصاحة الكلمة كثيرا، لكنه يؤثّر صناعة الشعر عنه؛ لأنه ليس من تمام الفصاحة. (٣) وقال ابن رشيق: إنه لا خير في الضرورة، على أن بعضها أسهل من بعض (٤).

وقال المظفر العلوي -وهو أوسع من خاض فيها منهم، وأكثرهم فيها تساعًا، كما رأيت قبل-: وأمّا ارتكاب الضرورات غير المحظورات فيجوز استعمالها وإن كانت عند المحققين عيبًا، وقائلها عندهم مسيئًا، إلا أنّ اجتنابها مع جَوازها أحسن، ولا ينبغي الاقتداء بمن أساء من السشعراء القدماء بل بمن أحسن منهم وأجاد، ولا يحذو المحتذي إلا حدثو السسعر المحيد والنظم المحتار والطريقة الحسنة والسنة الهادية واللفظ الرشيق الحلو اللطيف السهل الآخذ بمجامع القلوب المستولي على قُوى النفوس الواصل إلى الأفهام من غير حجاب، الهاجم على العقول بلا مطرق ولا بسوّاب، المشاكل للأرواح لفظاً ورقة، وللسحر حلاوة ودقة (٥٠).

⁽١) نضرة الإغريض ٢٧٧. وانظر أيضا: ٢٥٥. ٢٧٤.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٧١. الموشح ٩٣.

⁽٣) سر الفصاحة ٧٤.

⁽³⁾ العمدة ٢/٩٢٢.

⁽٥) نضرة الإغريض ٣٩٠. وانظر نحو هذا المنهج في المنصف ٦٢٧، سر الفصاحة ١٠١.

وعاب ناقدٌ على المتنبي بيتًا، ثم أورد دفاعًا عنه يتضمّن التوسيع له في الضرائر، ولم يرتضِ هذا الدفاع، قال: "ولعلّ بعضًا من المتستدّقين أن يعارض هذا القول مني بالطعن، ويقول: الخيارُ له ركوبُ ما لا يجوز إلا في ضرورة على الصحيح الفصيح. فالجواب عن ذلك: أنّ أبا الطيب أكثرُ الناس ركوبًا للضرورات والجحازات أوّلا، وأيضًا فإنّ أشعار المحدثين لا يُراد منها استفادة علم، وإنّما تُروى لعذوبة ألفاظها ورقّتها وحلاوة معانيها وقرب مأخذها، ولو سلك المتأخرون مسلك المتقدمين في غلبة الغريب على أشعارهم ووصْف المهامه والقفار والإبل والفلوات وذكْرِ الوحش والحشرات ما رُويتْ، ولا سيّما مع زُهد الناس في الأدب في هذا العصروما قاربه (۱).

والذي خالف فيه النقادُ أهلَ النحو أنّ من النقاد مَن يُعلِّظ في لفظه على الضرائر غير المستحسنة التي قبلوها عن المتقدّمين، ولم يبيحوها للمولّدين، فإنّ أحدَهم عدّها لحنًا، يقول العلوي: أما الذي لا يجوز للمولّد استعمالُه، ولا يُسامَح في ارتكابه فهو جميعُ ما يأتي عن العرب لحثنًا لا تسيعُه العربيةُ ولا يجوزه أهلُها سواء كان في أثناء البيت أو في قافيته، فإنّ اللحن لا يجوزُ الاقتداءُ به، ولا الترولُ في شُعبه. (٢) وعَدّ أيضًا كسر نون الجمع المذكر السالم لحنًا (٣).

⁽١) المنصف ١٧٤.

⁽٢) نضرة الإغريض ٢٣٩.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٥٥.

ويظهر الفرق حليًّا في عبارة نحويٍّ وعبارة ناقد وردتا في مسألة واحدة من هذه الضرائر غيرِ المستحسنة، فقد نَقل العلوي عن أبي علي الفارسي أنّها لا يُقاس عليها، وقال هو عنها: "وأقول: إنّ هذا لا يجوز فعلُه؛ لأنه لحنٌ قبيح" (١).

وقد تجد من النحويين من يُقارب النقّادَ في هذا، وهو ابن حيى؛ ولعلّ ذلك بسبب تَعاطِيه مثلَهم حرفة الأدب، وانشغاله معهم بشعر المتنبي وغيره؛ فله تصريحٌ بتلحين بعض الضرائر وتقبيحها(٢) على نحوٍ لم أحده عند الإمامين: سيبويه والمبرّد.

ولربّما حاوزَ ناقدٌ الحدَّ المباحَ، فوصف ضرورة حسنةً بأنها لحنٌ، كما فعَل في قطع ألف الوصل الذي لم يُبحْه للشاعر المولّد إذا اضطُرّ؛ لأنه يراه لحنًا (٣).

* * *

⁽١) نضرة الإغريض ٢٥٩.

⁽٢) ذلك في الخصائص ٣٢٩/١-٣٣٣، وأحلت إليه في مواضعه من الأبيات المعيبة بالضرورة.

⁽٣) نضرة الإغريض ٢٧٦.

هـ _ منهجهم في التأويل:

حرصتُ أن أقف أمام النقاد البارعين، وأستمتع بآرائهم، وأستمع تأويلاهم للأبيات التي حرى فيها بحثٌ نحويّ، وتعالت فيها أصوات التخطئة وآراء التصويب، وسبب حرصي عليها وعليهم أهم هم أولى الناس بالنصوص الأدبية وأصدقُ العلماء فيها حجةً وأعلاهم في ميدالها رايةً، وذلك لننظر كيف يفعلون بالمشكلات، وما الذي يقبلون من التأويلات والذي لا يقبلون.

فوجدهم يُقدّرون سعة ميدان التأويل، ويَشرَعون أبوابَه، يقول ابن رشيق: "ولكلّ كلامٍ وجهّ، ومن التمسَ عيبًا وجده"(١)، وباب التأويـــل يتّسع، ومذاهب الاحتيال في النحو لا تضيق (٢).

ويَنشطون لأجل ذلك، وتَنطلق به ألسنتُهم، وتَطيب نفوسُهم إذا كان النصّ قديمًا لواحد من الأولين، أمّا المتأخر فلا يرون له نصيبًا من ذلك، "فاستعمال أقفاء الكلام إنما يجوز وتُطلّب له الوجوهُ إذا كان ذلك من بدويٌّ يَتكلم بطبعه، فأمّا لمثله – أي المتأخّر – فلا" (٣).

ومن العدل أن أشهد أن غالب تأويلهم قد أتوا فيه بما ينال الإعجاب ويسر الناظرين، فإن لهم تأويلات نحوية وتصريفية عميقة مسوطة، كأنما تقرؤها في كتاب نحوي واسع التفاصيل، منه ما فعله ابن

⁽١) العمدة ١٠٢/١.

⁽Y) الوساطة 11.

⁽۳) المنصف ۱۷۸.

قتيبة في دفاعه عن أبي نواس، قال: "وقد كان يُلَحَّن في أشياء من شعره، لا أراه فيها إلا على حجةٍ من الشعر المتقدم، وعلى علةٍ بينةٍ من علل النحو. منها قوله:

فليث ما أنت واط من الشرى لي رَمْسا أمّا تركه الهمز في (واطئ) فحجته فيه أن أكثر العرب تترك الهمز، وأمّا نصبه (رمساً) فعلى التمييز، وأن قريشًا تتركه وتبدل منه. وأمّا نصبه (رمساً) فعلى التمييز، والبغداديون يسمونه (التفسير) ألا تراه قال: (فليت ما أنت واط من الثرى لي) ! فتمَّ الكلام، وصار جواب (ليت) في (لي) ثم بيّن من أيّ وجه يكون ذلك، فقال: (رمسًا)، أي: (قبرًا)، كما تقول في الكلام: (ليت ثوبَك هذا لي)، ثم تقول: (إزارًا)؛ لأن جواب (ليت) صار في قولك: (لي)، وصار (الإزار) تمييزاً"(١).

وقَلَّبَ المعرّي لك الأمورَ ليُقنعك بصواب البحتري في قوله:

يا مادح الفتّح ويا آمله لست امراً خاب ولا مُثْنِ كَذَبْ وقال: إذا اعتقد أنّ (مثنٍ) منصوب بالعطف على (امرئ) فهو ضرورة عند سيبويه، ولغة عند الفراء ليس بضرورة، وإذا جُعل مرفوعًا فلا ضرورة فيه، ويكون المعنى: (ولا أنست مشنٍ)، وإن جُعل في موضع خفضٍ فهو على توهم الباء، كأنه قال: لست بامرئ خاب، ومنه البيت الذي أنشده سيبويه:

مشائيمُ ليسوا مُصلِحين قبيلةً ولا ناعب إلا ببَينِ غُرابُها(٢)

⁽١) الشعر والشعراء٢/٨١٨.

⁽٢) عبث الوليد ٩١.

وكذا في قوله أيضًا:

فلا بدّ من نجران تثليثَ إن نأوا وإن قَرُبُوا شيئًا فنَجران لَعْلَعا

حيث قال: يجوز الرفع على تقدير المبتدأ، ويجوز النصب على الضمار فعل، والخفض قبيح، وهو على قُبحه جائز، ويسهل في منهب الكوفيين أكثر من سُهولته في مذهب أهل البصرة؛ لأنّ حروف الخفض لا تُضمَر إلاّ أن يدلّ عليها شيءً.... وقد دلّ عليها قولُه: (فلا بدّ من نجران)، فيكون المعنى: فإن قربوا شيئًا فلا بدّ من نجران لعلم...."(١).

ولا تُنكِر عيناك وهي تنظر في كتب النقاد مباحث نحوية وتصريفية كثيرة عميقة، أو تجد وجوهًا من التأويل متقدّمةً، كحذف الموصوف، وحذف الموصول، وحذف الياء من (الذي) والنون من (الدين) (۱) ومذاهب كثيرة من الاتساع (۱) والحمل على المعنى (۱).

والغالب ألهم يَنصحون الأدباء أن يُعرِضوا عمّا يُحوجهم والمنافحين عنهم لمذاهب بعيدة في التفسير ومسالك شاقة فيه، وإنما يكون الاجتهاد في التأويل لنصوص القرآن، يقول ابن المدبّر: " واعلم أنه لا يجوز في الرسائل استعمال ما أتى في آي القرآن من الاقتصار والحذف، ومخاطبة الحاص بالعام والعام بالخاص، لأنَّ الله جل ثناؤه خاطب بالقرآن قوماً

⁽١) عبث الوليد ٢٧٦.

⁽۲) كما في: حلية المحاضرة ٢٣/٢.

⁽٣) كما في حلية المحاضرة ٢١/٢.

⁽٤) انظر مثلا: عبث الوليد ١٩.

فُصحاءَ فَهِموا عنه حلّ ثناؤه أمرَه ونهيه ومُراده، والرسائل إنما يُخاطب هما أقوامٌ دخلاء على اللغة، لا علم لهم بلسان العرب ('). وقال أيضا: "وكذلك ينبغي للكاتب أن يَحتنب اللفظ المشترك والمعنى المُلْتبِس، فإنه إنْ ذهب يُكاتب على مثل معنى قول الله تعالى: ﴿ وَسَّتُلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي اللّهُ عَلَى مثل معنى قول الله تعالى: ﴿ وَسَّتُلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي اللّهُ عَلَى مثل معنى قول الله تعالى: ﴿ وَسَّتُلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا وَيَهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِي اللّه الله والنهار، وكقول عنه على الله والنهار، وألنهار على القرآن كثير (')، احتاج الكاتب أن يُبين أن معناه: بل مكرُهم بالليل والنهار، ومثلُه في القرآن كثير (').

* * *

⁽١) الرسالة العذراء ١٨.

⁽٢) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

⁽٣) سورة سبأ، الآية: ٣٣.

⁽٤) الرسالة العذراء ١٨.

أهم مراجع البحث

- الإبانة عن سرقات المتنبي، للعميدي، ت: إبراهيم البساطي، دار المعارف، مصر ١٩٦١م
- أبو الطيب المتنبي، دراسة نحوية ولغوية، د. محمد عــزت، الهيئــة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م
- أحبار أبي تمّام، لأبي بكر الصولي، ت: حليل عــساكر، المكتــب التحاري، بيروت.
- أحبار البحتري، للصولي، ت: صالح الأشتر، دار الفكر بدمـشق، ١٣٨٤ه.
- الأخطاء النحوية والصرفية في شعر المتنبي، رسالة (ماجــستير)، إعداد: على فاخر، جامعة الأزهر، ١٣٩٩ه
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق علي فاعور، دار الكتسب بيروت ١٤٠٨هـ.
 - الارتشاف، لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدنى.
 - أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، د.ت.
- الاستدراك، في الردّ على رسالة ابن الدهّان(المآخذ الكنديــة مــن المعاني الطائية) لابن الأثير، ت: حفني شرف، مكتبة الانجلو، مصر ١٩٥٨م
- أسرار البلاغة، لعبد القاهرالجرجاني، ت: د. على الجــربي، نــشر:
 ألفا، مالطا ٢٠٠١م.

- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٣٦٩هـ.
- الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق محمد عزوز، عالم الكتب بيروت ١٤١٧هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
 - إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مكتبة الزهراء القاهرة.
 - الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الثقافة بيروت، ١٩٨١م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد، ت:مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨١م.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل المجلس الم
- أمالي المرتضى (غرر الفرائد ودرر القلائد) تحقيق محمد أبي الفــضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، نشر: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ.
- إيضاح الشعر لأبي على (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ.

- البحر المحيط لأبي حيان (التفسير الكبير له) دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١هـ.
- البديع في نقد الشعر، لابن المعتزّ،ت:أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، مطبعة الحلبي، القاهرة.
- البسيط، في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت: د. عيّاد
 الثبيتي، دار الغرب، ١٤٠٧ه.
- البصريات لأبي علي، تحقيق محمد السشاطر، مطبعة المدني مدن المساطر، مطبعة المدني مدن المساطر، مطبعة المدني المساطر، مطبعة المدني المساطر، مطبعة المساطر، مساطر، مطبعة المساطر، مطبعة المساطر، مطبعة المساطر، مطبعة المساطر، مطبعة المساطر، مساطرة المساطر، مساطر، مساطر
- البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي، تحقيق صلاح السنكاوي، وزارة الشؤون الدينية بغداد ١٤٠٣هـ.
 - تاريخ النقد الأدبي عند العرب، طه أحمد إبراهيم، دار الحكمة، بيروت.
- التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي) المعزو للعكـــبري، تحقيـــق مصطفى السقا، مطبعة البابي ١٣٥٥هـــ.
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر لابن أبي الإصبع، ت: حفين شرف، القاهرة ١٤١٦هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هــشام، تحقيــق عبــاس
 الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٦هــ.
- التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ٩٩٠ م.
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، ت: إحسان عباس، دار صددر، بيروت، ط١، ٩٩٦م.

- تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ٢٠٦ه.
- التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى.
 - التكملة لأبي على، تحقيق كاظم المرجان، جامعة المؤصل ١٩٨١م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وغيره، ١٣٨١هـ.
- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الأصفهاني، ت: محمد آل ياسين، بغداد ١٩٦٧م.
- هذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، الدار المصرية للتأليف مطابع سجل العرب، القاهرة.
- توضيح المقاصد (شرح الألفية للمرادي) تحقيق عبدالرحمن سليمان،
 مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الثانية.
- التوطئة للشلوبين، تحقيق يوسف المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت ١٤٠١هـ.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، تصحيح أوتــوبرتزل،
 استنبول مطبعة الدولة ١٩٣٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت: فخر الدين قباوة
 وصاحبه دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ.
- جواهر الأدب، لعلي بن محمد الإربلي، ت: حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ٤٠٤ه.
- الحلبيات (المسائل الحلبيات) لأبي علي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق ٤٠٧ هـ.
- حلية المحاضرة في صناعة الشعر، لأبي على الحاتمي، ت: جعفر الكتاني، دار الرشيد، العراق، ١٩٧٩م.
- خريدة القصر، للعماد الأصفهاني (الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، أبو ظبي).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، ت: عبدالـسلام هارون، مكتبة الخانجي ١٤٠٦هـ.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، دار الكتب المصرية.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق على معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ.
- درة الغواص للحريري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار له ضة مصر ١٣٩٥هـ.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ت: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢، ١٤١٠ه.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، ت: أحمد بسبح، دار الكتب بالعلمية، بيروت، ٤١٤ه.

- رسائل الانتقاد في نقد الشعر والشعراء، لابن شرف القـــيرواني، ت: حسن حسني، دار الكتاب الجديد، بيروت ٤٠٤ه
- رسالة الصاهل والشاحج للمعري ت: عائــشة عبــدالرحمن، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤م.
- الرسالة العذراء، لابن المدبّر، ت: زكي مبارك، ط١، دار الكتبب المصرية، ١٣٥٠ه.
- الرسالة الموضحة للحاتمي، ت: محمد يوسف نجـم، دار صـادر، بيروت، ١٣٨٥ه.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ١٩٧٢م.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، شرح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة صبيح، ١٣٨٩ه.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ٥٠٤هـ.
- سرقات أبي نواس، لمهلهل بن يموت بن المزرع، ت: مصطفى هدارة، مطبعة مخيمر، القاهرة.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق على الــشوملي، مكتبــة الخريجي ١٤٠٥هــ.

- شرح الألفية لابن عقيل، نشر: محيي الدين عبدالحميد، دار العلوم، بيروت.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبدالحميد السيّد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبّان، دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٦هـ.
- شرح الألفية للشاطبي، (المقاصد الشافية)، ت: د. عياد الثبيتي، دار التراث، مكة، ١٤١٧ه.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيّد ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن د. ت.
- شرح ديوان المتنبي، للواحدي، ت: فريدريك دتريصي، برلين ١٨٦١م.
- شرح الشافية، للجاربردي، (ضمن مجموعة الشافية)، عالم الكتب، ٤٠٤ هـ.
- شرح الشافية للرضي، تحقيق نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت:عدنان الدوري،
 مطبعة العانى بغداد ١٣٩٧.
- شرح عيون الإعراب للفزاري، والشارح ابنُ فضال المجاشعي، تحقيق حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٦هـ.

- شرح القطر لابن هشام بحاشية محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق هادي هر، الجامعة
 المستنصرية بالعراق ١٣٩٧هـ.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، ت: عبد العزبز أحمد، ط١، ٩٦٣م.
- شرح المفصل لابن الحاجب (الإيضاح في شرح المفصل) تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني بغداد د. ت.
 - شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د. ت.د.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق حالد جمعة، الطبعة الأولى 1977.
- شرح ملحة الإعراب، كلاهما للحريري، ت: أحمد قاسم، دار التراث، ١٤١٢ه.
- شرح الملوكي في التصريف لابن جني، والشارح ابن يعيش، تحقيق فحر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، 1977م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، ت: د. عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية ٥١٤٠٦.
- شواهد التوضيح والتصحيح لابسن مالك ت: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب بيروت ١٩٨٣م.
- الشيرازيات، لأبي على الفارسي، ت: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ٤٢٤ه.
- الصحاح، للجوهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩ه.
- الصناعتين لأبي هلال ، تحقيق على البجاوي ومحمد أبي الفــضل، ط الحلبي، القاهرة ١٩٧٩م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق الـسيد إبـراهيم محمـد، دار الأندلس ١٩٨٠هـ.
- ضرائر الشعر، للقزاز القيرواني، ت: محمد سلام، ومحمد هدارة، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٣م.
- ضرورة الشعر للسيرافي، ت: رمضان عبد التــواب، دار النهـضة، ط١، ٥٠٥ه.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، لمحمد حماسة عبداللطيف، دار
 العلوم القاهرة د. ت.
- الضرورة الشعرية، د. عبد الوهاب العدواني، جامعة الموصل، ١٤٠١ه.
- طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق عبدالستار فراج، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١م.

- طبقات فحول الشعراء لابن سلام، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة.
 - عبث الوليد، لأبي العلاء المعري، ت: ناديا على الدولة.
- العسكرية، (المسائل العسكرية) لأبي علي، تحقيق محمد الـشاطر، مطبعة المدنى ١٤٠٣هـ.
- العضديات لأبي على الفارسي، تحقيق على المنصوري، عالم الكتب بيروت ١٤٠٦هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه، تقديم: خليل شرف الدين، دار الهلال، بيروت ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- عيار الشعر، لابن طباطبا، ت: عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض ٥٠٥ه.
- الفتح على أبي الفتح، لمحمد بن فورجه، ت: عبد الكريم الدجيلي، الحرية، بغداد، ١٩٧٤م.
- فحولة الشعراء، للأصمعي، ت: محمد خفاجي، المنيرية بالأزهر،
 ط۱، ۱۳۷۲هـ.
- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب للجامي، ت: أسامة الرفاعي، وزارة الثقافة بغداد، ١٤٠٣هـ.
 - القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ.
- قانون البلاغة في نقد الشعر والنثر، لأبي طاهر البغدادي، ت: محسن عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.

- قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، لابن رشيق، ت: الشاذلي بو يجيى، الشركة التونسية، ١٩٧٢م.
- - الكامل للمبرد، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب ١٤٠٣هـ.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة، تحقيق هادي مطر، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ.
- الكشف عن مساوئ شعرالمتنبي، للصاحب بن عبّاد،ت: محمد آل
 ياسين، مكتبة النهضة ببغداد ١٣٨٥ه.
- كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب، لابن الأثير، ت: نور القيسى، جامعة الموصل.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: غازي طليمات، دار الفكر بيروت ١٤١٦ه.
 - اللمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ.
- المؤتلف والمختلف للآمدي، (مع كتاب معجم الشعراء) تصحيح ف كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٤هـ.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق المنجي الكعبي،
 الدار التونسية ١٩٧١م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، مكتبـة الخـانجي بالقاهرة ١٤١٤هـ.
- المآخذ على شراح ديوان المتنبي، لابن معقل الأزدي، ت: عبد العزيز المانع، مركز الملك فيصل، الرياض٢٢٢ه.
- مآخذ النقاد النحوية والتصريفية على شعر المتنبي، رسالة (ماجستير)، إعداد: الأستاذ: ناصر الهذيلي، جامعة الملك سعود 1278.
- المبدع في التصريف، لأبي حيان، ت: د. عبدالحميد طلب، دار العروبة، الكويت، ١٤٠٢ه.
- المثل السائر في أدب الكاتب، لابن الأثير ضياء الدين، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض ٤٠٤ه.
- مجالس ثعلب، تحقیق عبدالسلام هـارون، دار المعـارف بمـصر ۱٤٠٠
- المحتسب لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف ورفيقيه، دار سزكين للطباعة ٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية تحقيق عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق مصطفى الـسقا
 وآخرين، طبعة البابي الحلبى، ١٣٧٨هـ.
- مختصر ابن خالویه (مختصر شواذ القراءات) نـــشر براجـــستراسر،
 المطبعة الرحمانية بمصر ۱۹۳٤م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد المولى وصاحبيه، دار
 الفكر. د. ت.
- المسائل المنثورة لأبي علي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، حامعة الملك عبدالعزيز، دار الفكر ٤٠٠ ه...
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ٥٠٤٠ه.

- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة، تصحيح سالم الكرنكوي،
 دار النهضة، بيروت، ١٣٧٢هـ.
- معجز أحمد، للمعري، ت: عبد الجيد دياب، دار المعارف، مصر، 8.9

- المغنى لابن هشام، تحقيق الشيخ محيى الدين عبدالحميد.
 - المفصل للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المقتصد شرح الإيضاح لأبي علي، والشارح الجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
 - المقصور والممدود، للفراء، ت:ماجد الذهبي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور،ت: فخر الدين قبراوة، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧ه.
- المنصف في نقد الشعر وبيان سرقات المتنبي ومشكل شعره، لابن وكيع التنسى، ت: محمد الداية، دار قتيبة، دمشق ١٤٠٢هـ.
- الموازنة بين الطائيين، للآمدي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ورجعت في مواضع منصوص عليها إلى تحقيق: السيّد صقر.
 - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، الطبعة السلفية.
- نصرة الثائر لصلاح الدين الصفدي،ت: محمد سلطاني، المحمع العلمي، دمشق، د.ت.
- نضرة الإغريض، للمظفر بن الفضل العلوي، طبع مجمع اللغة، دمشق.
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ت: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٦٣م.

- نظریة اللغة فی النقد الأدبی، رسالة (دکتوراه) إعداد: عبد الحکیم
 راضی، بآداب جامعة القاهرة،۱۷۹۲م، رقم: ۱۷۵۲.
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني، رسالة (ماجستير)، إعداد: سنية أحمد محمد، حامعة القاهرة، ١٩٧٣م، محفوظة بالمكتبة برقم:
- النقد اللغوي للشعر في القرن الثالث الهجري، رسالة (ماجـستير)، إعداد: فهد بن عمر بن سنبل، بجامعـة القـاهرة، كليـة الآداب، ١٩٧٩م، محفوظة بالمكتبة برقم: ٢٩٥٩.
- النقد اللغوي للشعر في القرن الرابع الهجري، رسالة (دكتوراه)، إعداد: فهد بن عمر بن سنبل، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٦م، محفوظة برقم: ٤٧٠١.
- النقد اللغوي عند العرب، د. نعمة العزاوي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٨م.
 - النوادر، لأبي زيد، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.
- الواضح في مشكلات شعر المتنبي، لأبي القاسم الأصفهاني، ت:
 الطاهر بن عاشور، الدار التونسية ١٩٦٨م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي الجرجاني، ت: علي
 البجاوي ومحمد أبي الفضل، ط١، ١٣٦٤هـ.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩ه.



فهرس الأبيات المنتقدة نحويًا وصرفيًا

رقم الصفحة	Č	البين
190	صَدْري بها أفضَى أم البيداءُ	شِيَمُ الليالي أن تُشكُّكُ ناقتي
711	عن خدام العقيلة العذراء	تَذْهَلُ الشَّيخَ عن بَنيهِ وتُبدِي
TTT (1V.	إسآدَها في المَهْمَهِ الإنضاء	فتَبيتُ تُسئِد مُسئِدًا في نَيّها
7.1	قيدَ رُمحِ و لم تَضَـعُه خَطاءُ	لم تُقصِّر علاوةُ الرَّمـــح عنه
720	وروحُ القُدْسِ ليـــس له كِفاءُ	وحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٥	فتَــشابها كلــتاهما نَحْـــلاءُ	مَثْلْتِ عِينَكِ فِي حَشايَ جِراحةً
779	فلا فَــقرُّ يَدوم ولا غِــناءُ	سَيُغنِيني الذي أغناكَ عَنّي
717	أُدَدُّ أُواخٍ حَـــوْلَه وفِنــاءُ	لهم الفِناء الرَّحْبُ والبيتُ الذي
١٦٨	عَقِمَتْ بِمَولِد نَسْلِها حَوّاءُ	لو لم تكنُّ من ذا الورى اللَّذِ منكَ هو
٣٠.	كأنَّ لــونَ أرْضِهِ سَــماؤُهُ	ومَهْمَهِ مُغبَــرَّةٍ أَرْجــاؤُهُ
701	يَلْقَ فيها حآذِرًا وظِباءَ	إنَّ مَن يَدخُل الكَنيسةَ يومًا
779	والقَنا قد أسالَ فيهمْ قَناءَ	لم تنَمْ عن دُعائهم حين نادَوا
777	كُجَـــوارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحراءِ	ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتي
757	ونصبته عَلَمًا بِسامرًاءِ	أَخْلَيتَ منه البَذُّ وهي قَرارُه
۲٧.	حرارةً لُوعَتي وجُوى حَشائي	وطَيف طاف بي سَحَرًا فأذكَى
٦٤	وأطالَ في تِلكِ الرُّسومِ بُكائي	قَصَرَ الفراقُ عن السُّلُوّ عزيمتي
77.	فقلتُ الذي أهوى فقال سِوائي	فقال فَمَن أبكاكَ إن كنتَ صادقًا
128	وتَزُورَه في غـــارة شُعـــواءِ	ما زلتَ تَقرَع بابَ بابَكَ بالقَنا
717	وخيرُ حليس في الزّمانِ كتابُ	أعَزُّ مكانٍ في الدُّني سَرجُ سابحٍ

رقم الصفحة	3	البين
٣٠٤،٩٠	غيرُ مدفوعٍ عن السَّبْقِ العِرابُ	ليس بالمنكر أنْ برَّزْتَ سبْقًا
۸١	يُزار له البيتُ العَتيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ولكتني والخالقِ البارئِ الــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
90	أَدانٍ تُرَوِّي نَعشَهُ وَأَقـــارِبُ	وَلَم أَنسَهُ غادٍ وَقَد أُحدَقَت بِهِ
777	ولا يَعرف الأنباءَ إلاّ المحرِّبُ	ومن قبلُ ما جَرَّبتُ أنباءَ جَمَّةً
70.	ولا لَعِبًا مِنِّي وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ	طَرِبْتُ وما شَوقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ
۱۸، ۲۷۹	وما ناحَ قُمْرِيٌّ وما لاح كُوكَبُ	لأمتَسِكَنْ بالوُدِّ ما ذَرَّ شارقٌ
772	يُصِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ	لا باركَ اللهُ في الغَوانيِ هلْ
7 2 9	أَخْلُ الْمُغاني لِلبِلَى هِيَ أَم نَهْبُ	لَقَد أَخَذَتْ مِن دار ماوِيَّةَ الحَقَبُ
۲۸٦	لَمْ مَلُّ رِخُوُ الْمِلاطِ نَحِيبُ	فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ
٨٩	فيه لو أمكنَ العيــونَ انتهابُهْ	كِدْنَ يَنْهَبْنَه العُيونُ سِراعًا
757	أومًا إليه شُعاعُ السَّيف يادبُهُ	يُرَنِّقُ النَّسْرُ في جَوِّ السَّماءِ وقد
١٦٧	أبو أمِّه حَيٌّ أبوه يُقارِبُه	وما مثلُه في الناس إلا مُمَلَّكًا
٣٠٥،١٤٤	مِن عَـنزيٌّ سَبَّني لم أضْرِبُهُ	يا عجَبا والدّهرُ جَمٌّ عَجَــبُهُ
772,720	فعَزمًا فقدمًا أدرك النأي طالبه	هُنَّ عوادي يوسُفٍ وصواحبُه
١٦٢	إليَّ وسَلْمَى أَن يَصُوبَ هِضابُها	أحبُّ بلادِ اللهِ أكْنافُ مَنْعِجِ
170	سميعٌ فما أدري أرشدٌ طِلابُها	عَصاني إليها القلبُ إني لأمره
777	رُ أكرَمُها وأطْيَبُها	ومُصعَبُ حين جَـــدُّ الأمْـــ
777	وعَيــنًا له حــولاءَ بادٍ عُيــوبُها	يُقلّبُ رأسًا لم تكن رأسَ سيّدٍ
77	زنجًا تبسَّمُ أو قَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وعجاجةً ترك الحديدُ سُوادَها
91	لَسُبّ بذلك الجَـرُو الكِلابَا	ولو وَلدتْ فُقَيرةُ حَروَ كُلبٍ

رقم الصفحة		البيت
١٧٨	ما يُدْهِشُ الملكَ الحفيظَ الكاتبا	ولقد دَهِشْتُ لما فعلتَ ودونَه
711	له خَطَراتٌ تفضَح الناس والكُتْبا	عليمٌ بأسرار الدِّيانات واللُّغَي
7 & A	وعَلا فَسَمُّوهُ عَلِيٌّ الحاجِبا	في رُتبةٍ حَجَبَ الوَرى عن نَيلِها
7 2 1	لا تُلْزِمَنّي في الثّناء الواحِبا	خُذْ مِن ثَنايَ عليك ما أسطيعُه
177	فكأنما تُذْكِيْ سَنابِكُها الحُبا	يُذْرِيْنَ جَندلَ حائِرٍ لِجُنــُوهِا
۲.٥	كما يتَلَقَّى الهُدْبُ فِي الرَّقْدة الهُدْبا	مَضى بعد ما التفَّ الرِّماحانِ ساعةً
707	من الريح فضلُّ لا الجَنوبُ ولا الصَّبا	فما لهُ من مجد تليد وما له
779	حَمَاءَ وتُذْهِبُ السَّغَبا	وفيــها ما تَرُدُّ به الظّـــ
779	فَرَقًا يَهُزُّونَ اللَّحاءَ الشِّيبا	وجَحاجِحُ الأَزْدِ بنِ غُوثٍ حَولَه
١٠٤	سَقاها الحِجَى سَقْيَ الرِّياضَ السَّحائِبِ	حملتُ إليهِ من ثُنائي حُديقَةً
70.	عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ	ثم قالوا تُحبِّها قلتُ بَهْـرًا
7.7.177	وَلا هِيَ مِنكَ بِالبِكرِ الكَعابِ	وَلَيسَت بِالعَوانِ العَنْسِ عِندي
707	والبُرْد في الطُّرْقِ والأقلامُ في الكُتُبِ	تعثَّرَتْ بِه في الأفواه ألسُنُها
47.5	أيادِيْ سَبًا عنها سَباءُ بنُ يَشْحُبِ	وَلُوْ لَمْ تُدافِعْ دُونَهَا لَتَفَــرَّقَتْ
797	غيرَ الذي قد يُقال مِلْكَذِب	أبلغْ أبا دخْتَنُـوشَ مَأْلُكَةً
١٦٣	مِن الضارِياتِ بالدِّماء النُّوارِبِ	يُصاحِبْنَهُمْ حتى يُغِرْنَ مَغارَهُمْ
797	يُبْدِينَ ضَرْسَ بَناتِ الدَّهر والخُطُبِ	كلُّمْعِ أيديْ مَثاكيلٍ مُسَلَّبةٍ
ורו, ארץ	ألا فَرَّ عني مالكُ بنُ أبي كَعْبِ	لَعَمْرُ أبيها لا تقولُ حليلتي
117	فلا تشربوا ما حجَّ للهِ راكِبِ	فيا معشر الأعراب إن حاز شُربُكُم
۲۸٦	وبالبيض تلقاهمْ قيامًا على الرُّكْبِ	يَكُبُّون من فوق القَرابيس بالقَنا

رقم الصفحة		البيت
17.	فأيُّ أخٍ في النائباتِ وطالبِ	وَبَلِّغْ نُمَيرًا إِنْ عَرَضْتَ ابنَ عامِرٍ
117	كما طاف بالبيعة الراهب	أطوفُ بِمَا لا أرى غيرَها
777	مُشتَقةً من ذَهابِ العَقْل لا الذَّهبِ	سُمِّيتَ بالذَّهِيِّ اليومَ تسميةً
117 (10	حَصباءُ دُرِّ على أرضٍ من الذَّهبِ	كأنّ صُغرى وكُبرى من فواقِعِها
1022	كَ بغُصْنٍ من الشّباب رَطيبِ	أنِسَتْ ذا وذاك إحدى وعشرو
۲۸۷	أو أن تبيعهَ في بعض الأراكيبِ	أمَا تَقولُ به شاةٌ فيأكُلها
7 7 7	يِّ بنِ قَسيمِ الدِّينِ في نَسبِهُ	عبدُ المُليكِ بنِ صالحِ بنِ عَلِــ
۲	لَحــاجةٍ في المحال أو شَغَبِهُ	إحاطةً بالصّــواب تُؤمِن مِن
7 7 9	تَرْفَعَــنْ ثَــوبي شــمالاتُ	ربَّما أوفَيتُ في عَلَــمٍ
712	هــِـجايَ الأرذلين ذوي الحِناتِ	وأكْــرهُ أن يعيبَ عليّ قومي
777	وأضربتُمُ عن مُوالاتِهِ	صَدَفتُمْ بطلحــةَ عن حَقــه
777	وطَلْحَتُكُمْ بعصْ طَلْحاتِــهِ	وكيف يُسوغ لكم جَحــدُه
9 ٧	داني الصّفات بعيدُ مُوصوفاتِها	سِرْبٌ مَحاسِنُه حُرِمْتُ ذواتِها
71	مِثْلُ القُلُوبِ بِلا سُــوَيداواتِهــا	إِنَّ الكَريمَ بِلا كِــرامٍ منهُـــمُ
717	من بعْدهم والبُرَق البَرارِثُ	أقْفرَتِ الوعْثاء والعُثاعثُ
7 2 7	يُشجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واحِي	فكنتَ أذلُّ من وتِد بقاعٍ
١٦٤	تَخامُصَ حافي الخَيلِ فِي الأَمْعَزِ الوَحِي	تَخامَصُ عن بَرْدِ الوِشاحِ إذا مَشَتْ كأنّما ضَرَبت قُدًّامَ أعينها
117	قُطنًا بمُستحصدِ الأوتار مَحْلُوجِ	كأنّما ضَرَبت قُدَّامَ أعينها
178	أواخرِ المِيس أصواتُ الفَراريجِ	كأنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بِنا
70	ولا بِسُرورٍ بعد مَوتِك فارحٌ	فما أنا من حُزْن وإن جَلَّ جازعٌ

رقم الصفحة		البيت
٣.	في كلّ جارحة من جسمه روحُ	كأنّه لاجتماع الروح فيه له
7 2 1	خوفَ الْهَلاكِ حُداهُمُ التَّسبيحُ	نازَعْتُه قُلُصَ الرِّكابِ ورَكْبُها
٨٨	سَهِمٌ يُعذِّبُ والسِّهامُ تُريحُ	رَمَى وما رَمَتا يَداه فصابني
798,10	أغِــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	حَلَلاً كما بي فلْيكُ التَّبريحُ
١٦٩	بِوشك فِراقِهم صُرَدٌ يَصيحُ	فقد والشَّكُ بَيَّنَ لي عَــناءً
71	يَفُوتُ عُلُوُّهُ الطَّرْفَ الطَّموحـــا	أُنِلُهُ بِاستماعِكُهُ مُحَلاً
79.	وألحـــقُ بالحِـــجازِ فأستَريحا	سَــاتُرُكُ مَرِلِي لِبــي تَمــيمٍ
7 7 7	دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحـــا	وطِرْتُ بَمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ
777	وعن عَيبِ الرِّحالِ بمُنتَزاحِ	وأنتَ على الغواية حــين تُرْمَى
101	عَشـــيَّةَ بِثْنَا عند ماوانَ رُزَّحِ	قلتُ لقوم في الكَنيف ترَوَّحُوا
١٥٨	إلى مُسْتَراحٍ مِن حِمامٍ مُبَرِّحٍ	تَنالُوا الغِنى أو تَبلُغُوا بنُفُوسِكُمْ
7 / ٤	آطامُ مِنْ صَــوَّرَانَ أُو زَبَـــدُ	مَآبُهُ الـــرُّومُ أو تَنوخُ أو الْـــ
7.4.7	يَخْشَى الْحُوادِثَ حَازِمٌ مُسْتَعْدِدُ	لم يَلْقَها إلاّ بشِكّة باسِلٍ
757	لو لم يُنَهْنِهْكَ الحِــجا والسُّؤدَدُ	لهفانَ يُستوبي بك الغَضبَ الوَرى
7 2 7	تكون أنَّاسَهنَّ الأنَّسُ الخُرُدُ	وَحْشٌ تَأْبُّد فِي تلكَ الطَّلولِ وقد
710	مُوتٌ فَريصُ المُوتِ مِنهُ تُرعَدُ	أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبرِ خِضابُهُ
۸۶۱، ۱۳۳	وأبوك والتّقلان أنتَ محمّدُ	أنَّى يكون أبا البرية آدمٌ
۲۸	سَبوحٌ له منها عليها شُواهدُ	ويُسعدين في غمرة بعد غمرة
١٦٢	لِساني، مَعشَرٌ عنهمْ أذودُ	وأبغَضُ من وضَعْتُ إليَّ فيهِ
77.	وإن يُفقَـــد فحُقَّ له الفُقودُ	فإن يَبرَأُ فلم أنفُ ثُ عليه

رقم الصفحة		البيت
۹۷، ۲۲۳	شَيخَ مَعَدٌّ وأنت أمرَدُها	وأنْكَ بالأمسِ كنتَ محتَلمًا
9 8	باعًا ومِغــوارُها وسَيِّدُهــا	أفرسُها فارسًا وأطــولُها
7 5 7	(فقد أراني أصِلُ القُعَّادا)	
7 2 7	والناسُ ليس بِهادٍ شَرُّهُمْ أبدا	إنّ السِّباعَ لَتَهدا عَن فَرائِسِها
179	أو نازعًا ليس يَنوي عودَه أبدا	إمّا قتيلاً يَخوضُ السيــفُ مهجتَه
١٤٧	وإن أنت أكرمتَ اللَّئيمَ تَمَرُّدا	إذا أنت أكرمت الكريم مَلكته
۱۷٦	نًا ومَنْعًا فازداد بالبُعد بُعدا	سَكَـن لي إذا نأى ناء لــيًا
179	به الجَــوانحُ والبَينِ الذي أَفِدا	أَمَا مُعينٌ على الشُّوق الذي غَرِيَتْ
702	رأيتُ اللهُ قد غَلَبَ الجُدودا	تَقُوهُ أيّها الفِتيانُ إين
797	كاللَّـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	فَظَلْتَ فِي شَرِّ مِنِ اللَّذْ كِيدا
799	وكَفَى على رُزْئِي بِذَاكَ شَهيدا	طَلَلَ الجَميعِ لقد عَفُوتَ حَميدا
777	بالذِّكْر يُصحَب حاضرًا أو باديْ	كَم من طويلِ العمرِ بعد وفاته
444	وَيَصِرْنَ أَعْدَاهُ بُعَيدَ وِدادِ	وأحو الغَوانِ متى يَشَأُ يَصْرِمْنَه
7.1.1	الحَرِيرِ وإنْ راقَتْ بصبْغِ حِسادِها	وَلَلصُّوفُ أُولَى بِالأَئْمَةِ مِن سَـــبا
771,170	لُيَيْلَتُنا المنوطةُ بالتَّنــادي	أحادٌ أم سُداسٌ في أحــادِ
797	ولا الْمُزَنِيْ كَعْسَبٍ ولا لِزِيسَادِ	فما ضَرَّها ألاَّ تكونَ لِحَرْوَلِ
777	عما لاَقَتْ لَبِوُن بَنِي زِيادِ	ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي
710	بَنِي قَارِبِ أَنَّا غِضَابٌ بَمُعْسَبَدِ	فإن تُعقِبِ الأيّامُ والدَّهْرُ تَعلَموا
770	إلى نَعَــمٍ تَرعى قُوافي مَــسرَدِ	نَظرتُ بأعلى الصُّوقِ والبابُ دونَه
١١٨	إلى أقربُ من نَيل عِزٌّ وأبعَدِ	وأينَ المطايا تَذرَعُ البِيدَ والدُّحَى

رقم الصفحة		البين
790	هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يا أمَّ خالِدِ	وإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُم
709	وابنا نزارٍ وأنتم بيضةُ البَلَدِ	تأبى قضاعةُ أن تَعْرِفْ لَكُم نَسَبًا
797	مُشيرًا وذاك السَّيفُ لم يُتقلَّدِ	فكيفَ وذاكَ الرأيُ لم تَستَبِدُ بهِ
777	ومَسَحْتُ بِاللَّثَتَينِ عَصْفَ الإثمدِ	كنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَحديّةٍ
7 2 0	يدٌ لكَ بيضاءً يَقِلُّ لها حَمْدي	فَلِلرِّقَّة البيضاءِ يومَ احتماعِنا
١٨٨	فالدمعُ يُذهِب بعضَ جَهْد الجاهدِ	فافزعْ إلى ذُخْر الشؤون وعُذْ بِهِ
789	وإن جَهِد الأعداءُ عن ذلك العهد	فيا حائلاً عن ذلك الإسمِ لا تَحُلُ
779	فإذا سَقاه سَقاه سُمَّ الأَسُودِ	يَكُفيكَه شَوقٌ يُطيلُ ظَمَاءَهُ
7.7	لَيًّا كما عُصِبَ العِلْباءُ بالعُودِ	مِنه وُلِدْتُ و لم يُؤْشَبْ به حَسَبي
198	ــظِ وأَشْفَى لِغِلِّ صَدْرِ الحَقُودِ	فرؤوسُ الرماحِ أَذْهَبُ لِلغَيــ
101	ــهُ وخَيرُ مَأْوى طُريدِ	خَيرُ راعي رَعيّة سَرّه اللـ
791	كريمـةٌ قَـدْرُهُم إذا قَـدَرْ	
790	رَسْمُ دارٍ قد تَعَفّى بالسَّرر ْ	لم يكُ الحَقُّ سوى أن هاجَه
7.1	طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلةَ الجُوعِ والحَصَرْ	لنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوء نارِهِ
77.	ك والبان انعصَرْ	لو عُصْر منها المس
70.	أتوني فقالوا من ربيعة أو مضر	وأصبحت منهم آمنا لا كمعشرٍ
١	أُكُبُّ عَلى ساعِــدَيهِ النّمِرْ	لَها مُتنَتانِ خَظاتا كُما
188		يا ربِّيَ الجبارُ
77	واسترجَعَتْ نُزّاعَها الأمصــــارُ	نفَضَتْ بك الأحلاسُ نفضَ إقامة
79	وهامُهـــمُ لــه معهـــمْ مُعـــارُ	فخلَّفهم بردّ البِيضِ عنهم

رقم الصفحة		البيت
77	يُثْني عليها السَّــهلُ والأوعارُ	اذهب كما ذَهَبَت غُوادي مُزْنة
710	رأيتُ الدَّهْــرَ يأخُذُ ما يُعـــارُ	وما فارقتُسها شِبَعًا ولكِسنُ
79.,777	عليه كلتاهما تَغارُ	يَداه في الجُرود ضرَّتان
١٦٥	من الوحشِ ما تَنفكُ تَرعى عَرارُها	لها مُقلَةٌ حَوراءُ طُلَّ خميلةً
191	وأظلمَ دُوني لَيلُهـا ونَهارُهـا	ولا يَهْنَأُ الواشُون أنْ قد هَجَرْتُها
791	على رَغْمِهِ ما أَثْبَتَ الْحَبلَ حافِرُهُ	فلمّا خَشِيتُ الْهُونَ والعَيرُ مُمْسِكٌ
٣٠.	بْحْرانَ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِمْ هَحَرُ	مثلُ القَنافِذ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ
٣٢	ولا مُنسئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيــسِّرُ	لَعَمْرُك ما مَعْنَ بتارِكِ حَقَّه
794	وقد مَرَّ للدَّارينِ من بَعدنا عَصْرُ	كأنّهما مِللّانُ لم يَتَغَلَّوا
١٦.	سَحابةً كَفِّ بَالرَّغائبِ تُمطِرُ	حَلَفْتُ بُمُسْتَنِّ الْمُنَى تَسْتَرِشُها
٧٧	مهنّدةً بيضٌ وخَطّيّـةٌ سُمْـرُ	وحارسُ ملكِ ما يزال عتادَه
۱۷۲	وإنْ تولَّى أو انقَضَى عُصُرُهُ	تَفتَأُ عُجْبًا بالشيء تَذُّكِرُهُ
777	من حيثُما نَظروا أدنو فأنظُورُ	وإنني حيثُما يُسرِي الهوى بَصَري
712	معَ الشّمسِ في عَينَي أَباغَ تَغـــورُ	فَمَا نَحَدَت بالماءِ حتى رأيتُها
107	زَ وكِسرى وقبْلَهُم أَرْدَشــيرُ	مِن قَباذَ ويَزدَجُردَ وفَيرو
701	إذا طَلَـبَ الوَسيـقةَ أو زَمِيرُ	لــه زَحَــلٌ كأنه صَــوتُ حادٍ
77	ناداك في الوحي تقديسٌ وتطهيرُ	ماذا عسى مادحٌ يُثنيٰ عليك وقد
77	مُستنطقاتٌ بما تُخفــي الضّماييرُ	فُتَّ الممادحَ إلاَّ أنّ ألسُ ننا
۳۲۸، ۲۳۳	هما أسدٌ إذ كان سَيفًا أميرُها	فليسَتْ خُراسانُ التي كان خالدٌ
٣٠١	ــطَ في حَيثُ وارى الأَدمُ الشِّعارا	وكلُّ كُمُيتِ كأنَّ السَّلِيــ

رقم الصفحة	ت	البي
717	تَقَعان فيه وليس مِسْكًا أَذْفُرا	وتَكُرَّمَتْ رُكَباتُها عن مَبرَكٍ
٨٢	على الخَسْف أو نَرْمِي بِمَا بَلَدًا قَفْرا	حَراجيجُ مَا تَنفَكُ إِلاَّ مُناخةً
707	ما حَجَّ رَبُّه في الدنيا ولا اعتَمَرا	أو مُعْبَرَ الظَّهْرِ يُنْبِي عن وَلِيَّتِهِ
797	من اللُّوا شُرِّفْنَ بالصِّرارِ	حَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقِ غِزارِ
757	خضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصارِ	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
٧٥	لاثنين ثان ٍ إذ هما في الغارِ	ثانيه في كَبِد السّماءِ، و لم يكن
٣٠.	تَمارَوا، والفُحورُ مِن التّمارِي	رأيتُ بَني شُرَحْبيلَ بنِ عَمرٍو
179	أو مُقتِرٌ يُعدَى على إقتارهِ	إمَّا غُــيٌّ زادَ في إغنــائه
197	أهوى إليهِ من بياض نَهارِهِ	مِنَ احلِ طيفِكِ عاد مظلمُ ليله
۲١	رِبْحٌ إِذَا بَلَغَتَكَ إِنْ لَـــم تُنحَرِ	العِيسُ تَعلَمُ أَنَّ حَوباواتِها
٦٤	ومـــا رشَّـــحْتُمُ من شِعر بدْرِ	بأني قد أتاني مافعَ لتم
1 2 .		قد رُفِع الفَخُّ فماذا تَحذَري
*77	في عارضٍ عُــرْيانَ لم يتـــأزّرِ	مَن ذا رأى مُسزَّنَّا تأزَّر بَرقُه
701	وقد بَدا هَنْـك من المِثْزَرِ	رُحْتَ وفي رِحليك ما فيهـــما
۲٧٠	فأنعِمْ فَداك اليومَ أهلي ومَعشَري	أبوهُ أبي والأمَّهاتُ امَّهاتُنا
775	لها المسمَعُ المُوفِي على الناس والذُّكْرِ	بكَ اطَّأَدَتْ أَركانُ وائلَ واغتَدى
٣٠١	وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ	وتَركَبُ حَيلاً لا هَوادَةَ بَينها
٦٣	وزَبَّانَ الـــذي لم يَرْعَ صِهْرِي	ألا مَن مُبلغٌ عني خُزيمًا
19.	كَرَمًا، وَوَافرُ عِرضهِ مَحْروزُ	ما خابَ مَن هَضَمَ التَّفْضُّلُ مالَهُ
١٨٥	لكنْ مطالبةُ الحميدِ تَعُوزُ	فأجبتها ما عازين نَيلُ الغِني

رقم الصفحة	ت	البي
727	وبه لا بِمَن شَكَاهَا الْمَرازي	كيف لايشتكي وكيف تَشَكُّوا
757	من الثُّرى ليُ رَمْسا	فليت ما أنت واط
712	تْ على الطُّوسِ لم تَستَبعِدِ الطُّوسا	شامَتْ بُروقُك آمالي بمِصْرَ ولُو أَضحَ
757	يَشْــنَا الْمَقيلَ ويَكْرَه التَّعْــريسا	بلدٌ أقمتَ به وذِكــرُك ســـائرٌ
۱۳۱	ثُمَّ انصرَفْتِ وما شَفيتِ نَسيسا	هذي بَرَزْتِ لَنا فهِجْتِ رَسيسا
١٣٧	تِيهًا ويَمنعُها الحَياءُ تَمِيسا	بَيضاء يمنعُها التّكلُّم دَلُّها
١١٦	بَهَروا بأكرم عُنصرٍ ونُحاسِ	الأحسنون من التُّجوم وجوهُهم
***	ءَ مِن صَحْبٍ وَجُللِّسِ	فَلَما خَشِيَ الإِيبا
۲.,	الله ذاك النزع عُ لا للناسِ	وإذا نَزَعْتَ عن الغِواية فليكُنْ
47	وتَرَفّعتُ عن حَدا كُلُّ حِبْسِ	صُنْتُ نَفْسِي عمّا يُدنّسُ نَفْسِي
701	فما يَخفَى عليك مَحَلُّ غاشِ	كأنّك ناظر في كل قلب
٧٠	وَلَدِ اللَّهَــلَّبِ منك لِي ۚ لَقِصاصُ	فلئن نَدمتُ على القِصاص ففي خِصا
YY	ولاجُبَّةٌ مَـوشِيَّةٌ وَقَميصُها	وليس العلى درَّاعةٌ ورداؤُها
317	يَومَ شَدُّوا الرِحالَ بِالأَعْراضِ	بُدِّلَت عَبرَةً مِنَ الإيماضِ
٧١	لَفْنَ شيئًا فمُشبهاتُ المواضي	والبواقي من اللَّيالي وإنَّ خا
7.7.7	فالزَمِي الْحُصَّ واحفَظِي تَبْيَضِضِيْ	إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكِ شَتِّى
۸٧	وعَيناي في رَوضٍ من الحسن تَرتعُ	حَشايَ على جَمْرٍ ذَكيٍّ من الهوى
١٨٤	له نَفَسٌ في إثْرِها مُتَراجعُ	خَلائقُ ما تَنفكٌ توقِفُ حاسدًا
1 7 9	أعظمَ نفْعًا من الذي وَدَعُوا	وكان ما قدَّموا لأنفُسهم
707	إنَّك إن يصرع أخوك تصرعُ	يا أقرع بن حابس يا أقرع

رقم الصفحة	č	البين
۱۷۳،۱۰۱	وأرحامُ مـــالٍ ما تَني تَتقطُّعُ	فأرحامُ شِعرٍ يتَّصِـلْنَ لَدُنَّه
771	بازيُّ الَاشهَبُ وَالغُرابُ الأَبقَعُ	وَصَلَت إِلَيكَ يَدُّ سَواءٌ عِندَها ال
170	أَقَلُّ جُزَيءٍ بعضُه الرأيُ أَجَمَعُ	فَتَّى أَلْفُ جُزءٍ رأيُه في زمانه
7 & A	أخو الحَمر ذو الشَّيبة الأصلَعُ	حَميدُ الذي أمَــجٌ دارُه
771	تَسيل من الآماقِ والسِّمُ أدمعُ	أشارُوا بتسليم فحُدنا بأنفس
109	مِن أَن يَعيشَ لها الهُمامُ الأَرْوَعُ	المجدُ أخسَرُ والمكارِمُ صَفْقَةً
١٥٨	لَئِنْ لَم بَحُلْ أغراضُها ونُسُوعُها	ولستُ بزَوَّار الملوك على النَّوى
777	والفضُّلُ فضْلٌ والرَّبيع ربيعُ	عبّاسُ عبّاسٌ إذا احتدم الوَغي
77.	إلى أُمّـــا ويُـــرويني النَّقـــيعُ	أُطَوِّفُ مَا أُطَــوِّفَ ثُمَّ آوي
٣	كما بَطُّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعا	فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَليها
771	وفَتَخَــاتٍ في اليــَدينِ أربعا	إن لم أقاتلْ فَالْبِسِـُونِي بُرْقُــعَا
10.	على وَجُده أنْ لم تقولي له اربَعا	ومِن عاثرٍ بالشيب ضاعَف وحْدَه
**	يارَبِّ جُنِّب أَبِي الأَثْلافَ وَالوَجَعَا	تَقُولُ بِنتِي وَقَد قَرَّبتُ مُرتَحَلاً
790	إذا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مَفْظَعا	همُ القائلونَ الخَيرَ والآمِرونَهُ
١٠٦	وإن قَرُبوا شيئا فنَحرانِ لَعْلَعـــا	فلا بدُّ من نجرانِ تثليثَ إن نأُوا
10.	جَرحْتِ به قلبًا بِحُبِّك مُولَعــا	أمولَعَــةً بالبَـينِ رُبَّ تَفَــرُّق
٦٧	مَرأًى لنا وإلى القِيامة مَسْمَعا	قد خَلُّفَ العَبَّاسُ غُرَّتَك التي
707	سأجعَلُ عَينيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعا	فإن يكُ غثًّا أو سَمينًا فإنني
۲۲، ۸۴	فما تَدري ولا تُذري دُموعا	أسائلُها عن المُتَدَيِّريها
708	وإن تَقُوها بأرْماحٍ وأدْراعِ	إنّ المنيّة بالفِتيان ذاهبة اللهِ

رقم الصفحة		البيت
749	ـــمُ له بالسُّـــمُوِّ والإرتفاعِ	في رفيع السُّمُوك يَعترِف الغَيـــ
744	عاد بالبَتْ موقفُ الإحتماعِ	مَا كَفَى مُوقِفُ التَّفَرُّقُ حَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
191	نَدِيُّ الثرى والجوُّ غَضُّ المراتع	فقال خبيرُ القوم عامٌ بغبطةٍ
791	إلى ربّنا صَوتُ الحِمارِ اليُحَدَّعُ	يَقُولُ الْحَنَا وَأَبْغُضُ الْعُجْمِ نَاطَقًا
709	واتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقعِ	كُنّا نُرِقّعُها وقد مُزِّقَــتْ
777	يَفوقانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ	وما كان حِصْنٌ ولا حسابِسٌ
٣.	فأنتِ بمرأًى مِن سُعادَ ومَسْمَعِ	حَمامةً جَرْعا حَومةِ الجَندَلِ اسجَعِي
7 £ 1	شَناةٌ خَبَاها كاشِحٌ في ضُلُوعِهِ	وكُمْ ظَهَرَتْ بعد استتار مكانما
107	حيث يَشجُو طَرفٌ ويَحْوَرُ طَرْفُ	لن ينالَ المشيبُ خُطَّةَ وُدُّ
777 (177	مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُحَلَّفُ	وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَم يَدَعْ
771	مَا أُمَّلِ الدَّنِفُ الْمُضْنَى بَمَا خَافَا	إِنَّ الغوانيْ غَداةَ البَينِ نُطْنَ لنا
77	والرُّومَ زُرْقَتَها والعاشقَ القَضَفا	مُثَقَّفَاتٌ سَلَبْنَ العُرْبَ سُمْرَتَهَا
771	كَ اعطِنِيها فقلتُ لَبَّيكَ ٱلْفا	قلتُ عبدَ العزيزِ خُذْ قال لبّيــ
١٤٨	في عِـدَةٍ أَثْبَعْتَها خُلْفا	المائةُ الدّينارِ مَنْسِيَّةٌ
777	نَفيَ الدَّراهِيمِ تَنقادُ الصَّيارِيفِ	تُنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرِةٍ
۲۸٦	سَقيًّا وإنْ هَيَّحْتِ شَوقَ الْمُشْتَثِقُ	يا دارَ سَلمي بدَكادِيكِ البُرَقْ
۸٧	منهم الدَّهرَ وحُــرٌ يُسترَقُ	عُبُدُ يَعتـــ في إنعـــامه
771	أيديْ جَــوارٍ يتعاطينَ الوَرِقْ	كأنّ أيديْهنّ بالقاع القُرِقْ
199		لا يَلْتَوِي من عاطِسٍ ولا نَغَقُّ
717		إذا دنا مِنْهُنَّ أَنْقَاضُ النَّقَقْ

رقم الصفحة		البيت
798	حتى إذا بُلَّتْ حَـــلاقيمُ الحُـــلُقُ	
۲٠٤		صَوَادِقَ العَقْبِ مَهَاذِيبَ الوَلَقْ
١٩١		و شَفَّهَا اللَّوْحُ بِمَأْزُولٍ ضَيَقٌ
717		نَبْعِيَّةٌ ســـاوَرَها بَيْنَ النَّـــيَقْ
799	كما ضَمَّ أَزْرارَ القَمِيصِ البَنائِقُ	يَضُمُّ إِلَّ اللَّيلُ أَطفالَ حُبِّكُمْ
757	نَارُ الغَضَا وَتَكِلُّ عَمَّا تُحرِقُ	جرّبْتُ مِن نار الهوى ما تَنطفي
770	لياليَ عُودُ الدَّهر فينانُ مُورِقُ	وقفْتُ وأوقَفْت الجَوى موقفَ الهوى
770	والشـــيبُ أوقــر والشبيبةُ أنزَقُ	والمرْءُ يأمَلُ والحسياة شَهِيَّةٌ
799	فعجبْتُ كيف يموتُ من لا يَعْشَقُ	وعَذَلْتُ أَهْلَ العِشْقِ حَتَّى ذُقْتُه
749	بـــنُ سائب بن مالك حين يرمق	عليُّ بنُ عيسى إبنُ موسى بن طلحة
7.7.7	ولضَفادِي حَـمِّه نَقـانِقُ	ومَنْهَلٍ ليس به حَــوازِقُ
791	غـــداةً غَدا بمُهجَّتِه يَفُـــوقُ	فلو أين شُهِدتُ أبا سعاد
7.7	وقد عَلِقَتْ بِثَعْلَبَةَ العُلُوقُ	وسَائلْ بِثَعْلَبَةَ بنِ سَيْرٍ
797	ومـــا آلوكَ إلاّ ما أُطيـــقُ	فَدَيتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي ومالي
702	أمنت وهذا تُحملينَ طُليقُ	عَدَسْ ما لِعبَّادِ عليكِ إمارةٌ
77	أما والله مـــا ماتُـــوا لتبـــقَى	ألا يا ابن الذين فَنَوا فماتُوا
١٨٩	تُوجَّه بعد البين صادَفَ مُهْرَقا	وغَرَّكَ مُهْراقٌ من الدمع حيثُ ما
77	إذا استكملْتَ آجـــالاً ورِزْقا	وما لَك فاعلمَنْ فيها مقامٌ
799	أَسْلَمَتْ وَحْشَيَّةٌ وَهَقَا	أسلَمُوها في دِمَشْقَ كمــا
۱۳، ۲۰۱	وبالوَجْد من قَلْبي بَمَـــا المتعَلِّقِ	حَلَفْتُ لهـا بالله يــومَ التفرُّقِ

رقم الصفحة		الب	
3 1 7	وسَلْمَى لم يُوحِفا في عُقُوقِ	مــن آجا	كالرَّفِيقَين في رَفيقَينِ
701	تِيـــهُ مُغَنِّ وظُرفُ زنديقِ	حدَّثُهُ مَلِك	وضيفُ كأسٍ مُحَــ
779	يَحْزَنَّ فِي رَحْبٍ وَفِي مُتَضِيِّقِ	ذلك منهم	وهُمُ الرِّجالِ وكلُّ
77	أَضْحَرْتَ هذا الأَنامَ مِن خِرَقِكْ	رَعَيكَ فَقَد	يا دَهْرُ قَوِّمْ مِن أَخْا
۲۸۸	ماءً بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدُ أُو رَكَكُ	نّ مَشْرَبَكُمْ	ثُمُّ استَمَرُّوا وقالوا إ
307	لا لســوى ودُّك ليُّ ذاكـــا	تُ إِلاِّك	لم ترَ مَــن نادمُـــ
۲۸٦	دارٌ لسُعْدى إذْ هِ من هَواكا		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
۸۲، ۳۲۱	بالغيب إن قد كان قبلُ سَقاكَها	واعملم له	واسْقِ العدوَّ بكأسِه
۸۲، ۳۲۱	يوماً بذلت كرامــةً لجَزاكَهـــا	ى أن لو له	واجْزِ الكرامةَ مَن تَر
7.7.7	تُرِيك المَــنا بِرُؤُوس الأَسَلْ	لخافق_اتُ	ولُبسُ العَجاجَةِ وا
774	جَزاءَ الكِلابِ العاويات وقد فَعَلْ	يَّ بنَ حاتمٍ	جَزى ربُّه عنّي عَد:
١٦٢	إِنْ لَمْ يَجِدْ يُومًا عَلَى مَن يَتَّكِلْ	، يَعتَمـــِلْ	إنّ الكريمَ وأبيــــك
7.1.1	مثــلُ النَّقا لَبّدَه صَوبُ الطَّلَلْ	•••••	
١٦٤	في التّباشيرِ مِن الصُّبْحِ الأُوَلُ	ةٍ باكُرْتُها	وشَمُــولٍ قَهــو
١٦٦	شِيَمٌ على الحُسَبِ الأغَرِّ دَلائِلُ	خُون بِها بِهِمْ	جَفَخَتْ وهُم لا يَحْفَ
777	يُحَدِّث عن وَقْعاته الخَيلُ والرجْلُ		إلى القابضِ الأرواحِ و
749	أبو سعيدً وضَرْبُ الأرؤُسِ الجَدَلُ		اَللَّهُ أَللَّهُ كُفُّوا إِنَّ ﴿
۲۲۷،۲۰	أو استُعينوا كَفُوا أو سُلّطُوا عَدَلُوا	رُا نَصَحُوا	ثلاثة جلَّة إن شُوْو
٣١	على العَذْل حتى ليس يَدْخُلُها العَذْلُ	مسامعي	كأنّ رَقيبًا منكِ سَدَّ
707	بعُدَّتهِ يَترِلْ به وهو أعزَلُ	أمرًا يَنوبُه	ولكنّ من لا يَلْقَ

رقم الصفحة	· ·	البيت
7 2 7	مَأْنُوسَةً فيها لِعَلْوَةً مَترَلُ	عَرِّجْ على حَلَبٍ فَرَوِّ مَحَلَّةً
۱۷۱	مِن راحَتَيكَ دَرَى ما الصَّابُ والعَسَلُ	يَدِيْ لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقُ جُرَعًا
7.7	وكنتَ وما تنفَكّ يَشغَلُك الشُّغلُ	أَجَدُّ لنا منك الوداعُ انتواءةً
١٨٧	ممَّا يرى أو ناظـــرٌ متأمَّلُ	متحيّرين فباهت متعــحبّب
۲٠٣	طُلَّتْ دِماءُ هَدَايا مَكَّةَ الْهَمَلُ	طُلُّتُ دماءً هُريقت عندهنّ كما
777 . 1V ·	ودَهْرٌ لأنْ أمسَيتَ مِن أهلِه أهْلُ	كَفَى ثُعَلاً فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُ مُ
۲۰۸	ففي الناس بُوقاتٌ لها وطُبولُ	لئن كان بعضُ الناس سيفًا لدولة
۲۱.	لَمَن ورَد الموتَ الزُّؤامَ تدولُ	فإن تكن الدُّولاتُ قسْمًا فإنّها
739	مِ وقد إنطَفَتْ وكادت تَزولُ	قد لُعمري دافعت عن نِعَمِ القَو
475	قواعدُ الملك مُمتدًّا لها الطُّوَلُ	بالقائمِ الثَّامنِ المستخلَفِ اطَّأَدَتْ
405	سَيفُه دون عِرضِه مَسْلُولُ	ليس إلاَّك يا عَلَيُّ همامٌ
79.	كتائبُ الخَيل تَحميها الأَراحِيلُ	ستِّينَ ألفًا وسَـبعينًا ومثلُهما
772	على الأعادي مِيكالٌ وجبريلُ	
177	يَهـوديٍّ يُقـارب أو يُزيلُ	كما خُطُّ الكِتابُ بكَفِّ يومًا
781	وما يُغني البُكاءُ ولا العَويلُ	بَكَتْ عَيني وحُــقٌ لها بُكاها
٧٥	إلى غيرِها شَيءٌ سِواه مُمِيْلُها	فتًى لم يَمِلْ بالنفْسِ منه عن العلى
7 2 7	تَفادَوا مَن المَحْد المُطِلِّ نَواكِلا	فداؤُك أقــوامٌ إذا الحقُّ نابَهمْ
790	قَتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	أبَني كُلِّيبِ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّهَا لَهُ
١٧٤	ألا اركبنَّ فقد آنسْتُ أبطالا	ويفــشـــلُونَ إذا نادى ربيئـــهُمُ
777,759	يَكُنْ فِي غُــرَّة الشّــَهر الهِلالا	إلى البدر بن عَمَّارِ الذي لم

رقم الصفحة		البيت
777	وبيضَ الهندِ والسُّمْرَ الطُّوالا	هو المفتي المذاكي والأعادي
70.	غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيالا	كَذَبَتْكَ عَينُكَ أَم رأيتَ بواسِطٍ
١٧٤	ولا ترى مثلَهُم في الطُّعنِ ميَّالا	لا يَرمُضُون إذا جرَّتْ مشافرُهـــم
١٧٤	من لهوِنا في ظِلُّها ما قد خَلا	أنْسَى لياليَنا هناك وقد خَلا
44	فَأْصَبِتُ حَبَّةَ قُلْبِهِا وَطِحالَها	فَرَمَيتُ غَفلَةَ قَلبِهِ عَن شاتِهِ
7 2 .	ما إن تنالُ يدُ الطُّويلِ قَذالَها	هوالقارِحُ العَدَّا وكُلُّ طِمِرَّةٍ
797	ولا أرضَ أَبْقَــلَ إِبْقَالَهــا	فلا مُــزْنَةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهــا
179	سِــوايَ إذا ما رام يومًا يَقولَها	بَدائعُ تَأْبِي أَن تَبِينَ لشاعرٍ
٨٢	عن النَّفَر اللَّائينَ كانوا حُلولَها	قفا في مَغاني الدَّارِ نَسأَلُ طُلُولَها
١٨٢	ـــيلُ الشيءَ لا يَسْوَى فَتيلا	ولر.عما سُئل البخم
٣٣.	ولقـــد يكونُ به الزّمانُ بخيلا	أعدى الزمان سخاؤه فسنحا به
7 & A	ولا ذاكِــرَ اللهُ إلاّ قَليـــلا	فألفيــــتُه غــيرَ مُستــعتـــب
119	عُمْدةٌ للنَّدى وذاك وَسيلَة	نِعْمَ عَونا أُكرُومَتَينِ فهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥٧	مَنْ كان مِن كِنْدَةً أو وائلِ	أيا راكبًا بَلِّعُ إخْــوانَنا
707	فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَي بالِ	فلَيتَ دَفَعتَ الهُمَّ عَنِّيَ ساعَةً
777	يا ناقَتي ما جلْتِ مــن مَحالِ	أقول إذْ خَرَّتْ على الكَلْكالِ
712	غَـــير نَفْسِيْ إلاّ بَني إِسْرالِ	لا أرى مَن يُعِــينني في حَيـــاتي
١٨٢	نُميرًا والغَطارفَ من هلالِ	سَقَى قومي بني مجد وأسقَى
۲۸۳	ونَسْجِ سُلَيمٍ كُلُّ قَضَّاءَ ذابل	تَخَيَّرْتُ يومَ الرَّوعِ مِنْ كُلِّ نَثْرَةٍ
777	مِن عَهدِ تُبَّعَ غَضَّةً لَم تَذَبُلِ	حَمَلَت حَمائِلُهُ القَديمَةُ بَقلَةً

رقم الصفحة		يت	الب
737	مَن لا يَرى أنّها يدّ قِبَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		كيف أكافي على أجَل يد
.77	جَلَّتْ عـن النُّظَـراء والمثـلِ		صفراءُ مَجَّدَها مَرازِ بُها
790	نَداهُمْ ومِنْ قَتْلاهُمُ مُهْجَةُ الْبُحْلِ		ألستَ من القَومِ الذي مِنْ رِماحِهِمْ
170	أجاريٌّ تَسْهاكٍ وصَوتٍ صُلاصِلِ		نَضَا البُردَ عنه وهو مِن ذو جنونِه
۳.	زِدْ هَشَّ بَشَّ تَفَضَّل أَدنِ سُرَّ صِلِ		أُقِل أَنِل أَقطِعِ احمِل عَلَّ سَلِّ أَعِدْ
777	ولاكِ اسقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ		فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُه
178	رَهيصَ الْحُـفِّ دامِيَةَ الأَظَـلِّ		وأعمَلْتُ المطيةَ في التَّصابي
7.1.1	لِيسلِبَني عِزِّي أمالِ بنَ حَنْظُلِ		وهذا رِدائي عنده يَســتعيرُه
701	إثمًا مـــن اللهِ ولا واغـِـــلِ		فاليومَ أشربُ غَيرَ مُستحقِبٍ
١٦٣	أُحِبُّ فما اشتكاؤُكِ أن تَكلِّي		أقولُ لها لَهانَ عَلَيَّ فيماً
۲۳٥ ، ۲٤	ويأكلُه قبْل البلوغ إلى الأكلِ		أيَفطِمُه التَّوارِبُ قَبْل فِطامهِ
١٦٤	إذا الشَّمْسُ مَحَّتْ رِيقَها بالكَلاكِلِ		يُثِرْنَ الثَّرى حتى يُباشِرْنَ بَرْدَه
1.4	فُ لمَّا انتجَعناه دُفِعْنا إلى الكُلِّ		وكتّا نَرى بعضَ الندى بعدَ بعضه
777	كَأَنَّ مَهْواها على الكَلْكُلُ		بِبَازِلُ وَجْــناءَ أَوْ عَيْــهَلِّ
۲۸۸	الحمْـــــــــُ لللهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ		
7 / / /	تَشْكُو الوَحَى من أَظْلَلِ وأَظْلَلِ		
181	قَد ضاعَ دَمعُكَ يا باكِ عَلَى الطَّلَلِ		نَرجو وَبَعضُ رَجاءِ الناسِ مَتَعَبَةٌ
7 2 .	على حَدَثانِ الدَّهرِ مِنِّي ومِن جُمْلِ		ألا لا أرى إثنينِ أحسنَ شيمةً
114	بوتِ المُرْمِلِ	ک,	كأنّ نسْجَ العن
117	كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ		كأنّ ثبيرًا من عرانين وبله

رقم الصفحة		البيت	
770	نــبَراتِ مَعبِدَ في التَّقيل الأولِ	زِجُ الصَّهيلِ كأنَّ في نغَماته	هَز
770	تَعَـرُّضَ المُهْرَةِ فِي الطِّولَ	رط تعرّضتَ لم تَأْلُ عن قتـــلٍ ليْ	لثو
1 2 7	كَثُبُّ لرُحْتُ على جَوًى مَبلولِ	للِّي يبُلُّ مَنازِلاً لو أهــلُها	>
769,101	بابنِ وَهُــبٍ محــمّدِ المأمــولِ	. لَعَمري أضْحي الزَّمانُ حَميدًا	قد
109 (9.	مقــولُها باديَ مفعولِهــا	قلّــما عـــارفةٍ لم يكـــن	وة
197	غَـــدَراتِ عَهد للزَّمان مَحيلِ	ما ترَى الدِّمَنَ المُحيلة تَشتكي	
115	ذُميمَ سَحيَّةٍ لَحِزٍ بَحيلِ	مَمْنا عَهْدَه لمَّا ذَمَمْنا	
17.	كُوَفْرَةِ الْمُلْطِ الْخَلِيعِ الْغُلِيمِ الْعُلَامْ	وَرُفُل فِي السدّار لها وَفْرَةً	ン
798	أَنْ نَرِد الماءَ إذا غاب النُّحُمْ	نَّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَــكَمْ	إذ
104	وكَــمْ مِنْ رَدٍ أهــلَه لم يَرِمْ	نِي الطُّوفِ خِفْتِ عَلَيَّ الرَّدَى	أفي
797	إلاّ صاحبي المـــتروكُ في تَغْـــلَمْ	، يُشْجِ قُلبي مِلْحــوادث	4
707	ويُعِرْكُ منهُ فَضْلَ ما يَعتامُ	رَمَا يُعَلِّمُكَ ابنُ أيوبَ النَّدى	أو
7 & A	ثم قَيْسٌ وبعد قَيْسِ السَّلامُ	لْتَبَتْ فِي صَحائف الْمَحْدِ بِسُمِّ	Ś
409	أو يَرْتَبِطْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها	رَّاكُ أمكِنة إذا لم أرضَها	ڌُر
737, 7.7	ومَن سِرُّه في جَفْنِهِ كيف يَكْتُمُ	مَنْ لُبُّه مَعْ غيرِه كيف حاله	و٠
171	بأن تَسْعَدا والدَّمْعُ أشفاه ساحِمُهْ	فاؤكما كالرَّبعِ أشْجاهُ طاسِمُهْ	,
757	ومِثلُك مفقودٌ ونَيلُكَ حِضْرِمُ	حَلُّك مقصودٌ وشانيك مُفحَمٌّ	
777,007	ومَنْ بِجِسْمِي وحالي عنده سَقَمُ	احَرَّ قلباه مُمَّنْ قَلْبُهُ شَبِهُ	9
777	أمامَ الكِلابِ مُصغِيُ الخَدّ أصْلَمُ	راه وقد فاتَ الرُّمــاةَ كأنَّه	تَر
۲٧.	تُرَجَّى فكيفَ لِمَنْ يَظلِمُ	لَيتَ النَّحاءةَ للمُنصفِينَ	9

رقم الصفحة	٥	البين
7.1.1	مُفَدَّمٌ بِسَبا الكَتّانِ مَلْتُومُ	كَأَنَّ إِبرِيقَهُمْ ظُبْيٌ على شَرَفٍ
109	وِصالٌ على طُول الصُّدُود يَدُومُ	صَدَدْتِ فَأَطُولُتِ الصُّدُودَ وقَلَّما
٣٢	و لم يَمضِ من عهد الشبابِ قديمُ	أشيب و لم أقْضِ الشبابَ حُقوقَه
771		(ضَحْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمّا)
779	جُودًا وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّما	كَفَّاكَ كَفُّ لا تُليقُ دِرهَماً
YYA	لَحمُ رِجالٍ أَو يالَغانِ دَمـــا	لَم يَأْتِ يَــومُ إِلَّا وَعِندَهُما
٣.٣	على سَقْطَةٍ مِن رَأَيه مُتَنَدَّما	بَصيرٌ بِعَوْرات العَواقِبِ لا يَرى
7 £ £	لما كان غَرْوًا أَنْ أَلُومَ وتَكُرُما	ولو كان ما خُبِّرتُه أو ظَننتَه
474	ويَأْوِي إليها الْمُستَحيرُ فَيُعْصَما	لــنا هَضْبَةً لا يَترِلُ الذُّلُّ وَسُطَها
171	بِمَا أَنَفٌ أَن تَسكُنَ اللَّحمَ والعَظْما	وإني لَمِن قـــومٍ كأنَّ نفوسَنا
774	من الناس أبقَى مجدُه اليومَ مُطعِما	فلو كان مجدٌّ يُخْلِد اليومَ واحدا
775	لَّةِ وَقْفُ الْهَلُوكِ إِذْ بَغَما	كأنّها ما كأنّهُ خَلَلَ الحِــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣٥	وَيَقُولُ بَيتُ المالِ ما ذا مُسلِما	حَتَّى يَقُولُ الناسُ ما ذا عاقِلاً
798	عندي لها مائتانِ ثُوبًا مُعْلَما	
179	كأنَّ قَفْــرًا رُسُــومَها قَلَما	فأصبحَتْ بعدَ خَطُّ بَهجَــتِها
١٦٢	إذا خاف يومًا نَبْوةً ودَعاهُما	هما أخَوا في الحرُّب من لا أخا له
109	اللهِ دَرُّ اليــومَ مَــنُ لامَــها	لَّا رأتْ ساتِيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
117	وجارَيْهِ والمقتول للهِ صائمٍ	بخير يدَي مَن كان بعد محمّد
710	بِهِ يُبْهِجُ السَّارُونَ لَيلَ التَّمائمِ	تَبْكي عليه الشَّمسُ والقَمَرُ الذي
710	للحارِثِ بْنِ حُبَيْتِ بِنِ سُحامِ	مِنْ مَعْـشَرٍ لا يَعْـدرونَ بِذُمَّة

رقم الصفحة	Ċ	البين
۲٠٦	ــيا ولكنه كريمُ الكرامِ	كلُّ آخائه كِرامُ بني الدُّنْــ
777	أو سُلَيمانَ بَعدُ أو كَهِشامِ	لا كعبدِ الْمُلِيكِ أُو كُيزيـــــد
۲۸۳	جَدْلاءَ مُسرودةً مِن صُنْعِ سَلاّمِ	فيها الرِّماحُ وفيها كُلُّ سابِغَــة
7.7	مِنْ نَسْجِ داودَ أبي سَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ودَعا بُمُحْكَ مَهَ أَمِينِ سَكُّ هِا
177	رِبْقَينِ بين حَظائر الأغنامِ	وترى عُطية ضاربًا بِفنائِهِ
١٦٧	أُرباقَ صاحب ثُلَّةٍ وبِهامِ	مُتقَلِّدًا لأبيه كانت عندَه
١٨١	حتى افتخَرنَ به على الأيّامِ	مَلِكٌ زَهَتُ بمكانه أيّامُــه
1713 277	على جُودِهِ ما جاد بالماءِ حاتمِ	عَلَى حالةٍ لو أنَّ في البَّحْر حاتمًا
٣٠١	كان الزِّناءُ فَريضةَ الرَّحْمِ	كانت فَريضةَ ما تقولُ كما
۲۸.	قُواطنًا مَكَّــةَ من وُرْقِ الحَمِي	
797	كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ	وتَشْرَقُ بالقَولِ الذي قد أذعتَه
١٨٦	لهذا الأبيّ الماحد الجائد القَرمِ	فِدًى مَن على الغَبراء أوَّلُهُم أنا
709	من التهدّم بالمعروف والكرمِ	ماذا بمنبج لو تُنْبِــَشْ مَقابِرُها
١	بشَهوتنا والحاسدو لك بالرُّغْمِ	أطعناك طوع الدهر يابنَ ابنِ يوسف
777		(يا ليتَها قد خَرَجَتْ من فَمِّه)
۲۸٦	وحِنْدِفُ هـامةُ هذا العــأُ لَمِ	
198	لأنت أسودُ في عيني من الظُّلمِ	ابْعَدْ بَعدت بياضًا لا بياض له
777	بَلُّغَه الله مُنتكهى هِمَمه	إنَّ أبا رُهْمَ فِي تَكَرُّمِهُ
7.7.7	أصغَى بحامٍ ورَدَّ القولَ عن فَهَمِ	إنْ أَقْلَلُوا هَيبةً أو أكثَروا لَغَطًا
77.	بالدُّو مثالَ السُّفينِ العُوَّمِ	إذا اعوجَحْنَ قلتُ صاحبٌ قَوِّمِ

رقم الصفحة	البيت	
98	صررَمَتْ مِنّا ظِباءُ الصّريم	أيَّما خلَّةٍ ووَصْــلٍ قَـــديمِ
191	ولا القُنوعُ بضَنْك العَيش من شِيَمي	لـــيس التعلُّلُ بالآمـــال من إرَبي
797	أراها لا تُعَـوَّذُ بالتَّمـيم	فقُلْ للَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي
99 (77	لما مِزتَ البعيدَ مـــن الحميـــمِ	فلــو عاينتَهم والزائريهــم
777	وأقطَعُها هِنديُّها ويَمَانُها	ألا إن أصناف السيوف كثيرةً
۸۸۲	أَنِّي أَحَــودُ لأَقوامٍ وإنْ ضَيَنُوا	مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْت مِن خُلُقِي
90 (17	إلاّ النبيُّ الطاهـــرُ الميمـــونُ	یا خیرَ مَن کان ومَن یکونُ
٥٩	سِنــُونٌ لها في دَنِّهَا وسِنُونُ	وشَمُولٌ تَخَطَّتْها الْمَنُونُ فقد أَتَتْ
٥٩	تَوَارَثُها بَعْدَ البِنين بَنُـونُ	تُراثُ أُنَاسٍ عن أُناسٍ تُخُرِّمُــوا
717	وَعَلَى العُحــومَةِ إِنَّهَا لَتُبينُ	وَأَبِي الْمَنازِلِ إِنَّهَا لَشُحُونُ
777	ما كان مُؤتمناً بِما حِــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	لَعَظُمْتَ حتى لو تكونُ أمانةً
7 2 .	بنَشْرٍ وتكشير الوُشاة قَمِينُ	إذا جاوزَ الإثنين سِــــرُّ فإنّه
71	وهي تَرى سَيِّئُـهُا إِحْسانا	كانتْ عَجوزًا عُمِّرَتْ زَمانا
71	تعرف منها الأنفَ والعينانا	
797	في مَحْلِسٍ أَخَذُ الكَلامَ اللَّهُ عَنَّا	وإذا الفتى طَرَحَ الكَلامَ مُعَرِّضًا
187	طائفٌ طافَ بي على الرَّكْبِ وَهْنا	تَعذلاني وقد تَعَـــرَّض منها
771	لا تَنْبِشُوا بَيننا ما كان مَدفونا	مَهلاً بني عَمّنا مَهلاً مَواليْنا
٦٣	على الأشِقّاء فيها والقَرابينا	باد بأنعُمهِ العافينَ يُزلِفُهُمْ
717	مِن التَّخَلُّفِ أعقابَ الأَثانينا	كمًا رأيتُ الثُّلاثاءاتِ واطِئَةً

رقم الصفحة	البيت	
۲۸.	فَتَقَادَمَتْ بالحَبْسِ فالسُّوبانِ	دَرَسَ المَنا بمُتالِعِ فَأَبانِ
٣٠١	رَفَعْتُ لِنارِي مُوهِنًا فَأَتاني	وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وَمَا كَانَ صَاحِبًا
79	زاديْ وراحِلَتي اللَّتا فاتاني	كيفَ الْخُرُوجُ إلى الشَّآمِ وعِنده
707	والشَّرُّ بالشَّرِّ عن الله مِثلانِ	مَنْ يَفعل الحسَناتِ اللهُ يَشكرُها
7 £ £	بِشْرٌ وثارَ بنائلٍ جُعلانِ	فالله أكبرُ قد أُقيدَ بِحُرْمِهِ
۲۱.	وأرضُ أبي شُجاعٍ من أمانِ	أُرُوضُ الناس من تُرْبِ وخَوفِ
777	سَقَيتُ حُمَــيّاها أغَــرَّ يَمــاني	إذا سَكِرَ العَسَّال من قَطَـــراتها
777	يُختـار من قَلْعــِيّه ويَمــانِهُ	يا صَيقَلَ الشِّعرِ المقلَّدَ بالذي
۲٦.	وذي ولَد لم يلْدَه أبوان	ألا ربُّ مولود وليس له أبُّ
777	صِ بالقَــفُنِّ	ولَسُــبَّة الحُرْقُوم
777	ودُمَّلٍ في الوَحْــهِ مُسْتَقِــرَّنَّ	
777	أحَبُّ منك مَوضِعَ الوُشحَنِّ	
777	فذاك من ذاك إلى السنَّمَنَّ	
777		قُطنــــّةٌ من أجــــ
7 5 7	تُخطِي إذا حثتَ في استفهامها ب(مَنِ)	حولي بكلّ مَكــان منهم خِــلَقٌ
701	وإذا مـــا رَضِيْ فلَيْسَ يُهِنِّي	فأنا الدُّهرَ في اعتِـــذارٍ إليهِ
707	تَلَهُّبَ ضَرْبٍ فِي شُواكِ مبينِ	فعيرُ عَجيبٍ إِنْ رأيتِهِ أَن تَرَي
PA7	وأنكُرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ	عَرَفْنا حَعَفَرًا وبَني أبيهِ

رقم الصفحة	ت	البين
4٨٩	وقد حـــاوَزْتُ حَدَّ الأَربَعينِ	وماذا تَدّرِي الشُّعـرَاءُ مِنِّي
9.47	وابنُ أبيِّ أبيِّ مــن أبيّــينِ	إنّي أبيٌّ أبيٌّ ذو مُــحــافظـــة
P.A.Y	إلاّ الخَلائفُ مِن بعد النّبيينِ	ما سَدَّ حَيُّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما
7.	واشدُدْ بمثنى حَقَبٍ حِقواها	طاروا عَلاهنَّ فطِر ْ عَلاها
٦.	حــيًا أباهـا	ناجــيــــــــــــــــــــــــــــــــــ
771	تْ إلاّ أَثَافَيْها	يا دار هند عفً
١٤٦	نَعَمْ ونَسأَلُها عن بعض أهليها	مِيلوا إلى الدّار من لَيلَى نُحَيّيها
7.7.7	مِن النَّعالي وَوَخْزٌ من أَرانيها	لها أَشارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُثَمِّرُهُ
777	بين الكَثيب الفَرد فالأمواهِ	إحدى بني بكر بن عبد مُناهِ
709	ولا يَفي بالشَّكرِ شُكْرِيهِ	ما عندنا شَـيءٌ فنُعـطيْهِ
709	دعـــوت ربّي أن يُعافيْهِ	وإن يكن تُقنعه دعــوته
409	أمرْتُ نجــمًا أنْ يُغــدّيْهِ	وإنْ رَضيْ مَيسورَ ما عندنا
771,707	إذا ما غَبيّ الباحلين نُسيه	أبا غالب بالجُود تَذكُر واجبي
150	مَــُلِيًّا بوصْل الحَــبل لو تَصِليهِ	مَنى تَسألي عن عَهدهِ تَحــديهِ
777, 3.7	بذنبيْ ولكنْ حئتُ أسألُ أن تَعفوْ	وذنبيَ تَقصيري وما حئتُ مادحا
701	(هَوْذَةُ حالي وَلَقِيطٌ وعَلِيْ)	
7 £ £	ورا طَرَف الشَّام البلادَ الأقاصيا	تَقاذَفَه الرُّوَّادُ حتى رَمُوا به
70	إلاّ كَذا فالغَيثُ أَبْخَلُ مَن سَعَى	إنْ كان لا يَسعَى لِحُودِ ماحدٌ
775	ولكــنّ عبدَ اللهِ مولى مَوالِيا	فلو كان عبدُ اللهِ مولىً هَجَوْتُه

رقم الصفحة	البيت	
7 2 1	والحَــظُّ كُــلُّ الحَظِّ في العَلْيا	المؤثِرُ العَلِيا على حَظِّهِ
771	خُصِصْتَ بِمَا ثَانِيكَ فِي الجُودِ والنَّدى	ولِمْ لا يُرى ثانيك في السُّلطة التي
٧٩	وارْثُ لي من جَوانحٍ ليس تَهدا	رِقً لي من مَدامعٍ ليس تَرْقا
110	ءَ من النّبع بين صُغرى وكُبرى	قد وَجَدنا عَصاكَ صفراءَ ملسا
77	أما والله مـــا ماتُـــوا لتبـــقَى	يا بن الذين فَنَوا فماتُوا
107	مَضَى غيرَ مبهورٍ ومُنْصُلُه انتَضَى	فلمّا أتاها حَـبْتَرٌ بِســلاحِهِ
707	فأخذها بِكَفّه ثم أغْفَى	هاكُها قال هاتِها قلتُ خُذْها
777	نَظَرًا فُرادَى بين زَفْرات ثُنَى	أفدي الموَدِّعَةَ التي أتبعتُها
717	مثلُ الذي الأفــــلاكُ فيه والدُّنَى	تَتَقَاصَرُ الأَفهامُ عن إدراكِهِ
311, 777	وبَلَغْتُ من بدْرِ بن عمّار الْمُنَى	فوقَفتُ منها حيث أوقَفَني النَّدى
۱۷٦	بأَجْرَحَ فِي الْأَقُوامِ مِنه ولا أَسْوَى	وما دُوَلُ الأَيَّامِ نُعْمَى وأَبْؤُسًــا
۱۸۱،۲۰	لَيَرْشُدَ لُولًا مَا أُرثْنَاهُ مَن يَغُوَى	لقد أرشدَتنا النائباتُ ولم يكن
7 & A	(وحاتمُ الطائيُّ وهّابُ المِئيّ)	
777	وإن أعياكَ إلاّ لِلَّـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وليسس المالُ فاعلَمْهُ بمال
777		يُريد به العَلاءُ

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة عميد البحث العلمي
٧	تقــــديم
11	قيمة النقد اللفظي عند النقاد
0£-1Y	الجديد في نقدهم النحوي والصرفي
١٩	أ- أحكام ذوقية خاصة بالنقاد
٣٧ .	ب - نُقولٌ مهمّة لم تشتهر في كتب النحو
٤٢	ج - تحقيقات دقيقة في المسائل
٥.	د - شواهد وروايات حديدة
7.7-00	الأبيــــات المنتقدة نحويًّا وصرفيًّا
140-04	أولا: النقُدات النحوية
108	التقديم والتأحسير
١٧١	الحذف
777 -177	ثانيا: النقدات الصرفية
T.7-7TV	ثالثا: نقدُهم للضرائر الشعرية
777	أ- الضرائر الحسنة
707	ب ـــ الضرائر غيرُ المستحسنة

*•	منزلة النقاد في النحو والصرف
779-7.9	موقف النقاد من النحويين
440	أ موافقتهم البصريين
77	ب - موافقتهم الكوفيين
*** - ** 1	منهج النقاد
***	أ -منهجهم في البحث النحوي والصرفي
750	ب - منهجهم في السماع والرواية
٣7 ٣	ج - منهجهم في القياس
740	د – مذهبهم في الضرورة
7	هــــــ منهجهم في التأويل
7	أهم مراجع البحث
٤٠٣	فهرس الأبيات المنتقدة نحويًّا وصرفيًّا
£ 7 V	فهرس الموضوعات